



مجلة  
الاحقية  
جامعة أدرار

مجلة أكاديمية محكمة تصدر دورياً عن جامعة أدرار

العصا الثاني والعشرون

سبتمبر 2012 م

رقم العدد 1433 هـ

رقم الإيداع القانوني 363 / 2003

ISSN 1112 - 4210

العنوان البريدي: الجامعة الإفريقية أحمد دراية ، أدرار  
الطرق الوطني رقم 06 أدرار. (01000)

الهاتف: 049.96.59.63 فاكس: 049.96.75.71 (213)

البريد الإلكتروني: [univ-adrar@maktoob.com](mailto:univ-adrar@maktoob.com)

رقم الإيداع القانوني: رقم الإيداع القانوني 2003 / 363  
ISSN 1112 - 4210



11 نهج طالبي أحمد - غرداية

الهاتف / فاكس: 029 88 36 53

المنطقة الصناعية: 029 87 34 34

# مجلة الحقيقة

مجلة أكاديمية محكمة تصدر فصلياً عن جامعة أدرار

## العدد الثاني والعشرون

سبتمبر 2012 م  
نوالقعة 1433 هـ

العنوان البريدي: الجامعة الإفريقية أحمد دراية، أدرار  
الطريق الوطني رقم 06 أدرار. (01000)

الهاتف: 049.96.59.63 فاكس: 049.96.75.71 (213)

البريد الإلكتروني: [adrar.univ@yahoo.com](mailto:adrar.univ@yahoo.com)

رقم الإيداع القانوني: رقم الإيداع القانوني 2003 / 363

ISSN 1112 - 4210

**مجلة الحقيقة**  
**مجلة أكاديمية محكمة تصدر فصلياً عن جامعة أدرار**  
**العدد الثاني والعشرون - سبتمبر 2012 م/ ذو القعدة 1433 هـ**  
**هيئات المجلة**

مدير المجلة: أ.د. عباسي عمار ( مدير الجامعة).

نائب مدير المجلة: د. بوكميش لعلی (نائب مدير الجامعة للبحث العلمي).

رئيس التحرير: د. بومدين محمد.

**هيئة التحرير:**

- 1- د. بومدين محمد
- 2- د. لعلی بوكميش
- 3- د. مامي فؤاد
- 4- د. خلادي محمد الأمين
- 5- د. قانون الجيلالي
- 6- أ. مزار يمينة

**أمانة التحرير:**

- 1- عطوات شهيرة
- 2- موحادمومنة

**أعضاء الهيئة العلمية للمجلة**

أولاً: من جامعة أدرار:

- 1- ا.د ذراع الطاهر (تاريخ)
- 2- ا.د بوصفصاف عبد الكريم (تاريخ)
- 3- د.شتره خير الدين (تاريخ)
- 4- ا.د. شوشان محمد الطاهر (علم التربية وعلم النفس)
- 5- ا.د اسلمبولي محمد (علم الحديث)
- 6- ا.د المصري ميروك (فقه)
- 7- ا.د دباغ محمد (فقه واصول)
- 8- د. بلعتروس محمد ( شريعة وقانون )
- 9- د.بن زيطة حميدة ( شريعة )
- 10- د.قصاصي عبد القادر(آدب)
- 11- د.مشري الطاهر (آدب).
- 12- د.احمد جعفري (آدب ) .
- 13- ا.د بورصالي فوزي ( إنجليزية).
- 14- د.بوهاتية بشير (إنجليزية).
- 15- د.وناس يحيى ( قانون).
- 16- د.حمليل صالح ( قانون).
- 17- د.بن عبد الفتاح دحمان ( علوم تجارية)
- 18- د.يوسفات علي ( علوم تجارية)
- 19- د.اقاسم عمر (علوم تجارية )

**ثانياً من جامعات الوطن**

- 1- أ.د عوفي مصطفى (علم الاجتماع - جامعة بانة)
- 2- أ.د قدي عبد المجيد ( علوم تجارية -جامعة الجزائر)
- 3- ا.د دبله عبد العالي (علم الاجتماع -جامعة بسكرة )
- 4- ا.د. بلعيد صالح ( آدب -جامعة تيزي وزو)
- 5- د.بن حمو محمد ( آدب -جامعة بشار)
- 6- د.زايري بلقاسم (علوم تجارية -جامعة وهران)
- 7- د.رشيد بوسعادة (علم الاجتماع -جامعة بوزريعة)

- 8- د.دراوش رابع (علم الاجتماع -جامعة البليدة)
- 9- د.رابع عبد الله سرير (الإدارة العامة -جامعة الجزائر)
- 10- د.عدمان مريزق ( اقتصاد ومالية -المدرسة العليا للتجارة الجزائر)
- 11- د. بوسعدة عمر (علوم الإعلام والاتصال -جامعة الجزائر 03)
- 12- د. خواجه عبد العزيز (علم الاجتماع -المركز الجامعي غرداية)
- 13- د. بوحنية قوي ( علوم سياسية -جامعة ورقلة)
- 14- د. دبله فاتح (علوم تجارية -جامعة بسكرة)
- 15- جيايلي نور الدين (علم النفس - جامعة باتنة)

#### ثالثاً : من خارج الوطن

- 1- د.خلوق آغا( أصول الفقه -جامعة العلوم الإسلامية العالمية الأردن)
- 2- د. وليد العويمر (علوم سياسية ودراسات إستراتيجية -جامعة الحسين ابن طلال الأردن)
- 3- د.فؤاد ككريشان (إدارة واقتصاد -جامعة الحسين بن طلال الأردن)
- 4- ا.د عبد العزيز ابو نيرة (إدارة اعمال -الأردن)
- 5- د. محمد فالح لحنيطي (الإدارة العامة - الجامعة الأردنية الأردن)
- 6- د. حسين العايد (العلاقات الدولية والعلوم السياسية جامعة الحسين بن طلال الأردن)
- 7- د. سعيد أوكيل(التسيير والتسويق -جامعة الملك فهد السعودية)
- 8- د.حسين عليوي الطائي (الجامعة الإسلامية- بغداد)
- 9- د. سيف الدين حمدتو (علوم قانونية -جامعة شندي السودان)
- 10- د. عوض إبراهيم (الإعلام والاتصال- الجامعة الإفريقية العالمية السودان)
- 11- د. خالد احمد اسماعيل ( لغة عربية -جامعة غرب كردفان السودان)
- 12- ا.د عبد الحكيم ناصر العشاوي (جغرافية المدن -جامعة تعز اليمن)
- 13- ا.د داوود الحديبي( الإقتصاد ومالية وإدارة الاعمال- جامعة العلوم والتكنولوجيا-اليمن)
- 14- جمال حلاوة ( ادارة الأعمال - جامعة القدس. فلسطين)
- 15- د.محمد توفيق رمضان (شريعة ومصارف إسلامية- جامعة دمشق سوريا)
- 16- ا.د سليمان عبد ربه محمد (قسم القيادة والإدارة التربوية- جامعة الخليج البحرين)
- 17- د. زرداني حسان ( علوم قانونية. المغرب)
- 18- د.بن بلقاسم لحبيب ( علوم الإعلام والاتصال -تونس)

## قواعد النشر

تهتم مجلة الحقيقة بنشر الإسهام العلمي الجامعي المتميز في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بشتى فروعها.

تقبل للنشر الدراسات والبحوث المتخصصة وفق القواعد التالية:

- 01 - أن يتسم البحث بالأصالة والإسهام العلمي.
- 02 - أن يكون المقال جديداً لم يسبق نشره لدى جهات أخرى، وذلك بتقديم تعهد كتابي مضمي.
- 03 - تخضع جميع المقالات للتقييم والتحكيم العلميين.
- 04 - يجب أن تقدم المقالات في قرص مرن مرفقة بثلاث نسخ أو ترسل عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة.
- 05 - يجب إرفاق السيرة الذاتية العلمية لصاحب المقال، مع تحديد الدرجة العلمية والمؤسسة الجامعية ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني.
- 06 - يجب أن لا يتجاوز المقال عشرين صفحة ولا يقل عن عشر صفحات.
- 07 - يجب إرفاق المقال بملخصين: أحدهما باللغة الفرنسية، والآخر بلغة مغايرة (إنجليزية أو فرنسية)، بحيث لا يتعدى كل ملخص ثمانية أسطر كحد أقصى.
- 08 - أن يحرر المقال بخط: **Simplified Arabic** الحجم 14، والهامش بحجم 10 وبالخط نفسه، وأما المقالات المحررة باللغة الأجنبية فيجب أن تكتب بخط **Times New Roman**، حجم 12، والهامش بحجم 10، وبالخط نفسه، أما العناوين بخط عريض (**Bold, Gras**).
- 09 - أن توضع الهوامش بصفة آلية (حواشي سفلية) جديد لكل صفحة.
- 10 - يجب أن يكون إعداد الصفحة كما يلي: الفراغ بين الأسطر 1سم، وعن اليمين 2.5سم، والباقي 1.5سم.
- 11 - أن يحرر المقال وفق الشروط العلمية والمنهجية، بحيث يتضمن:
  - 01- مقدمة تحتوي على الإشكالية وعناصر الموضوع.
  - 02- العرض وفق التقريع المنهجي (عناصر أساسية وأخرى فرعية أو جزئية) مرتبة ترتيباً تصاعدياً.
  - 03- خاتمة تتضمن نتائج البحث، وليس تلخيصاً للبحث.
  - 04- مصادر ومراجع البحث مرتبة في آخر المقال وفق منهج علمي متبع.

## الفهرس العام

أ	هينات المجلة	
ب	قواعد النشر	
د	الفهرس العام	
29-01	أ. عولمي الربيع	الخط العربي، أصله و تاريخ تطوره إلى ما قبل ظهور الإسلام
51-30	أ.العربي عبد الرحمان	تأثيل المعنى بقوة الميزان الصوتي للمقافية
80-52	د.بن عمر خالد	التأمين التكافلي وواقع تطبيقه بين الإنجازات والتحديات مع الإشارة إلى حالة الجزائر
95-81	أ.سلامي فاطمة	التوعية المرورية أحد السبل للوقاية من حوادث المرور
128-96	د. مسعودي يوسف	القانون الواجب التطبيق على الشروط الموضوعية للزواج
153-129	أ. بريمة علي	مشكلة إحداث التوازن بين مخرجات التعليم المدرسي واحتياجات سوق العمل الإقليمي.
191-153	أ. مرموري بشير	الطفولة وحق الرعاية الاجتماعية
224-192	د.عدمان مريزق أ. بوقلاشي عماد	دور الجماعات المحلية في ترقية المظهر الجمالي للإطار المبنى في الجزائر
244-225	د.بوعزة عبد القادر	دور الجامعة في تأهيل القوى البشرية وإنتاج موارد سوق العمل في العالم العربي
272-245	أ.بن مسعود محمد	مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تقييمية وفق المؤشرات الدولية
286-273	أ.تكتك اكرام	فن كتابة السيناريو
305-287	د.خلادي محمد الأمين	خصيصات درس البلاغي ومسئلاته بعد الإمام عبد القاهر الجرجاني( بصمات الأئمة الزمخشري والفخر الرازي والسكاكي أمونجا )
325-306	د.بوشنافة أحمد أ.لعلمي فاطمة	ضرورة إصلاح النظام النقدي الدولي

## الخط العربي، أصله و تاريخ تطوره إلى ما قبل ظهور الإسلام

أ.الربيع عولمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة

### ملخص:

يعالج هذا المقال أصل الخط العربي، و تاريخ تطوره و انتشاره في شبه الجزيرة العربية قبل ظهور الإسلام، و يتصدى لأولئك الذين يدعون بأن العرب القدامى كانوا أمة أمية لا تقرأ ولا تكتب، و لم تبلغ أدنى درجة من الحضارة. فقد مرت الكتابة العربية في تطورها التاريخي بمراحل عدة، حيث انتقلت من كتابة آرامية، إلى كتابة نبطية اصطبغت بالصبغة العربية، إلى انبعاث الكتابة العربية في مرحلة النضج، التي يمثلها نقش زيد المؤرخ في سنة 512 م، والذي كتب بثلاث لغات: اليونانية، السريانية، والعربية. إلا أن بداية التطور الحقيقي للكتابة العربية تعود إلى مطلع القرن الرابع الميلادي على اعتبار أن نقش النمارة المؤرخ في 328 م هو أول نقش عربي كتب بحروف عربية متصلة، و هذا هو الخط الذي نزل به القرآن الكريم بعد ذلك بحوالي ثلاثة قرون.

### Résumé :

Cet article traite les origines de l'écriture arabe, l'histoire de son évolution, et sa diffusion dans la péninsule arabique avant l'islam. Il fait face à ceux qui croient que les arabes anciens étaient des analphabètes qui ignorent l'écriture et la lecture, et n'ont atteint aucun degré de civilisation. La véritable évolution de la langue arabe apparait au début du IV<sup>ème</sup> siècle grâce à l'inscription D'En-Nemara datée en 328, découverte par René Dussaud et F.Macler en 1902. L'écriture arabe pure apparait pour la première fois, grâce à l'inscription trilingue (grecque, syriaque, et arabe) de Zabad datée en 512, et c'est par cette même écriture que le Coran est écrit plus tard après trois siècles.



## مقدمة:

تعد الكتابة من أهم المظاهر الحضارية في تاريخ تطور البشرية، فكما تبدأ المدنية بالزراعة، فإن التاريخ يبدأ بظهور الكتابة التي هي في الواقع وسيلة أساسية للتواصل المعرفي بين الناس، تستعمل لنقل اللغة وحفظها و تدوين الحقائق و الأحداث عبر الزمان و المكان، و قد ساد الاعتقاد لدى بعض المؤرخين والباحثين أن العرب في التاريخ القديم كانوا أمة منعزلة عن العالم نتيجة الوضع الجغرافي لشبه الجزيرة العربية، غير أن الدراسات الحديثة كشفت خطأ هذا الاعتقاد، و أثبتت أن العرب لم يكونوا في منأى عن الحضارات القديمة، و كانت لهم صلات وطيدة بالحضارات المجاورة، و احتك أهلها بالشعوب والأمم التي تحيط ببلاد العرب، وقد مكّنهم هذا الاحتكاك من معرفة القراءة و الكتابة، و هكذا لم يبق العرب في عزلة تامة بل أخذوا نصيبا من الحضارة ، فارتقوا فكريا و حضاريا.

من هذا المنطلق جاء هذا البحث ليحاول الإجابة على جملة من التساؤلات لعل أبرزها: ما أصل الخط العربي؟ أين و متى نشأ؟ هل للخط العربي علاقة بالمسند الحميري و الآرامي النبطي و السرياني ؟ كيف تطورت الكتابة العربية قبل ظهور الإسلام؟ وما الأدوات و الوسائل المختلفة التي استخدمها العرب القدامى في الكتابة؟ و للإجابة على هذه الأسئلة اعتمدنا خطة عمل منهجية تتكون من العناصر الآتية:

### أولاً: نشأة الخط العربي:

إن الكتابة مظهر من مظاهر الحضارة، وأثر من آثار الاجتماع و التجارة و كان أسبق الأمم إليها المصريون و الفينيقيون، و أجهل الناس بها أهل البدو، فلم تنتشر الكتابة بين العرب إلا في المناطق التي عرفت الحضارة و ارتقت فيها العمارة ، كالعربية الجنوبية (أي اليمن).

يعرف الباحث الفرنسي جيمس فيفرييه<sup>(1)</sup> (J.G.Février) الكتابة بأنها «نهج و طريقة نستعملها لترسيخ و تثبيت كلام واضح و مبين، قد يكون عابرا في جوهره و ماهيته. »  
لقد ذهب الباحثون و علماء اللغة في دراساتهم حول نشأة الخط و الكتابة العربية إلى ثلاثة آراء هي:

**1- الرأي الأول:** يرى أصحاب هذا الرأي أن الخط توقيف، أي أنه ليس من صنع البشر، بل أن الله تعالى قد علم آدم الكتابة فكتب الكتب كلها، فلما أصاب الأرض الطوفان وجد كل قوم الكتابة التي يكتب بها، و كان من نصيب إسماعيل (عليه السلام) الكتاب العربي، و هو أول من وضعه على لفظه و منطقته، و بذلك يكون أول من تكلم بالعربية.<sup>(2)</sup>

و يستدل أصحاب هذا الرأي بأن الخط توقيفا لظاهر قوله تعالى<sup>(3)</sup>: {اقرأ باسم ربك الذي خلق\*خلق الإنسان من علق\*اقرأ و ربك الأكرم\*الذي علم بالقلم\*علم الإنسان ما لم يعلم} ولقوله جل ثناؤه:<sup>(4)</sup> {ن و القلم و ما يسطرون} .

و يمكننا أن نتساءل في هذا المقام، أنه لو كانت الكتابة توقيف ألهمها الله إلى إسماعيل، فلماذا لم يكن الأمر كذلك لآدم (عليه السلام)، و للأنبياء الذين سبقوا إسماعيل (عليه السلام)؟

<sup>1</sup>-Février (J.G.), Histoire de l'écriture, Payot, Paris, 1959, p.9-

<sup>2</sup>- محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المعارف،

القاهرة، 1974م، ص ص 9-10.

<sup>3</sup>- سورة العلق، الآيات 1-5.

<sup>4</sup>- سورة القلم، الآية 1.

2- الرأي الثاني : يرى أصحابه أن الخط اختراع وأن عرب الحجاز قد أخذوا الخط عن الحيرة<sup>(1)</sup> التي أخذته عن الأنبار<sup>(2)</sup> والتي أخذته بدورها عن اليمن<sup>(3)</sup>. والحقيقة أن هذا الرأي أقرب إلى الواقع ذلك أن عرب الحجاز كانت تربطهم علاقات تجارية مع الحيرة والأنبار ومما نقلوا عنهم الخط. ويذكر ابن النديم<sup>(4)</sup>: « أن أول من كتب بالعربية ثلاثة رجال من بولان<sup>(5)</sup> اجتمعوا ووضعوا حروفا مقطعة وموصولة وهم : " مرامر بن مرة الأنباري" ، و "أسلم بن سدرة" ، و "عامر بن جذرة" ويقال "مرة وجذلة" ، فأما مرامر فوضع الصور ، وأما أسلم ففصل ووصل ، وأما عامر فوضع الإعجام. وقد سئل أهل الحيرة: ممن أخذتم الخط العربي ؟ فقالوا : من أهل الأنبار. » وورد في القاموس المحيط<sup>(6)</sup>: « أن العرب تسمي خطها بالجزم<sup>(7)</sup> لأنه جزم واقتطع من المسند الحميري. »

<sup>1</sup>- الحيرة : اتفق معظم المستشرقون على أن الحيرة لفظ من ألفاظ بني إرم وأنها مأخوذة من (حرتا - أو حيرتا - أو حيرتو) (harta-Hirta-herto) وأنها لفظة سريانية الأصل وأن معناها المخيم أو المعسكر، وتقابل كلمة (حاصيرا-haser) في اللغة العربية ، وهي مدينة كانت على ثلاثة أميال من الكوفة ، وسميت الحيرة لأن تبعا الأكبر لما قصد خراسان خلف ضعف جنده بذلك الموضوع وقال لهم حيروا به أي أقيموا به. الإصطخري: المسالك والممالك ، تحقيق محمد جابر، دار القلم، القاهرة، 1961، ص58، ياقوت الحموي، معجم البلدان، تحقيق عبد العزيز الجندي، ج2، ط 9 ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990، ص 328-329 .

<sup>2</sup>- الأنبار : مدينة على نهر الفرات غربي بغداد ، كانت الفرس تسميها فيروز سابور، وكان أول من عمرها سابور بن هرمز ذو الأكتاف. المصدر نفسه ، ج1، ص 257.

<sup>3</sup>- سعيد الأفغاني، أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، دار الفكر، دمشق، 1960، ص 114.

<sup>4</sup>- الفهرست، تحقيق ناهد عباس، ط1، دار قطري، الدوحة، 1985، ص 30.

<sup>5</sup>- بولان : موضع قريب من النجاج في طريق الحاج من البصرة ، وقيل واد ينحدر على منفوحة باليمامة. ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج1، ص 511.

<sup>6</sup>- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ج4، دار العلم للجميع، بيروت، (د.ت)، ص88.

<sup>7</sup>- الجزم: سمي الخط العربي بالجزم لأنه جزم و اقتطع من المسند الحميري ، و أن أول من كتب به رجل من بني يخذ بن النصر بن كنانة ، فكتبت به العرب. ابن النديم، المصدر السابق، ص30.

ويذكر الألويسي<sup>(1)</sup>: « أن العرب تسمى خطها بالجزم لأن الخط الكوفي كان أولاً يسمى الجزم قبل وجود الكوفة، لأنه جزم واقتطع من المسند الحميري و "مرامر" هو الذي اقتطعه. » وهذان الرأيان يلتقيان عند الاقتطاع من المسند الحميري و الثاني من التسلسل التاريخي نقل عن السابق له من الناحية التاريخية. بينما يرى بطرس البستاني<sup>(2)</sup>: « أن الخط العربي جزم من الآرامي النبطي، فقد تعلم بعض القرشيين خط الجزم من نصارى الحيرة في رحلاتهم التجارية إلى العراق، فحملوه إلى مكة، فظهرت فيهم الكتابة قبل الإسلام. » و هذا الرأي يختلف عن الرأيين السابقين. في حين يعتقد بعض المستشرقين<sup>(3)</sup>: « أن الخط العربي قد يكون مشتقا من الخط الآرامي مباشرة معتمدين في اعتقادهم هذا على ما كان بين الآراميين و القبائل العربية من القرب و الجوار. » و يمكننا أن نتساءل عن موطن الخط العربي الذي اختلف حوله المهتمون بالبحث و الدراسة، ذلك أنها مسألة معقدة، و يتعذر تحديد موطن هذا الخط و البت فيها برأي قاطع و جازم و ذلك لسببين:

1- قلة النقوش العربية<sup>(4)</sup> قبل ظهور الإسلام من خلال اطلاعنا على ما تم اكتشافه حتى الآن.

2- غموض تاريخ الخط العربي عند المؤرخين العرب القدامى و تضارب آرائهم و رواياتهم حول هذا الموضوع.

<sup>1</sup> - بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب، ج3، ط3، دار الكتاب العربي، القاهرة، (د.ت)، ص368.

<sup>2</sup> - أدباء العرب في الجاهلية و صدر الإسلام ، دار مارون عبود، بيروت، 1979، ص35.

<sup>3</sup> - إسرائيل ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، ط1، دار القلم، بيروت، 1980، ص171.

<sup>4</sup> - يرجع مصطلح النقوش " inscriptions " إلى الكلمة اللاتينية المركبة " inscriptio " و تعني الكتابة أو الكتابة الغائرة. محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية "مدخل تاريخي مقارن في ضوء اللغات السامية"، دار غريب للطباعة، القاهرة، (د.ت)، ص218.

Félix Gaffiot, *Dictionnaire Abrégé Latin-Français*, Librairie Hachette, Paris, 1936, p.327.

3 - الرأي الثالث: يرى رجبى بلاشير<sup>(1)</sup> (R.Blachère) في رواية لابن الكلبي: «أن الخط العربي انتقل من الحيرة إلى مكة بواسطة حرب بن أمية جد الخليفة معاوية قبل ظهور الإسلام .» و في نفس السياق يذكر بلاشير: «أن الخط العربي انتقل من دومة الجندل<sup>(2)</sup> في شرقي نجد إلى مكة .»

و نستشف من قول بلاشير هذا أن الخط العربي انتقل من الحيرة إلى مكة مروراً بدومة الجندل التي تقع إلى الشمال منها ، فكأن دومة الجندل مثلت حلقة وصل و محطة عبور بين الحيرة و مكة. و إذا كان أصحاب الرأي الثاني الذين يقولون أن عامر بن جذرة وضع الإعجام ، فالواقع غير ذلك تماماً.

حيث أن الخط العربي في نشأته الأولى كان يكتب من غير تنقيط ، كما يظهر من النقوش العربية القديمة مثل : نقشي زيد وحران ، وأن الخط العربي لم يفتتح من المسند الحميري، فليس هناك أية علامة بينهما عدا أنهما ينتميان إلى الأصل السامي الواحد حسب الدراسات التي تمت حتى الآن. ويمكن ملاحظة ذلك من مقارنة بسيطة بين الخط العربي والخط الحميري . ومن خلال مقارنة الحروف العربية بالحروف الحميرية يتضح أنها تختلف عن بعضها اختلافاً شديداً، لذلك فهذه النظرية لا تستند إلى دليل علمي تاريخي وموضوعي يبرز العلاقة بين الخط العربي وخط المسند الحميري، فرغم محاولة صاحبها إبراز تلك العلاقة إلا إنها لا ترتق إلى ما يؤكد ذلك.

<sup>1</sup>-- تاريخ الأدب العربي، ترجمة إبراهيم الكيلاني، ج1، دار التونسية للنشر، تونس، 1986، ص 75.

<sup>2</sup>- دومة الجندل: حصن منيع و معقل حصين، به عمارة، و هي ما بين الرقة و بالس، تسمى حالياً الجوف بالسعودية. أحمد الشنتناوي و آخرون، دائرة المعارف الإسلامية، مج7، دار المعرفة، بيروت، 1933، ص 168-169.

و يرى بعض الباحثين العرب أمثال خليل يحي نامي<sup>(1)</sup>: « أن الكتابة العربية قد أتت من الحيرة التي كانت تدين بالنصرانية وتكتب بالخط السرياني » ، فهل معنى ذلك أن الخط العربي قد اقتطع من الخط السرياني ؟ نستنتج مما سبق أن الخط العربي لم يقتطع من الخط السرياني ذلك أنهما فرعان مختلفان اشتقا من أصل واحد وهو الخط الآرامي المربع، وما هذه الحروف المتشابهة والخصائص المشتركة التي نجدها في الكتابتين إلا نتيجة كونهما قد خضعا لظروف واحدة ومرا بأدوار متشابهة. وفي هذا السياق أورد ابن النديم<sup>(2)</sup> رواية أخرى مفادها: « أن أول من وضع الخط العربي قوم من العرب العاربة نزلوا في عدنان بن أد ، وأسمائهم هي : "أبو جاد " ، "هواز" ، "حطي" ، "كلمون" ، "صعفس" ، "قريسات" ، ثم وجدوا بعد ذلك حروفا ليست من أسمائهم وهي الثاء والحاء، والذال، والظاء، والشين، والغين، فسموها الروافد، وقال أن هؤلاء ملوك مدين.»<sup>(3)</sup> يبدو أن هذه الرواية وإن جانبت الصواب إلى حد ما بأن أخذ أصحابها الترتيب الأبجدي للحروف وجعلوها أسماء لملوك مدين، وأنهم هم الذين وضعوا الخط العربي، إلا أنها من جانب آخر قد بينت أن العرب أخذت خطها من المناطق الشمالية واقتطعته من كتابة شعب كان يسكن مدين وما يجاورها.

<sup>1</sup> - «أصل الخط العربي» ، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مج10، ج1، ماي 1935، ص 4.

<sup>2</sup> - الفهرست، ص 29.

<sup>3</sup> - مدين: مدينة تقع شمال بحر القلزم إلى الجنوب من شبه جزيرة سيناء في الأرض المسماة الآن معان جنوب فلسطين، و قد كانت محطة تجارية بين الشام و الحجاز و مصر لذلك كان أهلها تجارا، و قد بعث الله إليهم النبي شعيب (عليه السلام ) لأنهم يخسرون الكيل و الميزان، و قد هلكوا بالصيحة و الرجفة. ابن كثير، البداية و النهاية، تحقيق أحمد ملحم، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ص 226-232، عمر فروخ، تاريخ الجاهلية، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1964، ص ص 47-48.

وإذا كانت المصادر العربية لم تذكر اسم هذا الشعب ولا اسم الكتابة، فإن المستشرقون وبعد دراسات عميقة، ورحلات علمية عديدة خلال القرن التاسع عشر الميلادي عثروا في تلك الأنحاء على نقوش وكتابات تحمل اسم قبائل تعرف بالنبط كانت تسكن مدين، وبعد تمكنهم من فك رموز هذه النقوش ودراساتها تبين بالمقارنة أن هذا الخط الذي يعرف بالنبطي هو الأصل الذي تفرع منه الخط العربي.

وحسب جيمس فيفريه (1) فإن أول المستشرقين الذين عثروا على نقوش نبطية، وعكفوا على دراستها الإنجليزي بوركهارت (J.L. Burckhardt) الذي زار "سليح" سنة 1812 م، وقد عثر على ثلاثة نقوش ضمنها في كتابه: «رحلة إلى سورية والأرض المقدسة - the Travels in land syria and holy الذي طبع في لندن سنة 1822م. (2) وقد اقتفى أثره الألماني ليتمان (E.Littmann) والفرنسي دي فوجي (De vogue) اللذان قاما برحلات إلى مدين وعثرا على عدد من النقوش النبطية التي يعود تاريخها إلى أواخر القرن الثالث الميلادي (3)، ونشرا هذه النقوش في المجلة الآسيوية "Journal Asiatique" لسنة 1897 م - 1898 م (4).

نستنتج مما سبق أن الأنباط قبائل عربية الأصل استعملت اللغة والكتابة الآرامية في النقوش وسائر شؤونها العمرانية، لكنها كانت تتكلم اللغة العربية، ومما يدل على أن هذه القبائل عربية، أن العرب يعرفون في التاريخ القديم بأنهم أمة بدوية تأنف من العمل في الزراعة، فلما أغارت هذه القبائل على الأقاليم الشمالية الآرامية واحتكت بها وتأثرت بحضارتها تخلت عن بداوتها

<sup>1</sup> - James Février, op.cit, p.245

<sup>2</sup> - خليل يحي نامي، المرجع السابق، ص 16.

<sup>3</sup> - رجيس بلاشير، المرجع السابق، ج 1، ص 76.

<sup>4</sup> - خليل يحي نامي، المرجع السابق، ص 16.

وأخذت أولى المهين عن الآراميين والتي تستلزمها الحضارة والعمران وهي الزراعة.

ويذكر المسعودي<sup>(1)</sup>: « أن هذه القبائل أطلق عليها اسم النبط لأنهم كانوا يستنبطون ما يخرج من الأرض. »

ومن الأدلة التاريخية على وجود الكتابة النبطية في حواضر الحجاز نقوش العلا ومدائن صالح التي يعود تاريخها إلى القرنين الأول والثاني الميلاديين، ذلك أن بلاد الحجاز كانت تعرف هذه الكتابة وتستهملها في شؤونها العمرانية وحياتها اليومية.

والحقيقة أن النبط بسطوا نفوذهم على بلاد الحجاز ونشروا حضارتهم وثقافتهم ، لذلك نجد عرب الحجاز قد اتخذوا بعض الآلهة النبطية آلهة لهم مثل: ذو الشرى، اللات، العزى، مناة، هبل، وغيرها من مظاهر تأثر الحجازيين بالأنباط.

ومما يؤيد ذلك ما أورده الجغرافي الإغريقي سترابون (Strabon<sup>2</sup>) في كتابه « Géographia » حيث قسم البلاد العربية إلى قسمين : القسم الشمالي وسماه "Arabia Petraea" أي العربية السلعية (الصخرية)، والقسم الجنوبي ويسمى "Arabia Félix" أي العربية السعيدة ، ومعنى ذلك أن القسم الشمالي كان خاضعا للنبط، والقسم الجنوبي كان خاضعا لليمن. ويذكر سترابون<sup>(3)</sup> كذلك أن النبط ساعدوا الرومان على غزو اليمن سنة 24 ق.م، وذلك قصد السماح للجيش الروماني بالمرور في الأراضي النبطية.

<sup>1</sup> - التنبيه و الإشراف، مطبعة بريل، ليدن Lieden، 1983، ص78، ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج6، ص 138.

<sup>2</sup> -Strabo, the géography of strabo, tans.by H.L.Jones, I-II, London, 1949, p.553.

<sup>3</sup> - Ibid., book VII, p.351.



## ثانيا: تطور الكتابة العربية :

أخذت الكتابة العربية تتطور في الحجاز تماشيا مع تطور حركة التجارة في المنطقة وانتقالها من اليمن نحو الحجاز، لذلك فإن عرب الحجاز عرفوا الكتابة النبطية وكانوا يستعملونها في شؤونهم التجارية وذلك خلال القرنين الثالث والرابع الميلاديين ، ونستمد معارفنا هذه حول الكتابة العربية من نقش النمارة<sup>(1)</sup>. ومع أوائل القرن الخامس الميلادي انتقلت الكتابة النبطية إلى كتابة عربية ، وبذلك أصبح لمكة السيادة الروحية والأدبية على أنحاء الجزيرة العربية بصورة عامة.

و من هنا يمكن أن نتساءل: كيف تطورت الكتابة النبطية من الآرامية إلى العربية؟ إن انتقال الكتابة من الآرامية إلى النبطية، يمكن تتبعه من خلال النقوش النبطية القديمة التي كتبت في القرن الأول قبل الميلاد. ويتجلى ذلك في نقش حوران، خصوصا أنها كانت قريبة من فلسطين حيث كان يستعمل القلم العبري الآرامي، وقد أخذ الأنباط الخط الآرامي وطوروه وجعلوه متصل الحروف، في حين أن الآرامية والعبرية كانت منفصلة الحروف<sup>(2)</sup>.

وقد مرت الكتابة النبطية بعدة مراحل حسب تطورها التاريخي الآتي:

**1- المرحلة الأولى:** وتمثلها نقوش القرنين الأول والثاني الميلاديين وهي مرحلة الأخذ بالكتابة الآرامية دون تصرف ، ويظهر ذلك في نقوش مدائن صالح<sup>(3)</sup>، وقد عثر عليها العالمان جوسن (Jaussen) وسافينييك (Savignac) في سنة 1907 م، ونشرت في كتابهما : "مهمة أثرية ببلاد

<sup>1</sup> - نقش النمارة: اكتشفه العالمان ديسو و ماكلرسنة 1902م، و النمارة من أعمال حوران و هي قائمة على أنقاض مخفر روماني شرقي جبل الدروز، ووجد النقش على أسكفة باب مزار خرب شديد من أجل الملك امرئ القيس بن عمر المتوفى سنة 328م، و النقش مؤرخ في سنة 223 من سقوط سلع أي في سنة 328م. خليل يحي نامي، المرجع السابق، ص 70، رجيس بلاشير، المرجع السابق، ج1، ص 76.

<sup>2</sup> - محمد الخطيب، حضارة العرب في العصور القديمة، ط1، دار طلاس، دمشق، 2005، ص 334.

<sup>3</sup> - خليل يحي نامي، المرجع السابق، ص ص 38-43.

العرب من أورشليم إلى الحجاز - « Mission archéologique en - au Hedjaz Arabie de Jérusalem .»  
2-المرحلة الثانية: وتميزت بتطور سريع للكتابة النبطية التي أخذت تفقد المسحة النبطية، وتصبغ بالصبغة العربية، وتمثلها نقوش القرنين الثالث والرابع الميلاديين، ويتجلى ذلك من خلال النقوش السينائية، والنقوش النبطية المتأخرة ومنها نقش أم الجمال غربي حوران ويعود تاريخه إلى سنة 270م، وقد عثر عليه العالم الألماني ليمان (Littmann)، ونشره في كتابه : « نقوش نبطية -

Nabataean Inscriptions»، والعالم الفرنسي الكونت دي فوجي (De Vogue) في كتابه: «سورية الوسطى نقوش سامية Syrie centrale - inscriptions Sémitiques - وخطه نبطي ويمتاز بظهور روابط بين الحروف،<sup>(1)</sup> وقد ورد في ثلاثة أسطر وهذا نصه<sup>(2)</sup>:

1- هذا هو قبر فهر .

2- ابن سلى مربي جذيمة (جذيمت).

3- ملك تنوخ .

و تكمن أهمية هذا النص في أن الملوك العرب قد أخذوا يستعملون الخط النبطي، وهذا ما يدل على انتشار الكتابة بين العرب قبل سنة 270 م أي قبل منتصف القرن الثالث الميلادي، و أخذوا منذ ذلك الوقت يتخلون تدريجيا عن الكتابات الأخرى كاللحيانية والثمودية والصفوية.<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص ص 68- 69 .

<sup>2</sup>- شوقي ضيف، العصر الجاهلي، ط11، دار المعارف، القاهرة، 1960، ص35.

<sup>3</sup>- خليل يحي نامي، المرجع السابق، ص69.

ويأتي بعده نقش النمارة المؤرخ في سنة 328 م، والذي عثر عليه رونيه ديسو (R.Dussaud) وماكلر (F.Macler) في النمارة من أعمال حوران سنة 1902م.<sup>(1)</sup>

وقد ورد نقش النمارة في خمسة أسطر وهذا نصه (2):

- 1- تي نفس مر القيس بن عمرو ملك العرب كله ذو أسرا لتج.
  - 2- وملك الأسدين ونزرو وملوكهم وهرب مذحجو عكدي وجا.
  - 3- بزجي في حبج نجران مدينة شمر وملك معدو ونزل بنيه.
  - 4- الشعوب ووكلهن فرسو لروم فلم يبلغ ملك مبلغه.
  - 5- عكدي. هلك سنة 223 يوم 7 بكسلول بلسعد ذو ولده.
- وترجمته إلى العربية كما يأتي:

- 1- هذه نفس (قبر) امرئ القيس ابن عمر وملك العرب كلها الذي تتوج بالتاج .
- 2- وملك قبيلتي أسد ونزار وملوكهم وهرب (شنتت) مذحج بالقوة وجاء.
- 3- إلى بزجي (أو بزجي) بانتصار في مشارف نجران مدينة عمرو وملك معد وبنان ابنيه.
- 4- الشعوب، و وكله الفرس والروم، فلم يبلغ ملك مبلغه.
- 5- من القوة: هلك في سنة 223 في يوم 7 من كسلول(كانون الأول-ديسمبر) وليسعد الذي ولده.<sup>(3)</sup>

يتضح من هذا النقش استعمال كلمات عربية كثيرة مثل: جاء وهرب ووكل والشعوب، واستخدمت أداة التعريف (أل)، ونجد فيه تراكيب عربية فصيحة مثل جملة (فلم يبلغ ملك مبلغه)، و يمثل النص مرحلة من مراحل تطور اللغة

<sup>1</sup> -James Février, op.cit, p.264

<sup>2</sup> - Loc.Cit.، شوقي ضيف، المرجع السابق، ص35.

<sup>3</sup> - خليل يحي نامي، المرجع السابق، ص71، شوقي ضيف، المرجع السابق، ص36.

العربية، ولعل هذا ما يدل على غلبة النفوذ العربي، وانتشار الكتابة النبطية بين العرب وملوكهم، وفي النص أيضا ما يدل على أن اللغة العربية بدأت تسيطر سلطانها إلى شمالي بلاد العرب منذ أوائل القرن الرابع الميلادي.

**3- المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة النضج، وفيها بدأت تندثر الكتابة النبطية، لكن روحها تبعث في كتابة أخرى هي الكتابة العربية، وتمثل هذه المرحلة نقوش القرنين الخامس والسادس الميلاديين، ولم يتمكن الباحثون من العثور إلا على نقشين فقط من النقوش العربية قبل ظهور الإسلام هما: نقش زيد<sup>(1)</sup> المؤرخ في سنة 512 م، ونقش حران<sup>(2)</sup> المؤرخ في سنة 568 م<sup>(3)</sup>. وقد نقل إسرائيل ولفنسون صورة الكتابة العربية لنقشي زيد وحران في كتابه "تاريخ اللغات السامية"<sup>(4)</sup>.

و اختلف المستشرقون في قراءة هذا النقش وقد فسره الواحد منهم تفسيراً يخالف تفسير الآخر، ومن هؤلاء أنو ليتمان وهذا نص قراءته:

1 - (بنصر) الإله شرحو بر أمت منفو وظبي بر مر القيس.

2 - وشرحو بر سعدو وسترو وشريحو.<sup>(5)</sup>

يتضح من النص أنه كتب بالنبطية وخطه قريب إلى أقدم خط عربي، وتكمن أهميته في أنه يحمل خصائص الخط العربي قبل ظهور الإسلام.

<sup>1</sup>- زيد: خربة تقع بين قسرين ونهر الفرات قديماً وتقع حالياً جنوب شرق حلب، وقد كتب نقش زيد بثلاث لغات هي اليونانية والسريانية والعربية. ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج3، ص 130، رجيس بلاشير، المرجع السابق، ص73، شوقي ضيف، المرجع السابق، ص 37.

<sup>2</sup>- نقش حران: عثر عليه منقوشاً على حجر فوق باب كنيسة شمال جبل الدروز مكتوب بالعربية واليونانية مؤرخ في سنة 463 من سقوط سلع أي في سنة 568 م، ويعتبر هذا النقش أول نقش عربي كامل في جميع كلماته. خليل يحي نامي، المرجع السابق، ص90، رجيس بلاشير، المرجع السابق، ج1، ص74.

<sup>3</sup>- James Février, op.cit, pp. 264-265.

<sup>4</sup>- إسرائيل ولفنسون، المرجع السابق، ص 191، James Février, op.cit, p. 264.

<sup>5</sup>- خليل يحي نامي، المرجع السابق، ص 89-90، رجيس بلاشير، المرجع السابق، ج1، ص 74.

ويرى بلاشير<sup>(1)</sup>: «أن كتابة زيد جديرة بتسميتها "عربية" لأنها تحوي جميع مظاهر الكتابة العادية المتصلة الحروف. »  
لعل أهم القراءات التي تناولت هذا الموضوع قراءة العالم ليدزبارسكي  
(M.Lidzbarski) :

1- (ب) م الإله شرحو بر... مع قيمو و ..... بر مر القيس.  
2- وشرحو بر سعدو و ستر و (شر) يحو. (بتميمي). وكتب هذه الكلمة  
الأخيرة بالسريانية.<sup>(2)</sup>  
يتضح من النصين السابقين أن ليطمان و ليدزبارسكي يختلفان في أغلب  
كلمات السطر الأول، ويتفقان في قراءة  
السطر الثاني. أما نقش حران فقد عثر عليه في المنطقة الشمالية من جبل  
الدروز، وقد كتب باليونانية والعربية، ووضع الحجر فوق باب كنيسة نجران،  
 ويعود تاريخه إلى سنة 463 من سقوط "سلع"، أي في سنة 568 م، ويعتبر  
هذا النقش أول نقش عربي كامل في جميع كلماته و تعابيره<sup>(3)</sup>.  
و بعد أن عجز المستشرقون لأكثر من قرن من الزمن، تمكن ليطمان من  
قراءة النقش وهذا نصه<sup>(4)</sup>:

1- (ا) نا شرحيل بر (ابن) ظلمو (ظالم) بنيت ذا المرطول.

2- سنت (سنة) 463، بعد مفسد.

3- خيبر.

4- بعم (بعام)

وهذه ترجمته بالعربية<sup>(1)</sup>:

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ج1، ص 77.

<sup>2</sup>- إسرائيل ولفنسون، المرجع السابق، ص 191

<sup>3</sup>- رجبس بلاشير، المرجع السابق، ص 74،

<sup>4</sup>- خليل يحي نامي، المرجع السابق، ص 91.

1- أنا شرحبيل بن ظالم بنيت هذا المعبد.

2 - سنة 463 بعد خراب (غزو).

3 - خيبر.

4 - بعام.

يتجلى مما سبق أن النص كتب بعربية واضحة، وقد ألحقت بكلمة ظالم واو وفقا لقواعد لغة وكتابة النبط في كتابة أسماء الأعلام، وحذف حرف العلة من الكلمة "عام" وهي الصورة نفسها المألوفة في الكتابة العربية قبل ظهور الإسلام.

وتكمن أهمية النص التاريخية في أنه يشير إلى غزو أحد أمراء غسان لخيبر، وقد ظل هذا النص مبهما حتى تمكن ليتمان (Littmann) من فك رموز كلماته ، فكتفت بذلك عن أهميته التاريخية. ويستدل في ذلك بقول ابن قتيبة<sup>(2)</sup>: «ثم ملك بعده الحرث بن أبي شمر ... وكان غزا خيبر فسبى من أهلها ثم أعتقهم بعدما قدم الشام» .

و هناك نقش أم الجمال الثاني عثر عليه في موضع أم الجمال المذكور سابقا، وهو غير مؤرخ، ويعتقد الباحثون أنه يعود إلى أواخر القرن السادس الميلادي<sup>(3)</sup>، وهذا نصه:

1 - الله غفرا الأليه.

2 - بن عبيدة كاتب.

3- الخليدا على بني.

4- عمري كتبه عنه من.

<sup>1</sup>- بطرس البستاني، المرجع السابق، ص 36، جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج6، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1980، ص 594.

<sup>2</sup>- كتاب المعارف، تحقيق ثروت عكاشة، ط2، دار المعارف بمصر، 1969م، ص313.

<sup>3</sup>- رجيس بلاشير، المرجع السابق ، ج1، ص75،

5- يقروه.

يتضح من النص أنه كتب بكتابة عربية، وهو من النصوص المدونة بلغة القرآن والشعر العربي القديم، وإذا كان تاريخه صحيحا في أواخر القرن السادس الميلادي، يحتمل أن يكون أول نص عربي قبل مجيء الإسلام، وبهذه اللغة والكتابة يكون قد حقق خطوة جديدة نحو استقلالية الكتابة واللغة العربية عن الكتابة واللهجة النبطية.

**ثالثا: علاقة الخط العربي بالمسند الحميري و النبطي:**

تعود كتابات العرب القدامى من حيث الخط والأبجدية إلى أصلين هما:

**1- الخط المسند أو (القلم الحميري):** وهو أقدم الأقلام العربية التي عرفت في شبه الجزيرة العربية حتى اليوم، وقد دونت به الكتابات المعينية والسبائية والفتبانية والأوسانية وهي لهجات عربية جنوبية.<sup>(1)</sup>

وقد ترك خط المسند أثرا في الخط العربي، و في النقوش العربية الشمالية البدائية من ثمودية ولحيانية وصفوية.<sup>(2)</sup>

و قد عثر الباحثون في منطقة العروض على كتابات عربية تعود إلى القرن السادس الميلادي كتبت بالخط المسند، وهي نصوص ذات قيمة تاريخية بالنسبة للباحثين في مجال اللغة والكتابة<sup>(3)</sup>، و رغم قلتها أحيانا فهي لا تشفي غليل الباحثين في هذا الموضوع، إذ لا يمكن لأي باحث أن ينكر أهميتها العلمية والمعرفية.

ولعل هذا ما يؤكد انتشار الخط المسند في جل أنحاء شبه الجزيرة العربية، وتتكون أبجديته من تسع وعشرين (29) حرفا هي الحروف العربية الثمانية والعشرين (28) يضاف إليها السين الثانية، وهي مقتبسة من الأبجدية التي

<sup>1</sup>- المرجع نفسه ، ج8، ص202.

<sup>2</sup>- أحمد ارحيم هبو، تاريخ العرب قبل الإسلام ، ط1، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1979-1980م، ص87.

<sup>3</sup>- جواد علي، المرجع السابق، ج2، ص678.

كشفت عنها مؤخرا في سراييط الخادم<sup>(1)</sup> بشبه جزيرة سيناء والتي يبدو أنها أصل الأبجدية الفينيقية<sup>(2)</sup>، وقد يلاحظ الدارس أن الخط المسند امتاز بميزات منها:

1- أن حروفه منفصلة، ويكتب من اليمين إلى اليسار، ومن الأعلى إلى الأسفل والعكس.

2- أن حروفه غير متشابهة ، لذلك لم يعرف الإعجام وشكل حروفه ضخمة إذا ما قورنت بالحروف العربية.

3- وهو غير مشكول ويكتب بحروف صامتة.<sup>(3)</sup>

2- الخط النبطي : حسب جيمس فيفري<sup>(4)</sup> فإن الخط النبطي اشتق من الخط الآرامي ، ويختص بالخصائص الآتية:

أ-الأريطة: وهي وصل الحروف ببعضها بأريطة تجمع بينها، تكون منها وحدة مستقلة بذاتها، فمثلا يأخذ النبط في ربط كل باء بالحرف الذي يليه تشبها براء "بر".

ب-الفواصل: وهي حروف استعملها النبط ووضعوها في أواخر الكلمات لتكون فاصلا بينها وبين الكلمات التي تأتي بعدها.

---

<sup>1</sup>- سراييط الخادم : منطقة أثرية في شبه جزيرة سيناء عرفتها بعثات الفراعنة واستخرجت منها الفيروز وأقامت بها معبدا لتقديس حتحور وسبد، وتركت على صخورها نقوشا وألواح تحمل بعض أخبارها، وعثر العالم البريطاني بتري سنة 1905م على مجموعة من النقوش أسماها النقوش السينائية و ما قبل السينائية، و قال العلماء أن فيها أصل الأبجدية الفينيقية . محمود محمد محفوظ، الموسوعة العربية الميسرة، ج3، ط2، دار الجيل، بيروت، 2001، ص 1294.

<sup>2</sup>- جورجى زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، ج3، منشورات دار مكتبة الحياة،بيروت،(د.ت) ،ص 58، James Février, op.cit, pp.267.

<sup>3</sup>- جواد علي، المرجع السابق، ج8، ص 278، الطاهر ذراع، المجتمع العربي القديم من خلال كتابات أصحاب السير و الكتاب القدامى، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2003، ج2، ص261.

<sup>4</sup>-James Février, op.cit., p. 245.



ج-الإعجام: الكتابة النبطية لم تعرف التنقيط كالكتابة العربية تماما في أول

نشأتها، لذلك فبعض الحروف النبطية تؤدي معنيين فمثلا:

ب: تؤدي معنى الباء والنون.

د: تؤدي معنى الدال والذال.

س: تؤدي معنى السين والشين.

ص: تؤدي معنى الصاد والضاد.

ت: تؤدي معنى التاء والتاء وهكذا. (1)

يذكر الألوسي<sup>(2)</sup>: « أن الخط العربي الذي كتب به أهل الحجاز قبل ظهور الإسلام و بعده متطور عن الخط النبطي.» و هو أصل الخط العربي المعروف باسم الحجازي النسخي<sup>(3)</sup>، و ما يدل على ذلك الخريشات<sup>(4)</sup> (Graffiti) المتأخرة التي وجدت في منطقة الحجاز، و هي غير مؤرخة، و الخريشات السينائية التي يصل عددها إلى ثلاثة آلاف، و التي حدد جيمس فيفريه تاريخها من سنة 150م إلى سنة 253 م.<sup>(5)</sup>

رابعا: علاقة الخط العربي بالخط السرياني :

يرى بعض الباحثين العرب أن أصل الخط العربي يعود إلى الخط السرياني<sup>(6)</sup> الذي تطور عن الخط الآرامي المربع، و ظهر في بلاد الرافدين

<sup>1</sup>- خليل يحي نامي، المرجع السابق، ص ص85-87.

<sup>2</sup>- بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب، ج3، ص 368.

<sup>3</sup>- أحمد أرحيم هبو، المرجع السابق، ص 88.

<sup>4</sup>- يرجع هذا المصطلح إلى كلمة Graffito وجمعها Graffiti إلى اللغة الايطالية، وتعني الكتابة Inscription أو خريشة ورسم رديء باليد على جدار أو صخر. محمود فهمي حجازي، المرجع السابق، ص 218.

Larousse Illustré, Paris, 1991, p.468.

<sup>5</sup> - James Février, op.cit, p 249.

<sup>6</sup>- اللغة السريانية: لهجة آرامية قديمة نشأت في إقليم الرها (Edessa) عند الرومان و هي أورفة الحالية في جنوب شرق تركيا، وقد بدأت لغة الرها الآرامية تسمى السريانية بعد انتشار المسيحية تمييزا لها عن الآراميات

و سورية و جنوب العراق و بلاد الشام، و من ثم ظهر الخط الكوفي ذو الشكل الهندسي البديع.<sup>(1)</sup>

و مهما يكن من أمر سواء كان أصل الخط العربي من الخط المسند أو النبطي أو السرياني، فإنه من منبع واحد، و هو الخط الآرامي المربع الذي يعود بدوره إلى الخط الفينيقي.

وقد نشأت فيما بعد خطوط عربية عديدة منها: الثلث، والنسخ، والرقعة، والديواني، وكلها تعود إلى الأصلين الكوفي والنسخي.<sup>(2)</sup>

يبدو أن الكتابة عند العرب قبل الإسلام كانت معروفة، و لكنها لم تكن مألوفة، أي أن العرب كانوا يخطون ويقرأون الخط، وقد كانت الكتابة شائعة في الحواضر، وبوجه خاص في مكة التاجرة كما وصفها لامنس (Lammens).<sup>(3)</sup>

غير أن الكتابة والقراءة لم تكن منتشرة بينهم انتشارا واسعا، وفي ذلك يقول الحارث بن حلزة الإشكري: لمن الديار عفون بالحبس آياتها كمهارق الفرس.<sup>(4)</sup>

و ما يمكن استخلاصه من البيت أن الكتابة كانت شائعة بين العرب قبل ظهور الإسلام، وأن بعض الشعراء استخدمها بلاغا شعريا لقومه في بعض ما حز به من الأمر<sup>(5)</sup>، وأن فريقا من العرب كان يعرف الكتابة الفارسية أيضا.

---

الوثنية أو اليهودية مع بداية القرن الثالث الميلادي. حسن ظاظا، الفكر الديني اليهودي أطواره ومذاهبه، ط4، دار القلم، دمشق، 1999م، ص ص 118-119

<sup>1</sup> - جورجى زيدان، المرجع السابق، ج3، ص 58، أحمد أرحيم هيو، المرجع السابق، ص 88.

<sup>2</sup> - James Février, op.cit, p 273

<sup>3</sup> - Lammens (H.), La République Marchande de la Mecque, Beyrouth, 1906, p425.

<sup>4</sup> - شوقي صيف، المرجع السابق، ص 139.

<sup>5</sup> - ناصر الدين الأسد، مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، ط3، دار المعارف بمصر، 1966م، ص

وذكر الأصبهاني<sup>(1)</sup>: «أن لقيط بن يعمر الإيادي كان كاتباً بالعربية ويحسن الفارسية فقد كان كاتباً ومترجماً في ديوان كسرى . أما عدي بن زيد العبادي الذي تعلم الخط العربي والخط الفارسي فقد أصبح كاتباً بالعربية ومترجماً في ديوان كسرى . « و صار أفصح العرب وأكتبهم بالعربية والفارسية لذلك انتقل إلى بلاد فارس<sup>(2)</sup>.

### أدوات الكتابة:

ما يدل على وجود الكتابة عند العرب قبل مجيء الإسلام، ورود ألفاظ عديدة في المعلفات تشير إلى ذلك. فقد ذكر الفيروز آبادي<sup>(3)</sup> ألفاظاً عديدة كالكتابة والرسالة، والمهارة ( جمع مهرق وهي الصحيفة) والزبور والكتاب والمزير والقلم.

والزبور : جمعها زبر وقد يراد بها الكتاب الديني، وقد تطلق على غيره من الكتب، وفي ذلك يقول أبو ذؤيب<sup>(4)</sup>: عرفت الديار كرقم الدواة يزيرها الكاتب الحميري.

وقد وردت لفظة الزبور في القرآن الكريم في تسعة مواضع<sup>(5)</sup>، ومنه قوله تعالى<sup>(6)</sup>: { فَإِنْ كَذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُلَ مِن قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزَّبِيرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ } وكلها بمعنى الكتاب الديني، وجاءت في مواطن منها

<sup>1</sup> - الأغاني، تحقيق لجنة من الأدباء، ط6، دار الثقافة، بيروت، (د.ت)، ج3، ص 120، عبد المحسن الشطي، شعراء إمارة الحيرة في العصر الجاهلي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص 92.

<sup>2</sup> - الأصبهاني، المصدر السابق، ج 2، ص ص 101-102.

<sup>3</sup> - القاموس المحيط، ج 2، ص 37، ج 3، ص 291، ج 4، ص 399.

<sup>4</sup> - محمد مصطفى منصور، أبو ذؤيب الهذلي حياته وشعره، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 229.

<sup>5</sup> - سورة آل عمران، الآية 184، سورة النساء، الآية 163، سورة النحل، الآية 44، سورة الإسراء، الآية 55، سورة الأنبياء، الآية 105، سورة الشعراء، الآية 196، سورة القمر، الآية 43.

<sup>6</sup> - سورة آل عمران، الآية 184.

خاصة بكتاب داود، وقد وردت أفرادا وجمعا، لقوله تعالى<sup>(1)</sup>: { وريك أعلم  
بمن في السماوات والأرض ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض وآتيناهم  
داوود زبوراً. }

ووردت في القاموس المحيط ألفاظا أخرى لها علاقة بالكتابة كالمداد والنفوس:  
وهو الحبر<sup>(2)</sup>.

وقد ذكر بعض الباحثين العرب المحدثين مفردات وألفاظ لاتينية وسريانية  
وفارسية وربما عبرانية دخلت اللغة العربية ومنها : القرطاس "Cartis" (من  
اليونانية Chartis) وهو الورق كان يتخذ من بردي يكون بمصر وأطلق على  
الصحيفة<sup>(3)</sup>، ومعظم هذه الالفاظ قد جاءت في الشعر العربي القديم. وقد قال  
زهير بن أبي سلمى في معلقته<sup>(4)</sup>:

ألا أبلغ الأحلاف عني رسالة      وذبيان هل أقسمتم كل مقسم.  
فقد جاء ذكر كلمة رسالة في هذا البيت، وهي موجة إلى قبيلة ذبيان ليبلغهم  
أنهم أقسموا على إبرام الصلح وعقد الحلف.  
وفي معلقة لبيد بن أبي ربيعة العمري يقول<sup>(5)</sup>:

فمدافع الريان عري رسمها      خلقا كما ضمن الوحي سلامها.  
ويقصد بالوحي سلامها: الكتابة على الحجارة<sup>(6)</sup>:  
وله بيت مشهور في معلقته إذ يقول :

1- سورة الإسراء، الآية 55، سورة النساء، الآية 136.

2- الفيروز آبادي، المصدر السابق ، ص 377.

3- بندلي صليبا الجوزي ، دراسات في اللغة والتاريخ الاقتصادي والاجتماعي عند العرب ، جمع وتقديم جلال  
السيد وناجي علوش ، ط1 ، دار الطليعة ، بيروت ، 1977 م ، ص 306.

4- ديوانه، شرح وتقديم علي فاعور، ط 2، دار الكتاب العلمية، بيروت، 2002 م، ص 107.

5- الزوزني، شرح المعلقات السبع ، تحقيق طلال أحمد، ط 1 ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2002 م ،  
ص 89.

6- التبريزي ، شرح المعلقات العشر ، تحقيق مصطفى تميمة ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، 1977 م ، ص  
191.

وجلا السيول عن الطلول كأنها زير تجد متونها أقلامها. (1)  
وردت في البيت لفظة : الزير : جمع زيور وهو الكتاب ، والزير الكتابة ،  
ولفظ الأقلام وهي مضافة إلى ضمير الزير .  
وعندما اختلف بنو بكر وبنو تغلب ثم اصطلحا عند عمرو بن الهند كتبا عنده  
عهدا ، وفي ذلك يقول الحارث بن حلزة في معلقته:  
حذر الجور والتعدي وهل يذ  
قض ما في المهارق الأهواء.  
واذكروا حلف ذي المجاز وما قد م فيه : العهود والكفلاء. (2)  
وقد ذكر المؤرخون العرب وبعض المستشرقين ومنهم جيمس فيفرييه J.  
(Février) : « أن العرب استخدموا في الكتابة أدوات شتى منها الجلد  
وكانوا يسمونه "الرق" و" الأديم" و " القضيم". (3) »  
وقد ورد ذكرها في الشعر العربي القديم، كقول طرفة بن العبد (4):  
كسطور الرق رقته بالضحى مرقتش يشمه.  
والرق الجلد الرقيق الذي يسوى ويرقق. وقد جاء ذكر الرق في القرآن الكريم،  
قال تعالى (5): {والطور \* وكتاب مسطور \* في رق منشور.} {  
وفي القضيم يقول النابغة الذبياني (6):  
كأن مجر الرامسات ذبولها عليه قضيم نمقته الصوانع.  
والقضيم الجلد الأبيض، وفي الأديم يقول المرشق الأكبر (1):

<sup>1</sup>- الزوزني ، المصدر السابق ، ص 91.

<sup>2</sup>- التبريزي، شرح المعلقات ، ضبط وتصحيح عبد السلام الحوفي ، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1997 م ،  
ص 308 ، الجاحظ ، البيان والتبيين ، تحقيق درويش جويدي، المكتبة العصرية ، بيروت ، 2001، ج 3 ، ص  
414.

<sup>3</sup>- ناصر الدين الأسد، المرجع السابق، ص 77 ، James Février, op.cit, p.266

<sup>4</sup>- ديوانه، دار صادر، بيروت، ( د. ت)، ص 84.

<sup>5</sup>- سورة الطور، الآيات 1-3.

<sup>6</sup>- ديوانه، شرح عباس عبد الساتر، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986 م، ص 53.

الدار قفر والرسوم كما رقت في ظهر الأديم قلم.  
ومن أدوات الكتابة أيضا القماش : وهو إما حرير وإما قطن ، ويطلقون على  
الصحف إذا كانت من القماش لفظة : المهارق ومفردها مهرق، واللفظة  
فارسية معربة من (مهر كرد).<sup>(2)</sup>  
قال الزوزني<sup>(3)</sup> : « المهارق : يأخذون الخرقه ويطلونها بشيء، ثم يصقلونها، ثم  
يكتبون عليها شيئا. »  
وقال ابن السكيت<sup>(4)</sup> : « المهرق : ثوب جديد أبيض يسقى الصمغ، ويصقل ثم  
يكتب فيه. » أما الجاحظ فيقول في المهارق<sup>(5)</sup> : « لا يقال للكتب مهارق  
حتى تكون كتب دين أو كتب عهود وميثاق وأمان. »  
نستنتج مما سبق أن هذا النوع من مواد الكتابة وهو المهارق كان ذو أهمية  
بالغة لدى العرب القدامى فطريقة إعداده تحتاج إلى جهد، ولا يكتب عليه إلا  
الجيل من الأمر، لذلك كان ثمنه باهضا.  
وقد ذكرت المهارق في الشعر العربي القديم من ذلك قول الأعشى<sup>(6)</sup> :  
ربي كريم لا يكدر نعمة  
وإذا يناشد بالمهارق أنشدا.  
أما النبات فأشهر أنواعه : العسيب وهو السعفة أو جريدة النخل إذا يبست  
وكشط خوصها.<sup>(7)</sup>  
وقد ورد ذكر العسيب في قول امرئ القيس<sup>(8)</sup> :

---

<sup>1</sup>- المفضل الضبي، **المفضليات** ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط 4، دار المعارف  
بمصر، 1963 م، ص237.  
<sup>2</sup>- الفيروز آبادي، المصدر السابق، ج 3، ص 291  
<sup>3</sup>- شرح المعلقات السبع، ص 156.  
<sup>4</sup>- ابن سيده، **المخصص**، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ج13، ص ص 8-9.  
<sup>5</sup>- الحيوان، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، 1992، ج1، ص ص 49-50.  
<sup>6</sup>- ديوانه، دار بيروت للطباعة و النشر، بيروت، 1986، ص 55.  
<sup>7</sup>- James Février, op. Cit, p. 266.  
<sup>8</sup>- ديوانه، تحقيق مصطفى عبد الشافي، ط5، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004، ص 165.

لمن طلل أبصرته فشجاني كخط الزبور في العسيب اليماني.  
ومن المواد التي كان العرب القدامى يكتبون عليها عظام الإبل، ومن أشهرها:  
عظام الكتف والأضلاع.<sup>(1)</sup> وكانوا يكتبون على الحجارة، وتعرف عندهم بالوحي، قال لبيد  
أبي ربيعة:<sup>(2)</sup>

فمدافع الريان عري رسمها خلقا كما ضمن الوحي سلامها.  
و يتضح من البيت أن الوحي يقصد به الكتابة، و السلام: الحجارة، ومعنى  
ذلك أن العرب كانت تكتب على الحجارة.  
وفي نفس السياق قال زهير بن أبي سلمى<sup>(3)</sup> :

لمن الديار غشيتها بالفدقد كالوحي في حجر المسيل المخلد.  
أما الورق فلم يعرف العرب استخدامه إلا في القرن الثامن الميلادي، وقد  
استخدموا في ذلك الوقت الورق الصيني والورق الخراساني<sup>(4)</sup>.  
و ورد ذكره في الشعر العربي القديم في قول حسان بن ثابت<sup>(5)</sup>:  
عرفت ديار زينب بالكثيب كخط الوحي في الورق القشيب.

وقد عرف العرب ورق البردي ، وذكره ابن النديم<sup>(6)</sup> باسم القرطاس  
المصري، والطومار المصري، وورد ذكره في الشعر العربي القديم. وذكر  
في القاموس المحيط<sup>(7)</sup> « أن القرطاس: قطعة من أديم تنصب للنضال فإذا  
أصابه الرامي قيل: قرطس. »

<sup>1</sup>- ناصر الدين الأسد، المرجع السابق، ص 85. James Février, op.cit, p.266.

<sup>2</sup>- ديوانه، ص 163، التبريزي، المصدر السابق، ص 191.

<sup>3</sup>- ديوانه، ص 45.

<sup>4</sup>- ابن النديم، المصدر السابق، ص 48.

<sup>5</sup>- ديوانه، شرح و تقديم عبدأ علي مهنا، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002، ص 24.

<sup>6</sup>- الفهرست، ص 48، James Février, op.cit, p.266

<sup>7</sup>- الفيروز آبادي، المصدر السابق، ج1، ص 333، ج2، ص 240.

إن ذكر أدوات الكتابة في القرآن الكريم والشعر العربي القديم، كالقلم والمداد (الحبر) والدواة، وأدوات أخرى يكتب بها أو يكتب عليها ذكرتها سابقا، ليدل دلالة واضحة على انتشار الكتابة وشيوعها بين العرب قبل الإسلام.

فقد ورد ذكر القلم في القرآن الكريم ثلاث مرات منها قوله تعالى<sup>(1)</sup>: {اقرأ باسم ربك الذي خلق\* خلق الإنسان من علق\* اقرأ وربك الأكرم\* الذي علم بالقلم\* علم الإنسان ما لم يعلم.} ، وقوله تعالى<sup>(2)</sup>: {ن والقلم وما يسطرون.} و في قوله تعالى<sup>(3)</sup>: {ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله إن الله عزيز حكيم.}

و ورد ذكر القلم في الشعر العربي القديم، قال عدي بن زيد: <sup>(4)</sup>

ما تبين العين من آياتها غير نؤي مثل خط القلم.

وقال الزبير بن بدر<sup>(5)</sup>:

هم يهلكون ويبقى بعدما صنعوا كأن آثارهم خطت بأقلام.

وقد ذكرت الدواة والمداد في الشعر القديم ، وفي ذلك قال عبد الله بن عنمة

الضبي<sup>(6)</sup>:

قلم يبق إلا دمنة ومنازل كما رد في خط الدواة مداده

### خاتمة:

بعد هذه الدراسة الموجزة التي تناولت أصل الخط العربي، و تاريخ تطوره و انتشاره في شبه الجزيرة العربية قبل ظهور الإسلام يمكن أن ننتهي إلى مجموعة من النتائج نوجزها في النقاط الآتية:

<sup>1</sup>- سورة العلق، الآيات 1-5.

<sup>2</sup>- سورة القلم، الآية 1.

<sup>3</sup>- سورة لقمان، الآية 27.

<sup>4</sup>- الأصبهاني، المصدر السابق ، ج 2، ص 119.

<sup>5</sup>- الجاحظ ، البيان والتبيين ، ج 3 ، ص 179.

<sup>6</sup>- المفضليات ، ص 379.



- 1- إن دراسة المراحل والتطورات التي مر بها الخط العربي في نشأته، تبرز أنه من غير المعقول أن يكون العرب قد أخذوا الخط من القلم الحميري (اليمني)، أو العبري لأنهما كانا يكتبان حروفا منفصلة غير متصلة، والأرجح أن يكونوا قد أخذوا الخط عن الآراميين الذين كانوا يكتبون بحروف متصلة.
- 2- يؤكد المستشرقون من أمثال الباحثان الفرنسيان ريجيس بلاشير (Régis Blachère) وجيمس فيفرييه (James Février) أن الخط الأقدم في اللغة العربية كان يدعي الكوفي، وهذا ما يزيد يقينا أن الخط العربي ليست له علاقة بالمسند الحميري أو العبري.
- 3- اشتق الخط العربي من الخط والقلم النبطي الذي اشتق بدوره من الخط الآرامي الذي كان منتشرا في الشام بوجه خاص<sup>(1)</sup>، واكتمل في أوائل القرن السادس الميلادي، كما اكتملت اللغة التي كتبت بها النصوص المذكورة سابقا وأصبحت لغة أدبية عامة.
- 4 - إن بداية التطور الحقيقي للكتابة العربية ، إنما تعود إلى أوائل القرن الرابع الميلادي على اعتبار أن نقش النمارة المؤرخ في سنة 328م هو أول نقش عربي كتب بحروف عربية متصلة، وهذا هو الخط الذي نزل به القرآن الكريم بعد ذلك بحوالي ثلاثة قرون.
- 5 - اكتمل الخط العربي في أوائل القرن السادس الميلادي وما يثبت ذلك أن النصوص والنقوش المكتشفة مرت بمراحل متعاقبة ومرتجة: من لغة نبطية عربية في أوائل القرن الرابع الميلادي مثل نقش النمارة الذي يعود تاريخه إلى سنة 328م، إلى لغة عربية مستقلة في أوائل القرن السادس الميلادي، مثل نقش زيد المؤرخ في سنة 512 م، ونقش حران الذي يعود تاريخه إلى سنة 568 م.

<sup>1</sup> - عبد المنعم عبد الحليم سيد، «الهوية النمودية في النقوش النبطية» ، مجلة المؤرخ العربي ، عدد 9، مج 1 ، مارس 2001 م ، ص 11.

## قائمة المصادر والمراجع :

### أولا : المصادر والمراجع باللغة العربية :

#### (1) المصادر:

- (1) القرآن الكريم.
- (2) ابن سيده: المخصص، ج 13، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
- (3) بن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، دارالمعارف، القاهرة 1974م.
- (4) ابن قتيبة : كتاب المعارف، تحقيق ثروت عكاشة، ط 2، دار المعارف بمصر، 1969م.
- (5) ابن كثير: البداية والنهاية، ج 1، ط 1، تحقيق أحمد ملحم، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
- (6) ابن النديم: الفهرست، تحقيق ناهد عباس، ط 1، دار قطري، الدوحة، 1985.
- (7) الأصبهاني : الأغاني، تحقيق لجنة من الأدباء، ج 3، ط 6، دار الثقافة ، بيروت، (د.ت).
- (8) الإصطخري : المسالك والممالك، تحقيق محمد جابر، دار القلم، القاهرة، 1961.
- (9) الألويسي : بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب، ج 3، ط 3، دار الكتاب العربي، القاهرة، (د.ت).
- (10) التبريزي: شرح المعلقات العشر، تحقيق مصطفى تميمية، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1997م.
- (11) الجاحظ: الحيوان، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج 1، دار الجيل، بيروت، 1992.
- (12) ديوان الأعشى: دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1986 م.
- (13) ديوان امرئ القيس: تحقيق مصطفى عبد الشافي، ط 5، دار الكتب العلمية، بيروت 2004م.
- (14) ديوان حسان بن ثابت: شرح وتقديم عباً علي مهنا، ط 3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م.
- (15) ديوان زهير بن أبي سلمى: شرح وتقديم علي فاعور، ط 2، دار الكتاب العلمية، بيروت، 2002م.
- (16) ديوان طرفة ابن العبد: دار صادر، بيروت، (د.ت).
- (17) ديوان ليبيد بن ربيعة : دار صادر، بيروت، (د.ت).
- (18) ديوان النابغة الذبياني: شرح عباس عبد الساتر، ط 2 ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986م.
- (19) الزوزني: شرح المعلقات السبع، تحقيق طلال أحمد، ط 1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2002م.
- (20) الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ج 4، دار العلم للجميع، بيروت، (د.ت).

- (21) المفضل الضبي: المفضليات، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط4، دار المعارف بمصر، 1963م.
- (22) المسعودي: التنبيه والإشراف، مطبعة بريل، ليدن، 1893, Lieden.
- (23) ياقوت الحموي: معجم البلدان، ت عبد العزيز الجندي، ج2، ط9، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990.
- (2) المراجع:**
- (1) أحمد أرحيم هبو: تاريخ العرب قبل الإسلام، ط1، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1979-1980م.
- (2) أحمد الشنتاوي: دائرة المعارف الإسلامية، مج7، دار المعرفة، بيروت، 1933م.
- (3) إسرائيل ولفنسون: تاريخ اللغات السامية، ط1، دار القلم، بيروت، 1980م.
- (4) بطرس البستاني: أدياء العرب في الجاهلية وصدر الإسلام، دار مارون عبود، بيروت، 1979.
- (5) بندلي صليبا الجوزي: دراسات في اللغة والتاريخ الاقتصادي والاجتماعي عند العرب، جمع وتقديم جلال السيد وناجي علوش، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1977م.
- (6) جواد علي: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج6، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1980.
- (7) جورج زيدان: تاريخ التمدن الإسلامي، ج3، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت).
- (8) حسن ظاظا: الفكر الديني اليهودي أطواره ومذاهبه، ط4، دار القلم دمشق، 1999م.
- (9) خليل يحي نامي: "أصل الخط العربي"، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مج10، ج1، ماي 1935م.
- (10) رجب بلشير: تاريخ الأدب العربي، ترجمة إبراهيم الكيلاني، ج1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1986.
- (11) سعيد الأفغاني: أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، دار الفكر، دمشق، 1960.
- (12) شوقي ضيف: العصر الجاهلي، ط11، دار المعارف، القاهرة، 1960.
- (13) عبد المحسن الشطي: شعراء إمارة الحيرة في العصر الجاهلي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م.
- (14) عبد المنعم عبد الحليم سيد: "الهوية الثمودية في النقوش النبطية"، مجلة المؤرخ العربي، عدد9، مج1، مارس 2001م.
- (15) عمر فروخ: تاريخ الجاهلية، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1964.
- (16) محمد الخطيب: حضارة العرب في العصور القديمة، ط1، دار طلاس، دمشق، 2005.

- (17) محمد مصطفى منصور: أبو ذؤيب الهذلي حياته وشعره، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
- (18) محمود فهمي حجازي: علم اللغة العربية " مدخل تاريخي مقارنة في ضوء اللغات السامية"، دار غريب للطباعة، القاهرة،
- (19) محمود محمد محفوظ: الموسوعة العربية الميسرة، ج3، ط3، دار الجيل، بيروت، 2001.
- (20) ناصر الدين الأسد: مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، ط3، دار المعارف بمصر، 1966م.

### (3) الرسائل الجامعية:

- (1) الطاهر نراع : المجتمع العربي القديم من خلال كتابات أصحاب السير والكتاب القدامى، أطروحة دكتوراه دولة، مخطوط ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003 .

### ثانيا : المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

1. Félix Gaffiot : Dictionnaire Abrégé Latin- Français illustré, Librairie Hachette, Paris, 1936.
2. Strabon : The géography of Strabon, trans. By H.L. Jones, books I-II, London, 1949.
3. James Février : Histoire de l'écriture, Payot, paris, 1959.
4. Henri Lammens : la République Marchande de la Mecque, Beyrouth, 1906.
5. Larousse Illustré : librairie Larousse, Paris, 1991.

## تأثيل المعنى بقوة الميزان الصوتي للقافية

أ.العربي عبد الرحمن

جامعة أدرار

**ملخص :** قد تتوالى المعلومات المتعلقة بالصوائت الواقعة في القوافي في هذا البحث؛ بيد أن القصد منه وواسطة عقده هي الفكرة اللطيفة التي تستحق البحث ، وهي أن "الصائت" الألف بتتوُّع ما هيته التي يظهر فيها يتيح للبيت الشعري تكثيفا في المعنى ، وذلك التكتيف أو "التأثيل" هو ما يجعل البيت مميزا وذا بلاغة خاصة لطيفة خفية خفيت -أحيانا- عن أعين البلاغيين فلم يولوها بابا ، وعن مجسّات الأصواتيين ؛ وقد دهاهم عنها سير غور اللفظ ، وعن العروضيين ؛ وقد كانوا ذوي تخصص علمي بحث ثناهم عن تذوّقه.

يأمل هذا البحث - من خلال نصوص شعرية منتقاة من ديوان شاعر جزائري هو محمد العيد آل خليفة - يأمل تأكيد تأثيل المعنى بفعل الغناء الصوتي والأدائي لصوت الألف.

### **Summary:**

The article studies rhyme, particularly the voice of the vowel (A) with its several functions since this last gives a given poem a rich variation of possible meanings. This turns the poem into a great condensation of thematic and aesthetic potentials. However, rhetoricians do not usually devote to rhyme the importance it deserves. In this connection, the aim of this research is to explain the relation between the rhyme and meaning using as an illustration some poems by Mohammed Al Eid AL Khalifa.

الكلمات المفتاحية:

-التكتيف المعنوي

-الصائت الفرد

-القوافي المطلقة

-الميزان الصوتي

أهداف البحث:

-إثبات نجاعة العلاقة بين علوم اللغة العربية وأنها منتجة.

-إضافة فكرة جديدة مفيدة.

### مقدمة:

تذكر المعجمات اللغوية لفعل (أثّل) معاني متقاربة ومتضاربة أهمها التأصيل والتزكية والبناء والتثبيت<sup>1</sup>، وفي هذا البحث سعي إلى القرن بين معني التزكية أي النماء والتعدد والتكثير؛ ومعنى التأصيل أي التكتيف الناجم عن الإغفال الواضح الذي يتيح النحو لصوت الصائت الذي تتطلبه القافية والوزن الشعري.

وقد اجتمعت كلمة اللغويين على أن في لغة العرب - على صعيد التفاعلات الصوتية والبنائية - حكمة ظاهرة ، فلا حذف إلا بدليل وعن حاجة لغوية مشروعة، ولا زيادة إلا لقصد معنى جديد، ولا تغيير صغيرا كان أو كبيرا إلا لعلّة كافية؛ فلا تهور في تفاعلاتها بعامة.

وقد اتفقوا كذلك أن: "كل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى"، وهذه المقولة تأكيد لما قلناه. بيد أن تطبيقات تلك القاعدة قد تواترت الأبحاث التي تناولتها وأثبتت صدقها على مستوى الزيادة اللفظية المحضة ، ولم نر اهتماما بتطبيقات تلك المقولة على صعيد التغيير الصوتي ذي المقصد المعنوي الدلالي.

ويظهر لي أن من أحسن الأرضيات لبناء فكرة جديدة تتمايز على إثرها النصوص الأدبية هو الأرضية الشعرية التي تحكم بقواعد علمية مضبوطة ، فهي تتيح دقة غير عادية في تحصيل وتحسين النتيجة العلمية للعلاقة بين التغيير بالحذف أو الزيادة أو غيرهما وبين المعنى. وليس هناك

<sup>1</sup> ينظر لسان العرب مادة (أثّل) والمقاييس مادة (أثّل)

- في هذا الاعتبار - أوضح من الزفرة الشعرية المحددة التي تعرف بالقافية.

باستقراء أنواع القوافي الشعرية وترتيبها بناء على معطيات الأصوات والصرف؛ يتحصل المحلل اللغوي على تشكيلة كبيرة من التوافقات والترتيبات التي تلغي كلها أو جلها المعطى النحوي وتهتمش أداءه؛ في مقابل تفعيل أداء الصوت والنبرات المتوازية المتوازنة ، وتحيل القارئ إلى التحليل الدلالي أو اللساني؛ من أجل التعرف على الترتيب البنائي الكلي للكلام المكس في البيت ؛ أضاع المفتاح فيه التوافق الصوتي مع الأداء المميز للقوافي باعتبارها محطة وقوف، سيما والتوقف المفاجئ أو المبرمج للمتكلم تحكمه قواعد لا يحيد عنها شاعر ولا ناثر.

إن ما سبق في الفقرة السابقة لهُ توصيف الممكن والواقع الذي لا تتعداه معظم أنماط القوافي ، ولا بد من تنظيم الأنواع بالشكل الذي يكون نافعا وسامحا بإجراء التطبيقات على الأفكار النظرية التي يدعيها هذا المقال.

#### الدراسة العلمية النظرية: البناء اللغوي للقافية:

##### أولاً: التوصيف الصوتي للقافية: القوافي مواقف صوتية:

"مواقف" جمع "موقف" اسماً للمكان أي مواضع الوقف وصفً يصلح إطلاقه على القوافي فهي حقا مواقع ووقف متجددة بتجدد الأبيات؛ يقابلها في القرآن "فواصل الآي"، ويخبو المصطلح بالنسبة للنثر فلا ذكر له وإن كانت حقيقته ماثلة.

وإذا ساءلنا اللغويين ثم العروضيين عن تحديد مفهوم القافية أو رسم حدودها قال لنا الخليل: هي كالفقا في رأس الإنسان: مؤخره<sup>1</sup>، وهي عندنا

<sup>1</sup> ينظر : معجم اللسان مادة (قفا)

من آخر ساكن في البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن<sup>1</sup>. وقد يطلق بعض المتقدمين اصطلاح القافية على ما يعرف عند المتأخرين بـ"الروي" وهو قول عن الخليل كما نقله ابن كيسان<sup>2</sup>، وهو إطلاق لغوي صالح ؛ لأن الروي آخر ما في البيت في قفاه.

ولئن ناقشنا ذلك التحديد ألفيناه مبنيا على أساس من الميزان الصوتي المتين. ذلك أن العرب لا تعرض الحركة في آخر كلامها، فذلك معنى: "من آخر ساكن في البيت"، ثم إن الوحدة التي تكون نبراسا يجوز القياس به وإليه ينبغي أن يكون متوازنا بعضه إلى بعض، وذلك معنى اشتراطهم ساكنين في الوحدة المسماة "القافية". ولما كانت العرب لا تعرض السكون في بدء كلامها - والقافية بوصفها مقياسا كالكلام المستقل في صحة الابتداء- كان قولهم مع المتحرك الذي قبل الساكن ضروريا لصحة المقياس.

هذا التحليل الصوتي للقافية تابع من صميم بنائها ومن التحديد الصائب والعلمي الذي ذكره الخليل ومن بعده من العروضيين. وهو تحليل ينفعنا في بيان محل الصوائت من القافية ومكانها فيها. وقد قال ابن كيسان عن القافية المطلقة: (والمحركة لا تكون إلا بصلة تتبع الحركة ؛ لأن آخر الوزن بني على السكون لانقطاع الوزن إليه ، وأنه تمام البيت الذي يسكت عنده)<sup>3</sup>.

### ثانيا: أنواع القوافي باعتبار الصوت:

إن القوافي بتفسيرها المعقبات أو محطات التوقف المميزة والمحددة يمكن ترتيبها إلى قوافٍ مطلقة، وقوافٍ مقيدة:

<sup>1</sup> ينظر: العقد الفريد لابن عبد ربه 3/ 75. وتلقيب القوافي ص 260.

<sup>2</sup> تلقيب القوافي ص 263.

<sup>3</sup> نفسه، ص 264.



## 1. القوافي المقيدة:

وهي المختومة بحرف صحيح (صامت) ساكن ، وفي جماليتها ضعف قياسا إلى قسيمتها المطلقة، والحق أن السكون الذي تنتهي به يكسبها جزالة ومعنى شبيها بالجزم أي القطع والحسم وفيها معنى يشبه الأمر كالذي يدل عليه فعل الأمر.

ومنها قول شاعر:

يا أخي لا تَمَلْ بوجهك عني      ما أنا فحمة ولا أنت فرقد  
أنت لم تصنع الحرير الذي تُلد      بس واللؤلؤ الذي تنقلد  
أنت في البردة الموشاة مثلي      في كسائي الرديم تشقى وتسعد

## 2. القوافي المطلقة:

هي التي تكون النهاية فيها ممدودة بالأحرف الهوائية المساعدة للإنشاد والمتوافقة تماما مع الزيادات المحتملة دوما بين أحرف كل كلمة ، والتي تجعلها "الضرائر أو الجوازات الشعرية" مقبولة. كما قال الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمي      بما لاقت لبون بني زياد

وظنها النحويون على لغة من لا يجزم بالأداة الجازمة غالبا جدا "لم". وصاحب ذلك البيت هو لبيد بن ربيعة العامري، وهو من العرب الذين يجزمون بها. قال ابن جني: (اعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران: زيغ الإعراب وقبح الزحاف ، فإن الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحة الإعراب... فلو قال في قوله ألم يأتيك والأنباء تنمي: ألم يأتك والأنباء تنمي لكان أقوى قياسا)<sup>1</sup>. وهذا معناه أن الشاعر ارتكب الضرورة وتلبس بها. وليس ممن يهتمون عمل "لم"، ويزداد وضوح ذلك من قول ابن جني بعد: (فإن كان ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسرا، لا يزاحفه زحافا،

<sup>1</sup> الخصائص 1 / 333-334..

فإنه لا بد من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته<sup>1</sup>. ولا يبعد صحة كلامهم ولا تنفي تلك الصحة ما فسرناه ههنا. وأعني بتلك الزيادة زيادة الضمة لتلد واوا والكسرة لتلد ياء والفتحة لتلد ألفا. في شتى مواضع البيت الشعري، فتأتي القافية مقفأة "مختومة" بهذا النوع من الزيادة لتتوافق القافية "النهاية" مع سائر البيت "البداية". فيحصل الانسجام.

بيد أن القوافي المطلقة لا تشترط لحرف المد الذي في آخرها أي شرط يبني على أساس نحوي أو قاعدة لغوية ؛ بل يكتفي بالتشابه الصوتي بين أنواع كثيرة جدا من حرف المد ذاته (الألف مثلا).

### أنواع الإطلاق:

يكثُرنا ونحن نطبق على فكرة كهذه أن نجد عشرات بل مئات الأمثلة والتوافقات التي يمكن نظمها في خانات مترادفة تشكل مصفوفات مبنية على أساس علمي واضح.

غير أننا نحاول توضيح ذلك تطبيقا على إطلاق القوافي بالألف حسب. وإنما كان ذلك الاختيار لما للألف من ميزات صوتية تميزه عن نظيريه الواو والياء. أثبت ذلك أبحاث علمية شهيرة وكثيرة<sup>2</sup>، ومع ذلك ؛ فإننا نمهد لذلك بالإشارة إلى تلك الفكرة تطبيقا في الواو والياء.

### 1- الإطلاق بالواو:

الواو أحد الأحرف الصائتة وهو أحد الحروف الصامتة أيضا التي يمكن أن تُختمَ بها الكلمة العربية على قلة في ذلك الاختتام. فإنها تنقلب إذا تطرفت بعد

<sup>1</sup> نفسه 1/ 334.

<sup>2</sup> ينظر مثلا: الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ص 97. والمنهج الصوتي للبنية العربية لعبد الصبور شاهين ص

ياءٍ أو كسرةٍ ياءً ، وهمزةٌ إذا تطرفت بعد ألف كما في (عُدَيِّ) تصغير "عدو" والأصل "عُدَيو" وك (سماء) محوَّلةٌ عن "سماو".

كما أنها تكون ضميرا للجماعة ختما للكلمة وهذا يكون في الأفعال ماضيها ومضارعها المجزوم أو المنصوب مثل: جاءوا ولم يأتوا ولن ينالوا...

هذا كله إضافةٌ إلى أنها تزداد إطلاقا في القوافي ، ولعل هذا يكون الأكثر لأنه الأسهل بل الأوجب في موضعه وأوانه. قال المقري : (وكون الواو وصلا أكثر في أشعار الفصحاء من كونها روبا)<sup>1</sup>.

## 2- الإِطْلَاقُ بِالْيَاءِ:

الياء حرف كالواو مؤاخية لها في تصرفاتها جلها وفي جبرتها من الحروف والحركات. وتكون في الكلام:

- حرفا أصيلا: فاء أو عينا أو لاما للكلمة ؛ فإن كانت لاما في الروي أو القافية، وقد تكون عينا وتكون لها تلك المكانة إذا ضاعت لامها بحذف أو ترخيم<sup>2</sup> أو جزم أو ضرورة أو نحوها...

- كما تكون ضميرا للمؤنثة آخر الكلمة في مثل اخرجي ولم تخرجي وإن تخرجي تُجْزِي وتنجحي، ومثل لن تخرجي.. ومن ذلك قول الشاعر عمر بن الإطنابة في القول الشهير:

فَقَلْتُ لَهَا كَلِّمًا جَشَأْتُ وَجَاشَتْ      مَكَانَكَ تَحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

جمعها إلى ياء الإِطْلَاق في قوله:

وأخذي الحَمْدَ بِالنَّمْنِ الرَّيِّحِي.

<sup>1</sup> العروض والقوافي لأبي إسماعيل بن أبي بكر المقري ، تحقيق: يحيى بن علي المباركي ص 94،، دار النشر للجامعات ط1 ، القاهرة ، 2009م.

<sup>2</sup> كقول محمد العيد: لما ازدرى بحقوقنا متصلبا في كبره قلنا له: (أطرق كرى) . و"كرى" مرخم من كروان اسم طائر حسن الصوت. ديوانه، ص 444

-كما وترد ضميرا مضافا إليها ما ملكه المتكلم مثل كتابي وعندي

وعليّ

-وتكون علامة للإعراب في الأسماء الستة مثالها: عند ذي جاه

فضل ، فيه هدى ، غير أنها لا ترد في القافية روبا لسبب أن من شرط إعرابها بالياء أن تضاف إلى غير ياء متكلم.

كل تلك المواضع والمظاهر (جمع مظهر اسم مكان) إنما

تجتمع في قصيدة واحدة دون مراعاة ترتيب ما، ودون إلقاء أي نوع من العناية بمقتضيات النحو من نظم الضمائر معا والأصول معا وسائر الأشكال التركيبية المتألّفة في نظام أو كلام واحد. ففي النثر لا يقبل النحو عطف التغيرات ولا المتناقضات ولا المتعاكسات التي لا يلمها حكم واحد معين. ويضرب العروض عن كل ذلك صفحا غير آبه إلا بالتناظر النبوي والصوتي والوزني، بل إنه يجمع في ردف بيت مردوف بين الواو والياء لما بينهما من التناظر الصوتي وتحقيق المراد العروضي الصّرف.

### 3- الإطلاق بالألف:

وهي تؤاخي الواو والياء في أشياء وتخالفهما في أخرى ؛ فإنها تكون في القافية في أشكال متنوعة من الأداء اللساني الثري، وذلك من جزاء خفتها وجمالها وحسن صوتها وحقاوة اللغة بها.

فهي تأتي في الصور الآتية:

1-ألف الأصل: سوف لا نتحدث كما بينا إلا على الألف التي هي أصل بمعنى عدم الزيادة لوزن أو تأنيث أو علامة على نوع متكلم أو مخاطب، أو لضرورة أو نحو ذلك، ثم نحصر الكلام في الألف آخر الكلمة بقطع النظر عن رقمها في الكلمة.

ومنه قول مفدي:

هَذِي الْجِبَالُ الشَّاهِقَاتُ شَوَاهِدٌ سَخِرْتُ بِمَنْ مَسَحَ الْحَقَائِقَ وَادَّعَى

وتكون في الحروف مثل إلا وما لا وإذا وعلى وغيرها ...  
ويصح وقوعها في القوافي لكن المعاني التي لا تفارقها وهي أنها  
مفتقرة إلى ما بعدها لإتمام معانيها هو الذي يجعلها نادرة الوقوع في القوافي،  
ويتأتى ذلك في المنظومات النحوية كألوية ابن مالك الذي قال:  
هاك حروفَ الجرِّ وهي من إلى حتى خلا عدا حاشا في عن على  
مذ منذ رُبَّ اللامِ كي واو وتا والكافُ والبـا ولعلَّ ومتى  
فتأتى له أن يختم البيتين بهذه الحروف المنتهية بألف لأنه في  
مضمار التمثيل بها ولها.

ولا تحفل القاعدة العروضية بالتمييز بين الألف المنقلبة عن ياء والتي  
عن واو، ولا بصورتها في الخط على هيئتها طويلة أو على هيئة الياء  
مقصورة ما دام الصوت واحدا. وهذا أحد أسباب صلاحيتها لتحقيق عنصر  
التكثيف والتعدد للمعنى بمساعدة السياقات العامة والخاصة واعتمادا على  
سعة في اللغة ومكنة تنماز بها.

2- ألف التأنيث: تمد وتقتصر ، وفي الشعر يجوز قصر الممدود منها  
ضرورة أو إيقاعا . ونقصد بالضرورة ما كان وسط البيت للوزن ، ونعنى بـ  
"إيقاعا" ما كان في قافيته وجوبا وإيقاعا للتقفية على حد صحيح كما يرضاه  
علم العروض. ويصح في العروض كون هذه الواو رويا.  
ومنه قول ابن دريد:

عجبتُ من مستيقنٍ أن الردى إذا أتاد لا يداوى بالرقي  
وقوله: واللوم للحرّ مقيم رادعٌ والعبد لا يردعه إلا العصا<sup>1</sup>.

3- ألف التثنية: وهي علامة على الاثنتين أو ضمير في الأفعال  
والمثنى من الأسماء. ومنه قول الشاعر:

وعلى الرفادة والوفادة فانزلا مُتَبَاشِرَيْنِ وبالسعادة عودا

<sup>1</sup> ديوانه س 235. تحقيق: راجي الأسمر ، دار الكتاب العربي لبنان 2004م.

4- ألف منقلبة عن نون توكيد: الوقف بالألف أولى من الوقف بالنون عند العرب ، وهذا يعني أنهم يستحبون الإطلاق في الوقف والقوافي؛ ويفضلونه على التقييد وفي كليهما سكون عندهم.

وسبب ذلك ؛ هو السعي إلى التخفيف بواسطة المخالفة الصوتية، وهو مسلك متواتر ومطرد لديهم. كفعلهم في مثل قنفذ وسدس وسنبلة، أصلها قفْذ وسبْلة ، وسدت<sup>1</sup>. وقد كشفت الدراسة المستفيضة في اللغات السامية أنها ظاهرة سامية<sup>2</sup>. وفي التنزيل: (لَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ)<sup>3</sup>. كتبت في المصاحف بالألف.

ولا تكون هذه الألف رويًا؛ لزيادتها وزيادة أصلها "نون التوكيد". وتكثر في النظم يتممون بها التقفية والتصريع. كقول الناظم:

وإن تُردُّ ترتيبَ حَجَّكَ اسمًا      بيانهُ والدَّهنَ منك استجمعا

5- ألف منقلبة عن نون تنوين: ولعلها أن تكون كثيرة جدا لأسباب منها:  
• كثرة المنصوبات في الكلام العربي وكثرة أن تكون آخر الكلام ؛ لأنها فضلات ومكملات تكمل بها المعاني، وبها يتميز بعضها عن بعض<sup>4</sup>.

• أنها في الشعر كما في النثر واجبة في القوافي والوقف إذ لا يجوز عندهم الوقف على النون، وهي لغة عامة العرب عدا ربعة. كما في قول الشاعر: ألا حبذا غنمٌ وحسنٌ حديثها      لقد تَرَكَتْ قَلْبِي بِهَا هَانِمًا  
دَنِفٌ<sup>5</sup>

<sup>1</sup> ينظر الخصائص 1/ 430.

<sup>2</sup> ينظر التطور اللغوي ، مظهره وعلله وقوانينه ، رمضان عبد التواب ، س 58. مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط 2 ، 1990م.

<sup>3</sup> سورة العلق الآية 15.

<sup>4</sup> ينظر كتاب سيبويه 1/ 44-45، تحقيق عبد السلام هارون دار الجيل ، لبنان، ط1. و شرح ابن الناظم س 182. تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، لبنان ط1 ، 2000م.

<sup>5</sup> ينظر شرح ابن الناظم س 573 .

ولعل هذا النوع يكون أكثر الأنواع انتشارا لكثرة المنصوبات في البناء والتراكيب العربية ومنه قول الشاعر:

بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاوُنَا وَإِنَّا لَنَرُجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا<sup>1</sup>

6- ألف منقلبة عن همزة: وهذه تشبه الضرورة فلا ترى إلا في الشعر أو نثر قليل الفصاحة إلا أن يكون صاحبها نوى بها لغة من لغاتهم قوية، كثر ما نجد هذه الألف في المنظومات العلمية وهي دون الشعر بل ودون النثر.

غير أن انقلاب الألف عن همزة في القراءات القرآنية أمر متواتر وكثير جدا وقد قرأ به ورش في مثل ( "ياكل" و "استاجر" و "لا يستأخرون" و "منسأته" ) على خلاف في تفسير الأخيرة. كما قرأ حمزة وهشام عن ابن عامر في الوقف: "مبوا" في (مُبَوًّا صِدْقٍ)<sup>2</sup> و"سبا" في (لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ)<sup>3</sup>.

### ثالثا: القوافي والغاء النحو:

يخبو سلطان النحو في آخر زفرة من البيت الشعري، وهذه عادة شعرية عربية مطردة، والمقصود من هذا الكلام أن كل ما سبق شرحه في الفقرات السابقة من تعاور الواوات والياءات والألفات المتنوعة والمختلفة جدا في الماهية و"المحتد" إنما يتواتر اجتماعه في القصيدة الواحدة دون أن يكون في الأمر نشاز أو اضطراب، أي إن أنواع الواو المختلفة تجتمع لتكون في ذات الرتبة العروضية حرفَ إطلاق أو خروجا أو ردفا أو حتى روبا. بل إننا نجد العروضيين يقررون من خلال الكشف والاستقراء لإشعار العرب أن الواو والياء وهما حرفان مختلفان يصح تداولهما في رتبة واحدة هي رتبة الردف في القوافي.

<sup>1</sup> السابق س 398.

<sup>2</sup> سورة يونس الآية: 93

<sup>3</sup> سورة سبا الآية 15

<sup>4</sup> ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري 1 / 431.

وإذا خبا سلطان النحو فسح المجال أمام سلطان الصوت والإيقاع ليكون هو من ينظم تراثب الأنماط وتوازن الكلام وصواب الموقف.

#### رابعاً: الذوق العروضي: (بلاغة العروض)

لقد رتب الدكتور "صلاح عبد القادر" - مبرورا- القوافي بحسب الجمال في نظره والله دَرُّهُ من نظرٍ حسن؛ فجعلها ثمانى رتب وجعل أحسنها على الإطلاق القافية المطلقة المؤسسة ذات اللزوم لما لا يلزم<sup>1</sup> كفعل المعري.

وإنما كان حسنها نابعا - بالإضافة على لزوم غير اللازم- من الإطلاق بل إن الإطلاق بالألف أجمل من الإطلاق بالواو أو الياء ومن ذلك قول المعري:

إِذَا مَا عَرَائِكُمْ حَدِيثٌ فَتَحَدَّثُوا    فَإِنَّ حَدِيثَ الْقَوْمِ يُنْسِي الْمَصَائِبَا  
وَحِيدُوا عَنِ الْأَشْيَاءِ خَيْفَةً غَيْبَا    فَلَمْ تُجْعَلِ اللَّذَاتُ إِلَّا نَصَائِبَا  
وَمَا زَالَتْ الْأَيَّامُ وَهِيَ عَوَافِلٌ    تُسَدِّدُ سَهْمًا لِلْمَنِئِيَّةِ صَائِبَا

وإذا تمت فكرة هذا المقال وجادت؛ صح أن نزيد في ترتيب الدكتور صلاح قسما تاسعا ذا طبيعة أعمق من النظرة الجمالية الصوتية ومبناه عليها زيادة إلى النظرة الجمالية المعنوية، أي إن القصيدة الملتزمة ما لا يلزم المؤسسة المطلقة بالألف نوع ثامن بعد التاسع وهو القافية الملتزمة ما لا يلزم المؤسسة المطلقة بالألف التي يتنوع فيها أداء الألف من بيت إلى آخر بل يتنوع في البيت الواحد محققا التأثيل والتكثيف الذي ذكرناه للمعنى. ويمكن تحصيل ذلك من البيت الثاني من أبيات المعري الثلاثة السابقة؛ إذ لما كانت لفظة "نصائبا" ذات ألف؛ يصح في ألفها تفسيران:

<sup>1</sup> ينظر: في العروض والإيقاع الشعري، للدكتور صلاح يوسف عبد القادر، ص 144-146. شركة الأيام، ط1، 1997م.



الأول: أنها ألف بدل نون التثوين وإنما نونها وهي ممنوعة من  
الصرف ضرورة وإيقاعا  
والثاني: أنها ألف إطلاق ولم يصرف.

قال ابن جني: (فأما قوله تعالى: (فأضلونا السبيلا)<sup>1</sup> ، و (قواريرا)<sup>2</sup> ،  
(وتظنوننا بالله الظنونا)<sup>3</sup> ؛ فإنما زيدت هذه الألفات في أواخر هذه الأسماء  
التي لا تتوين فيها لإشباع الفتحات وتشبيهه رؤوس الآي بقوافي الأبيات ،  
على أن من العرب من يقف على جميع ما لا ينصرف إذا كان منصوبا  
بالألف ؛ فيقول: رأيت رأيت أحدا وكلمت عثماننا ... وإنما فعلوا ذلك ؛  
لأنهم قد كثر اعتيادهم لصرف هذه الأسماء وغيرها مما لا ينصرف في  
الشعر ، والشعر كثير جدا ، وخفت عليهم الألف فاجتلبوها فيما لا ينصرف  
لخفتها وكثرة اعتيادهم إياها لا سيما وهم يجتلبونها فيما لا يجوز تثوينه في  
غير الشعر نحو قول جرير:

وقولي إن أصبتُ لَقَدْ أصابَا<sup>4</sup>

يقدم النحو مثل الذي يقدمه العروض أو أجلى، فمن ذلك قول الشاعر:  
هنيئاً لك الفضلُ الذي أنتَ أهلهُ وَيَهْنَأُ بِاللذاتِ مَنْ كَدَّ أَنْفَا  
ف "أنفا" تحتمل الحالية والمعنى المعجمي لها مشتق من الأنفة.  
وتحتمل الظرفية الزمانية ، والمعنى المعجمي حينذاك مشتق من الأنف وهو  
المضي والانصرام. ومثله:

لا تَحْزَنَنَّ فَوْعِدُ رَبِّكَ نَاجِزٌ قَسَمًا بِمَنْ جَعَلَ الْعَزِيمَةَ نَصْرًا  
لا يَهْنَأُونَ بِرَعْدِ عَيْشٍ عِنْدَمَا سَيْفُ الْمَعَارِكِ أُشْهِرَتْ شَهْرًا.

<sup>1</sup> سورة الأحزاب الآية:67

<sup>2</sup> سورة الإنسان الآية: 15.

<sup>3</sup> سورة الأحزاب الآية:10

<sup>4</sup> سر صناعة الإعراب 2/277.

فإن لفظة "شهرًا" تحتل الظرفية الزمانية والمعنى : لو أشهرت سيف المعاك شهرًا واحداً لاندحر الأعداء من قفاهتهم وضعفهم. ويحتمل المصدرية أي المفعول المطلق. والمعنى أشهرت السيف إشهاراً قويا وظاهراً ومؤكداً. والمعنيان مختلفان نحوًا وبلاغة.

### الدراسة التطبيقية/ : القافية المطلقة بالألف في ديوان محمد العيد آل

#### خليفة والمعنى

يكثر جدا هذا النوع من التفاوت في الألفات، فتتكاثر المعاني التي تحته ، يحدث ذلك كثيرا جدا في المنظومات العلمية كمنظومات النحو والعروض والقرآن وغيرها... بيد أننا نحاول ذلك في الشعر القصيد المقروض قرضا ليصح الزعم الذي طرحه البحث في بدايته.

والآن أن لنا أن نحاول تطبيقا على أبيات تعد نصوصا راقية من نسج شاعر الجزائر "محمد العيد آل خليفة" وهي بحق نصوص متأهلة لأن تكون محط دراسة سيميائية ولسانية تحليلية دقيقة، نجتزئ من ديوانه ما يفني لنا بالغرض وما يعد دليلا علميا على صحة الفكرة التي زعم هذا البحث صوابها ونُجّحها.

وبالإمكان إسقاط معظم المقولات النظرية التي فصلناها في الشق النظري على جملة من أبيات الديوان بالنظر إلى تقسم الأبيات محط الدراسة إلى أصناف مبنية على أساس ازدواج المعنى وما يطلبه من ازدواج الألف لفظا، فيكون الترتيب على خمس مجموعات كما يأتي:

#### أولا: بين الإطلاق والأصل:

قال الشاعر "محمد العيد آل خليفة في قصيدة يصف فيها اعتداء شنيعا على شخص ابن باديس رحمه الله من أعداء الإصلاح الذي جاء به :

فَلَمْ يَحْفَظُوا لِلَّهِ حِصْنًا وَلَا حِمَىٰ وَلَمْ يَرْقُبُوا فِي اللَّهِ عَهْدًا وَلَا إِلًّا<sup>1</sup>

الإلّ هو الذمة أو العهد أو الميثاق المنعقد بين جانبيين<sup>2</sup> وهو المقصود الأوضح في بيت الشاعر لأنه قد سبقه معناه وهو لفظ العهد. والألف فيه بدل نون التثوين.

لكنه يحتمل معنى آخر يأتي به اعتبار الألف حرفاً أصلياً فتكون الكلمة هي حرف الاستثناء المعروف ، ويكون البناء اللغوي النحوي إنذاك هو: لم يرقبوا في الله عدا ولا رقبوا إلا أنفسهم ومصالحتهم. وحذف ما بعد إلا وهو مفعول به في البناء للمعرفة به وإمكان افتكاكه من السياق العام للأبيات السابقة لهذا البيت. وحذف ما قبل إلا اعتماداً على مذكور جائز وهو المعنى الذي يجلبه العطف ، وأما حذف ما بعدها فقد ذكره سيبويه قال في باب "هذا بابٌ يحذف المستثنى فيه استخفافاً": (وذلك قولك ليس غيرٌ وليس إلا كأنه قال ليس إلا ذلك وليس غير ذلك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطب ما يعني)<sup>3</sup>. وحذف الجمل إذا قام على المحذوف دليل أمرٌ وارداً غيرٌ قليل<sup>4</sup>. وقد قال الله تعالى: (واللّائي يئسن من المحيض من نساءكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللّائي لم يحضن)<sup>5</sup> أي: فعدتهن ثلاثة أشهر<sup>6</sup>.

### ثانياً: بين الأصل والتثوين والتأنيث:

منه قوله في قصيد يمدح فيها من دأبه قيام الليل:

<sup>1</sup> ديوان محمد العيد آل خليفة ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ، ص 123.

<sup>2</sup> ينظر لسان العرب مادة (أل)

<sup>3</sup> الكتاب لسبويه 2/ 344-345.

<sup>4</sup> ينظر الخصائص 2/ 140.

<sup>5</sup> سورة الطلاق الآية 4.

<sup>6</sup> ينظر: شرح ابن الناظم س 86.

## وَلَيْسَ يَرَاهُ مَنْ يَلْقَاهُ إِلَّا رَأَى أَثَرَ السُّجُودِ عَلَيْهِ سَيْمًا<sup>1</sup>

فإن "سيم" مذكر مؤنثه "سيما" ممدودة وتقتصر.

وإذا كان قصد الشاعر اللفظ الأول أي المذكر؛ كانت الألف بدلا عن التنوين والإعراب مفعولا ثانيا لـ "رأى" ، وإذا قصد المذكر كان المعنى حينئذ وسما أي وصفا.

وإن كان مقصده الثانية كانت الألف على ثلاثة أضرب:

- من أصل الكلمة وسطها وهي التي بعدها همزة التأنيث كحسنا وشوها.
- أو من أصل الكلمة طرفا فيها وهي التي للتأنيث بالألف وحدها مثل ضيزى وصغرى وكبرى.

- أو إنه قصد الممدود ثم قصره كما قال الله تعالى: (تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ)<sup>2</sup>.

ثالثا: بين الإطلاق والتنوين مع اعتبار النحو:

منه قوله:

## فَأَوْطَأْنَا أَرْضَ الْعَرُوبَةِ كُلَّهَا سَوَاءً بِهَا نَثْوِي الْجَزَائِرَ أَوْ مِصْرًا<sup>3</sup>

قرر علماء النحو أن الاسم الممنوع من الصرف إذا كان منعه للعلمية والتأنيث؛ يجوز صرفه إذا كان على ثلاثة أحرف ساكن الوسط - على الشروط التي ذكرها - لما فيه من القصر والخفة والشبه بالاسم العربي<sup>4</sup>. و"مصر" علما على البلد المعروف من تلك الأسماء التي عنوها والتي يجوز فيها الصرف والمنع من الصرف.

ولو قدرنا أن الشاعر قصد البلد المعروف - وهو أولى المعاني وأخلقها بالقصد - فإنه إما: صرفها لجواز صرف الممنوع من الصرف عامة في الشعر ويكون ذلك أدعى في القافية ، فالألف بدل عن نون تنوين؛ أو

<sup>1</sup>ديوانه 282

<sup>2</sup>سورة البقرة الآية: 273.

<sup>3</sup>ديوانه 441

<sup>4</sup>ينظر: شرح ابن الناظم س 462-463.

إنه لم يصرفها فالألف للإطلاق امتدادا من فتحة المنع من الصرف. - وهي فتحة ليس بعدها تنوين بسبب المنع من الصرف- وهذه الكلمة في محل نصب انتصبت على نزع الخافض مفعولا به.

ولو أراد الشاعر غير البلد القطر العربي الشهير ، وعنى مصرا مفرد أمصار أي مدينة ممصرة وبلدا ممدنا؛ فإن الألف لا يصح منها غير أنها بدل عن نون تنوين. وحينها فالكلمة نكرة. وهذا الفرق بين اللفظتين في التعريف والتكثير هو الذي يؤثّل في البيت معاني متكاثفة ويبسر له رفعة وبلاغة بديعة نابعة من إيقاع صوتي ومعجمي ونحوي داخلي يندر تواجده في نصوص أدبية كثيرة.

وإذا كثرت الاعتبارات من ارتطام الفنون والعلوم ؛ كثرت معها احتمالات تعدد المعنى وبالتالي ازداد بلاغة البيت وقوة الطرح فيه متانة وإبداعا.

ومثل ذلك قوله في قصيدة "ذكرى الاستقلال وعيد النصر":

أَحْيَا "أَبُو بَكْرٍ" "بَلالًا" بَعْدَمَا أُوْدَى، كَمَا أَحْيَا "عَلِيٌّ" "قَنْبَرًا" <sup>1</sup>

ليس تحت الألف في هذا البيت من اختلاف معنى غير الاختلاف الصرفي في الاعتداد بصرفها ترخصا برخص الشعر وعدم صرفها اعتمادا على فضيلة الإطلاق التي تتيحها بل توجبها القافية. بيد أن في البيت مقابلة صوتية ناجمة عن موازة (بلال) وهو اسم علم مصروف غير واقع في القافية ب (قنبر) وهو اسم علم ممنوع واقع في القافية طالبا لألف الإطلاق. والأعلام المذكورة في هذا البيت هم أعلام التراث الإسلامي المشهورون أبو بكر الصديق وعليّ بن أبي طالب وبلال بن رباح رضي الله عنهم ، و"قنبر" هو مولى لعليّ ابن أبي طالب رضي الله عنه.

<sup>1</sup> ديوانه 445

#### رابعاً: بين الإطلاق والتنوين مع إلغاء النحو:

ومنه قوله في قصيدة: "رعد البشائر":

وَعُدْرًا إِذَا طَالَ الْقَصِيدُ فَإِنَّا وَجَدْنَا مَجَالًا لِلتَّسَابُقِ أَوْسَعًا<sup>1</sup>

أوسع اسم تفضيل من "وسع" وهو في الإعراب نعت للمجال، فالألف فيه إذاً للإطلاق؛ لأنه ممنوع من الصرف، بل ويجوز أن تكون بدلا من نون التنوين على اعتبار جواز صرف الممنوع في الشعر، وفي القافية وإن كان للشاعر مندوحة عن مثل ذلك وهو رخصة جائزة؛ وذلك بإعمال الرخصة الواجبة وهي الإطلاق؛ إلا أنه له ممكن وجائز.

بيد أن المعنى الآخر ينحدر من جعل لفظة "أوسع" فعلا ماضيا؛ فالألف حينها للإطلاق حسب. أي أن الشاعر لما طالت قصيدته رام الاعتذار ثم دلف إلى تقديم السبب الذي هو وجدانه مجالاً للتباري في الشعر وذلك المجال هو الذي أوسع له القول وأرخى له حبل القصيد، وهو معنى جميل إما قصده الشاعر أغنى به كلامه وجملته.

وإنما حسن القول إنه يحتمل الفعل الماضي - مع إمكان الشاعر لو شاء الاسم الذي فيه معنى الفعل أن يقول: "موسعا" اسم فاعل - حسن ذلك لأن المعنى الذي يتأتى من الجمع بين اسم التفضيل والفعل كما لو كان تضمينا لأحدهما مؤدى الآخر؛ لا يتأتى من جعله اسما فاعل ومعنى اسم الفاعل غير معنى التفضيل.

وما قيل في هذا البيت يمكن استنساخه قولاً في البيت التالي:

قَدْ كَانَ تَحْرِيرُ الْجَزَائِرِ غَايَةً مُثْلَى لثَوْرَتِنَا وَفَتْحًا أَكْبَرَ<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ديوانه 189

<sup>2</sup> ديوانه 443

والقصد فتحا كبيرا ، فهو وصف للفتح جاء على صيغة الاسم الذي للتفضيل، وكونه للتفضيل مع أن المقام يبدو منه أنه يستدعي الوصف الذي على وزن "فعليل" وهو "كبير" كونه كذلك لم يأت بمحض ما تطلبه العروض من الوزن والقافية ، وإلا لاتهمنا الشاعر بالضعف وأن قافيته قلقة، بل إنه جاء لغرض.

ولعله يُسمح لنا في نطاق الاجتهاد أن نزعم أن من ذلك الغرض الذي رامه الشاعر أن يتضمن اللفظ معنيين لا يتيحهما وزن "فعليل" وهما: معنى التفضيل ومعنى الفعل الماضي الذي فيه الإحداث للفعل. والمعنى: فتحا أكبر فرحتنا أي جعلها كبيرة وعظيمة. ويكون الألفان في المعنيين مختلفين. على اعتبار صرف اسم التفضيل الجائز صرفه في الشعر والقافية. وقل مثل ذلك في قوله:

فَالشَّعْبُ أَجْمَعُ يَحْتَفِي بِكَ رَاضِيًا مُسْتَبْشِرًا وَيَرَاكَ عِيدًا أَكْبَرًا<sup>1</sup>

أي أكبرنا أي كبرنا وجعلنا ذوي شأن أو أكبر شأننا ومكانتنا في عين عدونا. والمعنى الآخر المتأني من التفضيل هو أنه أكبر من غيره والمعنى كبيرا وقد يأتي في اللغة "أفعل" بمعنى «فعليل»، ولعل منه قول الله تعالى: (وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا)<sup>2</sup>. أعمى الأولى معناها "عمي" أي به أصل العاهة، وهي هنا عمى البصيرة. والأخرى على بابها ووزنها اسما للتفضيل أي أشد عمي.

#### خامسا: بين التنوين والتنثية:

ومنه قوله في قصيدة عنوانها: (أديبان يزوران شاعر الجزائر)، وهما عثمان بوقطاية ومحمد الأخضر السائحي:

<sup>1</sup> ديوانه 446

<sup>2</sup> سورة الإسراء: الآية 72

## وَلَدِي قَدْ أَنْعَشْتُمَانِي غِبْطَةً بِلِقَاكُمَا وَغَمَرْتُمَانِي جُودًا.<sup>1</sup>

يمكن أن يكون "جودا" مفعولا به أو تمييزا من غمرتاني، فالألف بدل من نون التتوين، أي غمرتاني جودا وكرما بقدمكما واحتفائكما بنا وبالمكث معنا وفي رحابنا.

ويصح أن يُجعل فعلَ أمر والمعنى: أنعشتماني وغمرني لقاؤكما ، فجودا علي بإطالته والبقاء معي، يوحي بهذا المعنى السياق. ويقبله ويزكيه، وذلك أن "غبطة" يصح في إعرابها أنها مفعول به ومثلها "جوداً"؛ كما يصح فيها أنها تمييز ونصب الفعل "أنعش" مفعولا واحدا، وحينها تُقابل بـ"غمر" ناصبا مفعولا واحدا و"جودا" جملة فعلية. وحينها تكون الألف للتنثية، والتنثية سابقة في هذا البيت وظاهرة. فالكلام كله عن ولدين حبيبين إلى روح الشاعر وقلبه مدحهما في معظم أبيات القصيدة .

وإنما اختبأ المعنيان تحت الألف وهي التي تحدد نوع الكلمة وإعرابها وبالتالي معناها ثم معنى البيت عامة.

وإنما كان حديثنا كله منصبا على ما الألف فيه إطلاق وما الألف فيه حرف من حروف القافية ليس هو الروي وهو غالبا الحرف المسمى بـ،"الخروج". وسبب ذلك أن تلك الألف بتلك المواصفات هي التي تصلح محلا للتعدد في اللفظ وفي المعنى. وأما التي هي حرف الروي ؛ فإنها لا شك نوع واحد لا تقبل ازدواجا ولا تكثيفا ولا تأثيلا للمعنى. وبالنتيجة لا تصلح محلا لدراسة صوتية دلالية سميائية كهذه.

## الخاتمة:

<sup>1</sup> ديوانه 413



توخت الدراسة هدفين رئيسيين وتوصلت على إثر تتبعهما إلى نتيجتين كبيرتين هما:

1- إن هذا النوع من التكتيف والرفعة البلاغية العروضية المتضامنة الذي شرحه البحث؛ هو الذي يرشح النص اللغوي إلى مصاف النصوص المفتوحة القابلة لتسليط الدراسة السيميائية المعتمدة على تغييب - عن قصد وعن غير قصد - غرض المؤلف ومقصوده الأول، ليكون النص ملكا مشاعا للنقاد والمتذوقين والمتأدبين والمحللين اللسانيين.

وتوصل البحث إلى تأكيد هذه الحقيقة التي قررتها بحوث سابقة طغت فيها جوانب عامة، وخصص هذا البحث مضمار النظر إلى الجمع بين ما لم يقله الشاعر أو المؤلف وقصده؛ وبين ما لم يقصده وتحمله كلامه. أي بين إلغاء الشاعر وإلغاء الأفراد في قصده.

2- وأنه ليحسن تتبع ما جاد من نصوص الشعراء المعاصرين أو حتى الأقدمين وتبين اللحاحات اللسانية والسانحات السيميائية التي توجد بها تركيبات تلك النصوص. وإن فكرة هذا البحث لجديدة كل الجدة نسبة إلى أهدافها التي توخت حصول طرف منها سيما نجاعة الجمع بين ما تنتيحه العلوم المتأزرة التي يمكن أن نخدم بها تراثا زاكيا ثريا ولغة اشتد الارتباط بينها وبين نصوصها الأدبية.

وتوصلت الدراسة إلى تحقيق جانب مهم من هذا الهدف ، وذلك بتوصيف السبيل المؤدية إلى إفادة العروض من الصوت وخدمة غلم الدلالة باستخدام القاعدة العروضية والالتزام الصوتي معا.

وظهر ذلك -أيضا- في إمكان الاستغناء بالنغمات الصوتية الرتبية عن الحكم النحوي الرتيب، وأشد ما في الفكرة جدة وطرافة هو:

زيادة محدد بلاغي جديد تمتاز على أساس منه المنقودات الأدبية والتركيبات اللغوية.

ولا ينسى ما يضاف إلى رصيد المحلل اللغوي للخطاب الفصيح من أداة ووسائل علمية غالية يعتمدها آلات حساسة لجسّ نبضات الكلمات المهمة ككلمة القافية في الشعر والكلمة المحورية في الخطاب العام.

### المصادر والمراجع المعتمدة:

- التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه ، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، 1990م.
- تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها، لابن كيسان ضمن رسائل ونصوص في اللغة والأدب والتاريخ تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار اقرأ، ط1، 1991م.
- الخصائص لابن جني تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1957م.
- ديوان محمد العيد آل خليفة، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط 3.
- سر صناعة الإعراب لابن جني تحقيق: حسن هندايي. دار القلم، دمشق، ط2، 1993م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لابن الناظم بدر الدين بن مالك، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2000م.
- العروض والقوافي لأبي إسماعيل بن أبي بكر المقرئ ، تحقيق: يحيى بن علي المباركي ص 94، دار النشر للجامعات ط1، القاهرة، 2009م
- في العروض والإيقاع الشعري ، للدكتور صلاح يوسف عبد القادر، شركة الأيام ، ط1، 1997م.
- كتاب سيبويه تحقيق عبد السلام هارون دار الجيل ، لبنان، ط1. د.ت.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري مراجعة علي الضباع. د.ت.

## التأمين التكافلي وواقع تطبيقه بين الإنجازات والتحديات مع الإشارة إلى حالة الجزائر

د.بن عمر خالد

جامعة امحمد بوقرة -بومرداس

**المخلص:** مع تنامي صناعة التأمين التكافلي في العالم وحرصها على تقديم خدمات التأمين بأنواعها المتعددة وابتكار أنواع جديدة من التغطيات ضمن الضوابط الشرعية وإيجاد البدائل الشرعية لأنواع التأمينات التقليدية، فقد أصبح التأمين التكافلي يحظى بقبول متزايد من المتعاملين في مجال التأمين محققا بذلك نجاحات متواصلة خاصة بعد تعزيز مصداقيته بالالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققها إلا أنه يواجه في تجاربه التطبيقية جملة من التحديات.

لذلك تساهم هذه الدراسة في عرض واقع التأمين التكافلي، حيث سيتم البدء بماهية التأمين التكافلي من خلال تقديم مفهومه ومبادئه الأساسية ثم يتم الانتقال إلى الفروق الجوهرية بينه وبين التأمين التجاري، وحتى يتم الإحاطة بالواقع فإنه سيتم عرض مختلف التجارب التطبيقية للتأمين التكافلي والإنجازات التي حققها والتحديات التي يواجهها، وتنتهي هذه الدراسة بخاتمة تشمل على أهم ما تم إستخلاصه من نتائج.

**الكلمات المفتاح:** التأمين التكافلي، الإشتراك، الصندوق التكافلي، التعويضات.

### Abstract :

With the growth of Takful insurance industry in the world and its commitment to provide insurance services of all types, innovate new forms of hedging under the legal standards as well as to find legal alternatives to traditional types of insurance, Takaful insurance has become increasingly acceptable among stakeholders in the field of insurance and achieves continued success, especially after strengthening its credibility by its Shari'a

compliance. However, despite significant achievements, Takaful insurance faces a series of challenges in its practical experiences.

Thus, this study contributes to the presentation of the experiences of Takaful insurance, starting with the concept of Takaful insurance through its definition and denoting its basic principles before addressing its fundamental differences with commercial insurance. In order to elucidate the problem of this study, the different experiences of Takaful insurance practices are presented with its achievements and the challenges it faces.

**Keywords:** Takaful insurance, subscription, Takaful Fund, compensation.

## المقدمة:

يعتبر القطاع التأميني من القطاعات الإستراتيجية لاقتصاديات دول العالم، باعتباره عنصرا أساسيا لتقدير المخاطر المختلفة من جهة ولتوفير التغطية اللازمة لكافة القطاعات الإقتصادية من جهة أخرى. وبذلك، يلعب التأمين دور المحفز للنشاط الإقتصادي من خلال تجميع رؤوس الأموال واستثمارها بأمان بدلا من الإحتفاظ بها تحسبا لأي طارئ. ونتيجة لتزايد أهمية التأمين مع مرور الزمن، فقد أصبح من أهم معايير قياس التقدم الإقتصادي، بمعنى أن وجود سوق تأمين سليم ومتطور يعتبر عنصرا أساسيا لأي اقتصاد ناجح. وفي هذا الوضع فقد اتسعت دائرة التعامل مع قطاع التأمين إلى جميع أوجه النشاط الإقتصادي من تجارة وخدمات وصناعة حتى أصبح التعامل به إجباريا بحكم الواقع إن لم يكن ذلك بحكم القانون، باعتبار أن الأفراد والمؤسسات لا يجدون في غيره أداة أكثر فعالية لاستشراف وضعهم المستقبلي والوقاية من المخاطر التي قد تواجههم مستقبلا.

ولما كانت هناك فئة من الأفراد والمؤسسات تجد حرجا من الدخول في معاملات مع شركات التأمين التجاري، وترغب أساسا في ممارسة أنشطتها وبلوغ غاياتها المقبولة شرعا، فقد بذلت من أجل ذلك جهود مخرصة تمكنت في نهاية سنوات السبعينيات من وضع تصور نظري للتأمين الإسلامي، والذي يمكن من

خلاله إنشاء شركات تأمين إسلامية تستجيب لجميع احتياجات التأمين التي يغطيها التأمين التجاري، وذلك بأسلوب شرعي يعرف بالتأمين التكافلي ليكون محور عملها وأساس معاملاتها. فبعدما أثمرت الجهود العلمية والعملية بصيغة تأمينية جديدة، فقد أظهرت بداية تطبيق التأمين التكافلي وحرص شركاته على عدم ارتكاب مخالفة شرعية كلا من الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية التي يقوم عليها بوضوح، على النحو الذي يدفع إلى مزيد من التفكير بتطوير التعامل بالتأمين التكافلي وتوسعه ولو ببطء في مختلف دول العالم.

ولكن مع بروز بوادر الأزمة المالية العالمية عام 2006 وما تبعها من انهيارات متتالية للمؤسسات المالية للإقتصاد الرأسمالي من مصارف وشركات تأمين بتعدد أسبابها وجسامة آثارها، فقد تعالت صرخات الإستجد بالإقتصاد الإسلامي. وفي هذا الصدد فقد أخذ التأمين التكافلي صدى كبيرا وشهد انتشارا ملحوظا في اقتصاديات دول العالم. إلا أن ما سبق ذكره من انتشار وتوسع للتأمين التكافلي لا ينفى مواجهته لمشاكل ونقائص، وذلك في كيفية تطبيقه وليس في ذاته كنظام.

### أهداف الدراسة

إذ تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على كيفية تطبيق التأمين في صيغة تكافلية وذلك من خلال تقديم مفهومه ومبادئه الأساسية وما يميزه عن التأمين التقليدي، وبما أن هذه الدراسة تتعلق بالجانب الميداني أساسا فإنها تهدف إلى الإحاطة بواقع التأمين التكافلي ومدى انتشاره في سوق التأمين العالمي.

ورغبة في تقييم الوضع الحالي للتأمين التكافلي واستشراف آفاقه فإن هذه الدراسة تهدف أيضا إلى تحديد جملة إنجازاته وما يواجهه من تحديات وصعوبات عند تطبيقه ومعرفة مدى امكانية الاستفادة منه.

### أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة في تقديم صيغة تأمينية جديدة بإمكانها طرح تصورات وحلول لما يطرأ من صعوبات وانهيارات في مؤسسات التأمين في دول العالم، كما تبرز أهميتها في إحياء روح التعاون والتضامن بين المشتركين على تخفيف وقع الضرر الذي قد يقع على أي أحد منهم ونشر سلوك التبرع من الفرد للمجموعة ومن المجموعة للفرد.

### إشكالية الدراسة

وعلى ضوء هذا العرض فإنه يمكن صياغة الإشكالية في السؤال الموالي: كيف يمكن الإعتماد على التأمين التكافلي كأساس لبناء نظام تأميني؟ وما هو واقع تطبيقه في اقتصاديات دول العالم؟

### الدراسات السابقة

إذ حظي موضوع التأمين التكافلي باهتمام كبير من قبل الباحثين، إلا أن هذا الإهتمام يختلف في مضمونه باختلاف الزاوية التي يتم من خلالها النظر للتأمين التكافلي ومعالجته.

حيث أجرى الباحث سعد جواد علي ( 2004 ) دراسة لتطبيق الأسس الإكتوارية في التأمين التكافلي، بمعنى استخدام الخبراء الفنيين في التأمين معارفهم في كيفية تقييم وقياس الأخطار في أداء شركات التكافل، وأوضحت هذه الدراسة أن ذلك يتم من خلال تقييم الاحتياطات وتحقيق العدالة في توزيع الفائض وتحديد الملاءة المالية للشركات التكافلية وتقييم المسؤوليات والأخطار العامة ومدى تطوير وتدعيم الخبرات الخاصة بالشركة.

فيما أجرى الباحث محمد سعدو الجرف (2009) دراسة حول تقييم أنظمة ووثائق التأمين الإسلامي في المملكة العربية السعودية، وتوصل من خلال دراسته أن نظام مراقبة شركات التأمين الاسلامي ولائحته التنظيمية ووثائق

هيئات التأمين لا تعكس ما يفترض في التأمين في الفكر الاسلامي وإنما تعكس مفهوم التأمين في الفكر الوضعي من حيث قيامه على المعاوضة والاحتمالات.

كما قام الباحث هيثم محمد حيدر ( 2009 ) بدراسة حول كيفية التصرف في الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود جدل بين ثلاث صيغ شرعية، إما توزيعه على جميع المشتركين في الصندوق حسب قيمة الاشتراك أو اقتصار التوزيع على المشتركين الذين لم يحصلوا على أي تعويض أو التوزيع على جميع المشتركين مع مراعاة تخفيض قيمة مبلغ التعويض الذي تم الحصول عليه من مبلغ الفائض التأميني المستحق.

أما دراسة الباحث سراج الهادي قريب الله (2010) فقد هدفت إلى معالجة الإشكاليات العملية في تطبيق التأمين التكافلي المتعلقة بطبيعة العقد ومنهجية الإدارة والمحاسبة المترتبة على طبيعة العقد إلى جانب حيثيات استثمار أموال الصناديق التكافلية وكيفية التصرف في فوائض صناديق التكافل والتعامل مع شركات إعادة التأمين التجاري.

واهتم الباحث عماد الزيادات ( 2010 ) بجوانب الرقابة الشرعية على مؤسسات التأمين الإسلامي قبل التنفيذ وأثناءه وبعده إلى جانب طرق تفعيلها، حيث بينت هذه الدراسة إلى أن عمل الرقابة يتلخص في وضع الضوابط والمعايير الشرعية وتدقيق عمل المؤسسة وفق ما وضع لها من ضوابط، كما توصلت إلى أن تفعيل الرقابة الشرعية يتم بتطبيق مبادئ الإستقلالية والإلزامية والشمولية.

### خطة الدراسة

ولتغطية نقاط هذا البحث فإنه سيتم التعرض في بداية هذه الدراسة إلى ماهية التأمين التكافلي التي يسلط الضوء من خلالها على مفهومه ومبادئه الأساسية. ونظرا لاعتبار التأمين التكافلي صيغة تأمينية حديثة بالمقارنة مع التأمين التجاري فإنه سيتم عرض أهم الفروق الجوهرية بينهما. وحتى يكون هذا العمل أقرب

إلى الواقع فإنه سيتم إسقاط الجانب النظري ميدانيا من خلال التعرض إلى واقع تطبيق التأمين التكافلي في مختلف دول العالم مع الإشارة إلى حالة الجزائر، ليطم بعد ذلك عرض مختلف الإنجازات التي حققها جراء اعتماده في تلك الدول إلى جانب جملة الصعوبات والنقائص والتحديات التي تواجهها التجارب الميدانية للتأمين التكافلي.

### 1- ماهية التأمين التكافلي

في إطار البحث عن نموذج لقطاع التأمين يجمع في نفس الوقت الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية معا، فقد توصلت الدراسات إلى صيغة تأمينية موازية للتأمين التجاري والتي تعرف بالتأمين التكافلي.

#### 1-1- مفهوم التأمين التكافلي

على الرغم من وجود تعريفات مختلفة للصيغة للتأمين التكافلي الإسلامي إلا أنها انصببت في مجملها عند نفس المعنى واتجهت نحو مفهوم واحد. إذ يعرف التأمين التكافلي الإسلامي بأنه " اتفاق مجموعة من الأشخاص على أن يدفع كلا منهم مبلغا معيناً على أنه إن أصابت أحدهم مصيبة ضمن الأخطار المؤمن لها، دفع له ما يعوضه عما أصابه"<sup>1</sup>.

كما يمكن تعريفه بأنه " عقد تأمين جماعي يلتزم بموجبه كل مشترك فيه بدفع مبلغ معين من المال على سبيل التبرع لتعويض المتضررين منهم على أساس التكافل والتضامن عند تحقق الخطر المؤمن له، تدار العمليات التأمينية من قبل شركة متخصصة على أساس الوكالة بأجر معلوم"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - هابل داود، الإستثمار في التأمين التعاوني، مؤتمر التأمين التعاوني: أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، عمان، 2010، ص: 04.

<sup>2</sup> - أحمد محمد صباغ، الوضع المهني والاقتصادي لصناعة التأمين التعاوني في العالم العربي، مؤتمر التأمين التعاوني: أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، عمان، 2010، ص: 03.



بصفة أخرى فإن التأمين التكافلي الإسلامي هو " عقد تبرع بين مجموعة من الأشخاص للتعاون على تفتيت الأخطار المبنية في العقد والإشتراك في تعويض الأضرار الفعلية التي تصيب أحد المشتركين والناجمة عن وقوع الخطر المؤمن منه وذلك وفقا للقواعد التي ينص عليها نظام الشركة والشروط التي تتضمنها وثائق التأمين وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية<sup>1</sup>.

ووفقا لهذه الجملة من التعاريف يتضح أن التأمين التكافلي الإسلامي هو " اتفاق مجموعة من الأشخاص على تعويض الأضرار التي قد تلحق بأحدهم إذا حدث له خطر معين نظير تبرع كل منهم بإشتراك ( ثابت أو متغير ) لسداد هذه التعويضات منه، حيث يتكون من اشتراكاتهم رصيد يمكن به تغطية الأضرار التي قد تحدث أثناء المدة المحددة في العقد لأي واحد منهم، فإذا زادت الأضرار عن الإشتراكات زيد في الإشتراك وإذا نقصت كان للأعضاء استرداد الزيادة أو جعلها رسيدا للمستقبل وفقا للنظام الذي يتفقون عليه<sup>2</sup>.

وما دام المشترك في التأمين التكافلي الإسلامي مؤمن ومؤمن عليه وكل منهم ملتزم بما تم الإتفاق عليه في عقد التأمين فإن الهدف الأساسي لهذا النوع من التأمين هو التعاون والتكافل والتضامن بين المشتركين على تخفيف وقع الضرر الذي قد يقع على أي أحد منهم وليس الهدف هو الربح والكسب المادي. " ويعتمد نجاح التكافل بالدرجة الأولى على فكرة الأعداد الكبيرة، بمعنى كلما زاد عدد المشتركين نقص الخطر الذي يلحق بالمجموعة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - عماد الزيادات، الرقابة الشرعية على مؤسسات التأمين التعاوني الإسلامية وطرق تفعيلها، مؤتمر التأمين التعاوني: أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، عمان، 2010، ص:03.

<sup>2</sup> - حسن علي الشاذلي، التأمين التعاوني الإسلامي: حقيقته-أنواعه-مشروعيته، مؤتمر التأمين التعاوني: أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، عمان، 2010، ص:13.

<sup>3</sup> - سعد جواد علي، تطبيق الأسس الأكتوارية في التأمين التكافلي، مجلة الرائد العربي، عمان، 2004، ص: 50.

## 1-2- مبادئ التأمين التكافلي

عند ممارسة شركات التأمين التكافلي الإسلامي لنشاطها التأميني فإنه ينبغي عليها السير وفق المبادئ الآتية:

- **إلتزام شركات التأمين التكافلية بأحكام الشريعة الإسلامية:** إذ يتطلب عدم مخالفة الشركات في أنشطتها التأمينية لأحكام الشريعة الإسلامية وجود جهاز للرقابة الشرعية في هيكلها التنظيمي، وهو ما يستدعي استقطابا جيدا للعنصر البشري لهذا الجهاز، " إذ يهدف برنامج الإستقطاب الجيد بشكل أساسي إلى إيجاد عدد مناسب من الأفراد المؤهلين والقادرين على القيام بالأعمال الموكلة إليهم، مع ضرورة التركيز على نوعيتهم أكثر من الكم"<sup>1</sup>.

- **بناء العلاقة بين المشتركين على أساس التعاون لا على أساس المعاوضة:** إذ تأخذ الأقساط المقدمة في التأمين التكافلي صفة التبرع ( الهبة)، وبالتالي فإن المقصود بها هو التعاون على مجابهة الأخطار وتخفيف الأضرار وليس المعاوضة.

- **بناء العلاقة بين المشتركين وشركة إدارة التأمين على أساس الوكالة:** إذ أن " العلاقة بين حملة الوثائق وشركة الإدارة يحكمها عقدان، الأول عقد إدارة عمليات التأمين وهو عقد وكالة بأجر والثاني عقد إدارة استثمار أموال الصندوق التكافلي وهو إما أن يكون بعقد مضاربة أو بعقد وكالة في الاستثمار"<sup>2</sup>

<sup>1</sup>-محمد خير سليم أبو زيد، أثر مصادر استقطاب القوى العاملة على الأداء الوظيفي والولاء التنظيمي والغياب: دراسة تطبيقية على مندوبي تأمين شركات التأمين الأردنية، 'مجلة دراسات العلوم الإدارية، عمان، 2004، ص:234.

<sup>2</sup>- يوسف بن عبد الله الشبلي، الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني، مؤتمر التأمين التعاوني: أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، عمان، 2010، ص:13.

- الفصل المحاسبي بين أموال شركة إدارة التأمين وأموال المشتركين: ويتم ذلك بتطبيق الأسس والمبادئ المحاسبية والشرعية التي تحقق استقلالية بين موجودات الصندوق التكافلي وموجودات شركة إدارة التأمين. " إذ أنه لا بد من الفصل الواضح والحقيقي في ميزانيتها وسجلاتها بين حسابات مساهمي الشركة وحسابات المشتركين بكافة التفاصيل التأمينية " <sup>1</sup>.

- العدل والمساواة: وذلك بين المشتركين أنفسهم في دفع أفساط اشتراكاتهم في صندوق التكافل وأحقيتهم في التعويض عن الضرر واستحقاقهم للفائض التأميني.

- التكافل بين المشتركين في الصندوق التكافلي والمساهمين في الشركة: "من خلال تبادل القرض الحسن دون أن تتحمل الجهة المقترضة لأية فوائد مالية، ويحصل ذلك بالنسبة للمستأمنين إذا لم تف أفساط التأمين لتغطية كافة الإلتزامات المالية الخاصة بهم، ولم يكن لدى الشركة رصيد احتياطي من فائض الأفساط " <sup>2</sup>.

- توجيه الفائض أو العجز في عمليات التأمين للصندوق التكافلي وليس لشركة إدارة التأمين: ففي حالة وجود فائض لإيرادات التأمين عن مصاريفه فهو حق خالص للمشاركين، وفي حالة عجز موجودات الصندوق عن سداد التعويضات المطلوبة فإن هذا العجز يتحمله الصندوق التكافلي وليس شركة إدارة التأمين.

- الإلتزام بعمليات إعادة التأمين: إذ يساهم استثمار جميع شركات التأمين التكافلي لفوائض التأمين في إنشاء شركات أخرى تختص في إعادة تأمين تكافلي، على أن تكون لها ذمة مالية مستقلة تماما عن الذمم المالية لشركات التأمين التكافلي. " فاتفاقيات إعادة التأمين تتسجم مع التأمين التكافلي، حيث يتم

<sup>1</sup> - عادل الرميح، التأمين التعاوني وتطبيقاته، مجلة الراشد العربي، عمان، 2004، ص:61.

<sup>2</sup> - أحمد محمد صباغ، مرجع سابق، 2010، ص:13.

بموجبها توزيع الخطر المحتمل وتجنب التعامل الربوي المتعلق بعمليات الإعادة وفوائد الإحتياطات المحتجزة"<sup>1</sup>.

## 2- الفروق الجوهرية بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري

لقد انتشرت العديد من شركات التأمين التكافلي في العالم ، وذلك على أسس وقواعد شرعية تميزها عن التأمين التجاري. ويمكن تلخيص أهم الفروق الجوهرية بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري في النقاط الآتية:

### 2-1- الهدف التأميني

إذا كان الهدف الأساسي لشركات التأمين التجاري هو تحقيق المساهمين لأكبر ربح ممكن من خلال تجميع أكبر ما يمكن للفائض التأميني وتحويله إلى أرباح فإن غاية شركات التأمين التكافلي الإسلامي هي " تحقيق الأمان من خلال التعاون بين المستأمنين على ترميم آثار المخاطر التي تصيب أي منهم على أساس التبرع "<sup>2</sup>.

### 2-2- المرجعية النهائية

تتمثل المرجعية النهائية لشركات التأمين التجاري ( التقليدي ) في القوانين والتشريعات والأعراف الخاصة بالتأمين في كل دولة وهو ما يعطيها طابعا تجاريا محضا، في حين " تلتزم الشركات في التأمين التكافلي في كل أنشطتها بالشريعة الإسلامية ولأجل ذلك تقوم بتعيين هيئة الرقابة الشرعية "<sup>3</sup>.

### 2-3- طبيعة العلاقة التأمينية

<sup>1</sup> - مختار محمد الدائرة، التأمين التعاوني، مجلة الرائد العربي، عمان، 2005، ص: 45.

<sup>2</sup> - أحمد محمد صباغ، مرجع سابق، 2010، ص: 15.

<sup>3</sup> - علي محي الدين القرّة داغي، التأمين التعاوني - ماهيته وضوابطه ومعوقاته-، ملتقى التأمين التعاوني، الرياض، 2009، ص: 28.

" في التأمين الإسلامي، العلاقة بين المؤمن والمستأمن تقوم على التبرع وذلك عن طريق إسهام أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لمن يصيبه الضرر، أما التأمين التجاري، فالعلاقة بين الشركة والمستأمنين تقوم على المعاوضة، فالمستأمن يأخذ مبلغ التأمين عند وقوع الخطر مقابل دفع قسط التأمين والمؤمن يأخذ قسط التأمين مقابل تعهده بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر" <sup>1</sup>.

#### 2-4- طبيعة طرفي التعاقد

على الرغم من أن المؤمن والمستأمن مختلفان من حيث الإعتبار في التأمين التكافلي إلا أن المؤمن في الحقيقة هو المستأمن نفسه، " فكل مشترك في الصندوق مكفول من مجموع المشتركين عند تحقق الخطر وفي ذات الوقت كافل لأي مشترك آخر" <sup>2</sup>، بخلاف الحال في التأمين التجاري، حيث يكون انفصام تام بين الطرفين تختلف به مصالحهما، ويكون نفع أحدهما مضاداً لمصلحة الآخر فتتعدم فرص التعاون بينهما.

#### 2-5- ملكية الأقساط

إذا كانت شركة التأمين التجاري تمتلك أقساط التأمين التي يلتزم المستأمن بدفعها وتتصرف في الفائض التأميني كمالك بعد صرف التعويضات، فإن يد الشركة في التأمين التكافلي هي يد أمانة لا يد امتلاك، وبالتالي فإن " الأقساط التأمينية التي تستوفى من المستأمنين في صيغة التأمين التكافلي ليست ملكا لشركة إدارة التأمين التكافلي بل هي موضوعة تحت يدها" <sup>3</sup>.

#### 2-6- مصدر الربح لشركة التأمين

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص: 20.

<sup>2</sup> - سراج الهادي قريب الله، إشكاليات عملية في التأمين التكافلي وحلول مقترحة، ملتقى التأمين التعاوني، الرياض، 2009، ص: 06.

<sup>3</sup> - هایل داود، مرجع سابق، 2010، ص: 11.

" مصدر الربح للشركة المؤمنة في التأمين التجاري هو فائض التأمين، فهي تلتزم بالتعويض لتستحق ذلك الفائض، بينما الشركة التي تدير التأمين التكافلي ليس لها سوى أجر مقابل إدارتها لعمليات التأمين بالإضافة إلى حصة من الأرباح الناتجة عن استثمارها لأموال الصندوق في حال كون الإستثمار عن طريق المضاربة أو أجر معلوم في حال الاستثمار بالوكالة"<sup>1</sup>.

**3- واقع تطبيق التأمين التكافلي** نظرا للآفاق الواعدة للتأمين التكافلي، فقد أظهر هذا الأخير تطورا كبيرا وتزايدا ملحوظا في عدد الشركات التأمينية التي تبنته سواء في الوطن العربي أو في باقي دول العالم.

فبحلول عام 2010 فقد تجاوز عدد شركات التأمين التكافلي 100 شركة في أرجاء العالم، حيث " بلغت حصة الدول العربية من سوق التأمين الإسلامي 63 % تليها ماليزيا بنسبة 27 %، ثم دول آسيا والمحيط الهادي بنسبة 9 %، بينما تبلغ حصة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1 %، وتقدر الدراسات نمو الرقم خلال السنوات 10-15 المقبلة إلى ما بين 15-20 مليار دولار سنويا"<sup>2</sup>.

وقد كان انتشار صناعة التأمين التكافلي وليد جملة من الدوافع، حيث يمثل عدد المسلمين خمس سكان العالم، تتزايد لديهم الرغبة في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بما فيها أحكام المعاملات المالية التي تضم صيغ التأمين والتمويل الإسلامي، وما يزيد من ذلك هو الارتفاع في معدلات النمو السكاني في العالم الإسلامي والنسبة العالية للشباب الواعي في تركيبته. وقد تبنت بعض الدول إصلاحات تشريعية تجعل من جهة التأمين التكافلي هو الصيغة التأمينية الوحيدة لديها كما هو الحال بالنسبة للسودان والسعودية، وتشجع من جهة أخرى

<sup>1</sup> - يوسف بن عبد الله الشبيلي، التأمين التكافلي من خلال الوقف، ملتقى التأمين التعاوني، الرياض، 2009، ص: 06.

<sup>2</sup> - محمد علي شحادة جمعة، التأمين الإسلامي التكافلي: أسسه ومحاسبته، مجلة الرائد العربي، عمان، 2010، ص: 95-96

الإستثمار فيه كما هو الحال بالنسبة لماليزيا والإمارات وقطر وأندونيسيا. والجدول الآتي يبين تطور حجم ومعدلات نمو مساهمات سوق التكافل العالمي خلال الفترة 2006-2011.

جدول رقم 01: تطور مساهمات سوق التكافل العالمي خلال الفترة

2006-2011

2011	2010	2009	2008	2007	2006	
12	8.8	6.9	5.3	3.4	2.6	مساهمات سوق التكافل العالمية (الوحدة: مليار دولار)
%36.36	%27.53	%30.18	%55.88	%30.76	/	معدل النمو

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على البيانات المنشورة من شركة " ارنتس ويونغ " في تقارير التكافل العالمية السنوية خلال الفترة 2008-2011.

إذ تعتبر جمهورية السودان مهذا لصناعة التأمين التكافلي، حيث تأسست فيها أول شركة للتأمين التكافلي في عام 1979 وهي شركة التأمين الإسلامي، وذلك من قبل بنك فيصل الإسلامي السوداني بعد إصدار هيئة رقابته الشرعية بعدم جواز تأمين ممتلكاته لدى شركات التأمين التجاري<sup>1</sup>.

وباعتبار أن قطاع التأمين في السودان تحكمه مبادئ الشريعة الإسلامية فإن شركات التأمين في السودان بمجموعها هي شركات تكافلية مما جعل عددها في السودان أكبر منه في الدول أخرى. وينتشر التأمين التكافلي في السودان في شكله التعاوني الذي يعتبر كل مشارك حامل لوثيقة التأمين كمساهم في نفس الوقت في شركة التأمين التكافلية.

<sup>1</sup> - نوال بونشادة، العمل المؤسسي التكافلي بين جهود التأصيل وواقعية التطبيق، ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية التجربة التطبيقية، سطيف، 2011، ص:08.

وحالياً، تنتزع أنشطة التأمين التكافلي بشكل أساسي بين مناطق الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، حيث اعتلت المملكة العربية السعودية في عام 2009 قائمة الدول في تلك المناطق بأقساط تأمينية مقدرة بـ 3.86 مليار دولار أمريكي، ثم تلتها ماليزيا بأقساط تأمينية مقدرة بـ 1.15 مليار دولار أمريكي وبعدها الإمارات العربية المتحدة بقيمة 640 مليون دولار أمريكي، لتمثل بذلك الأسواق التأمينية التكافلية الثلاثة الأكبر في العالم. وخارج المناطق الثلاث المشار إليها أعلاه، يعتبر السودان أكبر أسواق التأمين التكافلي، إذ بلغت قيمة مساهمات هذا النوع من التأمين في أسواقه عام 2009 ما يقارب 340 مليون دولار أمريكي.<sup>1</sup>

وحسب تقرير التكافل العالمي لعام 2009 التي تصدره "ارنست ويونج" فقد شهدت أسواق كل من باكستان ومصر وبنجلاديش نمواً متسارعاً للتأمين التكافلي، على عكس أسواق دول مجلس التعاون الخليجي التي سجلت تباطؤاً في نمو هذا النوع من التأمين، ما عدا السعودية التي استمرت في تطبيق التأمين الصحي الإلزامي لديها مما جعل سوقها يحافظ على ضخامته. ويمكن توضيح معدلات نمو مساهمات التكافل لعام 2009 لمختلف المناطق في العالم في الجدول الموالي:

جدول رقم 02: معدلات نمو مساهمات التكافل لعام 2009

إفريقيا	جنوب شرق آسيا	مجلس التعاون	دول المشرق	دول شبه القارة الهندية	معدلات نمو مساهمات التكافل
26 %	29 %	31 %	40 %	85 %	

<sup>1</sup> - شركة "ارنست ويونج"، تقرير التكافل العالمي السنوي، لندن، 2009.



المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على البيانات المنشورة من شركة

### "ارنست ويونغ" في تقرير التكافل العالمي لعام 2009

" ففي المملكة العربية السعودية، تعتبر الشركة الوطنية للتأمين التعاوني أكبر مؤمن تكافلي في السعودية، وقد تم تأسيسها عام 1986 بنسبة 28% من حصة السوق السعودي برأسمال مدفوع قدره 67 مليون ريال. وهي المؤمن الوطني والإسلامي الوحيد لثمانين شركة تأمين<sup>1</sup>.

وحاليا، تمثل المملكة العربية السعودية أقوى سوق تكافلي على المستوى العالمي، إذ بلغ حجم الأقساط التأمينية لديها في عام 2007 ما يقدر بـ 1.7 مليار دولار، وهو ما يمثل 50% من حجم مساهمات سوق التكافل العالمي. وفي إطار سياسة توسيع نشاط شركات التأمين التكافلي فقد حققت السعودية نموا في حجم الأقساط التأمينية في عام 2008 بنسبة 70% لتصل قيمتها الى 2.9 مليار دولار والتي تمثل ما نسبته 54.71% من حجم مساهمات سوق التكافل العالمي. وموازية مع تزايد حجم الأقساط التأمينية التكافلية في عام 2009 بـ 0.96 مليار دولار لتصل إلى 3.86 مليار دولار فقد سجلت نسبة نموها في السعودية انخفاضا ملحوظا، حيث قدرت بـ 34%. " إذ يبلغ عدد شركات التأمين المرخص لها بالعمل في السوق السعودي أكثر من 20 شركة، تعمل وفق نموذج التأمين التعاوني الذي ألزمها بنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية ونظام مجلس الضمان الصحي التعاوني ولائحته التنفيذية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- فادية بدوي مصري، صناعة التأمين التكافلي على الصعيد العالمي، مجلة الرائد العربي، عمان، 2007، ص:54.

<sup>2</sup>- محمد سعدو الجرف، تقويم أنظمة ووثائق التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية، ملتقى التأمين التعاوني، الرياض، 2009، ص: 42.

وبالنسبة لماليزيا التي تعتبر ثاني أضخم سوق تكافلي في العالم، فقد ترسخ فيها التكافل بصدور قانون التكافل في عام 1984 وتأسيس شركة " تكافل " كأول شركة تأمين تكافلي في عام 1985. وجراء تحول الإهتمام نحو تجسيد التأمين بالصيغة التكافلية فقد شهدت صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا انتشارا واسعا ومتزايدا، حيث تنتشط فيها حاليا 12 شركة تكافل و 10 شركات لإعادة التكافل.

حيث حققت ماليزيا في عام 2007 ما نسبته 23.44 % من إجمالي مساهمات سوق التكافل العالمية وذلك ببلوغ الأقساط التأمينية لديها ما يقدر بـ 797 مليون دولار، وعلى الرغم من ارتفاع قيمة الأقساط التأمينية في عام 2008 إلى 900 مليون دولار بمعدل نمو 12.92% إلا أن حصتها من السوق العالمي قد انخفضت إلى 16.98%. أما في عام 2009 فقد بلغ حجم الأقساط التأمينية لديها ما يقدر بـ 1.15 مليار دولار، وهو ما مكن صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا من تسجيل ارتفاع في معدل نمو الأقساط التأمينية الذي بلغ 27.77 % وارتفاع في حصتها أيضا من سوق التكافل العالمية التي قدرت بـ 16.66%<sup>1</sup>.

وأهم ما يميز سوق التأمين الماليزي هو ارتفاع نسبة اختراق صيغة التأمين التكافلي في سوق التأمين العائلي. ففي عام 2010 بلغت حصة الأقساط التأمينية التكافلية من إجمالي المساهمات في سوق التأمين العائلي الماليزي 77%، وهو ما جعل التكافل العائلي كسوق مسيطر على باقي أسواق التأمين التكافلي في ماليزيا، وقد انعكس ذلك على ضعف نسبة التعويضات مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي التي يسيطر التكافل المؤسسي في أسواقها التأمينية التكافلية.

ولتخفيف أعباء مخاطرة التأمين التكافلي، فقد " تم تأسيس عدد من شركات إعادة التأمين الإسلامية بعد نحو ثلاثين عاما من نشوء أول شركة تأمين

<sup>1</sup> - نوال بونشادة، مرجع سابق ، 2011، ص ص: 15-16.

إسلامية، وأهم تلك الشركات: الشركة السعودية لإعادة التأمين ( الرياض)، شركة التكافل لإعادة التأمين ( دبي)، بيت إعادة التأمين السعودي التونسي ( تونس)، شركة هانوفر لإعادة التأمين التكافلي ( البحرين)، شركة اليانز لإعادة التأمين التكافلي ( البحرين)<sup>1</sup>.

ولكن في الوقت الذي يشهد فيه سوق التأمين التكافلي نموا مستمرا فإنه يعاني من قلة شركات إعادة التكافل وضعف كيانها المالي، حيث لا توجد شركات إعادة تأمين تكافلي برأسمال يزيد عن 125 مليون دولار. " وهو ما يناقض رغبة الزبون في الحصول على غطاء تأمين إسلامي. وقد سمح علماء الشريعة لشركات التأمين التكافلي بإعادة التأمين لدى شركات الإعادة التقليدية في حال عدم وجود بديل إعادة تكافلي"<sup>2</sup>.

#### 4- واقع تطبيق التأمين التكافلي في الجزائر

بالنسبة لتجربة الجزائر في خدمات التكافل فقد انفردت شركة -سلامة لتأمينات الجزائر- بالتعامل بالتأمين التكافلي، إذ أنها لا تقتصر في إدارة صناديقها التكافلية على نموذج تعاقد واحد وإنما تستخدم من أجل ذلك كل من نموذج الوكالة ونموذج المضاربة والنموذج المختلط الذي يعتبر النموذج السائد لديها.<sup>3</sup> وفي إطار النشاط التكافلي لشركة سلامة لتأمينات الجزائر، فإن هذه الأخيرة تخطط مستقبلا لتأسيس شركة تأمين تكافلية فرعية خاصة بالتأمين العام للأفراد، إلى جانب تصميم وطرح منتج تأميني ذو طبيعة تكافلية موجه لتأمين العلاج الجماعي والفردى مراعى مستويات مداخلهم.

<sup>1</sup>- أحمد محمد صباغ، مرجع سابق، 2010، ص:23.

<sup>2</sup>- فادية بدوي مصري، مرجع سابق، 2007، ص ص:62-63.

<sup>3</sup>- سلامة للتأمينات الجزائر، التأمين التكافلي الإسلامي : الآلية والتطبيق، تجربة سلامة لتأمينات الجزائر، الجزائر، 2010، ص:13.

وفيما يخص الأثر القانوني للتأمين التكافلي في الجزائر، فإنه " بعد أن كان يسمح بإنشاء صناديق تعاونية في قطاعات خاصة، فقد تم في سنة 2009 إصدار ما يمكن اعتباره قانونا عاما يسمح بإنشاء شركات ذات شكل تعاضدي أو تعاوني ودون قصره على قطاع معين وهذا من خلال المرسوم التنفيذي 13/09 الصادر بتاريخ 2009/01/11 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للشركات التعاضدية"<sup>1</sup>.

وعلى الرغم من أن هذا القانون يوافق جانبا مهما من مبادئ التأمين التكافلي إلا أنه يتطلب اجتهادا قانونيا ليسمح بتكييف أنشطة شركات التأمين التكافلي وفقه. " وبما أن جميع المؤشرات الإقليمية والعالمية تؤكد على حقيقة أن المستقبل واعد لصناعة التأمين التكافلي، فمن الحري بسوق التأمين الجزائري وبواضي السياسة التأمينية في الجزائر الإسراع في وضع التشريعات الخاصة بشركات التأمين التكافلي لإفساح المجال أمامها للتطور والنمو في السوق وتلبية حاجة شريحة لا يستهان بها من المجتمع التي تحجم عن التأمين بسبب المعتقد الديني"<sup>2</sup>.  
إلا أن التجسيد الفعلي للتأمين التكافلي في سوق التأمين الجزائري يواجه جملة من المصاعب، والمتمثلة فيما يلي :

- غياب ثقافة تأمينية بشكل عام لدى الأفراد في الجزائر وبدرجة أكبر بالنسبة للتأمين التكافلي باعتباره صيغة تأمينية جديدة بالنسبة إليهم.

---

<sup>1</sup>- بدر الدين براحلية، التأمين في ظل المرسوم التنفيذي 13/09 بين التجاري والتعاوني، ندوة حول مؤسسات

التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية التجربة التطبيقية، سطيف، 2011، ص:05

<sup>2</sup>- كمال رزيق، التأمين التكافلي كحل لمشكلة غياب ثقافة التأمين في الوطن العربي، ندوة حول مؤسسات

التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية التجربة التطبيقية، سطيف، 2011، ص:16.

- عدم مواكبة قطاع التأمين الجزائري للتغيرات المتعلقة بالمعايير الدولية للرقابة والإشراف، مما يعطي انطبعا على صعوبة أداء المؤسسات الرقابية التكافلية ذات طابع دولي لمهامها في الجزائر.<sup>1</sup>

- سيطرة التأمين الإجباري على النشاط التأميني بشكل عام في الجزائر.

- صعوبة تأسيس شركات تأمين تكافلية وتضئيف فرص إنشائها نظرا لاشتراط للمرسوم التنفيذي 13/09 وجود ما لا يقل عن 5000 منخرط عند تأسيس الشركات التعاضدية.<sup>2</sup>

- عدم الانطباق الكلي للمرسوم التنفيذي 13/09 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للشركات التعاضدية على شركات التأمين التكافلي، والتي يعتبرها كشرركات مدنية بالمفهوم القانوني على الرغم من أنها تجارية بالمفهوم الشرعي.

## 5- إنجازات تطبيق التأمين التكافلي

موازة مع تزايد عدد وحجم شركات التأمين التكافلي وتوسع نطاقها فقد شهدت صناعة التأمين التكافلي في السنوات الماضية سلسلة من الإنجازات، وتندرج أهم هذه الإنجازات في النقاط الموالية:

### 5-1- تزايد حدة المنافسة الميدانية في سوق التأمين التجاري

على الرغم من أقدمية شركات التأمين التجاري في التأسيس وبالتالي استحوادها على حصة أكبر من سوق التأمين وأقدميتها في الخبرة الفنية للنشاط التأميني إلا أن صناعة التأمين التكافلي قد نجحت نسبيا في اقتحام ميدان المنافسة، وذلك من خلال

<sup>1</sup> - صبرينة شراقة، دور الرقابة والإشراف في تنمية قطاع التأمين في الجزائر، ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية التجربة التطبيقية، سطيف، 2011، ص:15.

<sup>2</sup> - بدر الدين براحلية، مرجع سابق، 2011، ص:12.

تفادي الممارسات التأمينية الخاطئة في معالجة الخسائر وتسعير الأخطار مع الإ اعتماد على موظفين وخبراء وإطارات تأمينية نزيهة.

بالإضافة الى " العمل على تعزيز إدراكات مندوبي التأمين لمتطلبات مهنتهم وذلك حتى تصل الى مستويات أعلى من الوضوح في الأدوار التي تملئها المهنة عليهم عن طريق حضور برامج تدريب متخصصة"<sup>1</sup>. وقد دفع هذا الوضع إلى تحول بعض الشركات التأمينية التجارية إلى الشكل التكافلي، وذلك إما كليا كشركة " ورية " للتأمين الصحي بالكويت أو جزئيا من خلال تقديم خدمات تكافلية إلى جانب خدماتها التقليدية أو بشكل مواز وذلك بالمشاركة في تأسيس شركات تكافلية كشركة " الإبرج " في البحرين التي ساهمت بنسبة 59 % في تأسيس شركة " تكافل ري " لإعادة التأمين الإسلامية .

## 5-2- تصميم وتقديم منتجات ثرية تكافلية إسلامية

مع تنامي صناعة التأمين التكافلي وزيادة الحاجة إلى إيجاد حلول شرعية في النشاط التأميني فقد عمل خبراء التأمين التكافلي على تصميم منتجات ثرية تكافلية إسلامية بعيدة عن التطبيقات الغير الشرعية المنطلقة من الفلسفة الرأسمالية. "ومثال ذلك منتج - التأمين على الحياة، حيث استطاع الفقه الإسلامي المعاصر أن يطور نموذجا لتأمينات الحياة يقوم على أساس مركب يجمع بين الإستثمار والتكافل معا، وذلك بعد دراسة النموذج التقليدي وتشخيص مواقع الخلل والمخالفات الشرعية ثم الخلوص إلى تصميم نموذج يحقق للعملاء هذه الحاجة التأمينية وفي الوقت ذاته تتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>-تاجي معلا، إدراك مندوبي البيع لمتطلبات النجاح لأداء مهنتهم: دراسة ميدانية في شركات التأمين في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإقتصادية، عمان، 1997، ص:322.

<sup>2</sup>- رياض منصور الخليلي، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التكافلي الإسلامي، ملتقى التأمين التعاوني، الرياض، 2009، ص:28.

### 5-3- إنشاء مؤسسات رقابية خدماتية ذات طابع دولي

باعتبار شركات التأمين التكافلي أحد أشكال المؤسسات المالية الإسلامية فقد ساهمت في إنشاء مجموعة من مؤسسات رقابية خدماتية ذات طابع دولي، والمتمثلة فيما يلي<sup>1</sup>:

هيئة المعايير والمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم، المجلس العام للبنوك والمؤسسات الإسلامية، الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، مؤثر داو جونز الإسلامي لخدمة حركة الإستثمار في أسهم واكتتابات المؤسسات المالية الإسلامية، هيئات الرقابة الشرعية.

### 5-4- الإثبات العملي للنفع العام:

من الواضح، أنّ أساس التأمين التكافلي وفكرته مبنيّ على التعاون المحض والتكافل بين أفراد الأمة والمجتمع بأسره. وبالتالي فإن تطبيقه هو اتجاه للمصلحة العامة. بصفة أدق، فقد أثبت ميدانيا بأن " غاية التأمين الإسلامي هي التكافل والتعاون في تخفيف الآثار السلبية الناشئة عن الأخطار التي حدثت فعلا وليس الريح والكسب المادي وإن حدث ربح فهو ليس مقصودا في الأصل بل جاء تبعا "2.

5-5- إصدار المعيار المحاسبي 12 والمعيار الشرعي 26 في التأمين التكافلي الإسلامي:

نظرا لاحتياج صناعة التأمين التكافلي لمعايير محاسبية موحدة ومنظمة لعملياتها الخاصة بالإثبات والعرض والإفصاح في القوائم المالية، فقد تولت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمجلس الشرعي بمملكة البحرين

<sup>1</sup> - أحمد محمد صباغ، مرجع سابق، 2010، ص ص: 25-27.

<sup>2</sup> - هيثم محمد حيدر، الفانض التأميني في شركات التأمين الإسلامي، ملتقى التأمين التعاوني، الرياض، 2009، ص: 11.

الإجراءات اللازمة لإصدار المعيار المحاسبي الإسلامي الدولي رقم 12 والمعيار الشرعي الدولي رقم 26 الخاصين بصناعة التأمين التكافلي الإسلامي. وهو ما يعتبر نجاحا كبيرا لشركات التأمين التكافلي.

#### 5-6- إرساء التكامل في أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية:

في الوضع الذي تم فيه إنشاء بنوك ومؤسسات استثمارية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية مع احتكار صناعة التأمين من قبل التأمين التقليدي الذي يقوم على أسس لا تتفق مع الشريعة الإسلامية، فقد سبب ذلك حرجا شرعيا للبنوك والمؤسسات الاستثمارية الإسلامية، والتي أصبحت بحاجة ملحة إلى وجود مؤسسات تأمينية بجانبها تتفق مع مبادئها وتحميها من مخاطر عملياتها المالية والتجارية. تحقيقا لذلك فقد نجحت صناعة التأمين التكافلي في دعم أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وإرساء التكامل بينها.

#### 6- تحديات تطبيق التأمين التكافلي

إذا كانت صناعة التأمين التكافلي الإسلامي قد حققت إنجازات كبيرة ونجاحات متواصلة، فإنها تواجه في نفس الوقت جملة من التحديات، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

#### 6-1- ضعف الوعي التأميني

تتمثل صور الضعف في الوعي التأميني بشكل عام في النقاط التالية:

- جهل الكثير من الأفراد بالفروق الجوهرية التي تميز بين مبادئ شركات التأمين التكافلي الإسلامي وشركات التأمين التجاري.
- تعامل الأفراد وبعض المؤسسات مع التأمين على أنه أمر ثانوي وعدم إدراك أهميته في تعويض الأضرار الفعلية التي قد تصيب أحد المشتركين والناجمة عن وقوع الخطر المؤمن منه.



- " إنخفاض مستوى التسديد النقدي لأقساط التأمين وارتفاع نسبة مديونيات الزبائن الذي تضطر إليه شركة التأمين عندما يصيب النشاط التجاري شيء من الركود"<sup>1</sup>.

- التصور الخاطئ والغير الواضح لدى بعض الفقهاء حول مبادئ التأمين التكافلي، الأمر الذي أدى ببعضهم الى الإفتاء بعدم مشروعيته.

## 6-2- عدم وجود شركات إسلامية قوية لإعادة التأمين

" لجأت شركات التأمين الإسلامية في بدايات ظهورها وتأسيسها إلى إعادة التأمين لدى شركات الإعادة التقليدية لعدم وجود شركات إعادة التأمين الإسلامية نظرا لحاجتها الماسة إلى إعادة التأمين، وقد أجازت هيئات الرقابة الشرعية ذلك بعد أن تأكد لها أن الحاجة إعادة التأمين محققة"<sup>2</sup>. وعلى الرغم من إنشاء بعض شركات إعادة التأمين الإسلامية في السعودية والإمارات والبحرين وماليزيا إلا أنها تتميز بضآلة رؤوس أموالها ولازالت في خطواتها الأولى مقارنة مع شركات إعادة التأمين التجارية.

## 6-3- مخاطر الإستثمار ومحدودية مجاله.

إذا كانت شركات التأمين التجاري تودع فوائضها التأمينية لدى البنوك الربوية بفائدة مضمونة فإن شركات التأمين التكافلي توجه أموال الصندوق التكافلي إلى الإستثمار، ومهما بلغت درجة رشادة قراراتها الإستثمارية إلا أنه ثمة مخاطر ملازمة لها قد تطرأ عليها مستقبلا ولا يمكن عزلها عن النشاط الإستثماري كالمخاطر الإقتصادية، ومن ثم فإنه يلزم عليها جعل أموالها المستثمرة في مأمّن من تلك المخاطر. حتى وإن أحسنت شركات التأمين التكافلي التعامل مع

<sup>1</sup> - سعيد مقل الحميري، صناعة التأمين في اليمن حاضرا ومستقبلا، مجلة الرائد العربي، عمان، 2003، ص:91.

<sup>2</sup> - أحمد محمد صباغ، مرجع سابق، 2010، ص:23.

المخاطر الإستثمارية وتسييرها إلا أنها تواجه مشكلة محدودية المجال الإستثماري باعتبار أن معاملاتها مبدئياً تتم وفق الشريعة الإسلامية.

#### 6-4- مخاطر الفصل بين حساب شركة إدارة التأمين وحساب الصندوق التكافلي

من المعلوم أن الفصل المحاسبي بين موجودات شركة إدارة التأمين وموجودات الصندوق التكافلي هو أحد المبادئ الأساسية لصناعة التأمين التكافلي، أي ينبغي أن تكون هناك استقلالية بين حساب شركة إدارة التأمين وحساب هيئة المشتركين.

ويضع هذا الفصل شركة التأمين التكافلي في مواجهة تحدي الصورية القانونية لهيئة المشتركين وغياب أثرها القانوني، حيث " إن الشركة المساهمة هي الواجهة القانونية الوحيدة والوكيلة من الناحية الشرعية، لذلك فهي تطالب أمام الدائنين والشركات والمحاكم"<sup>1</sup> وهو ما يخل بالتطبيق الحقيقي للأهداف التكافلية لشركات التأمين التكافلي.

#### 6-5- مخاطر عدم الالتزام بالشريعة والمخاطر القانونية والإدارية

إذ تتمثل هذه المخاطر في النقاط الموالية:

- إلغاء عقود شركة التأمين التكافلي من قبل هيئة الرقابة الشرعية الناجم عن ارتكاب مخالفة شرعية وهو ما يؤدي إلى حرمان الشركة من مكاسب وتحملها لخسائر جسيمة. وبالتالي فإنه " يجب أن تخلو معاملاتها من الربا والظلم والقمار والإستثمار المحرم، بحيث تستثمر أموال التأمين في الطرق الشرعية الخالية من المحذور، وخير ما يحقق ذلك تعيين هيئة شرعية ذات قرارات ملزمة للشركة"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - علي محي الدين القرّة داغي، مرجع سابق، 2009، ص:111.

<sup>2</sup> - عبد الرحمان بن عبد الله السند، الضوابط والمعايير الشرعية للتأمين التعاوني، ملتقى التأمين التعاوني، الرياض، 2009، ص:11.

- النظرة الغير الواقعية للقضاء نحو شركات التأمين التكافلي، إذ يعتبرها كشرركات ذات أهداف ومقاصد تجارية ربحية كما هو الحال بالنسبة لشركات التأمين التجاري.

- صعوبة حصول شركات التأمين التكافلي على موارد بشرية تجمع في نفس الوقت بين الكفاءة والوعي بالهدف التكافلي والتعاوني للشركة أي أنها تجمع بين الإخلاص والإختصاص المهني.

- "عدم وجود نظم للمعلومات التسويقية في هذه المنظمات، مما يتيح لإدارتها إمكانية دراسة السوق بالشكل الصحيح ووضع وتنفيذ الخطط التسويقية اللازمة بالإضافة إلى النقص في عدد الأفراد المؤهلين أصحاب الخبرات التسويقية التأمينية".<sup>1</sup>

### الخاتمة

على الرغم من الإتساع التدريجي للتأمين التكافلي وانتشاره نسبيا في العالم وتزايد خدماته وتنوعها وحجم الإنجازات التي حققها إلا أنه لا يزال مطالبا باعتماد فرص النجاح من جهة وحصر عناصر التهديد التي ستواجه نشاطه مستقبلا من جهة أخرى.

ويمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة في النقاط التالية:

- أساس ممارسة التأمين التكافلي الإسلامي هو التبرع والتعاون والتكافل والتضامن بين المشتركين وليس المعاوضة حيث يكون التعاون بارزا بربوزا

<sup>1</sup>- مروان شموط، تحديد الإحتياجات التدريبية لرجال بيع وثائق التأمين في عدد من شركات التأمين الأردنية، مجلة إريد للبحوث والدراسات، إريد، 2001، ص:188.

واضحا وقصدا أساسيا لا ثانويا، وبالتالي فإن تحقيق الأرباح الناجمة عن استثمار جزء من الإشتراكات جاء بصفة تبعية وليس بصفة أصلية.

- تبنى العلاقة بين الصندوق التكافلي وشركة إدارة التأمين على عقدين أساسيين، الأول عقد إدارة عمليات التأمين الذي يبرم في صيغة عقد وكالة بأجر، والثاني عقد إدارة استثمار أموال الصندوق التكافلي الذي يبرم إما في صيغة عقد وكالة في الإستثمار مع وجوب تحديد أجر الوكيل وإما في صيغة عقد مضاربة مع وجوب تحديد حصة المضارب من الأرباح.

- يقتضي الأمر من أجل أداء شركات التأمين التكافلي لأنشطتها وفق أحكام الشريعة باقتدار وكفاءة أن يتم الأخذ بعين الإعتبار والعناية التامة بعمل الرقابة الشرعية، التي تضع الضوابط والمعايير الشرعية المنظمة لشركات التأمين التكافلي قبل وأثناء وبعد تنفيذ أنشطتها ثم فحصها وفق ما وضع لها من ضوابط شرعية.

- حققت صناعة التأمين التكافلي الإسلامي إنجازات كبيرة متمثلة في تزايد حدة المنافسة الميدانية في سوق التأمين التجاري وتصميم وتقديم منتجات ثرية تكافلية إسلامية مع إنشاء مؤسسات رقابية خدمتية ذات طابع دولي والإثبات العملي للنفع العام وإصدار المعيار المحاسبي 12 والمعيار الشرعي 26 في التأمين التكافلي الإسلامي وإرساء التكامل في أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.

- يرجع عجز صناعة التأمين التكافلي لتحقيق إنجازات أخرى أسمى وأكبر إلى مواجهتها لجملة من التحديات المتمثلة في ضعف الوعي التأميني وعدم وجود شركات إسلامية قوية لإعادة التأمين ومخاطر الإستثمار ومحدودية مجاله ومخاطر الفصل بين حساب شركة إدارة التأمين وحساب الصندوق التكافلي ومخاطر عدم الإلتزام بالشريعة والمخاطر القانونية والإدارية.

انطلاقا من هذه النتائج يمكن تقديم جملة من الإقتراحات، التي تتلخص

فيما يلي:

- تفعيل دور الرقابة الشرعية على شركات التأمين التكافلي من خلال وضع أنظمة أساسية لشركات التأمين التكافلي ذات طابع دولي مع توزيع هيئات رقابة شرعية فرعية على مستوى كل دولة والزامية قراراتها بشأن ممارسة التأمين التكافلي.
- السعي لوضع نموذج موحد لشركات التأمين التكافلي يمكن من خلاله معالجة القضايا المتعلقة بالعلاقات التعاقدية والفائض التأميني ومشروعية الأنشطة التأمينية.
- العمل الجاد على إنشاء شركات إعادة التأمين تكافلية قوية كبديل لشركات إعادة التأمين التجارية التي تتعامل معها شركات التأمين التكافلي على أساس حاجتها التي تنزل منزلة الضرورة، وذلك تحت رخصة مؤقتة وقيود وضوابط محددة.
- التشجيع على تعاون أكبر وتنسيق أوفر في نشر الوعي التأميني التكافلي من خلال إعطاء أهمية للتسويق التأميني التكافلي وتحديث وتطوير أنشطته بما يتماشى مع التحديات المستقبلية.

## قائمة المراجع

### المجلات والدوريات العلمية

- 1- الريمح ( عادل)، التأمين التعاوني وتطبيقاته، مجلة الرائد العربي، عمان، 2004.
- 2- بدوي مصري ( فادية)، صناعة التأمين التكافلي على الصعيد العالمي، مجلة الرائد العربي، عمان، 2007.
- 3- جواد علي ( سعد)، تطبيق الأسس الأكتوارية في التأمين التكافلي، مجلة الرائد العربي، عمان، 2004.
- 4- سليم أبو زيد ( محمد خير)، أثر مصادر استقطاب القوى العاملة على الأداء الوظيفي والولاء التنظيمي والغياب: دراسة تطبيقية على مندوبي تأمين شركات التأمين الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، عمان، 2004.
- 5- شحادة جمعة ( محمد علي)، التأمين الإسلامي التكافلي: أسسه ومحاسبته، مجلة الرائد العربي، عمان، 2010.

- 6- شموط (مروان) ، تحديد الإحتياجات التدريبية لرجال بيع وثائق التأمين في عدد من شركات التأمين الأردنية، مجلة إريد للبحوث والدراسات، إريد، 2001.
- 7- محمد الدائرة ( مختار)، التأمين التعاوني، مجلة الرائد العربي، عمان، 2005.
- 8- مقل الحميري (سعيد)، صناعة التأمين في اليمن حاضرا ومستقبلا، مجلة الرائد العربي، عمان، 2003.
- 9- معلا ( ناجي)، إدراك مندوبي البيع لمتطلبات النجاح لأداء مهنتهم: دراسة ميدانية في شركات التأمين في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإقتصادية، عمان، 1997.
- الملتقيات والمؤتمرات والندوات العلمية**
- 1- الزيادات ( عماد)، الرقابة الشرعية على مؤسسات التأمين التعاوني الإسلامية وطرق تفعيلها، مؤتمر التأمين التعاوني: أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، عمان، 2010.
- 2- الهادي قريب الله (سراج) ، إشكاليات عملية في التأمين التكافلي وحلول مقترحة، ملتقى التأمين التعاوني، الرياض، 2009.
- 3- براحلية (بدر الدين)، التأمين في ظل المرسوم التنفيذي 13/09 بين التجاري والتعاوني، ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية التجربة التطبيقية، سطيف، 2011.
- 4- بن عبد الله (السند عبد الرحمان) ، الضوابط والمعايير الشرعية للتأمين التعاوني، ملتقى التأمين التعاوني، الرياض، 2009.
- 5- بن عبد الله الشبيلي ( يوسف)، التأمين التكافلي من خلال الوقف، ملتقى التأمين التعاوني، الرياض، 2009.
- 6- بن عبد الله الشبيلي ( يوسف)، الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني، مؤتمر التأمين التعاوني: أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، عمان، 2010.
- 7- بونشادة ( نوال )، العمل المؤسسي التكافلي بين جهود التأصيل وواقعية التطبيق، ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية التجربة التطبيقية، سطيف، 2011.
- 8- داود ( هايل)، الإستثمار في التأمين التعاوني، مؤتمر التأمين التعاوني: أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، عمان، 2010.

- 9- رزيق ( كمال) ، التأمين التكافلي كحل لمشكلة غياب ثقافة التأمين في الوطن العربي، ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية التجربة التطبيقية، سطيف، 2011.
- 10- سعدو الجرف ( محمد)، تقويم أنظمة ووثائق التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية، ملتقى التأمين التعاوني، الرياض، 2009.
- 11- شراقة ( صبرينة )، دور الرقابة والإشراف في تنمية قطاع التأمين في الجزائر، ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية التجربة التطبيقية، سطيف، 2011.
- 12- علي الشاذلي ( حسن)، التأمين التعاوني الإسلامي: حقيقته-أنواعه-مشروعيته، مؤتمر التأمين التعاوني: أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، عمان، 2010.
- 13- محمد حيدر ( هيثم)، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي، ملتقى التأمين التعاوني، الرياض، 2009.
- 14- محمد صباغ ( أحمد)، الوضع المهني والإقتصادي لصناعة التأمين التعاوني في العالم العربي، مؤتمر التأمين التعاوني: أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، عمان، 2010.
- 15- محي الدين القرّة داغي ( علي)، التأمين التعاوني - ماهيته وضوابطه ومعوقاته-، ملتقى التأمين التعاوني، الرياض، 2009.
- 16- منصور الخلفي ( رياض)، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التكافلي الإسلامي، ملتقى التأمين التعاوني، الرياض، 2009.
- التقارير**
- 1- شركة ارنست ويونغ، تقارير التكافل العالمي السنوية، لندن، 2008-2011.
- 2- سلامة للتأمينات الجزائر، التأمين التكافلي الإسلامي : الآلية والتطبيق، تجربة سلامة لتأمينات الجزائر، الجزائر، 2010.

## التوعية المرورية أحد السبل للوقاية من حوادث المرور

أ.سلامي فاطمة

جامعة أدرار

### الملخص

تعتبر مشكلة الحوادث الناتجة عن الطرق من أكبر المشاكل التي تعاني منها جميع دول العالم على اختلاف مستوياتها، سواء كانت هذه الدول متقدمة، أو نامية وهذا يعود لكون تلك الحوادث تسبب أضرارا اقتصادية واجتماعية ونفسية للأفراد والمجتمع.

ولكي تتحقق الوقاية من حوادث المرور، لابد من الاهتمام بالوعي المروري الموكل لاطراف عدة من المجتمع، وذلك انطلاقا من نشر الوعي بين أفراد المجتمع بكل الوسائل المتاحة والتي يمكن أن تسهم بشكل فعال في مكافحة حوادث السير.

### Résumé :

Le problème des accidents de la route est l'un des plus grands problèmes rencontrés par tous les pays du monde à tous les niveaux, pays avancés, ou en développement. Et cela est du au fait que ces accidents causent des dommages économiques, sociaux et psychologiques pour les individus et la société.

Afin d'atteindre la prévention des accidents de la circulation, l'attention doit être prise de conscience de la circulation du client à plusieurs parties de la communauté. Il faudrait sensibiliser les membres de la communauté par tous les moyens disponibles qui pourraient contribuer efficacement à la lutte contre les accidents de la circulation.

### مقدمة:

تشهد ظاهرة حوادث المرور انتشارا متزايدا، و للقيام بمعالجة تلك الظاهرة لابد من الانطلاق من دراسة أبعادها الصحية والاجتماعية والاقتصادية، فأما الصحية فنلمح تزايدا في حجم الوفيات والإصابات ،



وأما من الناحية الاجتماعية فتتمظهر في إلحاق الضرر بالأسرة لاسيما الأطفال منهم، وأما من الناحية الاقتصادية فلمساسها بعدة أوجه في المنظومة الاقتصادية على مستوى التنمية والنشاط الاقتصادي والأطراف الفاعلة. ولهذا أصبحت سبل الوقاية و السلامة على الطرق ضرورية للحفاظ على أرواح مستخدمي الطريق والسائقين وللتقليل من الأضرار المادية الناجمة عنها. وسنحاول أن نوضح أحد السبل للوقاية من حوادث السير من خلال المحاور الآتية:

أولاً: مفهوم الوقاية من حوادث السير.

ثانياً: وسائل تحقيق التوعية المرورية.

ثالثاً: تعريف السلامة المرورية وأهدافها.

### 1- مفهوم الوقاية من حوادث السير:

إن مفهوم الوقاية يعادل المفهوم العلمي للوقاية من الجريمة، و يصبح تعريف الوقاية من حوادث المرور تبعاً لذلك هو تدابير مجتمعية، قبلية، محسوبة ذات طابع عملي ميداني احترافي، يمكن أن يكون على شكل من أشكال التدابير الآتية:

1- برامج توعوية.

2- برامج تأهيلية.

3- برامج تدريبية.

على شكل تدابير إدارية قانونية في مجال:

1- النظام المروري ككل.

2- قواعد المرور.

3- تعليمات وتوجيهات يومية حسب الظروف والحاجة

تدابير تتعلق بالمحيط والتجهيزات:

1- الطرق والشوارع.

## 2- إشارات المرور .

### 3- استخدام وسائل تقنية (تكنولوجية)<sup>1</sup>.

وعليه فإنّ الوقاية من حوادث المرور هي تدابير فعلية عملية، تكون بهدف الحيلولة دون وقوع الحوادث المرورية، أو على الأقلّ التقليل منها، أو من نتائجها السلبية على الفرد وعلى المجتمع على حد سواء.

كما يمكن أن نقول عن الوقاية بأنها تشير إلى التدابير والإجراءات والبرامج التي تتخذها الدولة والمجتمع والجماعات المحلية (البلديات) والأجهزة المختصة والجمعيات الحكومية (المجتمع المدني) ذات العلاقة في مجال الوقاية من حوادث المرور، بهدف التأثير على العوامل المؤدية للحوادث المرورية أو التقليل منها .

ويمكن الإشارة إلى أن السياسة الوقائية تنطلق من تحديد التدابير الوقائية الموجهة للسائق والموجهة للمركبات، والتدابير الوقائية الموجهة للمحيط والطرق.

كما تنطلق تلك السياسة الوقائية من التفريق بين الأخطار التي تواجه الفرد ( السائق، المشاة)، وبين الأخطار التي تواجه النظام المروري (ككل) وهو المنطلق الذي يحدد طبيعة السياسة المكافحتية، وطبيعة السياسة الوقائية والتي تركز على إرادة المواطن وقناعته في احترام قوانين وقواعد المرور والسلوك المروري الحضاري.

ولكي تتحقق تلك السياسات الوقائية، لابد من الاهتمام بالوعي المروري الموكل لأطراف عدة من المجتمع؛ وذلك انطلاقاً من نشر الوعي المروري بين أفراد المجتمع بكل الوسائل المتاحة والتي يمكن أن تسهم بشكل فعال في مكافحة حوادث المرور .

---

أحمد مبارك طالب، سبل الوقاية من حوادث المرور ووسائل الحد منها (الندوة العلمية للتجارب العربية والدولية في تنظيم المرور)، مركز الدراسات والبحوث، الجزائر، 2009، ص15.<sup>1</sup>

يعد نشر الثقافة المرورية الساعية إلى تحقيق توعية مرورية أحد أهم الجهود المبذولة على الصعيدين العالمي والعربي من أجل التصدي للحوادث المرورية، وحرى بنا في هذا المقام أن نحدد الدلالة التي يتضمنها لفظ الوعي، فالمفهوم العام لهذا الأخير يقصد به حالة عقلية يكون فيها الذهن في حالة إدراك، وعلى تواصل مباشر مع محيطه الخارجي عن طريق منافذ الوعي التي تتمثل في حواس الإنسان الخمس.

كما يحدده علماء النفس بأنه الحالة العقلية التي يتميز بها الإنسان بملكات المحاكمة المنطقية الذاتية، والإدراك الذاتي والعقلانية والقدرة على الإدراك الحسي للعلاقة بين الكيان الشخصي والمحيط الطبيعي له. وينظرون إليه من جوانب ثلاث، وتتمثل فيما يأتي:

1- العقل، وهو الجانب المعرفي.

2- الإيمان به، وهو الجانب الوجداني.

3- العمل به، وهو الجانب التطبيقي.

إضافة إلى التعريفين السابقين، هناك مفهوم آخر حدده أحمد محمد حضور في قوله: "توفر المعلومات الصحيحة عن أمر أو قضية أو مشكلة، وتكوين الميول والاتجاهات نحوها، ثم الممارسة الصحيحة إزائها"<sup>1</sup>.

نفهم من تعريفه هذا، أنّ الوعي تعبير عن معطيات دقيقة تجاه مشكلة أو ظاهرة ما واستخدام تلك المعطيات إجرائيا.

ومن هذا المنطلق لتعريف الوعي، يمكن أن نحدد الوعي المروري من منظور مفهومه الشامل بأنه اليقظة الحسية والمعنوية، والمعرفة بكل

أحمد محمد حضور، حملات التوعية المرورية العربية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص 41.<sup>1</sup>

ما يتعلق بالمرور، من مركبة وطريق وأنظمة وقوانين وغيرها، بما ينعكس إيجابيا على الشخص ومراعاته للأنظمة المرورية المختلفة، وهذا النوع من الوعي لا يحدث دفعة واحدة، بل هو مجموعة من المعارف والخبرات المتراكمة؛ التي يأتي بعضها من خلال التجربة والخبرة والممارسة والاحتكاك، كما أن بعضها يأتي بفعل التعلم والتعليم.

إن الوعي عموما، والوعي المروري خصوصا لا يأت من فراغ، بل هو دائما مشروط تاريخيا واجتماعيا، ومرتبط أصلا بالوجود الاجتماعي، ولذلك يختلف مستوى الوعي المروري ومضمونه من مجتمع إلى آخر، ومن فترة إلى أخرى، داخل المجتمع الواحد وفقا لمعطيات الواقع المروري.

ويتضمن الوعي المروري ما يأتي:

1- وعي واقع الأطراف المختلفة المعنية بالمسألة المرورية ( السائقون، المشاة، رجال المرور، صانعو المركبات ومهندسو الطرق...الخ).

2 - وعي الآثار المتعددة لمشكلة المرور ( النفسية، الاجتماعية، و الاقتصادية).

3- وعي مسؤولية الجهات المعنية بمواجهة المشكلة المرورية وطبيعة الأدوار التي يجب أن تؤديها للتصدي لهذه المشكلة، وحلها أو التخفيف من آثارها.<sup>1</sup>

لهذا فإن التوعية المرورية عبارة عن منظومة السياسات والخطط والبرامج الهادفة، من أجل إنتاج مضامين ورسائل تتعلق بمختلف جوانب الحياة المرورية، وفي الوقت نفسه تقوم بنشاطات وفعاليات متباينة، وتستخدم وسائل اتصالية لنشر هذه المضامين والرسائل التي تشكل خطابا

أحمد محمد حضور، المرجع نفسه، س 42.<sup>1</sup>

مروريا توعويا متكاملًا إلى مختلف الشرائح الاجتماعية والجمهير المعنية بالمسألة المرورية.

كما يمكن تحديد أهم خصائص التوعية المرورية وشروطها

في النقاط الآتية:<sup>1</sup>

- 1- أن تتسم بالاستمرارية: أي أنّ التوعية المرورية لا يمكنها أن تتمّ في فترات محدّدة، بل إنّها في سيرورة وحركية.
- 2- أن تتصف بالمنهجية والانتظام والتماسك: هي تحدد أسسها ومنطلقاتها وأهدافها، وتضع الخطط والبرامج الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف.
- 3- أن تكون التوعية المرورية متصفة بالشمولية: فهي شاملة وتهدف للوصول إلى جميع الشرائح الاجتماعية.
- 4- أن تكون متكاملة: حيث أنّها تهتم بمختلف الجوانب سواء أكانت بشرية أم هندسية، أم قانونية، أم عمرانية.
- 5- أن تتصف بالتجديد والتطور: إذ تستطيع أن تواكب المتغيرات الحاصلة والجديدة في الحياة الاجتماعية.
- 6- أن تكون على اتفاق مع الاستراتيجية المرورية: إذ لا بدّ من التخطيط وتحديد الأهداف ضمن الإطار العام للاستراتيجية المرورية.
- 7- أن تتصف بالتفاعلية: أي الاعتماد على أسلوب التفاعل والمتمثل في عملية التأثير والتأثير.
- 8- أن تكون التوعية ذا أسلوب وقائي: فهي أحد أساليب الوقاية، و لا تفرض بقانون، ولكن ينفذها الأفراد انطلاقًا من اعتبارات وأحاسيس تتحرك لديهم ووعي يتولد فيهم.

نفس المرجع، س 43.<sup>1</sup>

ومما يؤكد ذلك ما نصّ عليه التقرير العالمي للوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى أن " عدد المتوفين يصل إلى 17 ألف شخص في جميع أنحاء العالم، وتمثل وفيات الحوادث المرورية 25% من إجمالي الوفيات ( التقرير العالمي للوقاية من حوادث المرور، 2000)".<sup>1</sup> وهذا ما يتطلب مجهودات أساسها الوقاية من حوادث المرور.

#### 4- وسائل تحقيق التوعية المرورية:

تتضمن عملية التوعية المرورية إنتاج مضامين متعلقة بمختلف مجالات الحياة المرورية، والموجهة إلى الشرائح الاجتماعية وفق تباينها. ونقصد بالمضامين المرورية الخطاب المروري والمتضمن رسالة هدفها الرئيس، معالجة الأحداث والظواهر والتطورات والمشكلات المرورية، وتستهدف الوصول إلى كافة أفراد المجتمع سواء كانوا رجالا أو نساء، كبارا أو صغارا، سائقين أو مشاة، والتأثير في كل هذه الفئات. ويمكن تحديد أهم العوامل التي تتحكم في إنتاج هذا الخطاب المروري على النحو الآتي:

- طبيعة الحياة المرورية الوطنية العامة المعتمدة.
- واقع الحياة المرورية بما تتضمنه من أحداث وظواهر وتطورات ومشكلات ناجمة عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية.
- الإمكانيات البشرية والمادية والفنية المتوافرة المعنية بإنتاج هذا الخطاب المروري.
- الوسيلة المستعملة لإيصال الرسالة المرورية.

<sup>1</sup>مركز الدراسات والبحوث، حجم حوادث المرور وسبل معالجتها، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص51.

وكل هذا يعتمد على البحوث العلمية الكمية والكيفية، القادرة على تشخيص واقع الحياة المرورية، والتخطيط العلمي الدقيق وفق إستراتيجية محددة.

ويمكن القول أن الاهتمام أو التعامل مع الحوادث المرورية لدى شعوب العالم تختلف باختلاف درجة تطورها، وتقدمها ودرجة الاهتمام بمواطنيها، وتشير الإحصائيات المرورية العالمية أن ما يقارب من ثلاثمائة ألف شخص يموتون، بينما يصاب حوالي عشرة مليون شخص في حوادث المرور على مستوى العالم في كل عام.<sup>1</sup>

وإذا سلطنا الضوء على الوضعية المرورية في العالم نجد أن حوادث الطرقات في الدول النامية تزيد بمقدار عشرين إلى ثلاثين مرة عنها في الدول المتطورة.<sup>2</sup>

لذا أصبح الاهتمام بموضوع السلامة المرورية بصورة عامة، والوقاية من حوادث المرور بصورة خاصة، من الموضوعات الحديثة على المجتمعات العربية، ومرد ذلك إلى التزايد والانتشار السريع للحوادث المرورية الذي جعل تلك الدول تهتم بهذا الموضوع، وبخاصة النتائج السلبية المترتبة عليه سواء كان ذلك فيما يخلفه من ضحايا ومصابين، أو فيما تخلفه من نتائج نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية سلبية على كل من الفرد والمجتمع.

## 5- تعريف السلامة المرورية وأهدافها:

إن السلامة المرورية بمفهومها الواسع، تهدف إلى تبني كافة الخطط والبرامج واللوائح المرورية والإجراءات الوقائية للحد من وقوع

<sup>1</sup>مركز الدراسات والبحوث، أساليب ووسائل الحد من حوادث المرور، الندوة العلمية الأربعة، ط1، الرياض، 1997، ص63.

<sup>2</sup>طالب أحسن، الدراسات التحليلية لحوادث المرور المؤدية للإصابة الجسدية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1994، ص2.

الحوادث المرورية أو منعها، لضمان سلامة الإنسان وممتلكاته ومقوماته البشرية والاقتصادية والحفاظ على أمن البلاد.

وعلى ذلك فإن السلامة المرورية هي تأمين الوسائل التي تسهم في تسير العملية المرورية في ظل توافر أسباب السلامة من مختلف الجوانب، حيث يتولى الجانب الأول توعية الإنسان بقواعد وأنظمة المرور الصحيحة، والإجراءات التي توفر له أسباب السلامة، وفي الوقت نفسه تطبق الجزاء على من يخالف هذه الأنظمة، في حين يتولى الجانب الثاني مراعاة تأمين وسائل السلامة في المركبات، وضرورة تأهيلها للسير على الطرق، فيما يقوم الجانب الثالث من جوانب السلامة المرورية بتصميم الطرق حسب المواصفات القياسية، ومتابعة صيانتها بما يضمن سلامة مستخدميها.

كما أن السلامة المرورية تسعى إلى تحقيق أهداف من بينها:

1- محاولة التقليل من حوادث المرور: وذلك من خلال تطبيق أنظمة المرور على مستخدمي الطريق و السائقين، وإلحاق العقوبات على المخالفين لهذه القوانين، إضافة إلى ذلك محاولة تكثيف الحملات التوعوية للسلامة المرورية.

2- أنها تسعى إلى الحد من أخطار الحوادث المرورية: وهذا يعني التقليل من أعداد الوفيات والإصابات خاصة منها الخطيرة، والتي تؤدي إلى إعاقات كثيرة، وخسائر مادية مترتبة على تلك الحوادث، وذلك من خلال تطبيق الحلول العلمية في هندسة وإنشاء الطرق وتصميم المركبات من خلال توفير السلامة المرورية كتغطية أعمدة جسور الطرق وأطراف الحواجز المعدنية على جانبي الطريق، التي تساعد على امتصاص الصدمة للتخفيف من آثار الحادث عند ارتطام المركبة بهذه الأجسام. كما أن للخدمات الإسعافية الطبية دورا بارزا في التقليل



من خطورة الإصابات وشدتها، يضاف لذلك ما تمثله دورات تعليم مبادئ الإسعاف الأولي لرجال المرور من دور في تقديم الإسعافات الأولية للمصاب قبل وصول سيارة الإسعاف.

3- التقليل من احتمالية وقوع الحوادث المرورية: وذلك بتكريس إجراءات السلامة المرورية لمنع تكرار تلك الحوادث سبق أن حدث مثلها من قبل، أو وقعت في مكان معين تكرر وقوع الحادث عنده كمنعطف خطر، أو منحدر غير ظاهر، الأمر الذي يحتمل وقوع حوادث متكررة، مما يتطلب متابعة ودراسة ميدانية لإحصاءات الحوادث وأمكنتها، والأسباب المباشرة لوقوعها من أجل إيجاد حل يزيل أسباب الخطر؛ وهو ما يعرف بإجراءات المعالجة الوقائية، ومن يمتلكون الخطوة الفاعلة بتقويم تلك الإجراءات لقياس مدى تأثيرها وفعاليتها.

يمكن القول أن السلامة المرورية هي إرادة سياسية وآليات وتنظيم مؤسساتي، وخطط هادفة وإمكانيات كافية، وقد اعتبرت في الخمسينات والستينات إشكالية ينحصر اهتمام الأجهزة الرسمية بها في الجوانب التشريعية والتقنية البحتة ولم ترتق المسألة المرورية إلى قضية اجتماعية إلا عندما اعتمدت شركات التأمين بيانات جديدة ترجمت فيها عدد الحوادث المرورية إلى كلفة مادية حيث كان لوسائل الإعلام دور في توضيح أهمية الوضع<sup>1</sup>.

ومن أجل ذلك أصبح من الضروري اتخاذ إجراءات محددة، واستراتيجيات للوقاية من الحوادث في الطرق والحد من عواقبها إلى أدنى حد ممكن، وينبغي أن تستند هذه الإجراءات إلى قرائن وتحاليل سليمة للإصابات الناجمة عن حوادث المرور، وأن تكون ملائمة ثقافيا ومختبرة محليا، وأن تشكل جزءا من إستراتيجية السلامة المرورية.

<sup>1</sup> مركز الدراسات والبحوث. حجم حوادث المرور وسبل معالجتها، مرجع سبق ذكره، ص 22.

ولعل أبرز عنصر يساهم في الوقاية من حوادث المرور هو الوعي المروري والذي، يدل على "معرفة قائد السيارة بقواعد وتعليمات المرور وآدابه أو معرفة المشاة أو مستعملي الطريق لقواعد وآداب المرور وأماكن عبور المشاة"<sup>1</sup>، كما يشمل الوعي المروري عدة محاور أولها العلم بقواعد المرور وأنظمتها وهذه الأخيرة يتحقق من خلالها الوعي المروري لدى الأفراد، ويجب أن تكون هذه القواعد عامة مجردة تطبق على الجميع شأنها شأن القواعد القانونية، هذا فضلا عن وجود مختصين يقومون بتنفيذ تلك القواعد.

كما أنه قد أصبحت قواعد المرور وآدابه يتم صياغتها في مختلف دول العالم على شكل تشريعات قانونية صادرة عن السلطة التشريعية في الدولة، ويلتزم بها كافة الأفراد وتقع عليهم العقوبات في حالة مخالفتها. والحقيقة أن القواعد والأنظمة المرورية يجب أن تساير التطور المذهل في العصر الحاضر علميا وعمليا، و يواكب تزايد عدد السيارات بشكل مطرد ومؤثر في حجم الحركة وزيادة حجم الحوادث المرورية حتى تكون التشريعات ملائمة ومسايرة للواقع العملي.

وثانيا الوعي بأخطار استعمال المركبات، على الرغم من كون السيارة كآلة اخترعها الإنسان من أجل الوصول إلى الراحة والسهولة والسرعة في التنقل والحركة وقضاء مصالحه وتسيير حركة الحياة اليومية، إلا أن استعمال هذا الاختراع من قبل الإنسان أصبح محفوفًا بالأخطار والضرر حيث قد تكون سببا في القضاء عليه أو على غيره من البشر أو إتلاف ممتلكاته أممتلكات الغير.

<sup>1</sup> راضي عبد المعطي، السيد. الآثار الاقتصادية لحوادث المرور، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص20.

إن الاهتمام بالنقل والمرور عموما والسلامة المرورية على وجه الخصوص ظاهرة حضارية لها مبرراتها الإنسانية والاقتصادية، وعلت الدراسات هذا الاهتمام بأنه ينبثق من اعتبارات إنسانية تؤكد على تيسير الاتصالات والتواصل بين الأفراد والجماعات، وذلك يتطلب جديا وضع استراتيجيات واضحة للوقاية من حوادث السير ومتابعة تنفيذها بكل مسؤولية وطنية وحس انتماء للوطن وجدية للمتابعة.

وقد يتجلى ذلك في تبصير الفرد بمشكلة المرور وبيان أثرها في سلامته وصحته ومصالحه وفي الاقتصاد القومي وما يبذل من وسائل وأساليب لمعالجتها، وكذلك تعويد الفرد على ممارسة السلوك الصحيح لقواعد المرور وآدابه ممارسة طوعية باعتباره ضرورة قومية.

إلى جانب ما تعطيه الحركة السلمية من مظهر لفكرة حضارية مشرقة، وكذلك شرح قوانين السير وقواعد المرور وآدابه بأسلوب مشوق وبشكل مستمر ومنتظم وتنمية روح التعاون وبث الألفة والمساعدة بين مستعملي الطريق وخلق علاقة طيبة والثقة المتبادلة بين المواطن ورجل المرور.<sup>1</sup>

إن توعية وتنقيف المواطنين للالتزام بقوانين وأنظمة السير بشكل طوعي وعن قناعة من أولويات أهداف الوقاية من حوادث الطرق، لأن الوعي المروري والملتزم يخفف من حوادث السير وما قد ينجم عنها من وفيات وخسائر جسيمة خطيرة، فضلا عن الخسائر المادية الفادحة العامة، والخاصة المباشرة، وغير المباشرة والتي تتوجه لكل شرائح المجتمع خاصة فئة الشباب التي هي الأكثر إنتاجا وفعالية فيه،.... والتي تعتبر المسبب الأول للحوادث المرورية.

<sup>1</sup>ميسون فهمي، ينال استراتيجيات الوقاية من الحوادث (ندوة السلامة المرورية)، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، الأحد 09-10-2005.

ثم يأتي الأطفال في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بإرشادهم المدروس والمنهجي منذ نعومة أظافرهم بالالتزام بآداب السير في الطرق، وكيفية التعامل مع الطريق والمركبات والإرشادات الضوئية وسواها، بحيث يكون هذا الالتزام جزءا لا يتجزأ من تربية الطفل الصحيحة المبنية على القناعة والوعي وتحمل المسؤولية والحرص على المصلحة العامة في المجتمع.

ولهذا نجد أن التربية المرورية أصبحت رسالة تقوم بها مؤسسات التنشئة الاجتماعية، والتي تعد ركائز البيئة السليمة والصحية لتربية ترقى بالفرد وبأسلوب تعامله ونشاطه.

كما أن للتربية المرورية أبعاد كثيرة قد نتطرق للبعض منها:

- البعد المروري: يرتبط بقواعد المرور والانضباط الطرقي وفق تشريعات معينة.
- البعد البيئي: يرتبط بالحفاظ على عناصر البيئة ومصادرها وحماية كل منها مما يندرج تحت التربية البيئية.
- البعد الأمني: يرتبط بالتعامل مع الأشياء في الطريق ويدعو إلى إبعاد مصادر القلق والتوتر في الطريق ومحاولة البعد عنهما.
- البعد الاجتماعي: يرتبط بآداب التعاملات في الطريق مع المسنين والمرضى وذوي الاحتياجات الخاصة.
- البعد الصحي: يرتبط بالنظافة والوقاية والصحة العامة وتلوث البيئة.
- البعد العلمي: يرتبط بتفسير الظواهر المحيطة تفسيراً علمياً مبني على المنطق.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>عبد العزيز النهار، "التربية المرورية ودورها في السلامة العامة والفردية، الأسبوع الأول للسلامة المرورية برعاية الأمم المتحدة، 23-24 أبريل 2007.

وكل هذه الأبعاد متداخلة مع بعضها البعض ويصعب فصلها، ولكن بعض المرين يرون أنه يمكن معالجة كل بعد في المناهج الدراسية المستقلة وقد يكون نافعا ولكن ليس في مرحلة التعليم الأساسي. كما يرى الخبراء ضرورة إدخال مفاهيم التربية المرورية في المناهج الدراسية في مرحلة التعليم الأساسي.

ان الاهتمام بموضوع السلامة المرورية بصورة عامة، والوقاية من حوادث المرور بصورة خاصة، من الموضوعات الحديثة على المجتمعات العربية، ومرد ذلك إلى التزايد والانتشار السريع للحوادث المرورية الذي جعل تلك الدول تهتم بهذا الموضوع، وبخاصة النتائج السلبية المترتبة عليه سواء كان ذلك فيما خلفه من ضحايا ومصابين، أو فيما تخلفه من نتائج نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية سلبية على كل من الفرد والمجتمع.

### الخاتمة:

إن الاهتمام بالنقل والمرور عموما، والسلامة المرورية على وجه الخصوص، ظاهرة حضارية لها مبرراتها الإنسانية والاقتصادية، وعلت الدراسات هذا الاهتمام بأنه ينبثق من اعتبارات إنسانية تؤكد على تيسير الاتصالات والتواصل بين الأفراد والجماعات، وذلك يتطلب جديا وضع استراتيجيات واضحة للوقاية من حوادث السير ومتابعة تنفيذها بكل مسؤولية وطنية وحس انتماء للوطن وجدية للمتابعة.

كما أنه قد أصبحت قواعد المرور وآدابه يتم صياغتها في مختلف دول العالم على شكل تشريعات قانونية صادرة عن السلطة التشريعية في الدولة، ويلتزم بها كافة الأفراد وتقع عليهم العقوبات في حالة مخالفتها.

إن توعية وتنقيف المواطنين للالتزام بقوانين وأنظمة السير بشكل طوعي وعن قناعة من أولويات أهداف الوقاية من حوادث الطرق، لأن

الوعي المروري والملتزم يخفف من حوادث السير، وما قد ينجم عنها من وفيات وخسائر جسيمة خطيرة، فضلا عن الخسائر المادية الفادحة العامة، والخاصة المباشرة، وغير المباشرة والتي تتوجه لكل شرائح المجتمع خاصة فئة الشباب التي هي الأكثر إنتاجا وفعالية فيه، والتي تعتبر المسبب الأول للحوادث المرورية.

## قائمة المراجع

- 1- مركز الدراسات والبحوث، حجم حوادث المرور وسبل معالجتها، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006.
- 2- أحمد مبارك طالب، سبل الوقاية من حوادث المرور ووسائل الحد منها (الندوة العلمية للتجارب العربية والدولية في تنظيم المرور)، مركز الدراسات والبحوث، الجزائر، 2009.
- 3- أحمد محمد حضور، حملات التوعية المرورية العربية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.
- 4- عبد العزيز النهار، التربية المرورية ودورها في السلامة العامة والفردية، الأسبوع الأول للسلامة المرورية برعاية الامم المتحدة، 23-24 أبريل 2007.
- 5- ميسون فهمي، ينال، استراتيجيات الوقاية من الحوادث (ندوة السلامة المرورية)، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، الأحد 09-10-2005.
- 6- راضي عبد المعطي، السيد، الآثار الاقتصادية لحوادث المرور، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008.
- 7- طالب أحسن، الدراسات التحليلية لحوادث المرور المؤدية للإصابة الجسدية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1994.
- 8- مركز الدراسات والبحوث، أساليب ووسائل الحد من حوادث المرور، الندوة العلمية الأربعون، ط1، الرياض، 1997.

## القانون الواجب التطبيق على الشروط الموضوعية للزواج

د. مسعودي يوسف

المركز الجامعي تماراست

### الملخص:

يعالج البحث مشكلة تحديد القانون الواجب التطبيق على الشروط الموضوعية للزواج المختلط وفق دراسة تحليلية ومقارنة لأحكام المادة 11 من القانون المدني الجزائري المعدلة بالقانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 يونيو 2005، وذلك بغية تقدير مدى إسهامها في حل مشكلات تنازع القوانين في مسائل الزواج المختلط.

### Abstract:

This paper discusses the execution of laws relating to the objective conditions of marriage. With the deployment of both analytical and comparative approaches vis-à-vis article 11(eleven) of Algerian civil laws modified in the laws 05-10 on June 20 -2005, the present study aims at appreciating the extent to which this law contributes in resolving most of the conflicts resulting from laws-related complications of mixed marriages.

**الكلمات المفتاحية:** الشروط الموضوعية للزواج، قانون جنسية الزوجين، استبعاد القانون الأجنبي.

### مقدمة

لم تعد العلاقات القانونية الوطنية خالصة، بل تخللها العنصر الأجنبي في جانب الأطراف أو المحل أو السبب، وذلك راجع لاختلاط الأجانب بالوطنيين ووجود تعاملات بينهم، بسبب نمو وتعدد مصالح وعلاقات الأفراد وازدياد ظاهرة الهجرة. ومن هنا كانت الحاجة داعية إلى البحث عن قواعد قانونية<sup>1</sup> تتولى تنظيم هذه العلاقات القانونية المشتملة على عنصر أجنبي.

---

<sup>1</sup> يعتبر المنهج الإسنادي الوسيلة الفنية الغالبة ولكنها ليست الوحيدة لحل النزاعات الخاصة الدولية. ومع ذلك فقد بدأ يتعاطم دور المعاهدات الدولية في تنظيم بعض مسائل القانون الدولي الخاص وبالأخص قواعد تنازع القوانين وذلك بالاتفاق على حلول عامة في هذا المجال تؤدي في النهاية إلى تحقيق تماثل الحلول الوضعية

فمن غير المعقول أن تبقى تلك العلاقات خاضعة لأحكام القانون الداخلي لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى إهدار وضياح حقوق الأفراد وخاصة في مسائل الأحوال الشخصية. فلو أخضعنا مثلا زوجين جزائريين مسلمين مقيمين في الخارج لقانون أجنبي لا يبيح الطلاق أو يسوي في الميراث بين الذكور والإناث لأدركنا خطورة النتائج التي قد تترتب عن ذلك. ومن هذا المنطلق وجب إخضاع العلاقات القانونية المشتملة على عنصر أجنبي لقواعد تتفق مع طبيعتها الخاصة.<sup>1</sup> وإذا كان المشرع الجزائري قد أشار في المادة 221 من قانون الأسرة<sup>2</sup> إلى نطاق تطبيق هذا القانون وأقر بأنه يسري على جميع المواطنين الجزائريين والمقيمين، فإنه أشار في ذات المادة إلى مراعاة قواعد التنازع في القانون المدني، وبالتالي مراعاة خضوع الأجانب في أحوالهم الشخصية لقانونهم الوطني. ذلك أن تطبيق القانون الجزائري المستمد من الشريعة الإسلامية على أجنب لا يدينون بالدين الإسلامي، يؤدي إلى بعض المشاكل خاصة بالنسبة لقضايا بطلان الزواج والطلاق<sup>3</sup>. ولذات السبب انتقد موقف المشرع الجزائري من نظرية الإحالة؛ ذلك أن قبوله اللامشروط للإحالة

---

المعرضة أمام قضاء الدول. ومن جهة أخرى بذلت الجهود من أجل توحيد القواعد الموضوعية في مسألة معينة من مسائل القانون الخاص وهذا ما ينتج عنه حتماً إلغاء التنازع بين القوانين في هذه المسألة، وبالتالي يستغنى عن تطبيق قاعدة الإسناد طالما أن مصير النزاع مآله في النهاية تطبيق القواعد الموضوعية. لكن قواعد التنازع في مسائل الزواج والطلاق لا تقبل التوحيد بسبب اختلاف النظم القانونية في نظرتها إلى رابطة الزواج. وهذا بخلاف مسائل التجارة الدولية التي تقبل قواعدها تطبيق هذا المنهج. انظر، سعيد يوسف البستاني، القانون الدولي الخاص، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004، ص 34، ص 36.

<sup>1</sup> انظر رمزي محمد علي دراز، فكرة تنازع القوانين في الفقه الإسلامي، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2004، ص 13، ص 14.

<sup>2</sup> انظر، قانون رقم 84 . 11 مؤرخ في 09 يونيو 1984 يتضمن قانون الأسرة الجزائري، المعدل والمتمم بالأمر 05 . 02 المؤرخ في 2005/02/27.

<sup>3</sup> انظر، عبد الفتاح تقيّة، الإشكالات القانونية بين النظرية والتطبيق في قانون رقم 84-11 (تشریح الأسرة الجزائري)، "المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية"، 2003، العدد 02، ص 88، ص 89.



من القانون الأجنبي يؤدي إلى تطبيق القانون الجزائري في مسائل الأحوال الشخصية على أزواج أجنبي لا يدينون بالإسلام. ولا شك أن هذا الأمر يتعارض مع رغبة هؤلاء الأجنبي في تطبيق قوانينهم الشخصية، وعندئذ يجب رفض الإحالة ولو كانت من الدرجة الأولى.<sup>1</sup>

إن تناهي النصوص وعدم تناهي الوقائع لا يعتبر مشكلا خاصا فقط بالقانون الداخلي، بل يشمل أيضا النصوص القانونية المنظمة للعلاقات الخاصة الدولية وخاصة قواعد التنازع، التي نظمها المشرع الجزائري في عدد قليل من النصوص القانونية (المواد 9 إلى 24) التي لا تستطيع استيعاب كل الحالات والصور المحتملة لتنازع القوانين بسبب تنوع وتشعب العلاقات الخاصة الدولية وتنامي أشكالها وصورها يوما بعد يوم.

لقد عدل القانون 05-10 المؤرخ في 20 جوان 2005 الأحكام الخاصة بقواعد تنازع القوانين من حيث المكان ولاسيما الأحكام الواردة في موضوع دراستنا. ولئن كانت الزيجات المختلطة واقعا معاشا في مجتمعاتنا اليوم، فإن هذا النوع من الزيجات يثير مشكلات قانونية عديدة بسبب تنوع واختلاف المرجعيات الدينية للأفراد. وانطلاقا من هذا فهل ينسجم هذا التعديل مع التطورات الجديدة الحاصلة على صعيد تنظيم العلاقات الدولية الخاصة والاتجاهات الحديثة التي وصلت إليها التشريعات المقارنة؟

وما مدى مواكبة واستجابة الحلول الوضعية المقررة لفض تنازع القوانين في مسائل الزواج المختلط في القانون الدولي الخاص الجزائري للتطورات الحاصلة في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي؟ خاصة في ظل تطور وسائل المواصلات وازدهار عصر تكنولوجيا الاتصالات وأثر ذلك على توسيع نطاق العلاقات الدولية الخاصة.

<sup>1</sup> انظر، بلمامي عمر، إشكالية الإحالة في القانون الدولي الخاص الجزائري، "المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية"، جامعة الجزائر، 2008، العدد 02، ص 356.

وهل ساهمت هذه القواعد في حل العديد من المشكلات العملية ؟ أم أننا في حاجة ماسة لإضافة قواعد إسناد جديدة؟

وبناء على ما تقدم، ومن أجل إعطاء رؤية واضحة وشاملة لمختلف الجوانب التي تحيط بالموضوع قسمت هذا البحث إلى ثلاثة مطالب أساسية، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: مضمون فكرة الشروط الموضوعية للزواج

المطلب الثاني: تطبيق قانون جنسية الزوجين على الشروط الموضوعية للزواج

المطلب الثالث: حالات استبعاد تطبيق القانون الأجنبي

المطلب الأول: مضمون فكرة الشروط الموضوعية للزواج

لقد تناول قانون الأسرة الجزائري الشروط الواجب توافرها لانعقاد الزواج صحيحا دون أن يميز ما يعتبر منها من الشروط الموضوعية وما يعتبر منها من الشروط الشكلية. غير أنه على صعيد القانون الدولي الخاص تتم التفرقة بين شكل الزواج وموضوعه، ويترتب على ذلك إخضاع الشروط الموضوعية لقانون غير القانون الذي تخضع له الشروط الشكلية.<sup>1</sup> ولقد كانت القوانين القديمة تخضع كل من شكل التصرف وموضوعه لقانون محل الإبرام وأصبحت اليوم القوانين الحديثة تميز بين شكل التصرف وموضوعه ولكن كيف يمكننا التمييز بين الشكل والموضوع؟

في الواقع، قد عجز كل من الفقه والقانون عن إجراء تمييز واضح بين الشكل والموضوع، بينما استطاع القضاء استنادا إلى نظرية التكيف<sup>2</sup> تقسيم

<sup>1</sup> انظر، أعراب بلقاسم، القانون الدولي الخاص الجزائري، الجزء الأول(تنازع القوانين)، دار هومه، 2004، ص228.

<sup>2</sup> تتسبب نظرية خضوع التكيف إلى قانون القاضي إلى الفقيه الفرنسي بارتان Bartin الذي يرى أن على القاضي أن يتبع أحكام قوانين بلاده ومفاهيمها عند إجراء عملية التكيف، صادق محمد الجبران، التصنيف في القانون الدولي الخاص، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص28

القضايا إلى صنفين، قضايا تتعلق بالشكل وقضايا تتعلق بالموضوع. فيقرر القاضي وفقا لقانونه الوطني<sup>1</sup> ما إذا كانت المسألة محل النزاع تتعلق بالشكل أو الموضوع.<sup>2</sup>

إن الزواج المبرم في إطار القانون الدولي الخاص لا يخرج عن الصور التالية: صورة زواج أجنبي، أو صورة زواج مختلط<sup>3</sup>، أو قد يتعلق الأمر بزواج وطنيين مبرم في الخارج.<sup>4</sup> والمبدأ الثابت في الشريعة الإسلامية أنه يحق للأجانب غير المسلمين ممارسة الزواج حسب شرائعهم، بالرغم من وجود بعض الاختلافات مع الشريعة الإسلامية في بعض المسائل مثل: المهر والعدة.<sup>5</sup>

لقد أدى الاختلاف حول تحديد طبيعة الخطبة إلى اختلاف التشريعات في تحديد النظام القانوني الذي يحكمها، فتارة ينظر للخطبة باعتبارها عقد عادي كسائر العقود وبالتالي يحكمها قانون الإرادة. وتارة ينظر إليها بأنها بمثابة عقد من عقود الأسرة الممهدة للزواج وتخضع للقانون الشخصي. كما صنفها البعض

---

<sup>1</sup> وفي هذا الإطار تنص المادة 09 من القانون المدني الجزائري على ما يلي: "يكون القانون الجزائري هو المرجع في تكييف العلاقات المطلوب تحديد نوعها عند تنازع القوانين الواجب تطبيقه".

<sup>2</sup> انظر، نادية فضيل، تطبيق قانون المحل على شكل التصرف، دار هوم، الجزائر، 2006، ص291، ص292.

<sup>3</sup> لقد انتشر الزواج المختلط في عصرنا الحالي بشكل كبير خاصة من قبل أبناء الجاليات المسلمة في الغرب، فقد أوضحت إحدى الدراسات أن عدد المغريبات اللواتي تزوجن بأجانب انتقل من 996 فتاة سنة 1997 إلى 2507 فتاة سنة 2001، كما ارتفع عدد الرجال المغاربة المتزوجين بأجنبيات من 314 سنة 1997 إلى 13666 سنة 2001. انظر، السعدية أعنطري، زواج المغريبات بالأجانب وتأثيراته على مستوى العلاقة الزوجية وتربية الأبناء، ص2، ص3، [www.islamonline.net](http://www.islamonline.net)

<sup>4</sup> انظر، محمد الكشور، الوسيط في شرح مدونة الأسرة، الكتاب الأول(عقد الزواج وآثاره)، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الثانية، المغرب، 2009، ص108.

<sup>5</sup> انظر، محمد عبود محجلة، الحقوق الدولية الخاصة للأجانب في الدول الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة، جامعة دمشق، 2009، ص114.

ضمن دائرة الأفعال الضارة المرتبة للمسؤولية التقصيرية، وبالتالي تخضع لقانون وقوع الفعل الضار مثل ما هو عليه الحال في الفقه والقضاء الفرنسيين.<sup>1</sup> لم يضع المشرع الجزائري قاعدة إسناد خاصة بالخطبة، ومع ذلك فهي تكيف ضمن مسائل الأحوال الشخصية. وعليه تخضع الشروط الموضوعية للخطبة إلى قانون جنسية الزوجين، وتخضع الشروط الشكلية للخطبة لقانون محل الإبرام وبالنسبة لآثار الخطبة فتخضع لقانون جنسية الخاطب وقت الخطبة قياسا على قاعدة الإسناد الخاصة بآثار الزواج. أما مسألة تعويض الضرر الناتج عن فسخ الخطبة فيحكمها القانون الذي يحكم المسؤولية التقصيرية أي قانون وقوع الفعل الضار وهو قانون المحل الذي حصل فيه العدول عن الخطبة. وقد خص المشرع الكويتي الخطبة بقاعدة إسناد خاصة، حيث نص في المادة 35 من قانون رقم 5 لسنة 1961 بتنظيم العلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي على ما يلي: "تعتبر الخطبة من مسائل الأحوال الشخصية، ويسري عليها من حيث شروط صحتها قانون الجنسية بالنسبة إلى كل خاطب، ومن حيث آثارها قانون جنسية الخاطب وقت الخطبة، ومن حيث فسخها قانون جنسية الخاطب وقت الفسخ".

لقد أولى المشرع الكويتي الخطبة اهتماما بالغا بوضع قاعدة إسناد خاصة لحل نزاعات الخطبة المشتملة على عنصر أجنبي، وجنب بذلك القضاة عناء بحث ودراسة مختلف الآراء والاتجاهات الفقهية التي حاولت وضع قاعدة إسناد تحدد القانون الواجب التطبيق على الخطبة. وبالنسبة للمشرع الجزائري، فرغم حداثة التعديل الذي مس قواعد التنازع لم يخص المسألة بالتنظيم، ونعتقد أنه حان الوقت لتدارك هذا النقص ووضع قاعدة إسناد خاصة بالخطبة.

<sup>1</sup> انظر، عصام الدين القسبي، القانون الدولي الخاص المصري، النسر الذهبي للطباعة، مصر، 2003-2004، ص834.

لقد عرفت المادة 04 من قانون الأسرة الجزائري الزواج بأنه عقد رضائي يتم بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي، من أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحصان الزوجين. ويشبه هذا التعريف كثيراً تعريف الزواج في القانون الفرنسي الذي يعرفه بأنه نظام قانوني يقوم على توافق إرادتي رجل وامرأة. بينما نجد تشريعات أوروبية أخرى تعرف الزواج بأنه عقد بين شخصين دون تحديد جنسيهما وأكثر من هذا تجيز إبرام عقد الزواج بين المثليين كما هو الشأن بالنسبة للتشريع الهولندي والبلجيكي.<sup>1</sup> إلا أن تلبين فكرة الزواج على الصعيد الدولي لا يعني عندنا القبول بوجود زواج بين رجل ورجل، أو بين امرأة وامرأة كما بدأ ينتشر في بعض الدول الغربية؛ فمثل هذه العلاقات لا ترتقي إلى مستوى مؤسسة الزواج، بل ينظر إليها على أنها واقعة قانونية تبقى خاضعة مبدئياً لقانون المحل الذي وقعت فيه.<sup>2</sup>

ولما كانت الشريعة الإسلامية وقوانين الأحوال الشخصية العربية لا تعرف التمييز بين الشروط الموضوعية والشروط الشكلية في إبرام الزواج، بينما نجدها تميز بين أركان العقد وشروطه<sup>3</sup>. وإذا كانت قواعد الإسناد تميز بين شكل الزواج وموضوعه، فإن ذلك يحملنا على الاعتقاد بأن الشروط الموضوعية للزواج في القانون الدولي الخاص الجزائري تشمل كافة الشروط الأساسية لصحته كعقد<sup>4</sup>؛ أي أركان عقد الزواج وشروطه مثل الرضا والولي على النفس للزوجة أو القاضي إن لزم الأمر والشهود والصداق والأهلية بالإضافة إلى شرط

<sup>1</sup> انظر، عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص37، ص38.

<sup>2</sup> انظر، سامي عبد الله، الحلول الوضعية للعلاقات الخاصة الدولية، دار العلوم العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1987، ص42.

<sup>3</sup> انظر، صلاح الدين جمال الدين، تنازع القوانين في مشكلات إبرام الزواج، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص25.

<sup>4</sup> انظر، عبده جميل غصوب، دروس في القانون الدولي الخاص، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2008، ص264.

انتفاء المانع<sup>1</sup>. ويدخل ضمن هذه الشروط في الشريعة الإسلامية شروط اللزوم كالمهر والكفاءة.<sup>2</sup> وهي بهذا تشمل كافة الشروط الجوهرية للزواج الخاصة بحالة الأشخاص المقبلين عليه<sup>3</sup>، والتي يترتب على تخلفها بطلان الزواج أو قابليته للإبطال.<sup>4</sup>

وبسبب اختلاف الدول في تحديد مضمون هذه الشروط قد يتم استبعاد البعض منها لتعارضها مع النظام العام والسياسة التشريعية للدول الأوربية القائمة على تسوية حقوق المرأة بحقوق الرجل كما هو الشأن بالنسبة للولاية في الزواج ومسألة تعدد الزوجات. بل أنه يلاحظ وجود تضارب بين مقتضيات التشريعات العربية فيما بينها فمثلا نجد القانون التونسي يمنع على الأجانب سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين إبرام زواج متعدد في تونس رغم أن قانونهم الوطني يبيح ذلك.<sup>5</sup>

إن إبرام عقد الزواج قد يتم داخل الوطن، ومن الممكن أيضا أن يتم إبرامه خارج الوطن، وإذا تعلق الأمر بزواج الجزائريين والجزائريات في الجزائر فلا يثور أي نزاع بشأن تحديد القانون الواجب التطبيق على هذا الزواج؛ وبالتالي يخضع لحكم المادة الأولى من قانون الأسرة الجزائري، ويتم تطبيق الشروط المنصوص عليها في قانون الأسرة الجزائري وأيضاً تطبيق أحكام قانون الحالة المدنية، ولكن إذا كنا بصدد زواج مختلط فتوجد ثمة صعوبة في تحديد القانون

<sup>1</sup> انظر، عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص 37؛ الطيب زروتي، القانون الدولي الخاص الجزائري، الجزء الأول (تنازع القوانين)، مطبعة الفسيلة، الطبعة الثانية، 2008، ص 160.

<sup>2</sup> انظر، غالب علي الداودي، القانون الدولي الخاص، دار وائل للنشر، الطبعة الخامسة، 2010، الأردن، ص 164.

<sup>3</sup> انظر، انظر، السعدية بلمير، الروابط العائلية في القانون الدولي الخاص المغربي، منشورات جمعية تنمية البحوث والدراسات القضائية، المغرب، 1988، ص 22.

<sup>4</sup> انظر، صلاح الدين جمال الدين، تنازع القوانين في مشكلات إبرام الزواج، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 24.

<sup>5</sup> انظر، خالد براجوي، المرجع السابق، ص 181، ص 182.

الواجب التطبيق وسيتضح ذلك عند الحديث عن تطبيق قانون جنسية الزوجين في المطلب الثاني.

إن أي عقد زواج يبرم في الجزائر بين جزائري وجزائرية يجب أن يستوفي كافة الشروط الموضوعية لكي ينعقد صحيحا. ومن أهم هذه الشروط: شرط الأهلية وشرط الرضا، وانعدام الموانع الشرعية.<sup>1</sup> وعليه يمتنع على الموثق أو ضابط الحالة المدنية تحت طائلة العقاب<sup>2</sup> أن يحرر عقد الزواج بين الجزائري والجزائرية إذا تخلفت الشروط المطلوبة كانعدام الأهلية مثلاً.<sup>3</sup>

وفي فرنسا تدخل مسألة صحة الشروط الموضوعية للزواج ضمن فئة الأحوال الشخصية ويحكمها قانون جنسية كل من الزوجين وقت الزواج. ولا تثار أية صعوبات عندما يكون الزوجان من جنسية واحدة. ولكن الصعوبة تكمن في حالة اختلاف جنسيتهم وغالباً ما يكونا كذلك. وعلى العموم تتمثل هذه الشروط في السن والموافقة، الاستعداد الجسدي، الإذن من الوالدين. ووفقاً لما جرى عليه الاجتهاد القضائي الفرنسي يجري تطبيق هذه الشروط تطبيقاً موزعاً.

وثمة شروط أخرى تتعلق في وقت واحد بالزوجين ويتعلق الأمر بموانع الزواج كعدم زواج الخال بابنة أخته مثلاً، وعند هذا الفرض لا يكون الزواج قائماً إلا إذا لم يكن أي من القانونيين الوطنيين يلغيه، وهذا ما يسمى بالتطبيق

<sup>1</sup> انظر، عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص165.

<sup>2</sup> تنص المادة 77 من قانون الحالة المدنية على ما يلي: "يعاقب القاضي الشرعي أو ضابط الحالة المدنية الذي يحرر عقد الزواج دون رخصة الأشخاص المؤهلين لحضور عقد أحد الزوجين بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 141 المقطع الأول من قانون العقوبات.

يعاقب ضابط الحالة المدنية أو القاضي الشرعي الذي لم يطبق الإجراءات المقررة في هذا الفصل بغرامة لا يمكن أن تتجاوز 200 دج بموجب حكم صادر عن المحكمة النازرة في المسائل المدنية". انظر أمر رقم 70-20 مؤرخ في 19 فبراير 1970 يتعلق بالحالة المدنية.

<sup>3</sup> انظر، عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص166.

التراكمي.<sup>1</sup> وعلى هذا يكون الزواج المبرم في الخارج صحيحا إذا تم تطبيق الشروط الموضوعية المنصوص عليها في القانون الوطني للزوجين تطبيقا موزعا أو جامعا بحسب طبيعة هذه الشروط.<sup>2</sup>

**المطلب الثاني: تطبيق قانون جنسية الزوجين على الشروط الموضوعية للزواج**  
إذا ثار نزاع حول صحة عقد زواج أجنبي؛ فإن ذلك يطرح بحدّة إشكالية تحديد القانون الواجب التطبيق وعموما فإن الزواج باعتباره من موضوعات الأحوال الشخصية يخضع في تكوينه لاختصاص القانون الشخصي.<sup>3</sup> ذلك أن الجنسية تعتبر أساس وجود الدولة وعليه يجب أن يخضع الأفراد في علاقاتهم لقانون الدولة التي يحملون جنسيتها. وقد كان لفقهاء المدرسة الإيطالية الحديثة تأثير كبير في التشريعات الدولية، حيث يرجع لها الفضل في ظهور فكرة تطبيق قانون الجنسية على مسائل الأحوال الشخصية، وقد كان لهذه النظرية تأثير قوي في فرنسا حيث سجلها التشريع المدني الفرنسي الذي وضعه نابليون سنة 1804 في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة، وقد حلت محل فكرة إخضاع هذه المواد إلى قانون الموطن التي كانت مقررة من قبل.<sup>4</sup> ولا يزال كل من القانونين الأمريكي والانجليزي يعتمدان على قانون الموطن باعتباره القانون الشخصي.<sup>5</sup> فمن وجهة نظر عائلة القانون المشترك يعتبر شرط موافقة الزوجين

---

<sup>1</sup> انظر، بيار ماير، فانسان هوزيه، ترجمة علي محمود مقلد، القانون الدولي الخاص، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2008، ص508.

<sup>2</sup> Sandrine Clavel, **Droit International Privé**, Dalloz, paris, 2009, P359.

<sup>3</sup> انظر، صلاح الدين جمال الدين، تنازع القوانين في مشكلات إبرام الزواج، المرجع السابق، ص46.

<sup>4</sup> انظر، بلمامي عمر، دراسات في القانون الدولي الخاص المعاصر (نظرية التكييف)، المرجع السابق، ص41، ص44.

<sup>5</sup> انظر، صلاح الدين جمال الدين، تنازع القوانين في مشكلات إبرام الزواج، المرجع السابق، ص47، ص48.



شرط أساسي لصحة الزواج، ويخضع إلى قانون إقامة كل من الزوجين قبل الزواج، وينطبق الأمر كذلك على شرط القدرة على الزواج.<sup>1</sup> وباعتبار الزواج حدثاً هاماً في حالة الأشخاص فإن شروطه الموضوعية تعد من صميم مسائل الأحوال الشخصية وبالتالي تخضع لقانون الجنسية<sup>2</sup> كما هو عليه في الجزائر، حيث ورد في نص المادة 11 من القانون المدني أنه: "يسري على الشروط الموضوعية الخاصة بصحة الزواج القانون الوطني لكل من الزوجين".

وبالرجوع إلى نص المادة 97 من قانون الحالة المدنية<sup>3</sup> وهو النص المقابل للمادة 170 من القانون المدني الفرنسي يتأكد تفضيل المشرع الجزائري تطبيق قانون جنسية الزوجين على الشروط الموضوعية للزواج. وهذا على الرغم من أن نص المادة 97 جاء أحادي الجانب إذ تطرق إلى زواج الجزائريين في الخارج ولم يتطرق إلى زواج الأجانب في الجزائر أو خارجها. فإنه لا يوجد ما يمنع من إعطاء نص المادة 97 تفسيراً مزدوجاً بحيث يخضع الأجانب بالنسبة لزوجهم الذي يعقد في الجزائر أو خارجها لقانون جنسيتهم.<sup>4</sup>

ومن المتفق عليه أن مفهوم الإسناد إلى القانون الشخصي للزوجين يتعلق بتحديد القواعد الموضوعية التي ينص عليها القانون الوطني لكل منهما دون القواعد الإجرائية.<sup>5</sup> فقانون جنسية كل من الزوجين هو الذي يسري على

---

<sup>1</sup> Jacques Vanderlinden, **les conflits de lois**, éditions Yvon Blais, Bruxelles, 2004, P101.

<sup>2</sup> انظر، عصام الدين القصبي، المرجع السابق، ص845.

<sup>3</sup> انظر، أمر رقم 70-20 مؤرخ في 19 فبراير 1970 يتعلق بالحالة المدنية. الجريدة الرسمية رقم 21 بتاريخ 27 - 02 - 1970، ص274.

<sup>4</sup> انظر، أعراب بلقاسم، القانون الدولي الخاص الجزائري، الجزء الأول(تنازع القوانين)، دار هومه، 2004، ص229، ص230.

<sup>5</sup> انظر، صلاح الدين جمال الدين، تنازع القوانين في مشكلات إبرام الزواج، المرجع السابق، ص51.

زواجهما ويعتد به وقت إبرام عقد الزواج. فإذا تغيرت جنسية أحدهما فلا يتأثر عقد الزواج بهذا التغيير.

غير أن هذا الإسناد يثير نقطة أساسية تتعلق بالكيفية التي يتم بها تطبيق قانون كل من الزوجين خصوصاً إذا اختلف مضمون كل منهما. فهل تخضع الشروط الموضوعية للزواج حينئذ لقانون جنسية كل من الزوجين بحيث يجب أن تتوفر في الزوج كل الشروط الموضوعية التي يستلزمها قانون جنسيته وقانون جنسية الزوجة. ويستلزم أيضاً أن تتوفر في الزوجة كافة الشروط الموضوعية التي يتطلبها قانون جنسيته وقانون جنسيته الزوج. أم أنه يكفي أن تتوفر شروط الزواج بالنسبة لكل زوج استناداً إلى قانون جنسيته فقط؟

### الفرع الأول التطبيق الجامع

إن سبب إسناد الشروط الموضوعية للزواج إلى قانون كل من الزوجين يرجع إلى كون الزواج يرتب آثار هامة، ولن يكون منطقياً أن يتم إسناد هذه العلاقة إلى قانون الزوج بينما تعتبر باطلة وفقاً لقانون الزوجة.<sup>1</sup> ولهذا نجد أن الشروط الخاضعة للتطبيق الجامع تتمتع بصفة مزدوجة وتخص العلاقة الزوجية في ذاتها، فهي تهدف إلى حماية المصالح الأسرية، وتمثل استجابة لمبادئ إنسانية وخلقية. ومن أمثلة هذه الشروط نجد موانع الزواج مثل القرابة والموانع الصحية مثل الأمراض الجسمانية المعدية، والأمراض العقلية، ومسألة الارتباط بزواج سابق، وكذلك اختلاف الدين ويخرج عن نطاق هذه الموانع العوائق الإقليمية والعنصرية.<sup>2</sup>

ولقد تناول المشرع الجزائري موانع الزواج في المواد 23، 24، 30، من قانون الأسرة الجزائري. حيث نصت المادة 23 على ما يلي: " يجب أن يكون كل من الزوجين خلوا من الموانع الشرعية المؤبدة والمؤقتة ".

<sup>1</sup> انظر، صلاح الدين جمال الدين، تنازع القوانين في مشكلات إبرام الزواج، المرجع السابق، ص53، ص54

<sup>2</sup> انظر، الطيب زروتي، القانون الدولي الخاص الجزائري، المرجع السابق، ص162.

ونصت المادة 24 على أن: "موانع النكاح المؤبدة هي:

- القرابة،

- المصاهرة،

- الرضاع".

أما المادة 30 فقد تعرضت إلى موانع الزواج المؤقتة: "يحرم من النساء مؤقتا:

- المحصنة،

- المعتدة من طلاق أو وفاة،

- المطلقة ثلاثا،

كما يحرم مؤقتا:

- الجمع بين الأختين أو بين المرأة وعمتها أو خالتها، سواء كانت شقيقة

أو لأب أو لأم من رضاع،

- زواج المسلمة من غير المسلم".

إذن، حسب القانون الجزائري فإن هذه الموانع يجب أن تخضع للتطبيق الجامع نظرا لخطورتها وتعلقها بالنظام العام. بخلاف بعض الشروط الأخرى التي يمكن أن تخص كل فرد على حدة فيكتفى فيها بالتطبيق الموزع. وفي الواقع، فإن فرص قيام الزواج المختلط وفقا للتطبيق الجامع لقانون كل من الزوجين تقل، وهذا راجع للاختلاف الموجود بين قوانين الدول فيما يخص تنظيم مسائل الزواج.<sup>1</sup>

وقد تجاهل القضاء في أحيانا كثيرة بعض الموانع ذات الطبيعة الخاصة كمنع زواج القساوسة أو منع الزواج من مطلق، وكذا منع الزواج

<sup>1</sup> انظر، صلاح الدين جمال الدين، تنازع القوانين في مشكلات إبرام الزواج، المرجع السابق، ص59.

بسبب المرض. وفي الحقيقة فإن هذه الموانع تقتضي من القاضي البحث والتقصي لمعرفة الغرض من المانع ونطاق تطبيقه.<sup>1</sup>

وإذا منحت قاعدة الإسناد التي تحكم الشروط الموضوعية للزواج الاختصاص التشريعي إلى قانون دولة تتعدد فيها الشرائع الداخلية على أساس تقسيم ديني (طائفي) أو إقليمي، فإن ذلك يطرح بحدّة مشكلة التنازع الشخصي بين هذه القوانين. ولحل هذا الخلاف يتعين على القاضي تطبيق قواعد حل التنازع الداخلي في القانون الذي أشارت إلى تطبيقه قاعدة الإسناد وفقا لقانون القاضي.<sup>2</sup> وفي هذا الإطار تنص المادة 23 من القانون المدني الجزائري على أنه: "متى ظهر من الأحكام الواردة في المواد المتقدمة أن القانون الواجب التطبيق هو قانون دولة معينة تتعدد فيها التشريعات، فإن القانون الداخلي لتلك الدولة هو الذي يقرر أي تشريع منها يجب تطبيقه.

إذا لم يوجد في القانون المختص نص في هذا الشأن، طبق التشريع الغالب في البلد في حالة التعدد الطائفي، أو التشريع المطبق في عاصمة ذلك البلد في حالة التعدد الإقليمي".

#### الفرع الثاني: التطبيق الموزع

إذا كان التطبيق الجامع لا يثير أية إشكال في حالة اتفاق جنسية الزوجان ما دام أنه سيتم تطبيق قانون الدولة التي ينتميان إليها بجنسيتها، فإن الصعوبة تظهر عندما تختلف جنسيتها، وتختلف الأحكام الموضوعية الخاصة بالزواج لكل منهما. وقد نص المشرع الجزائري على الحل عندما يكون أحد الزوجين جزائريا بتغليب الاختصاص التشريعي لمصلحة القانون الجزائري. ولكنه لم يشر إلى الحل عندما يكون الزوجان أجنبيان معا؟

<sup>1</sup> انظر، عصام الدين القصبي، المرجع السابق، ص848، ص849.

<sup>2</sup> انظر، صلاح الدين جمال الدين، تنازع القوانين في مشكلات إبرام الزواج، المرجع السابق، ص51، ص52.

لا مناص في هذه الحالة من اللجوء إلى التطبيق الموزع؛ ونعني به أنه يجب أن تتوفر في الزوج الشروط التي يستلزمها قانون جنسيته فقط، وفي الزوجة الشروط التي يستلزمها قانون جنسيتها فقط، فإذا كنا بصدد علاقة زواج مبرمة بين ألماني وفرنسية، فإنه يكفي أن تتوفر في الزوج الشروط الموضوعية التي يتطلبها القانون الألماني وحده، وأن تتوفر في الزوجة الشروط الموضوعية التي يتطلبها القانون الفرنسي وحده<sup>1</sup>. ويستند أنصار هذا الاتجاه إلى حجة مفادها أن قانون كل دولة وضع ليطبق على مواطنيها. واستثناء من الأصل توجد بعض الشروط الموضوعية بالنظر إلى أهميتها يجب أن تخضع إلى التطبيق الجامع<sup>2</sup>، ولكن السؤال المطروح هنا هو كيف يتم تحديد هذه الشروط؟

للإجابة على السؤال يميز الفقه الألماني بين نوعين من الشروط: الأولى فردية والثانية مزدوجة. ونعني بالشروط الفردية أو الإيجابية تلك الشروط التي تخص كل زوج على حدة؛ مثل شرط السن، الرضا وهذا النوع من الشروط لا يثير أية صعوبة ويبقى خاضعا للتطبيق الموزع.

ويقصد بالشروط المزدوجة أو السلبية تلك الشروط الخاصة برابطة الزواج في حد ذاته، مثل موانع الزواج كالقربة<sup>3</sup> وشرط عدم وجود زواج سابق وقائم فقد اعتبرته محكمة استئناف باريس من الموانع المزدوجة؛ وعلى هذا الأساس أبطلت زواج مبرم بين فرنسية وشخص أجنبي من دولة الكاميرون رغم أن قانونه الوطني يبيح له تعدد الزوجات<sup>4</sup>. وهذا النوع من

<sup>1</sup> انظر، صلاح الدين جمال الدين، تنازع القوانين في مشكلات إبرام الزواج، المرجع السابق، ص 60.

<sup>2</sup> انظر، أعراب بلقاسم، المرجع السابق، ص 231، ص 232.

<sup>3</sup> انظر، أعراب بلقاسم، نفس المرجع، ص 232، ص 233؛ صلاح الدين جمال الدين، تنازع القوانين في مشكلات إبرام الزواج، المرجع السابق، ص 60.

<sup>4</sup> انظر، أعراب بلقاسم، المرجع السابق، ص 234.

الشروط يجب أن يخضع للتطبيق الجامع لقانون كل من الزوجين، وعليه إذا نص أحد القانونين على مانع من موانع الزواج فلا ينعقد الزواج صحيحاً.<sup>1</sup> إذن، نظراً لصعوبة تحقيق التطبيق الجامع تم اللجوء إلى فكرة التطبيق الموزع التي تستلزم أن يتوافر في كل زوج الشروط الموضوعية المنصوص عليها في قانونه أي اعتبار الشروط الموضوعية صحيحة بالنسبة لجنسية كل من الزوجين على إنفراد. واستثناء يجب تطبيق قانون جنسية الزوجين تطبيقاً جامعاً فيما يتعلق بموانع الزواج مثل القرابة، الدين، العدة، وغيرها من المبادئ التي تعتبر استجابة لمبادئ خلقية عليا باستثناء الموانع الإقليمية مثل اللون والجنس فلا تمتد إلى خارج الإقليم وهذا يعني ضرورة استبعادها.<sup>2</sup> أما إذا نص قانون جنسية أحد الزوجين على منع الزواج بسبب درجة القرابة أو اختلاف الدين وحدث وأن تحققت هذه الموانع فإن الزواج لا يكون صحيحاً حتى ولو كان هذا المانع غير مقرر في قانون أحد الزوجين.<sup>3</sup>

لقد أعاد المشرع الجزائري ضبط الصياغة الفنية لنص المادة 11 من القانون المدني بشكل أدق، ورفع الغموض واللبس الذي كان يشوبها قبل التعديل، حيث أوضحت المادة 11 بشكل قاطع أن المقصود بالشروط في هذه المادة هي الشروط الموضوعية فقط وهذا يعني أن الشروط الشكلية للزواج تبقى خاضعة للقاعدة العامة التي تحكم شكل التصرفات.<sup>4</sup> ورغم ذلك فإنه كان يجدر بالمشرع الجزائري الإشارة إلى نوع التطبيق المراد هنا، هل هو التطبيق الجامع أم التطبيق الموزع؟ ورغم صعوبة التطبيق الجامع، بل

---

<sup>1</sup> انظر، صلاح الدين جمال الدين، تنازع القوانين في مشكلات إبرام الزواج، المرجع السابق، ص 60، ص 61.  
<sup>2</sup> انظر، عليوش قريوع كمال، القانون الدولي الخاص الجزائري، الجزء الأول (تنازع القوانين)، دار هومه، الطبعة الثانية، 2007، 2007، ص 216.  
<sup>3</sup> انظر، سامي عبد الله، المرجع السابق، ص 44.  
<sup>4</sup> انظر، الطيب زروتي، قراءة في إصلاح أحكام تنازع القوانين الدولي في الجزائر بقانون 05-10، "مجلة المحكمة العليا"، 2006، العدد 01، ص 69.

واستحالة تطبيقه باستثناء موانع الزواج، فإننا نضم صوتنا إلى الآراء التي تنادي بضرورة تعديل النص القانوني الذي يحدد القانون الذي يحكم الشروط الموضوعية للزواج بشكل يقطع الخلاف الفقهي المثار حول المسألة.<sup>1</sup> مثل ما نص عليه المشرع الكويتي صراحة حيث اعتبر أن المقصود بتطبيق قانون جنسية الزوجين هو التطبيق الموزع، فقد ورد في نص المادة 36 من قانون تنظيم العلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي ما يلي: "يرجع في الشروط الموضوعية لصحة الزواج، كالأهلية وصحة الرضاء وشرط الخلو من موانع الزواج، إلى قانون جنسية الزوجين إذا اتحدت الجنسية. فإن اختلفت وجب الرجوع بالنسبة إلى كل زوج لقانون جنسيته.

إذا كان أحد الزوجين كويتيا وقت انعقاد الزواج، سرى القانون الكويتي وحده فيما عدا شرط الأهلية".

ورغم أن قانون 05-10 جاء بتعديلات هامة مست جوانب مختلفة، ولا سيما منها الأحوال الشخصية فإن هذه التعديلات تبقى غير كافية حيث أن أغلب هذه القواعد وضعت في ظروف اقتصادية واجتماعية مختلفة. ومن تم أضحت عاجزة عن ملاحقة التطور الذي تعرفه العلاقات الدولية الخاصة. وأصبحت في حاجة ماسة لإضفاء تعديلات جذرية عليها بما يستجيب للتغيرات الحاصلة.<sup>2</sup>

ويعتد بقانون جنسية الزوجين وقت إبرام العقد، ولا يهم أي تغيير يطرأ بعد ذلك على جنسيتهما فالزواج الذي نشأ صحيحا سيسعى الزوجان إلى

<sup>1</sup> انظر، صاحب الفتاوي، قراءة جديدة لقواعد تنازع القوانين المتعلقة بالزواج والأموال في القانون المدني الأردني دراسة تحليلية مقارنة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، (العلوم الإنسانية) ، 2005، المجلد 19، العدد 04، ص1312.

<sup>2</sup> انظر، بلمامي عمر، نظرة تأملية حول مستقبل قواعد الإسناد في ظل عولمة القانون، "المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية"، جامعة الجزائر، 2007، العدد 04، ص151.

الحفاظ على بقائه مستقرا، ويحرصان على ألا ينقلب هذا الزواج إلى علاقة غير شرعية أو باطلة إذا غير أحد الزوجين أو كلاهما جنسيته بعد ذلك. فلو تزوج وطني بأجنبية وكان كامل الأهلية وفقا لقانونه الشخصي وقت إبرام الزواج، ثم غير جنسيته واكتسب جنسية دولة أخرى يشترط قانونها سنا أكبر لاكتمال أهلية الزواج فلا يؤثر ذلك على صحة زواجه.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث الاستثناء المقرر لصالح القانون الوطني

تنص المادة 13 من القانون المدني الجزائري بأنه: "يسري القانون الجزائري وحده في الأحوال المنصوص عليها في المادتين 11 و12 إذا كان أحد الزوجين جزائريا وقت انعقاد الزواج، إلا فيما يخص أهلية الزواج". وهذا يعني أن تقدير صحة الشروط الموضوعية للزواج يكون طبقا للقانون الجزائري متى كان أحد الزوجين جزائريا وقت انعقاد الزواج.

ونطاق التحفظ المنصوص عليه في المادة 13 لا يؤثر في مجال تطبيق هذا الاستثناء إلا بالنسبة للطرف الأجنبي وحده الذي يبقى خاضعا فيما يتعلق بأهليته لقانون جنسيته.<sup>2</sup> وقد حدد المشرع الوقت الزمني الذي يعتد فيه بهذا الاستثناء وهو كون أحد الزوجين جزائريا وقت انعقاد الزواج، ولا يغير في الأمر إذا ما صار أحد الزوجين أجنبيا وقت رفع الدعوى.

فطبقا لهذا الاستثناء إذا كان أحد الزوجين جزائريا عند انعقاد الزواج تخضع الشروط الموضوعية للزواج إلى القانون الجزائري وحده، واستثناء تظل أهلية كل من الزوجين خاضعة لقانون جنسيته. فلو تزوج جزائري بفرنسية لخضع الزواج للقانون الجزائري بالنسبة لجميع الشروط الموضوعية باستثناء أهلية الزواج فتبقى خاضعة لقانون كل زوج على حدة.

<sup>1</sup> انظر، صلاح الدين جمال الدين، تنازع القوانين في مشكلات إبرام الزواج، المرجع السابق، ص63، ص64.

<sup>2</sup> انظر، عصام الدين القصيبي، المرجع السابق، ص850.



وفي المغرب نص الفصل الثاني من ظهير 4 مارس 1960 بشأن انعقاد الأتكة بين المغاربة والأجنيبات أو المغريبات والأجانب على ما يلي: "إن انعقاد النكاح حسب صيغة الحالة المدنية يتوقف مع ذلك كله على سابق الإشهاد به طبق الشروط المنصوص عليها من حيث الجوهر والصيغة في قانون الأحوال الشخصية الجاري على الزوج المغربي".<sup>1</sup>

لقد خصت التشريعات المغاربية الشروط الموضوعية التي تحكم الزواج المختلط بقاعدة إسناد موضوعية وسليمة، بحيث لم تميز لأي طرف بل قضت بضرورة مراعاة الشروط الموضوعية وفقا لقانون جنسية كل من الزوجين. غير أن الاستثناء المقرر لصالح القانون الوطني يستبعد تطبيق هذه القاعدة وينتج عن ذلك تطبيق الشروط الموضوعية استنادا لقانون أحد الزوجين وإهمال شروط قانون الزوج الآخر.<sup>2</sup>

إن أهم انتقاد يوجه إلى قواعد الإسناد في أغلب تشريعات الدول العربية هو امتياز الجنسية أو الاستثناء المقرر لصالح القانون الوطني. والذي يخول للوطني أيا كان (الزوج أو الزوجة) تطبيق قانون أحواله الشخصية على الروابط الدولية المختلطة. إن مصدر امتياز الجنسية هو الامتياز الديني لأن هدفه الأساسي تقادي تطبيق قانون علماني على العلاقات الخاصة الدولية للزوج الوطني. وإن كان من المحتمل في بعض الحالات استفاة الوطنيين غير المسلمين من نتائج.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> انظر، ظهير شريف، رقم 1.60.020 مؤرخ في 4 مارس 1960 بشأن انعقاد الأتكة بين المغاربية والأجنيبات أو المغريبات والأجانب جريا على الصيغ المعينة في الحالة المدنية، الجريدة الرسمية، عدد 2474، ص1031.

<sup>2</sup> انظر، خالد براجوي، المرجع السابق، ص186.

<sup>3</sup> انظر، خالد براجوي، المرجع السابق، ص81.

لقد تم النص على هذا الامتياز الوطني في أغلب قواعد تنازع القوانين في تشريعات الدول العربية ومن ذلك المادة 14 من القانون المدني الليبي والمادة 9 من قانون الالتزامات والعقود الموريتاني<sup>1</sup>، والمادة 36 من القانون الكويتي المتعلق بتنظيم العلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي. إن الأثر المترتب على تطبيق امتياز الجنسية المقرر لصالح الوطني هو خضوع روابط الأحوال الشخصية الدولية لقانون هذا الأخير، ويترتب على تطبيق هذا الاستثناء نتائج قانونية غريبة؛ من ذلك أنه يمنع على الزوج الأجنبي المسلم التعدد من زوجة ثانية بتونس ما دام أن الشروط الموضوعية للزواج تخضع لقانون الزوجة الوطنية. وبالمقابل قد يستفيد الأجنبي المسلم من قواعد قد تكون أكثر تقليدية مقارنة مع نصوص قانون أحواله الشخصية، فو فرضنا أن جزائريا متزوج بموريتانية فإنه يستطيع بمقتضى امتياز الجنسية تطليق زوجته بمجرد رغبته دون أن يكون للزوجة الحق في الحصول على تعويض عن الطلاق التعسفي.<sup>2</sup>

وهذا ما حمل البعض على توجيه النقد لهذا الامتياز، فهو يكرس النزعة الوطنية بما يتعارض مع المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي الخاص المقارن ومبادئ العدالة والمساواة التي كرستها المواثيق الدولية، وبالأخص المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي جاء فيها مايلي: " لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان دون أي تمييز كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال

<sup>1</sup> حيث تنص على مايلي: " يطبق القانون الموريتاني المتعلق بقضايا الأحوال الشخصية على الأزواج إذا كان أحدهم موريتانيا وقت انعقاد الزواج".

<sup>2</sup> انظر، خالد براجوي، المرجع السابق، ص85، ص87.

والنساء. وفضلا عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلا أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود".

وقد نصت على نبد مثل هذا التمييز المادة الثانية من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب<sup>1</sup> لسنة 1981 والتي تنص على ما يلي: "يتمتع كل شخص بالحقوق والحريات المعترف بها والمكفولة في هذا الميثاق دون تمييز خاصة إذا كان قائما على العنصر أو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو المنشأ الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر".

وعلى هذا الأساس يقترح الدكتور خالد برجوي إسناد هذه الروابط الدولية المختلطة لقانون الموطن أو محل الإقامة المعتادة أو احتياطا لقانون المحكمة قياسا على ما هو جاري العمل به في القانون الفرنسي.<sup>2</sup> ومن جهة أخرى، فإن قواعد القانون الدولي الخاص تحتوي على آلية قانونية استثنائية معترف بها في القوانين المقارنة تقضي باستبعاد القانون الأجنبي إذا تعارض مع النظام العام لقانون دولة القاضي.<sup>3</sup>

وفي رأينا أن الامتياز المقرر لصالح القانون الوطني متى كان أحد الزوجين وطنيا هو استثناء له ما يبرره رغم ما قد يمكن أن يشوبه من عيوب، إذ أن حالة الأشخاص يجب أن تبقى خاضعة للقانون الشخصي باعتباره أكثر ملائمة للتطبيق من غيره في مثل هذه الروابط الدولية المختلطة. وعليه لا يمكن القبول بتطبيق قانون الموطن كبديل لقانون الجنسية لأن القبول بذلك

<sup>1</sup> تمت إجازته من قبل مجلس الرؤساء الأفارقة بدورته العادية رقم 18 في نيروبي (كينيا) يونيو 1981.

<sup>2</sup> انظر، خالد برجوي، المرجع السابق، ص94، ص96.

<sup>3</sup> انظر، خالد برجوي، نفس المرجع، ص97.

سيؤدي إلى تطبيق نتائج تتعارض مع النظام العام كما هو الشأن بالنسبة لمسألة عدم زواج المسلمة بغير المسلم.

### المطلب الثالث: حالات استبعاد تطبيق القانون الأجنبي

يستبعد تطبيق القانون الأجنبي الذي تشير قواعد الإسناد المتعلقة بالزواج والطلاق في قانون القاضي باختصاصه في حالة تعارضه مع النظام العام، أو الغش نحو القانون، وستولى توضيح ذلك من خلال ما يلي:

#### الفرع الأول: الدفع بالنظام العام

إن الغرض من الدفع بالنظام العام هو استبعاد تطبيق القانون الأجنبي المختص وفقا لقاعدة الإسناد في قانون القاضي، بسبب تعارضه مع الأسس والمبادئ الجوهرية التي يتأسس عليها النظام القانوني في دولة قانون القاضي. ولم تعرف النظم القانونية القديمة هذا النظام بسبب تغليب مبدأ إقليمية القوانين وينسب إلى الفقيه بارتول قوله: "القوانين الممقوتة أو المستهجنة لا تمتد إلى الخارج". أما الفقيه الفرنسي ديمولان، فقد وضع طوائف الأحوال الشخصية التي لا يجوز إسنادها إلى قانون بلد أجنبي.<sup>1</sup> إن محاولة إعطاء تعريف دقيق ومحدد للنظام العام مسألة ليست بالأمر السهل، لأن النظام العام فكرة نسبية ثابتة يختلف مضمونها باختلاف الزمان والمكان. وهي في الأصل عبارة عن قواعد تهدف إلى تحقيق مصالح عامة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ولذلك يستحسن أن يترك للقاضي أمر تحديد ما يعد من النظام العام وما لا يعد منه. مستعينا في تقديره بالحقائق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلاد ومستبعدا رأيه وميوله الشخصية.<sup>2</sup> وعلى هذا، يعرف النظام العام بأنه: "سلاح للدفاع ضد أي قانون

<sup>1</sup> انظر، الطيب زروتي، القانون الدولي الخاص الجزائري، المرجع السابق، ص268.

<sup>2</sup> انظر، محمد حسن قاسم، قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين في مصر ولبنان، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2006، ص136.

أجنبي يكون تطبيقه لازماً في الأصل إذا ما ظهر تعارض فحواه للمفاهيم الوطنية<sup>1</sup>، أو أنه: "تلك الوسيلة التي يستبعد بها القانون الأجنبي الواجب التطبيق على العلاقة القانونية وإحلال القانون الوطني محله بسبب اختلافه مع هذا الأخير اختلافاً جوهرياً بحيث يتنافى مع المصالح الحيوية للدولة"<sup>2</sup>. ويتحدد نطاق إعمال فكرة النظام العام هنا في إطار العلاقات الدولية الخاصة وليس في نطاق العلاقات الوطنية الخالصة.<sup>3</sup>

وتعتبر مسائل الأحوال الشخصية والزواج بصفة خاصة ميداناً خصباً للدفع بمخالفة القانون الأجنبي للنظام العام، وهذا راجع بالنظر إلى كون الروابط العائلية تقوم على مفاهيم اجتماعية وأخلاقية ودينية تختلف من نظام قانوني لآخر كما هو الشأن بالنسبة لأنظمة القانونية الأوربية والنظام القانوني في الدول الإسلامية.<sup>4</sup>

إن صعوبة وضع إطار علمي محدد وواضح لفكرة النظام العام جعلت الفقه الفرنسي يطلق على النظام العام تسمية "الطفل المرعب للقانون الدولي الخاص" أو قطعة "البلاستيك"<sup>5</sup>. وأبرز حالات تعارض القانون الأجنبي مع النظام العام تتعلق بالشروط الموضوعية السلبية أو موانع الزواج. فمثلاً تمنع

---

<sup>1</sup> انظر، حسن الهداوي، القانون الدولي الخاص (تنازع القوانين)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2005، ص184.

<sup>2</sup> انظر، نادية فضيل، تطبيق القانون الأجنبي أمام القضاء الوطني، دار هومه، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005، ص112.

<sup>3</sup> انظر، محمد وليد هاشم المصري، محاولة لرسم معالم النظام العام الدولي العربي بمفهوم القانون الدولي الخاص، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، 2003، العدد 04، ص147.

<sup>4</sup> انظر، صلاح الدين جمال الدين، تنازع القوانين في مشكلات إبرام الزواج، المرجع السابق، ص122.

<sup>5</sup> انظر، محمد وليد هاشم المصري، محاولة لرسم معالم النظام العام الدولي العربي بمفهوم القانون الدولي الخاص، المرجع السابق، ص149.

بعض التشريعات من سبق له الزواج إعادة الزواج مرة ثانية وهو ما يتعارض مع النظام العام في الدول الإسلامية.<sup>1</sup>

ويعد مخالفا للنظام العام في الدول الإسلامية الشرط الذي يرد في بعض القوانين الأجنبية بحظر زواج المسلم بالكتابية، وتطبيقا لذلك اعتبر القضاء المصري أن الزواج المبرم بين انجليزي مسلم ويونانية مسيحية يعد زواجا صحيحا؛ وأن ما ورد في القانون اليوناني بحظر مثل هذا الزواج يعد مخالفا للقانون المصري.<sup>2</sup> كما يعد مخالفا للنظام العام في الدول الإسلامية كل نص يجيز زواج الأجنبية المسلمة بغير المسلم وذلك لورود النهي الصريح عنه بنصوص قطعية الثبوت والدلالة وذلك مصداقا لقوله تعالى: "ولا تتكحوا المشركين حتى يؤمنوا".<sup>3</sup>

وإذا رجعنا إلى معاهدة لاهاي الخاصة بالزواج لسنة 1902 نجدها تجيز للدول الموقعة عليها عدم الأخذ بالموانع الدينية إذا وردت في القانون الوطني للزوجين. ولكن بالنسبة للدول العربية فإن هذا الشرط يعد من الشروط الموضوعية السلبية اللازمة لصحة الزواج، وبالتالي يترتب على تخلفه بطلان مثل هذا الزواج ولا يعد ذلك تقييدا للقانون الأجنبي ما دام أن قواعد الإسناد تسمح بإثارة الدفع بالنظام العام كلما كان هناك مساس بالمبادئ الأساسية المكونة لهذا النظام.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> انظر، صلاح الدين جمال الدين، تنازع القوانين في مشكلات إبرام الزواج، المرجع السابق، ص140.

<sup>2</sup> انظر، صلاح الدين جمال الدين، تنازع القوانين في مشكلات إبرام الزواج، نفس المرجع، ص143، ص144.

<sup>3</sup> سورة البقرة، الآية 221.

<sup>4</sup> انظر، صلاح الدين جمال الدين، تنازع القوانين في مشكلات إبرام الزواج، المرجع السابق، ص144، ص145.

وعلى ذلك، يتم استبعاد القانون الأجنبي المخالف للنظام العام بالنسبة للتشريعات العربية إذا كان يمس حقوق المسلم وطنيا كان<sup>1</sup> أو أجنبيا، واعتبارا لذلك لا يجوز القبول بقانون أجنبي يقضي بالزام الخاطبين على إتمام الزواج. أو يقضي بمنع تعدد الزوجات أو يجيز زواج المسلمة بغير المسلم. والحكم ذاته ينطبق على شكل الزواج إذا كان مخالفا للنظام العام. ولا شك أن نطاق تطبيق النظام العام سيكون واسعا في الجزائر بالنسبة للشروط الموضوعية المنصوص عليها في القوانين الأجنبية باعتبار أن قانون الأسرة الجزائري يستمد أحكامه من الشريعة الإسلامية، ولهذا نجده يحول دون الأخذ بالشروط الواردة في القوانين الأجنبية إذا كان من شأن تطبيقها المساس بحقوق المسلم كما لو كانت تجيز زواج المسلمة بغير المسلم.<sup>2</sup> ولا يقف الأمر عند هذا الحد؛ بل يجب على القاضي الجزائري أن يطبق القانون الجزائري الذي لا يقر مثل هذا الزواج، وهذا ما يعبر عنه باقتران الأثر السلبي بالأثر الإيجابي للنظام العام في مثل هذه المسألة.<sup>3</sup>

---

<sup>1</sup> قد عمد القضاء الجزائري إلى عدم الاعتراف بأثر الحقوق المكتسبة في الخارج تطبيقا لأثر الدفع بالنظام العام، ومن ذلك ما قضت به المحكمة العليا في 17 أكتوبر 1990 بنقض قرار صادر عن مجلس بجاية في 1990/04/14. في قضية تتلخص وقائعها في أن زوجا مسلما جزائريا كان قد حرر لصالح زوجته المسلمة الجزائرية وصية رسمية سنة 1952 مضمونها الإيصال لها بكافة تركته ثم توفي الزوج سنة 1956، وكان الزوج قد أعلن في الوصية المحررة اختياره تطبيق القانون الفرنسي على وصيته بدلا من القانون الساري على الأهالي وهو الشريعة الإسلامية. وعقب الاستقلال نازع الورثة في صحة الوصية وتمسكوا ببطلانها لمخالفتها أحكام المادة 189 من قانون الأسرة الجزائري والتي تنص على ما يلي: " لا وصية لوارث إلا إذا أجازها الورثة بعد وفاة الموصي". واعتبرت المحكمة العليا أن المجلس قد أخطأ في تطبيق القانون وأن شرط تطبيق القانون الفرنسي باطل لتعارضه مع الشريعة الإسلامية. انظر، الطيب زروتي، القانون الدولي الخاص الجزائري، المرجع السابق، ص286.

<sup>2</sup> انظر، أعراب بلقاسم، المرجع السابق، ص236، ص237.

<sup>3</sup> انظر، نادية فضيل، تطبيق القانون الأجنبي أمام القضاء الوطني، المرجع السابق، ص125، ص126.

ويترتب على استبعاد القانون الأجنبي عدم الاعتراف بآثار الحقوق التي نشأت في ظله، وذلك لمخالفتها المبادئ الجوهرية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في بلد القاضي. مثال ذلك حظر تعدد الزوجات وانحلال الزواج بإرادة الزوج في قوانين الدول الغربية. غير أنه يجوز التمسك بآثار هذه الحقوق إذا نشأت في الخارج طبقاً للقانون المختص، وذلك تطبيقاً لمبدأ الأثر المخفف للنظام العام.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: الغش نحو القانون

قد تتعارض مصالح الأفراد مع نصوص القانون وأهدافه فيعمدون إلى التحايل عليه بإيجاد مراكز قانونية مصطنعة تتفق وحرفية القانون وتخالف الغرض منه. وبكفي أن يغيروا في عناصر العلاقة الوطنية كي تصبح خاضعة لقانون آخر غير القانون المختص بحكمها ويحدث هذا التغيير في القانون بتغيير الجنسية أو الموطن. وعلى ذلك يعرف الغش نحو القانون في مجال تنازع القوانين بأنه: "تغيير ذوي الشأن عمداً لضابط الإسناد بقصد الإفلات من أحكام القانون المختص أصلاً بحكم المركز القانوني".<sup>2</sup> ويعرف أيضاً بأنه: "عبارة عن تدبير إرادي لوسائل تؤدي إلى الخلاص من قانون دولة لتصبح العلاقة من اختصاص قانون دولة أخرى أكثر تحقيقاً للنتائج المتوخاة. ويعتمد ذوو المصلحة في ذلك إلى تغيير عناصر العلاقة القانونية لإنشاء ظروف تصبح معها العلاقة خاضعة لقانون آخر".<sup>3</sup>

وقد عرفت هذه النظرية لدى القضاء الفرنسي منذ صدور حكم محكمة النقض الفرنسية في قضية الأميرة "بوفرمون". وتتلخص وقائع هذه القضية في أن أميرة فرنسية تدعى "بوفرمون" رغبت في الطلاق من زوجها

<sup>1</sup> انظر، الطيب زروتي، القانون الدولي الخاص الجزائري، المرجع السابق، ص 278.

<sup>2</sup> انظر، الطيب زروتي، القانون الدولي الخاص الجزائري، المرجع السابق، ص 288، ص 289.

<sup>3</sup> انظر، حسن الهداوي، المرجع السابق، ص 196.



للزواج بأمر روماني يدعى "بييسكو" ، وكان القانون الفرنسي المختص أصلا بحكم النزاع يمنع الطلاق آنذاك، فلم تجد الأميرة بوفرمون من سبيل أمامها إلا التجنس جنسية إحدى الدويلات الألمانية التي يجيز قانونها التطليق وتحصلت عليه وفقا لقانون جنسيتها الجديدة. وتزوجت في برلين بالأمر الروماني "بييسكو" ، ثم تقدم الزوج الأول أمام القضاء الفرنسي بدعوى يطلب فيها إبطال طلاقها منه، وصدر الحكم لصالحه، إذ قضت محكمة النقض بإبطال طلاقها وما ترتب عنه من زواج وأسست حكمها الصادر استنادا إلى فكرة الغش نحو القانون<sup>1</sup>، ولم تستطع الأميرة التذرع بجنسيتها الجديدة لأنها حصلت عليها بنية الغش.<sup>2</sup>

ويعد غشا نحو القانون تغيير الزوجة المسلمة جنسيتها لتتفادى بطلان زواجها إذا رغبت في الزواج من أجنبي غير مسلم مما يستوجب عدم الاعتراف بأثر هذا التغيير. ولذلك يعتبر هذا الزواج باطلا، لأن العبرة في الاعتراف بقانون جنسيتها تكون وقت إبرام عقد الزواج.<sup>3</sup>

إن الآلية المتبعة لإبطال هذا التحايل هي الدفع بالغش نحو القانون وعليه فإن الغش نحو القانون في مسائل الزواج المختلط يكون بتغيير أحد الزوجين عن قصد ضابط الإسناد الذي يحكم الزواج أصلا بغية الهروب من تطبيق أحكامه. وقد نص المشرع الجزائري على الدفع بالغش نحو القانون في المادة 24 من القانون المدني، والتي تنص على مايلي: "لا يجوز تطبيق القانون الأجنبي بموجب النصوص السابقة إذا كان مخالفا للنظام العام، أو الآداب في الجزائر، أو ثبت له الاختصاص بواسطة الغش نحو القانون.

<sup>1</sup> انظر، أعراب بلقاسم، المرجع السابق، ص188.

<sup>2</sup> انظر، بيار ماير، فانسان هوزيه، ترجمة علي محمود مقلد، المرجع السابق، ص249.

<sup>3</sup> انظر، صلاح الدين جمال الدين، تنازع القوانين في مشكلات إبرام الزواج، المرجع السابق، ص187، ص188.

يطبق القانون الجزائري محل القانون الأجنبي المخالف للنظام العام أو الآداب العامة". ونص عليه المشرع التونسي في الفصل 30 من مجلة القانون الدولي الخاص حيث جاء فيه مايلي: "يكون التحايل على القانون بالتغيير المصطنع لأحد عناصر إسناد الوضعية القانونية الواقعية، بنية تجنب تطبيق القانون التونسي أو الأجنبي الذي تعينه قاعدة التنازع المختصة. وإذا توفرت شروط التحايل على القانون، فلا عبرة لتغيير عنصر الإسناد".

والجدير بالذكر، أن تغيير الشخص الأجنبي لديانته، واعتناقه الدين الإسلامي لا يشكل غشا نحو القانون لدى الدول العربية باعتبار أن الدين من النظام العام في هذه الدول. ولا يمكن اعتبار ذلك غشا حتى ولو كان الشخص يرغب من وراء اعتناقه الإسلام تحقيق أغراض معينة<sup>1</sup>. فلا مجال لإثارة الدفع بالغش نحو القانون حتى ولو كشفت مقتضيات الحال أن الداخل إلى الإسلام قصد الإضرار بزوجته، كأن يطلقها أو يتزوج عليها وغير ذلك مما لم يكن متاحا له في قانونه القديم.

لاشك أن القبول بمثل هذا الوضع سوف يؤدي في النهاية إلى رفض تطبيق نظرية الغش نحو القانون في نطاق القانون الدولي الخاص؛ ثم أن ديننا لا يقيم للغش وزنا. وعليه لا فائدة ترجى من هذا الشخص الذي دخل الإسلام بقصد تحقيق مآرب خاصة<sup>2</sup>. ويشترط لإثارة الدفع بالغش نحو القانون توفر الشروط التالية:

---

<sup>1</sup> انظر، الطيب زروتي، القانون الدولي الخاص الجزائري، المرجع السابق، ص290.  
<sup>2</sup> انظر، عكاشة محمد عبد العال، تنازع القوانين (دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص504، ص505.

### أولاً: الركن المادي (التغيير في الاختصاص التشريعي)

قد تلجأ الزوجة المسلمة التي يمنع عليها قانونها الشخصي الزواج بغير المسلم إلى تغيير جنسيتها من أجل تجنب المنع الوارد في قانونها الوطني. وبالمثل قد يلجأ الزوج المسلم الذي يمنع عليه قانونه الوطني التعدد إلى تغيير جنسيته إلى قانون جنسية دولة تبيح التعدد.

### ثانياً: الركن المعنوي للغش (توافر نية التحايل)

يتعين أن يكون هدف الشخص من التغيير الإرادي والفعلي لضابط الإسناد هو الهروب من الخضوع لأحكام القانون الواجب التطبيق أصلاً. ويستخلص القاضي هذا القصد من خلال ظروف وملابسات النزاع.<sup>1</sup> فتغيير ضابط الإسناد وحده لا يكفي للقول بوجود غش نحو القانون، بل يجب معرفة غرض الزوج المعني من تغيير ضابط الإسناد، فإذا ثبت أن الغرض من ذلك هو نقل الاختصاص التشريعي من قانون لآخر فيشكل ذلك غشاً نحو القانون<sup>2</sup>، وقد استخلصت محكمة النقض الفرنسية قصد الغش في قضية السيدة " بوفرمون " من واقعة طلب الطلاق التي جاءت مباشرة عقب الحصول على الجنسية الجديدة.<sup>3</sup>

إن الأثر الأساسي المترتب على الدفع بالغش نحو القانون فيما يتعلق بالقانون الواجب التطبيق هو إبطال الاختصاص التشريعي الناجم عن الغش وإحلال محله القانون المبعد<sup>4</sup>. وإذا كان يجوز للجزائري الزواج بأجنبية، ويجوز للجزائرية الزواج من أجنبي فإنه في حالة وجود تحايل على القانون كما لو ثبت أن الغرض من هذا الزواج هو الحصول على الإقامة أو على

<sup>1</sup> انظر، صلاح الدين جمال الدين، تنازع القوانين، المرجع السابق، ص150.

<sup>2</sup> انظر، حسن الهداوي، المرجع السابق، ص203.

<sup>3</sup> انظر، الطيب زروتي، القانون الدولي الخاص الجزائري، المرجع السابق، ص295.

<sup>4</sup> انظر، حسن الهداوي، المرجع السابق، ص204، ص205.

الجنسية الجزائرية أو ما يعرف باسم " الزواج الأبيض"<sup>1</sup> فإن المشرع الجزائري قد عاقب على هذا التحايل حيث نص في المادة 48 من قانون تنظيم دخول وإقامة وتنتقل الأجانب في الجزائر<sup>2</sup> على ما يلي: " يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 50.000 دج إلى 500.000 دج القيام بعقد زواج مختلط فقط من أجل الحصول على بطاقة المقيم أو جعل الغير يحصل عليها أو فقط من أجل اكتساب الجنسية الجزائرية أو جعل الغير يكتسبها.

ويعاقب بنفس العقوبات قيام أجنبي بعقد زواج مع أجنبية مقيمة للغايات نفسها.

عندما ترتكب المخالفة من طرف جماعة منظمة، تكون عقوبتها الحبس لمدة عشر (10) سنوات وغرامة من 500.000 دج إلى 2.000.000 دج، ويتعرض كذلك مرتكبو المخالفة لمصادرة كل ممتلكاتهم أو جزء منها".

#### خاتمة

وهكذا، فقد حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة أهم المشاكل الأساسية التي يثيرها موضوع تنازع القوانين بالنسبة للشروط الموضوعية للزواج، وبالرغم من كل الانتقادات الموجهة لمنهج قواعد التنازع والمشاكل التي تعوق تطبيقه فإنه لا يزال لحد اليوم الوسيلة التقليدية والوحيدة لحل تنازع القوانين وخاصة في مسائل الأحوال الشخصية. وهذا يدل على أنه لا يمكن التخلي عن هذا المنهج في هذه المادة من التنازع، وأن ما ينبغي فعله هو

<sup>1</sup> انظر، محمد سعادي، القانون الدولي الخاص وتطبيقه في النظام القانوني الجزائري، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009، ص321.

<sup>2</sup> انظر، قانون رقم 08-11 مؤرخ في 25/06/2008 يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتقلهم فيها. الجريدة الرسمية، العدد36، السنة2008، ص10.

إعادة ضبط اختيار قواعد الإسناد لتحديد قوانين أكثر ملائمة وتطويرها بما يحقق العدالة.

لقد اختار المشرع الجزائر ضوابط إسناد لحكم مسائل الزواج المختلط إجمالاً وعموماً وفقاً لأغلب الآراء الفقهية الراجحة وما استقر عليه القضاء، ووفقاً أيضاً لما هو مقرر في أغلب الأنظمة القانونية المقارنة. ورغم ذلك فإن وتيرة التطور المتسارع الذي شهدته العلاقات الدولية الخاصة لم يتم بالموازاة معه التطور التشريعي اللازم الذي يجب أن تشهده الحلول التطبيقية لفض تنازع القوانين بما يضمن إيجاد حلول ملائمة للمشكلات الناجمة عن تنازع القوانين في مسائل الزواج المختلط.

### قائمة المصادر والمراجع

- 1- سعيد يوسف البستاني، القانون الدولي الخاص، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004.
- 2- رمزي محمد علي دراز، فكرة تنازع القوانين في الفقه الإسلامي، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2004.
- 3- عبد الفتاح تقيّة، الإشكالات القانونية بين النظرية والتطبيق في قانون رقم 84-11 (تشريع الأسرة الجزائري)، "المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية"، العدد 02، 2003.
- 4- بلمامي عمر، إشكالية الإحالة في القانون الدولي الخاص الجزائري، "المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية"، جامعة الجزائر، العدد 02، 2008.
- 5- أعراب بلقاسم، القانون الدولي الخاص الجزائري، الجزء الأول (تنازع القوانين)، دار هومه، 2004.
- 6- صادق محمد الجبران، التصنيف في القانون الدولي الخاص، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.
- 7- نادية فضيل، تطبيق قانون المحل على شكل التصرف، دار هومه، الجزائر، 2006.
- 8- السعدية أعنطري، زواج المغريبات بالأجانب وتأثيراته على مستوى العلاقة الزوجية وتربية الأبناء، ، [www.islamonline.net](http://www.islamonline.net)
- 9- محمد الكشور، الوسيط في شرح مدونة الأسرة، الكتاب الأول (عقد الزواج وآثاره)، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الثانية، المغرب، 2009.

- 10- محمد عبود مكحلة، الحقوق الدولية الخاصة للأجانب في الدول الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة، جامعة دمشق، 2009 .
- 11- عصام الدين القصيبي، القانون الدولي الخاص المصري، النسر الذهبي للطباعة، مصر، 2003-2004 .
- 12- سامي عبد الله، الحلول الوضعية للعلاقات الدولية، دار العلوم العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1987.
- 13- صلاح الدين جمال الدين، تنازع القوانين في مشكلات إبرام الزواج، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007 .
- 14- عبده جميل غصوب، دروس في القانون الدولي الخاص، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2008.
- 15- الطيب زروتي، القانون الدولي الخاص الجزائري، الجزء الأول(تنازع القوانين)، مطبعة الفسيلة، الطبعة الثانية، 2008.
- 16- غالب علي الداوودي، القانون الدولي الخاص، دار وائل للنشر، الطبعة الخامسة، الأردن، 2010 .
- 17- السعدية بلمير، الروابط العائلية في القانون الدولي الخاص المغربي، منشورات جمعية تنمية البحوث والدراسات القضائية، المغرب، 1988 .
- 18- صلاح الدين جمال الدين، تنازع القوانين في مشكلات إبرام الزواج، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007 .
- 19- بيار ماير، فانسان هوزيه، ترجمة علي محمود مقلد، القانون الدولي الخاص، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2008.
- 20- أعراب بلقاسم، القانون الدولي الخاص الجزائري، الجزء الأول(تنازع القوانين)، دار هومه، 2004.
- 21- عليوش قربوع كمال، القانون الدولي الخاص الجزائري، الجزء الأول(تنازع القوانين)، دار هومه، الطبعة الثانية، 2007 .
- 22- الطيب زروتي، قراءة في إصلاح أحكام تنازع القوانين الدولي في الجزائر بقانون 05-10، "مجلة المحكمة العليا"، العدد 01، 2006 .
- 23- صاحب الفتلاوي، قراءة جديدة لقواعد تنازع القوانين المتعلقة بالزواج والأموال في القانون المدني الأردني دراسة تحليلية مقارنة، "مجلة جامعة النجاح للأبحاث،(العلوم الإنسانية)"، المجلد 19، العدد 04، 2005.

- 24- بلمامي عمر، نظرة تأملية حول مستقبل قواعد الإسناد في ظل عولمة القانون، "المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية"، جامعة الجزائر، العدد 04، 2007.
- 25- محمد حسن قاسم، قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين في مصر ولبنان، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2006.
- 26- حسن الهداوي، القانون الدولي الخاص (تنازع القوانين)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2005.
- 27- نادية فضيل، تطبيق القانون الأجنبي أمام القضاء الوطني، دار هومه، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005.
- 28- محمد وليد هاشم المصري، محاولة لرسم معالم النظام العام الدولي العربي بمفهوم القانون الدولي الخاص، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد 04، 2003.
- 29- محمد سعادي، القانون الدولي الخاص وتطبيقه في النظام القانوني الجزائري، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009.
- 30- Sandrine Clavel, **Droit International Privé**, Dalloz, paris, 2009 .
- 31- Jacques Vanderlinden, **les conflits de lois**, éditions Yvon Blais, Bruxelles, 2004.

## مشكلة إحداهن التوازن بين مخرجات التعليم المدرسي

و احتياجات سوق العمل الاقليمي.

أ. بريمة علي  
جامعة عنابة - الجزائر

### المخلص

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور التعليم في التنمية الاقليمية من خلال إحداهن توازن بين مخرجات التعليم المدرسي واحتياجات سوق العمل، وعلى اعتبار أن المستوى النهائي من التعليم الثانوي هو الأقرب لسوق العمل من مستويات التعليم المدرسي الأخرى فقد ركزت عليه هذه الدراسة للإجابة على السؤال التالي: ما هو دور مخرجات التعليم الثانوي في تحقيق التنمية الإقليمية؟ وهذا لتوضيح مشكلة إحداهن التوازن بين مخرجات التعليم المدرسي واحتياجات سوق العمل الاقليمي.

### Résumé :

L'objectif de cette présente étude est de mettre l'accent sur le rôle de l'enseignement scolaire dans le développement territorial, par engendrement d'une accommodation entre les sorties de l'enseignement scolaire et les besoins du marché de travail , et étant donné que le niveau final de l'enseignement secondaire est le plus proche du marché de travail ; cette étude donc va s'accroître sur ce niveau pour répondre à la question suivante: quel est le rôle de l'enseignement secondaire dans le développement territorial ? Pour clarification du problème d'engendrement d'une accommodation entre les sorties de l'enseignement scolaire et les besoins du marché de travail territorial.

### مقدمة:

يعتبر التعليم أحد القطاعات الهامة التي ينبغي توفيرها بغض النظر عن احتياجات القوى العاملة، فإحداهن توازن بين التعليم والعمالة كان الموجه في بعض البلدان في صياغة خطط التعليم خصوصا على مستوى الإقليم الذي يشكل إطارا سهلا للتخطيط والتسيير، إذ يتمتع بخصائص اجتماعية واقتصادية مميزة، ولتعديل مخرجات التعليم وتكييفه ليتلاءم مع الاحتياجات



الاقتصادية للبلاد وجب البحث في الدور الذي يحدثه على المستوى الإقليمي من خلال علاقته بسوق العمل، وبالتحديد البحث في مسألة الموافقة بين مستوى التعليم المدرسي واحتياجات سوق العمل ومدى تحقيق ذلك للتنمية الإقليمية، وهذا بالنظر للجانب الاقتصادي ليسهل تناول الموضوع على الأقل من الناحية المنهجية وفي هذا الجانب ستهتم الدراسة بمحاولة معرفة مدى موائمة مخرجات التعليم الثانوي لمتطلبات سوق العمل من حيث الكم والكيف، وقد تضمنت خطة العمل جانبين الأول نظري تضمن إشكالية الدراسة، أهمية الموضوع وأهدافه، إلى جانب تحديد المفاهيم وعرض لظاهرة التعليم المدرسي في التراث العلمي وعلاقتها بالتنمية، أما عن الجانب الميداني فقد تعرض للبيانات الميدانية المفسرة لظاهرة التعليم المدرسي وعلاقتها بالتنمية الإقليمية من خلال عرض الخصائص العامة للعينة وخصائص العينة من خلال البيانات الأولية لاستمارة الاستبيان، ثم تحليل وتفسير المعطيات الميدانية للوصول لأهم نتائج الدراسة والخاتمة.

#### الإشكالية:

أكدت إستراتيجية التنمية في الجزائر على أن التنمية لا تحدث إلا بالإنسان ويكون ذلك عن طريق التعليم الذي له دور فعال في تطور المجتمعات ونشر الوعي والضبط الاجتماعي، وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي طبقت إصلاحات عديدة على قطاع التعليم في مختلف مراحلها، ودعوة إصلاح التعليم لم تأت من فراغ بل هي نتيجة عجز مخرجات التعليم عن مسايرة خطط التنمية والاستجابة لمتطلبات سوق العمل الذي يتميز بالتغير والتجدد وفقا لمتغيرات عديدة ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي خصوصا على المستوى الإقليمي، وعند الحديث عن مخرجات التعليم المدرسي فإننا نجد أنها تتكون من المتخرجين الذين يملكون مستوى التعليم المتوسط ويفترض أن يتوجهوا إلى مراكز التكوين المهني لتنمية

مهاراتهم المهنية، وبالتالي يصبحون أكثر تكيفا مع سوق العمل، كما نجد حاملو المستوى النهائي من التعليم الثانوي الذين أمامهم إحدى الخيارات الهامة وهي التوجه لسوق العمل للبحث عن عمل يتوافق مع المهارات والمستوى الدراسي الذي يملكونه، لكن من المؤكد أن حصول هذا التوافق يتطلب عوامل عديدة منها ما يتعلق بالبرامج الدراسية ومنها ما يتعلق بطبيعة التخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل ومنها ما يتعلق بالظروف الاقتصادية للإقليم إلى جانب عوامل أخرى لا تقل أهمية يمكن أن تؤثر في العلاقة بين المستوى الدراسي وسوق العمل وعلى اعتبار أن المستوى النهائي من التعليم الثانوي هو الأقرب لسوق العمل من المستويات الدراسية الأخرى فقد ركزت عليه هذه الدراسة للإجابة على السؤال التالي: ما هو دور مخرجات التعليم الثانوي في تحقيق التنمية الإقليمية؟ وتندرج تحت هذا السؤال المركزي تساؤلات فرعية مصاغة على الشكل التالي:

- 1 - هل يوجد توافق بين مستوى التعليم الثانوي وطبيعة التخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل؟
  - 2 - هل التنوع في مستويات التعليم الثانوي يزيد من الإنتاجية في سوق العمل؟
  - 3 - هل التوافق بين مستوى التعليم الثانوي وسوق العمل يحقق التنمية الإقليمية؟
- أهمية الدراسة :

أصبح من المؤكد أن الدول المتقدمة وأيضاً النامية أصبحت تنظر إلى قطاع التعليم على أنه من العوامل التي تساعد على التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فهو المسئول عن إعداد جيل من القوى البشرية المدربة على أعلى مستوى وتمكينها من دخول سوق العمل، فهو يمثل البنية التحتية الديناميكية للتنمية، كما أن للتعليم دور في التنمية الاقتصادية

الإقليمية وعلاقته بالعمالة في هذا المستوى، حيث يقوم بإعداد الأفراد لأعمال تتفق مع معرفتهم وقدراتهم ومستوياتهم الدراسية، ويعتبر هذا من أهم العوامل في تحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل، إضافة لأهمية التعليم في الحراك الاجتماعي والهجرة بين الأقاليم .

- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

\* الاطلاع عن كثب على الواقع المهني لخريجي التعليم الثانوي العاملين بمختلف المؤسسات الاقتصادية.

\* محاولة الكشف عن مدى نجاح التعليم المدرسي الذي يلقت في الجزائر خاصة على المستوى الإقليمي ومدى انسجامه مع التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري.

\* محاولة إبراز الصورة الحقيقية لمساهمة التعليم المدرسي في عملية التنمية خصوصا على المستوى الإقليمي.

أولا، تحديد المفاهيم الرئيسية للدراسة : والتي عالناها كالتالي:

#### أ- مفهوم الدور:

في نظر علماء الاجتماع يتضمن كل تنظيم مجموعة من الأدوار المختلفة التي يقوم بها الفاعلين الاجتماعيين وفق منظومات حقوق وواجبات وينتج تبعا لذلك ما يسمى بارتقابات الدور؛ فكل فاعل اجتماعي يتقرب تصرف الآخرين ضمن إطار معياري، وقد لاحظ غوفمان Goffman أن الشخص الذي يؤدي دورا يعترف بوجود مسافة بينه وبين دوره، كما أكد بارسونز على تباين الاكراهات المعيارية المتصلة بالأدوار ونوه مرتون بازدواجية الاكراهات القيمية المتصلة بالدور.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - د/ خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة للطباعة والتوزيع والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 1984، ص 98.

مما سبق نلاحظ أن مفهوم الدور تطور على يد علماء الاجتماع الوظيفيين رغم أنه تعرض إليه علماء آخرون أمثال نيتشة الذي ربطه بالأداء المسرحي، لكن ما يهمنا في هذه الدراسة هو معرفة كيف تساهم مخرجات التعليم الثانوي في التنمية الإقليمية من خلال الأدوار التي تقوم بها في سوق العمل وكيف يتصرفون لأحداث توافق بين مستواهم الدراسي والاختصاصات المهنية المختلفة ضمن الاطار المعياري الذي يحدده سوق العمل المتغير والمتجدد.

### ب - مفهوم التعليم :

هو تلك العملية التي يقوم بها المعلم بهدف تحقيق التعلم للتلاميذ؛ فحسب بيرسون فإن التعليم مستقل عن التعلم الذي يمكن أن يحدث خارج موقف التعليم، غير أن كلمة التعلم مرتبطة بالشخص المتعلم نفسه، بينما التعليم مرتبط بتنظيم البيئة الخارجية التي تحدث فيها عملية التعلم<sup>1</sup>، أما فيما يخص الفرق بين التربية، فإن التربية معناها أوسع لأنها تضمن كل نهوض وتنمية إيجابية للقوى والمهارات الفردية، أما التعليم فهو نقل المعرفة للفرد كإحدى الوسائل في تربيته، فهو عامل جزئي وليس فيه من الإيجابية للفرد المتعلم إلا بقدر ما يستطيع أن يحصل عليه من المعرفة<sup>2</sup>.

إن المعنى المقصود للتعليم الثانوي في هذا البحث فهو ذلك التعليم الموجه للفرد خلال تواجده بالثانوية ؛ فالمستوى النهائي من التعليم الثانوي يفترض أن يكون أقرب وأكثر تكيفا مع الاختصاصات المهنية الموجودة في سوق العمل من مستويات التعليم المدرسي الابتدائي والمتوسط .

<sup>1</sup> - محمد محمود الخوالدة، مقدمة في التربية، دار المسيرة، ط 1، عمان، الأردن، 2003، ص 40.

<sup>2</sup> - محمد علي حافظ، التخطيط للتربية والتعليم، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأبحاث والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1965، ص 91.

### ج - مفهوم التنمية:

هي عملية رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد والمجتمع بغرض تحقيق الرفاهية وتكامل عناصر الحياة<sup>1</sup>، إنها تساهم في بعث روح جديدة تنتشل الفرد والمجتمع من الركود الذي يعانيه وتدفعه إلى الحركة والنشاط والإيجابية ليكتشف قدراته ومهاراته ويحاول البحث عن الوسائل الناجحة لاستثمارها، فعمليات التنمية من أشق العمليات وأحوجها إلى الإدارة القوية؛ لأنها تسعى لتغيير أنماط الحياة الاجتماعية، وتبرز الحاجة إلى التنمية في كل مستوى فردي أو اجتماعي، محلي وإقليمي أو وطني وإن كانت الحاجة إليها أشد في المجتمعات المتخلفة والمحلية لوجود التفاوت بينها في درجات الثقافة والعمران<sup>2</sup>.

لقد قدمت هيئة الأمم المتحدة تعريفا للتنمية سنة 1955 على أنها: " تلك العملية المساهمة في تقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وتعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي واشتراكه في تطوير البلاد"<sup>3</sup>، وتبع ذلك تعريف آخر عام 1956 يشير إلى أن التنمية هي: " العملية التي تستهدف الربط بين جهود الأفراد في المجتمع وجهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية وتمكينها من الإسهام الفعلي في التقدم الوطني"<sup>4</sup>.

يلاحظ من هذين التعريفين بأن عملية التنمية مقصورة على ضرورة مشاركة الأهالي في العمل على تحسين أحوالهم وظروف معيشتهم، كذلك

<sup>1</sup> - فؤاد أفرام البستاني، منجد الطلاب، بيروت، ط 3، 1956، أنظر تنمية.

<sup>2</sup> - محمد علي حافظ: مرجع سبق ذكره، ص 68.

<sup>3</sup> - محمد عبد العزيز عجمية والدكتورة إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 2003، ص 47.

<sup>4</sup> - عبد الرحيم تمام أبو كريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية، 2003، ص، ص 39 . 40.

توفير المساعدات المادية والبشرية من قبل الحكومة لتشجيع وإنجاح هذه الجهود.

من الناحية الإجرائية فإننا نلاحظ أن مفاهيم التنمية تختلف باختلاف المنظور الذي نراها من خلاله، وعليه فهي تعني الحد الأدنى من مستوى المعيشة للأفراد والذي يتحقق عن طريق زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى الرفاهية الاقتصادية التي تتحقق معها الرفاهية الاجتماعية .

#### د\_ مفهوم التنمية الإقليمية :

جاء في قاموس علم الاجتماع حول مفهوم الإقليم لغويا -  
territoire- بأنه يشير إلى منطقة جغرافية تتضمن خصائص متجانسة تميزها عن الأقاليم الأخرى وتسمح بأن تمثل وحدة حكومية وإدارية مستقلة<sup>1</sup>، وبناءا عليه فقد تم استخدام هذا المفهوم في هذه الدراسة للإشارة لمختلف الأقاليم الموجودة على مستوى ولاية قالمة التي تقع في الشرق الجزائري، وركزنا على الإقليم الشمالي ذو الطبيعة الحضرية والذي يحتوي على قطاع صناعي لا بأس به وفيه عدة مؤسسات اقتصادية وعليه وجب معرفة ما هو دور التعليم في التنمية على مستوى هذا الإقليم .

إن قراءة في هذه المفاهيم تضعنا أمام السؤال التالي: ما علاقة التعليم المدرسي بالتنمية؟ وأن الإجابة عليه صيغت ضمن نتائج هذا البحث الذي استقصى واقع التعليم الثانوي الجزائري وجمع البيانات من أدبيات البحث العلمي والميدان، فالبحث السوسولوجي وخاصة الجانب الميداني منه يفقد الكثير من أهميته السوسولوجية، إذا لم يستند إلى أهم الدراسات السابقة، والتي تساعد على اكتشاف أهم الاضافات حول الموضوع محل الدراسة .

<sup>1</sup> - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص 394.

## ثانيا، ظاهرة التعليم المدرسي في التراث العلمي وعلاقتها بالتنمية :

بحكم أن المعرفة تراكمية وجب استقصاء التراث والأدبيات المتعلقة بالتعليم المدرسي وعلاقته بالتنمية؛ إذ تؤكد إحدى الدراسات حول التعليم الثانوي في الجزائر ومبررات إصلاحه<sup>1</sup> للطالب لوغريت أحمد بأن التعليم الثانوي مر بفترات منها فترة ما قبل العهد العثماني وفترة الاحتلال الفرنسي، أين كان لا يقبل في المعاهد إلا في حدود 10 % من التلاميذ الجزائريين، كما أن من مبادئ التعليم الثانوي الجزائري وحدة النظام، بينما تكمن وظيفته في إعداد التلاميذ الذين يملكون القدرات والمهارات اللازمة إما لمواصلة التعليم العالي أو التوجه لسوق العمل، أما فيما يخص أهداف التعليم الثانوي فهي تتمثل في التحكم في اللغة العربية، تنمية روح المبادرة لدى التلاميذ وتزويدهم بالمعارف الضرورية التي تساعدهم على مواصلة الدراسات العليا، إضافة لتوعيتهم بمختلف القيم والمبادئ الإنسانية .

و في دراسة أخرى قام بها الباحث والأستاذ الجامعي عبد المجيد سويلم حول بحث مشكلات الموائمة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات سوق العمل في فلسطين<sup>2</sup>، فقد أوضح بأن سوق العمل يتطور بصورة أسرع من تطور نظام التعليم والتدريب، وبهذا فإن لهذه المشكلة بعد موضوعي يكاد يكون لدور عواملها الذاتية هو الحفاظ على مسافة متحكم فيها بين سرعة تطور سوق العمل والمدخلات الجديدة من نظام التعليم والتكوين، وتشير تجربة البلدان المتقدمة وتجربة البلدان النامية إلى وجود

<sup>1</sup> - لوغريت أحمد، التعليم الثانوي في الجزائر ومبررات إصلاحه، دراسة نظرية تحليلية لنيل شهادة الماجستير، فرع علوم التربية بمعهد علم النفس وعلوم التربية، بوزريعة، الجزائر، 1994-1995، ص، ص 04 . 11.

<sup>2</sup> - عبد المجيد سويلم، مشكلات الموائمة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات سوق العمل في فلسطين، مديرية التخطيط والسياسات في وزارة العمل الفلسطينية، ب ت، ص 5.

علاقة وثيقة بين قوى العرض من العمالة والطلب عليها، كما كان لارتفاع عائد العمالة المدرية دور هام في التحفيز وتطوير الاستثمارات الخاصة بتنمية الموارد البشرية.

فيما يخص الملامح الرئيسية لنظام التعليم في فلسطين وعلاقته بسوق العمل فإن المؤشرات الكمية لالتحاق الطلبة بالمؤسسات التعليمية تشير بأنه يلتحق أكثر من نصفهم بمؤسسات التعليم الحكومية في حين لا تتجاوز نسبة الملتحقين منهم بالمؤسسات التعليمية الخاصة 2.5%، أما فيما يخص العمالة الفلسطينية وسماوات سوق العمل، فقد بلغ معدل نموها السنوي 8.31% خلال الفترة 1994-2002 وتتوزع القوى العاملة في فلسطين بين العمل في السوق المحلي والسوق الإسرائيلية، ويشار في هذا السياق إلى ضرورة وضع استراتيجية وطنية بالتعاون بين وزارات العمل والتربية والتعليم تهدف إلى خلق نظم تدريب وتكوين مهني وتقني في فلسطين تتسم بالفعالية والمرونة والارتباط باحتياجات سوق العمل المحلية، بحيث يكون الطلب على المهارات في سوق العمل القوة المحركة لنظام التدريب بالاستناد إلى وجود نظام لمراقبة احتياجات هذه السوق والتطورات التي تحدث فيها.

وفي دراسة لعبد الناصر محمد رشاد<sup>1</sup> حول واقع النظام التعليمي في كوريا الجنوبية وعلاقته بالطابع القومي للمجتمع الكوري، وبعد الدراسة والتحليل خلص الباحث إلى النتائج التالية:

- إن النظام التعليمي الكوري يرتبط بالطابع القومي لمجتمعه، كما أن فلسفته نابعة من عدة روافد أهمها الفلسفة الكونفوشية والفلسفة البوذية والحضارتين الصينية واليابانية .

---

<sup>1</sup>-عبد الناصر رشاد، التعليم والتنمية الشاملة، دراسة في النموذج الكوري، دار العربي، بيروت 1988، ص، 231 - 245.



- إن سياسة التوسع في التعليم الكوري سارت في اتجاهين: الأول هو التوسع في التعليم الابتدائي وتعميمه ونشر التعليم الثانوي لتوفير القوة العاملة المدربة التي يحتاج إليها سوق العمل، أما الآخر فهو التوسع في التعليم العالي بمعدلات أقل من سابقه.

- تهتم السياسة التعليمية الكورية بالربط بين التعليم والتنمية.

- تسعى المدرسة الثانوية إلى تلقين تلاميذها قيم المواطنة وتنمية الوعي بالمسؤولية اتجاه المجتمع.

- تركز كوريا الجنوبية على الاستثمار في التعليم؛ فهي تخصص أكثر من خمس ميزانيتها للإنفاق على التعليم الذي يحتل المرتبة الثانية بعد الإنفاق على الدفاع.

- يرجع تميز التجربة التعليمية الكورية إلى لجوئها إلى سياسة التوسع التعليمي من القاعدة الأساسية ( التعليم الابتدائي ) .

- إن النمط الإداري السائد لتنظيم التعليم في كوريا الجنوبية يتميز بالنمط المركزي بشكل عام ويمكن لذلك أن يعيق التنمية المدرسية على مستوى الإقليم الذي يحتاج لتخطيط تربوي يراعي خصوصيات الأقاليم ومطالب الجماعات المحلية.

ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسات السابقة رغم قلتها، أنها تشكل أرضية ملائمة لموضوع بحثنا، فبعد عرضها ومحاولة ربطها بمجال هذه الدراسة، تبين أنها تدور حول واقع التعليم المدرسي والنظم التربوية في مختلف المجتمعات وأهم الإصلاحات والتعديلات التي أدخلت عليها، كما تناولت عرض لأهم المشاكل والعراقيل التي تعاني منها هذه النظم والتي حالت دون نجاح بعض المشاريع الإصلاحية وهذه المشاكل تشترك فيها عدة عوامل منها ما يتعلق بسياسة التخطيط التربوي ومنها ما يتعلق بطبيعة المجتمع الاقتصادية والثقافية وأفاقه التنموية .

لقد أشارت هذه الدراسات أيضا إلى أهمية تطوير قطاع التعليم وبالتالي تحقيق التنمية البشرية ومحاولة ربط ذلك بالتنمية الاقتصادية، ودراستنا هذه تلتقي معها في الكشف عن الأدوار والأوضاع التي يكون عليها الأفراد أثناء تأدية وظائفهم المختلفة في سوق العمل بناء على خلفيتهم الدراسية والمهنية، وتختلف عنها في محاولة للربط بين التعليم المدرسي خاصة مخرجات التعليم الثانوي والممارسة الميدانية، لإبراز وتوضيح جوهر هذه العلاقة ودور ذلك في تحقيق التنمية الإقليمية .

### ثالثا: الاتجاهات النظرية المفسرة للتعليم والتنمية:

يمكن القول أن هذا الموضوع متميز بتعدد المداخل النظرية التي تناولته من جوانب متعددة وسوف نعرض فقط المداخل النظرية التي تناولت الموضوع من الزاوية المطروحة في هذه الدراسة .

#### أ . الاتجاه الوظيفي:

أعطى الاتجاه الوظيفي صورة مميزة عن القطاع التعليمي إجمالا وأوضح بأن المدرسة مؤسسة تربوية أساسية مسئولة عن التنشئة الاجتماعية والتربوية؛ حيث تلعب دور إيجابي في النسق الاجتماعي الكلي، فاهتمامات أنصار البنائية الوظيفية بالمدرسة والتربية، نابعة من اهتمامهم بضرورة إنشاء تلاميذ يمتلكون لقواعد المجتمع والمؤسسات التربوية التي يقضون فيها جل نهارهم<sup>1</sup> .

أكد تالكوت بارسونز على أن النظام التعليمي هو المسئول عن إعداد الموارد البشرية المؤهلة اجتماعيا ومهنيا، للقيام بدورها المستقبلي في النسق الاجتماعي، ويضيف أن المرحلة الثانوية تهتم أكثر بالإعداد الأكاديمي والتخصصي كأساس لاختبارات الطالب في المرحلة الجامعية، أو

<sup>1</sup> - عبد الله محمد عبد الرحمن، علم اجتماع المدرسة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001، ص، ص70 -

التوجه لسوق العمل ومحاولة التكيف مع اختصاصاته المهنية المختلفة<sup>1</sup>،  
ففي مجال التعليم يمكن أن نذكر أهم النقاط التي يتفق عليها أصحاب هذا  
الاتجاه وهي:

- يقوم التعليم بتصنيف وانتقاء أفراد المجتمع وفق قدراتهم وإمكاناتهم.  
- يساعد التعليم على خلق مجتمع يقوم على الجدارة والاستحقاق، بمعنى  
خلق مجتمع طبقي مرن غير منغلق تتحدد فيه المكانة الاجتماعية للأفراد  
وفق ما يمتلكونه من مواهب وقدرات.

- يعتبر التعليم المدرسي أداة لإعداد الأيدي العاملة الماهرة، التي يمكنها أن  
تتوافق مع متطلبات التطور التكنولوجي من خلال امتلاك المهارات المطلوبة  
في سوق العمل.

- المهارات المعرفية التي يكتسبها الأفراد في المدارس، ليست لازمة فقط  
لتحقيق النمو الاقتصادي في المجتمعات الحديثة بل أيضا لازمة لتحقيق  
التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ فالتعليم يعتبر أداة تحديث في  
المجتمعات المتقدمة والمتخلفة<sup>2</sup>؛ فالأولى تحافظ على وضعها والثانية  
تغير من حالها نحو الأحسن.

إن الاعتماد على المدخل الوظيفي في المواضيع المتعلقة بالتعليم  
سيجعل من تحليل البيانات أكثر يسر وسهولة وكذا تحليل ما يرد في الشق  
النظري من الدراسة، خاصة وأنا نحاول معرفة الإجابة عن انشغال هام وهو  
وضعية مخرجات التعليم المدرسي في سوق العمل ومدى تحقيق توافقها مع  
المهن التي تشتغل فيها للتنمية الإقليمية .

---

<sup>1</sup> - علي السيد محمد الشخبي، علم اجتماع التربية المعاصر، ط1، دار الفكر العربي، مصر، 2002،  
ص55.

<sup>2</sup> - حسين عبد الحميد رشوان، التربية والمجتمع-دراسة في علم اجتماع التربية-، المكتب العربي الحديث،  
مصر، 2002، ص، ص 139. 138.

## ب- الاتجاه التربوي في التنمية : \*

يعتبر الفرد هو رأس مال المجتمع، وفي هذا الصدد يرى كومبس - kombus - أن تنمية الموارد البشرية من خلال النظام التربوي التعليمي تعتبر عاملا رئيسيا بالنسبة للتنمية الاقتصادية وعناصرها من أجل إعداد القوى البشرية الملائمة لمطالب هذا النمو<sup>1</sup>، إضافة لهذا فإن نجاح استراتيجيات التنمية يتوقف إلى حد بعيد على درجة النمو العقلي والتربوي للموارد البشرية، وهذا ما يفسر تطور البلدان المتقدمة الذي تحقق بفضل جهود الأفراد الذين اعتمدوا على العلم والتكنولوجيا في سبيل الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

إن التعليم بوصفه إحدى الأجزاء المكونة للتربية هو السبيل إلى التنمية الديمقراطية في المجتمعات المتخلفة، فمن المهم جدا في علم الاجتماع التنمية الإقليمية خاصة عند تناول موضوع التعليم المدرسي معرفة واقع العلاقة بين التنمية والتعليم، حيث أن اهتمام هذا الاختصاص متعلق أساسا بتأثير التربية والتعليم في تنمية المجتمع، ويتمثل دور التعليم في التنمية من خلال تحقيقه وظيفتين هامتين هما:<sup>2</sup>

\* إنتاج اليد العاملة الماهرة والواعية القادرة على القيام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

\* التنمية الشخصية لكل فرد لإشباع متطلباته الذهنية، وتهيئته للقيام بحقوقه وواجباته كمواطن صالح في مجتمعه، فالنمو الاجتماعي والاقتصادي يتأثر

---

\* يتمثل الاتجاه التربوي في التنمية في حركة التربية الأساسية والإرشاد الزراعي في أمريكا، التي سادت خلال 1955 من قبل الدوائر العلمية التي تبنت حركة الإصلاح الزراعي، أنظر: محمد الجوهري: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، ص 134 .

<sup>1</sup> - علي الكاشف: التنمية الاجتماعية المفاهيم والقضايا، د.ط، عالم الكتب، القاهرة، 1985، ص 81 . 83 .

<sup>2</sup> - أحمد منير نجار، التعليم وأثره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة دراسات عربية، العدد 10 لعام 1980، ص، ص 57 . 58 .

بتطور النظم التربوية والتعليمية مما يتطلب العمل على تنمية التربية والتعليم ككل بمجموع الوسائل المتاحة للمجتمع وتبعا للأهداف التربوية المحددة التي تترجم مجموع الأهداف العامة للمجتمع<sup>1</sup>.

يركز الاتجاه التربوي في التنمية على العناية بأداتها الأساسية وهو الإنسان؛ من حيث تعليمه، تكوينه وإعداده للتحكم في مقاليد التنمية ودفعها إلى الأمام، ولأهمية البالغة للتربية والتعليم في نجاح عمليات التنمية يتولى المجتمع بناء العديد من المؤسسات التربوية والمرافق التعليمية وتزويدها بالإمكانيات المادية والبشرية الضرورية لتتولى القيام بأدوارها الاجتماعية الموكلة لها<sup>2</sup>، وتتمثل خاصة في تعليم وتنمية الموارد البشرية لتتمكن هذه الأخيرة من المشاركة الفعالة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي في مختلف عمليات الإنماء على المستوى الإقليمي.

رابعا، البيانات الميدانية المفسرة لظاهرة التعليم المدرسي وعلاقته بالتنمية الإقليمية:

تشكل معالجة البيانات خطوة حاسمة في البحوث الميدانية، إذ من خلالها يستطيع الباحث إحداث ربط بين الأحداث والمعطيات الميدانية، مما يمكنه من الإجابة على تساؤلات الإشكالية واختبار فرضيات بحثه.

#### أ- منهج الدراسة :

للإجابة على التساؤلات التي طرحت في الإشكالية وظفنا لذلك المنهج الوصفي التحليلي بإتباع الرزم الإحصائية مع الاعتماد على استمارة

<sup>1</sup> - صلاح الدين شروخ، علم الاجتماع التربوي، د ط، دار العلوم والنشر والتوزيع. د . بلد، 2004 ، ص، ص 163 . 164.

<sup>2</sup> - محمد بومخولف، إشكالية التنمية، محاولة سوسبولوجية لإيجاد إطار جديد للتحليل في البلدان النامية، "مجلة نصف شهرية"، مركز البحوث الأنثروبولوجية الاثنوغرافية، ط 1، د بلد، 1983، ص 11.

الاستبيان كأداة لجمع البيانات، من أجل التعرف على واقع التعليم المدرسي والظروف المحيطة به وعلاقته بالتنمية الإقليمية، وتطبيقات المنهج المتبع في هذه الدراسة كانت كالتالي :

- 1 - وصف ظاهرة التعليم المدرسي وعلاقته بالتنمية الإقليمية .
  - 2 - محاولة التعمق في فهم هذه العلاقة وآلياتها من خلال التعرض بصفة خاصة للمستوى الدراسي الثانوي ومدى موائمته مع متطلبات سوق العمل من الناحية الكمية والكيفية .
  - 3 - كيف أن الموافقة بين المستوى الدراسي والتخصصات المهنية في سوق العمل يحققان التنمية الإقليمية .
- ومن جملة البيانات الميدانية التي جمعت حول موضوع دراستنا ما سوف نعرضه كالتالي:

#### **ب- الخصائص العامة للعينة :**

إن وحدة العينة هي المؤسسة الموجودة في سوق العمل، أما مجتمع الدراسة فهو مجموع العمال والموظفين الذين يشتغلون في هذه المؤسسة حسب تواجدها في القطاعات الاقتصادية الموزعة على مستوى إقليم ولاية قالمة. لقد جرى إذا التركيز فقط على ذوي المستوى النهائي من التعليم الثانوي وهذا لقرينهم أكثر من سوق العمل وأيضا لتحديد مجال البحث أكثر، ويلاحظ إضافة شرط التكوين لقلة الأفراد الذين يملكون المستوى النهائي في المؤسسات المختارة، إذ أن هذه الأخيرة تشترط في أغلب الأحيان توفر شرط التكوين، أما عن نوع العينة فكانت عمديه وهي تعني قيام الباحث باختيار مفرداتها بطريقة تحكيمية لا مجال فيها للصدفة، أي باقتناء المفردات الممثلة

أكثر من غيرها في مجتمع الدراسة<sup>1</sup> وهذا عن طريق المسح الشامل لقلّة الأفراد الذين تتوفر فيهم شروط العينة.

لقد تم إختيار 32 مفردة من القطاع الخدماتي من مجموع 631 عامل و14 مفردة من القطاع الإداري من مجموع 67 موظفا و12 مفردة من القطاع الإنتاجي من مجموع 200 عامل؛ أي بمجموع 58 مبحوثا وبالرغم من أن هذه العينة المحققة قد تبدو صغيرة نسبيا، إلا أنها تعكس إلى حد كبير وضع هؤلاء في سوق العمل، تقول بولين ينج : " إذا كان المجموع متجانسا من ناحية الصفات التي نريد دراستها فإن عينة صغيرة قد تعطينا نتائج يعتمد عليها أكثر من تلك التي نحصل عليها من عينة كبيرة<sup>2</sup> ".

**الجدول رقم 01 يبين توزيع أفراد العينة حسب نوعية المؤسسات المختارة:**

عدد أفراد العينة	عدد العمال	نوعها	المؤسسة
14	200	إنتاجية	مركب الدراجات والدراجات النارية - قالمة -
12	67	إدارية	مديرية التربية لولاية قالمة
32	631	خدماتية	مستشفى الحكيم عقبي قالمة
58	898		المجموع

المصدر: ( هذه الدراسة).

<sup>1</sup>-السيد محمد بدوي، في علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعة الإسكندرية، 1986، ص 395.

<sup>2</sup>-حسن المنسي، منهج البحث التربوي، دار الكندي، ط1، الأردن، 1999، ص 92.

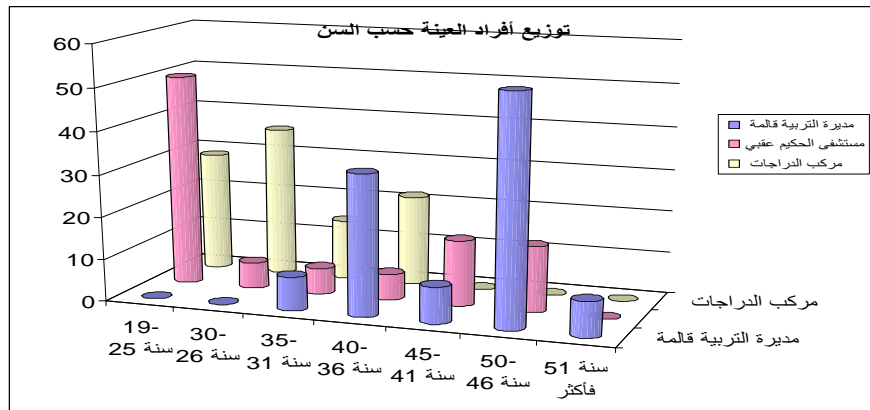
### ج- خصائص العينة من خلال البيانات الأولية للاستمارة :

إن دقة المعلومات الواردة في أي بحث اجتماعي تتوقف على مهارة الباحث وقدرته على استدراج المبحوث لكسب ثقته كي يجيب بدقة على الأسئلة المطروحة عليه ولا شك أن البيانات الأولية تعتبر إطارا مرجعيا توضح تفاعل متغيرات البحث، حيث ستشمل متغير السن، الجنس والمستوى التعليمي، فالتعرف على هذه المتغيرات يساعد على فهم الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للمبحوث مما يساعد في تحقيق أهداف البحث .

#### 1- متغير السن:

لقد شكلت الفئات العمرية حسب سن الأفراد؛ حيث أن طول الفئة يساوي 5، وهذا ما يوضحه المخطط الموالي:

#### المخطط رقم 01، يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن:



س01 ( المصدر : استمارة الدراسة ).

يلاحظ من خلال المخطط أن أقل نسبة تمثلها الفئة من 51 سنة فأكثر بقيمة 08.33% في القطاع الإداري، الذي لم يطرأ عليه أي تغيير محسوس منذ مدة طويلة سواء في هيكله البنائي أو موارده البشرية إلا مؤخرا، حيث تعددت الاختصاصات الوظيفية مع زيادة المؤسسات التربوية وزيادة العبء



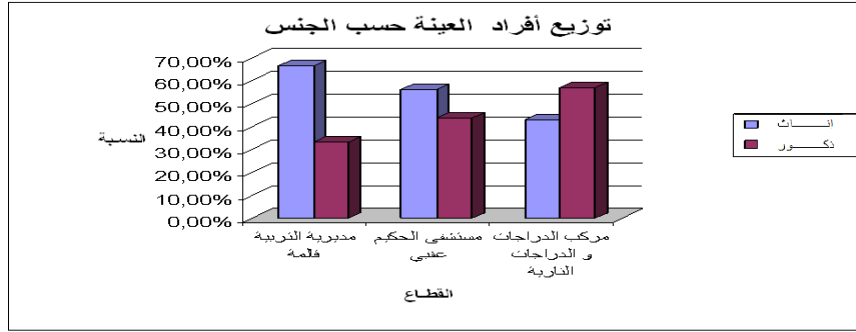
المهني، فقامت مديرية التربية لولاية قالمة بتوظيف بعض الشباب كمساعدين في المكاتب المختلفة في إطار عقود ما قبل التشغيل، أو عقود الإدماج المهني، كما أنشئ مقر جديد للمديرية .

فيما يخص أكبر نسبة وهي 50 % فقد تركزت في قطاع الخدمات وتمثل الفئة العمرية من ( 19 إلى 25 سنة )، حيث أن مستشفى الحكيم عقي خضع لتعديلات في هيكله الإداري وتطويرا في تخصصاته الوظيفية مما استدعى توظيف عمال جدد كان أغلبهم شبابا.

## 2- متغير الجنس :

بالرجوع إلى البنية الديموغرافية للمجتمع الجزائري يتبين أن هذا المجتمع من المجتمعات الفتية؛ ذلك أن ما يزيد عن نصف عدد السكان هم من فئة الشباب، لننظر في هذا الشأن للمخطط رقم 02 .

### المخطط رقم 02 يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس:



( المصدر : استمارة الدراسة ).

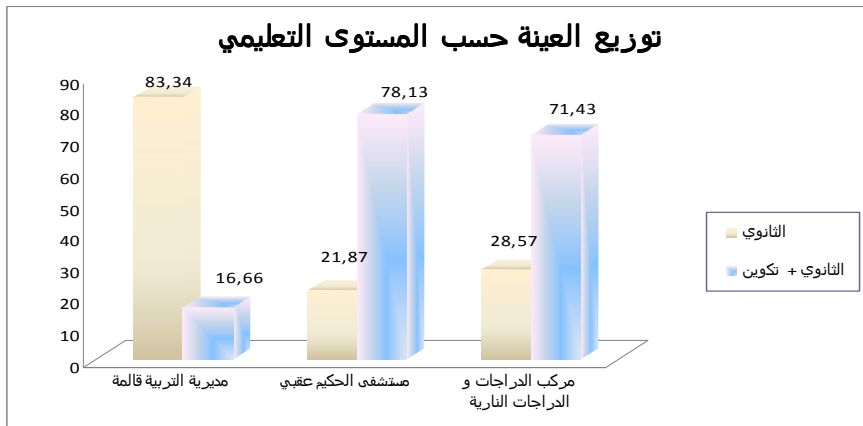
من خلال المخطط رقم 02 نلاحظ أن نسبة الإناث كبيرة في القطاع الإداري وقطاع الخدمات، إذ تبلغ قيمتها في القطاع الأول 66.66% وفي القطاع الثاني 56.25%، إلى جانب نسبة 33.33% من الذكور في القطاع الأول ونسبة 43.75% في القطاع الثاني، أما في قطاع الإنتاج فنسبة الذكور فيه تقدر ب 57.14% مقابل 42.85% للإناث، ويمكن أن

نفسر ذلك انطلاقا من ظروف العمل في المؤسسة الإنتاجية التي تعتبر قاسية؛ فنظرا للطبيعة الفيزيولوجية نجد أن الرجال أكثر تحمل لأعباء العمل الموكل إليهم من النساء، إضافة إلى موقع المؤسسة؛ إذ أنه بعيد نوعا ما عن المنطقة العمرانية، كذلك طبيعة العمل؛ حيث أن جل الأعمال الموجودة بالمؤسسات الإنتاجية تتطلب بذل جهد عضلي كبير، أما المؤسسات الإدارية والمستشفيات فطبيعة التخصصات الوظيفية الموجودة بها تناسب النساء؛ فهي تتطلب استعمال التفكير وتقنيات ومهارات تستطيع النساء إنجازها.

### 3 - متغير المستوى التعليمي :

قبل البداية في تحليل هذا المتغير المهم يمكن الإشارة إلى أنه جرى إضافة متغير التكوين إلى جانب المستوى النهائي من التعليم الثانوي لكثرة الطلب عليه في سوق العمل وكذلك لزيادة حجم العينة وبالتالي زيادة تمثيلها للمجتمع الأصلي .

المخطط رقم 03، يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:



س03 ( المصدر : استمارة الدراسة ).

نلاحظ من خلال الأرقام الواردة في المخطط رقم 03 أن أعلى نسبة لذوي المستوى النهائي من التعليم الثانوي تقدر ب 83.34 % بمديرية

التربية التي تحتوي على تخصصات وظيفية يستطيع ذوي المستوى النهائي التكيف معها فهي ذات طابع إداري ولا تتطلب سوى مستوى متوسط في اللغة والتحرير، إلى جانب هذا فقد كان التركيز على ذوي المستوى النهائي عند تحديد العينة والتي هي قصديه، أما الذين يملكون تكويننا إضافيا فقدت نسبتهم ب 78،13% في قطاع الخدمات الممثل ب المستشفى الحكيم عقبي؛ فالتكوين في الميدان الطبي إجباري وهذا لزيادة المهارات المهنية خصوصا مع تنوع الاختصاصات الطبية .

#### خامسا، تحليل وتفسير المعطيات الميدانية:

كان سؤال إشكاليتنا الذي انطلقنا منه في هذه الدراسة يتمحور حول مدى تحقيق التعليم المدرسي للتنمية الإقليمية وحسب ما أظهره التحليل الميداني فإن 71.13% من أفراد عينة البحث، أي أغلبهم يرون بأنه هناك علاقة بين التوافق في مستوى التعليم المدرسي مع وظائف الشغل وتحقيق التنمية على مستوى المؤسسة، وبالتالي انعكاس ذلك على الاقتصاد الإقليمي من حيث زيادة الإنتاجية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية؛ حيث أن نسبة 70.68% من أفراد العينة ترى بأنه يوجد توافق بين مستوى التعليم المدرسي وطبيعة التخصصات المهنية التي يعملون بها؛ إذ أن هذه المسألة تتوقف على طبيعة القطاع الاقتصادي وما تطلبه تخصصاته الوظيفية من مهارات وتقنيات لتسييرها، إضافة لهذا فإن نسبة 70.67% ترى بأن التنوع في مستويات التعليم المدرسي يزيد من الإنتاجية في سوق العمل، كما أن نسبة 72.4% من أفراد العينة ترى بأن التوافق بين مستوى التعليم المدرسي والتخصصات المهنية في سوق العمل يحقق التنمية الإقليمية، وفي هذا الصدد حث الخبراء الدوليين الحكومات التي تقوم بتنفيذ سياسات التوطين على تقديم الخبرات الكافية بمختلف المستويات العلمية والتقنية لأبنائها الراغبين بدخول سوق العمل لجعلهم بمهارة العمال الأجانب لتحقيق الإنتاجية التي تتطلب شروطا

من بينها موافقة الاختصاص المهني بالمؤسسة لمختلف المستويات الدراسية؛ فالمستوى التعليمي الجيد والمعرفة العلمية يحققان التطور والازدهار وهذا يؤثر إيجابا على مردودية المؤسسة من حيث دقة العمل وسرعة التنفيذ إلى جانب تطوير الإنتاج وبالتالي ينعكس ذلك على الاقتصاد الإقليمي<sup>1</sup>.

#### سادسا، نتائج الدراسة :

في أي بحث علمي يعود الباحث في نهاية بحثه، إلى تساؤلات الإشكالية التي طرحها في البداية وإلى الفرضيات التي صاغها وحاول الإجابة عنهما؛ ليقف على مدى صدقها في ضوء النتائج التي توصل إليها بحثه، كي يستطع فيما بعد تعميمها على باقي أفراد المجتمع الذي أجريت عليه الدراسة، إضافة لهذا فإنه هناك نتائج أخرى تكشفها الدراسة وهي التي سنوجزها في النقاط التالية :

- أغلب التخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل تشترط تكويننا إضافيا للتكيف مع الوضع المهني في سوق العمل.
- أهم القطاعات التي تمتص أكثر ذوي المستوى النهائي من التعليم الثانوي هما القطاع الإداري وقطاع الخدمات.
- إن القطاع الإداري وقطاع الخدمات من القطاعات الحساسة التي تعاني مشكل التوفيق بين طالبي العمل والتخصصات المهنية الموجودة بها، إذ أن هذه القطاعات تضع مقاييس محددة وصارمة عند التوظيف، لكن مع التغيرات الحاصلة على المستوى الإقليمي الجزائري حصلت تطورات على مستوى البنى التحتية للقطاعات الصحية والمستشفيات والتي ظهرت فيها تخصصات مهنية جديدة، حيث سيؤدي ذلك حتما إلى خلق مناصب شاغرة وبالتالي إنقاص مشكل التشغيل على مستوى الإقليم .

---

<sup>1</sup>- <http://www.emsjed.com/msjed/site/details.asp?topicid>

- لكي يكون التعليم أداة للإنتاج وجب إتباع سياسة تخطيط متوافقة مع احتياجات سوق العمل، مع مراعاة إمكانات البلد ونوعية البرامج التنموية المطلوبة .

- إن التعليم باعتباره مدخلا للتنمية ارتبط بحاجات المجتمع ومطالبه المختلفة وأصبح عملية استثمار اقتصادي في الموارد البشرية وهو من المجالات المهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- إن مسألة التوافق بين مخرجات العملية التعليمية وسوق العمل مرهون بعدة شروط منها ما يتعلق بالنظر في محتوى البرامج الدراسية وجعلها أكثر قربا من الجانب العملي الميداني ومنها ما يتعلق بجانب الخبرة المهنية للعامل ومنها ما يتعلق بالعرض والطلب في سوق العمل، فكل هذه النقاط تعتبر كمؤشرات توضح دور التعليم المدرسي في تحقيق التنمية الإقليمية، كما تجيب على مشكلة إحداث التوازن بينه وبين احتياجات سوق العمل الإقليمي.

#### الخاتمة :

إن البحث عن توازن أكبر بين التعليم والتنمية كان الموجه في بعض البلدان في صياغة خطط التعليم، الذي يحتل مكانا صغيرا نسبيا في التخطيط الإقليمي، ولتعديل عرض مخرجات التعليم المدرسي ليلائم الوسط الإقليمي باحتياجاته الاقتصادية المختلفة وجب إذا النظر في مسألة الموافقة بين المستوى الدراسي والاختصاصات المهنية الموجودة في سوق العمل ودوره في تحقيق التنمية الإقليمية.

إن كل هذا يدفع للبحث عن السبل الكفيلة لإحداث التوازن بين التعليم المدرسي واحتياجات سوق العمل الإقليمي؛ من حيث جعل محتوى البرامج الدراسية أكثر قربا من الجانب العملي الميداني والاهتمام بجانب الخبرة المهنية للعامل والنظر في مسألة العرض والطلب في سوق العمل ؛ فهذه المؤشرات توضح دور التعليم المدرسي في تحقيق التنمية الإقليمية ولهذا

ركزت عليها هذه الدراسة وفق خطة تضمنت جانب نظري عالج في بدايته الجانب المفهومي والتراث النظري المتمثل في الدراسات السابقة والنظريات المتعلقة بالموضوع، أما الفصل الميداني فقد شمل الجانب المنهجي وعرض للبيانات الميدانية بالتحليل والتفسير والتي تمحورت حول فرضيات الدراسة التي اختبرت إحدى مؤشرات التنمية الإقليمية وتمثلت في مسألة التوافق بين المستوى الدراسي من التعليم الثانوي والتخصصات المهنية الموجودة في سوق العمل من الناحية الكيفية والكمية للإجابة على التساؤل الرئيسي الذي تم طرحه وذلك لرسم ملامح واقع التعليم المدرسي والتنمية الإقليمية في الجزائر .

### قائمة المراجع المعتمدة في الدراسة :

#### أولاً، الموسوعات والقواميس:

- 1- محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989 .
- 2- فؤاد أفرام البستاني : منجد الطلاب، بيروت ط 3، 1956.

#### ثانياً، المراجع باللغة العربية :

- 1- السيد محمد بدوي : في علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعة الإسكندرية، 1986 .
- 2- حسن المنسي : منهج البحث التربوي، ط1 ، دار الكندي، الأردن، 1999.
- 3- حسين عبد الحميد رشوان: التربية والمجتمع - دراسة في علم اجتماع التربية-، المكتب العربي الحديث، مصر، 2002.
- 4- خليل أحمد خليل :المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة للطباعة والتوزيع والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 1984.
- 5 - عبد الناصر رشاد: التعليم والتنمية الشاملة، دراسة في النموذج الكوري، دار العربي، بيروت، 1988 .
- 6 - عبد الرحيم تمام أبو كريشة : دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية، 2003 .
- 7- عبد الله محمد عبد الرحمن: علم اجتماع المدرسة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001 .
- 8- علي السيد محمد الشخبي: علم اجتماع التربية المعاصر، ط1 ، دار الفكر العربي، مصر، 2002.
- 9- علي الكاشف: التنمية الاجتماعية المفاهيم والقضايا، د.ط، عالم الكتب، القاهرة، 1985.
- 10 - عبد المجيد سويلم : مشكلات المواطنة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات سوق العمل في فلسطين، مديرية التخطيط والسياسات في وزارة العمل الفلسطينية، ب ت .
- 11- صلاح الدين شروخ: علم الاجتماع التربوي، د ط، دار العلوم والنشر والتوزيع، د . بلد، 2004 .
- 12 - محمد محمود الخوادة: مقدمة في التربية، دار المسيرة، ط 1، عمان، الأردن، 2003.
- 13 - محمد علي حافظ، التخطيط للتربية والتعليم، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1965.

14 - محمد عبد العزيز عجمية والدكتورة إيمان عطية ناصف: التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 2003.

ثالثاً، المذكرات والرسائل الجامعية :

1- لوغرت أحمد : التعليم الثانوي في الجزائر ومبررات إصلاحه، دراسة نظرية تحليلية لنيل شهادة الماجستير، فرع علوم التربية بمعهد علم النفس وعلوم التربية، بوزريعة، الجزائر، (1994-1995).

رابعاً، المجلات:

1- أحمد منير نجار: التعليم وأثره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة دراسات عربية، العدد 10 لعام 1980.

2- محمد بومخلوف: إشكالية التنمية، محاولة سوسبولوجية لإيجاد إطار جديد للتحليل في البلدان النامية، مجلة نصف شهرية، مركز البحوث الأنثروبولوجية الإثنوغرافية، ط 1، د بلد، 1983.

خامساً، مواقع الانترنت :

<http://www.marefa.org/index.php>.

<http://www.emsjed.com/msjed/site/details.asp?topicid=615>

<http://www.4shared.com>.

## الطفولة وحق الرعاية الاجتماعية

أ. مرموري بشير

جامعة أدرار

### ملخص:

إن المجتمع الدولي بمختلف فصائله وتوجهاته وانتماءاته، حمل نفسه المسؤولية الكاملة على رعاية الطفل ( وضمان أمنه وسلامته) رعاية تمس كل جوانبه الجسمية والفكرية والنفسية والأمنية، لأنه الضمان المؤكد لمستقبل الأمم، فمتى سلم سلمت المجتمعات وازدهرت حياتها وترقت، ومتى سلبت حقوقه انعكس ذلك سلبا عليها ولا تعرف حينها الاستقرار والرفي. وليس مرة أو مرتان، ونحن نسمع عن أطفال في مقتبل العمر، يجوبون الشوارع بحثا عن لقمة عيش، يتعاطون المخدرات، يغتصبون، يتسربون من مدارسهم، يسعون إلى أعمال النهب والتخريب. وإذا بحثنا في جذور المشكلة فلا تطلعنا الدراسات إلا عن مشكلات كانت السبب في ذلك كله، متمثلة في الحروب والمجاعات والأمية والاحتلال والفساد الإداري واستبداد السلطة وانتهاكات كثيرة لحقوق الإنسان، فأين هي الأمم وأين هي المنظمات، ويبدو أن الأولى القول أين هو الضمير الإنساني، وأرى أنه غاب مع ظهور فكر المنفعة وطغيان المصالح الدنيا على المصالح العليا للعباد والأوطان.

### The Abstract:

The international society with its different directions and belongings has the responsibility to protect and preserve children's rights, their security and peace. This latter concerns the total security of the future of nation thus, when societies give rights the develop and liver in peace and by contrast when it deprived people from their rights they will never witness or live in security. Several times we hear about children in streets looking for something to eat smoking and taking drugs, violate and leaving their schools and if we search for the causes and sources of that problems we will find researches and studies showing only the causes of problems which are wars between countries, colonization, corruption and violation of human rights and here we ask the question where are the organizations?

### مقدمة:

إن الدول تدرك أن الأمم المتحدة قد أعلنت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في تلك الصكوك، دون أي نوع من أنواع التمييز كالتمييز على أساس العنصر أو



اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره، واتفقت على ذلك.

وتدرك الدول أيضا أن الأمم المتحدة قد أعلنت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن للطفولة الحق في رعاية ومساعدة خاصتين، واقتناعا بأن الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها وبخاصة الأطفال، ينبغي أن تولى الحماية والمساعدة اللازمتين لتتمكن من الاضطلاع الكامل بمسؤولياتها داخل المجتمع.

وإذ تقر بأن شخصية الطفل حتى تتزرع ترعرعا كاملا ومتناسقا ينبغي أن ينشأ في بيئة عائلية في جو من السعادة والمحبة والتفاهم.

وإذ ترى أنه ينبغي إعداد الطفل إعدادا كاملا ليحيا حياة فردية في المجتمع وتربيته بروح المثل العليا المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة.

إذا أمعنا النظر في محتوى اتفاقية حقوق الطفل نجد أن المجتمع الدولي بكامل أطيافه وتوجهاته المعتمدة واديولوجياته وغيرها، قد حمل نفسه المسؤولية الكاملة على رعاية الطفل مهما كانت صفته وضمان أمنه وسلامته وحسن سلوكه.

لكن إذا نزلنا إلى أرض الواقع نجد أنفسنا أمام مفارقة شاسعة بين ما هو منصوص وما هو ملموس، نصطدم بواقع يذكرنا بعصر الجاهلية وعهود الاحتلال، من إجهاض للأرواح وأكل لأموال اليتامى وحرمان من الحنان العائلي والرفقة وحرمان من التربية والتعليم وما ينتج عن ذلك من مظاهر التشرد والتسرب المدرسي وغير ذلك دون تعميم.

وهذا يجعلنا في بحث وتساؤل، عن ماهية هذه الفئة وعن أصنافها وعن حقوقها المشروعة الأساسية؟ وعن آليات العمل الاجتماعي لرعايتها، حتى تجد لها مواقع قارة في المجتمع، يكون له ذلك سببا لازدهاره ونموه وخروجه من دائرة التخلف والجهالة.

ويتضمن هذا المقال المتواضع النقاط التالية وهي:

- الطفولة في الاسلام
- الطفولة في المواثيق الدولية
- الطفولة وحق التنشئة والتطبيع الاجتماعي
- الطفولة غير العادية وأساليب الرعاية الاجتماعية
- الطفولة الجانحة والإدماج في المجتمع
- القرية النموذجية لـ بستالوزي في رعاية الطفولة

### المبحث الأول: الطفولة في الاسلام

إن التراث الاسلامي زاخر بالتعاليم التي تولي الاهتمام بالأطفال وتبين بشيء من التفصيل حقوقها وواجبات أولياء أمورهم نحوهم، وعلى سبيل الذكر لا الحصر نورد بعضا من النصوص الواردة في هذا التراث، بداية من حق الحياة في قوله تعالى: ( ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق )الاسراء، وحق الرضاعة في قوله تعالى: ( والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين )البقرة، وحق النفقة على حاضنة الطفل في قوله: ( وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف )البقرة، وحق التربية والتعليم في قوله (ص) : علموا أولادكم القرآن فإنه أول ما ينبغي أن يتعلم من علم الله هو، وفي قوله تعالى في تأديب الأطفال على خلق الاستئذان: (وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فاليستأذنوا ..... )النور، وحق العصرية في قول عمر بن الخطاب : ربوا أولادكم لزمان غير زمانكم.

لقد حرص الاسلام على وضع الأسس التي تمهد لوجود المجتمع الاسلامي، فاهتم بالأسرة معتبرا إياها القاعدة الرئيسية للمجتمع، كما اهتم بالوالدين باعتبارهما الركن الأساسي للأسرة، فبين حقوق وواجبات كلا منهما، لضمان تكوين أسرة قوية، وربط مصيرهم الأخروي وذوئهم بمدى استجابتهم لأوامر الخالق في قوله تعالى: (ياأيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس

والحجارة)التحريم, واعتبر الأطفال اللبنات الأساسية لتكوين الأسر, وزينة الله في أرضه, في قوله: (المال والبنون زينة الحياة الدنيا)الكهف.

فلذا نجد الرسول (ص) ضاربا لنا المثل الأعلى في بناء الأسرة السليمة, فكان يوصي بمعاملة الأطفال معاملة لينة, ويضرب المثل الحي بنفسه, حيث كان يلاطف الأطفال ويلاعبهم, ويروى أن الحسن والحسين دخلا عليه وهو يصلي, وكانا طفلين صغيرين, فوثب أحدهما على ظهره وهو ساجد, فبقي ساجدا إلى أن نزل عن ظهره من نفسه<sup>1</sup>. فلذا نجد رسول الله (ص) يدعونا لنعامل أبناءنا وفق مراحل ثلاث, حيث يقول: لاعبوهم لسبع وادبوهم لسبع وصاحبوهم لسبع. وما يمكن أن نستخلصه من قول نبينا الكريم, أن التعامل مع الأطفال يكون منسجما مع تطورات السن والمدارك والقدرات والاهتمامات.

وبهذا السلوك النبوي تأثر صحابته الأكرمون, فقليل أن عمر رضي الله عنه عزل أحد الولاة عندما اكتشف أنه يقسو على الأطفال ولا يلاطفهم ولا يلاعبهم. واهتم الاسلام بصحة الأطفال فأوجب على الدولة مساعدة الآباء في تأمين غذاء جيد للأطفال, فقد فرض لكل من تقطع ابنها عن الرضاية مبلغا من المال لشراء طعام له. وكانت بعض النساء تقطم أطفالها قبل الأوان لتضمن أخذ الأعطيات من الخليفة, فلما علم عمر بذلك, جعل لكل طفل راتبا سواء أكان مفطوما أو رضيعا<sup>2</sup>.

وحدث الاسلام الآباء على تعويد الأطفال على المهارات الرياضية كالفرسية والسباحة وركوب الخيل والرمي, كما قال سيد المرسلين (ص) : علموا أولادكم السباحة والرمية وركوب الخيل, وبهذا أثمرت هذه التربية في إفرانجيل مسلم نل عرشي الدولتين الأعظم آنذاك, الفرس والبيزنطيين.

<sup>1</sup> ابراهيم ياسين, أحمد محمد الزبادي, صورة الطفولة في التربية الاسلامية, الدار العلمية الدولية للنشر

والتوزيع, عمان ط1 2000, ص: 8 .

<sup>2</sup> المرجع السابق, ص: 10 .

وحرص الاسلام على تثبيت العقيدة في نفوس الأطفال منذ نعومة أظفارهم، فحث الآباء والأمهات على تعليم اطفالهم مبادئ الاسلام والأخلاق كالصدق والأمانة وإتقان العمل وعدم إيذاء الآخرين، وحب الخير، ومساعدة المساكين وحسن التعامل مع الناس وآداب كثيرة أخرى. كما حثهم على غرس العقيدة الاسلامية الصحيحة في نفوسهم بتعليمهم كلام الله وتأديبهم.

### المبحث الثاني: الطفولة في المواثيق الدولية:

#### **من هم الأطفال؟**

جاء في اتفاقية حقوق الطفل المؤرخ في 20 نوفمبر 1989 في المادة الأولى أن الطفل يعني كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك، وتوافق هذا السن جُل الأعراف الدولية تقريبا، قبل هذا السن تكون كفالته ورقابته ورعايته على ولي أمره، وبعد ذلك يكون قد انتهى سنوات التعليم الأساسية أو مارس تكويننا معيناً، يبلغ حينها درجة عالية من النضج البدني والفكري والوعي النفسي والاجتماعي، يجعله ذلك قادرا على تحمل المسؤوليات.

#### **اتفاقية حقوق الطفل:**

دعا الهدف السابع من الأهداف الرئيسية لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل إلى حماية الأطفال الذين يتعرضون لظروف بالغة الصعوبة، ولا سيما حالات النزاعات المسلحة، إلا أن خطة عمل المؤتمر تشمل أيضا فئة الأطفال الذين يعيشون ظروفًا عصيبة بصفة خاصة اليتامى وأطفال الشوارع واللّاجئين والمشردّين وضحايا الحروب والكوارث الطبيعيّة وتلك التي من صنع الإنسان وأبناء العمّال المهاجرين وغيرهم من الفئات المحرومة، والأطفال الذين يُستدرجون إلى البغاء والإيذاء الجنسيّ وغيره من أشكال الاستغلال، والأطفال المعوقين والمنحرفين وضحايا الفصل العنصريّ والاحتلال الأجنبيّ.

وفيما يخصّ عمل الأطفال لقد وجدت منظمة العمل الدولية أنه يعرقل التعليم واكتساب المهارات اللاّزمة؛ وبذلك يحدّ من إمكانات الكسب على مدى العمل،

ويحول دون الارتقاء الاجتماعي، كما يعرقل التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل؛ إذ يُقَال من المهرة والمتعلمين اللّازمين للتنمية.

لذا سعت المنظمة ضمن اتفاقية حقوق الطفل في تعزيز المعايير القائمة التي وضعتها، ولا سيما اتفاقية العمر الأدنى؛ وذلك بالإقرار بحقّ الطفل في الحماية من الاستغلال الاقتصادي، وأيّ عمل قد يكون محفوفًا بالمخاطر أو ينال من تعليم الطفل، أو أن يكون ضارًا بصحته أو بنمائه بدنيًا أو عقليًا أو روحياً أو معنوياً أو اجتماعياً.

وفيما يخصّ الأطفال اللّاجئين قدّرت مفوضية الأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين أنّ سبعة ملايين من بين 15 مليون لاجئ في العالم هم أطفال دون 18 سنة، وهناك الآن حوالي 22.3 مليون لاجئ تهتمّ بهم المفوضية، من بينهم 11 مليون طفل. ولهذا السّبب أنشأت مفوضية الأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين شبكة من الوظائف الجديدة المتخصّصة تدعى موظفي السياسات الإقليميين المعنيين بالأطفال، وهؤلاء يقومون بدور رئيسي لاستمرار التركيز على البرامج الخاصّة بالفتيات والفتيان اللّاجئين<sup>1</sup>.

وفيما يخصّ الأطفال المعوقين أدرج مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الأطفال المعوقين في فئات الأطفال الذين يعيشون ظروفًا صعبة بصفة خاصّة، والذين يحتاجون إلى مساعدة وحماية واهتمام بشكل خاصّ، ويحقّ للأطفال المعوقين بالطّبع التمتع بجميع الحقوق التي يتمتع بها أيّ طفل، وحسبما تنصّ عليه اتفاقية حقوق الطفل؛ فإنّ جميع الأطفال المعوقين يجب أن يتمتعوا بحياة كاملة وكريمة في ظروف تكفل لهم كرامتهم، وتعزّز اعتمادهم على أنفسهم، وتيسّر مشاركتهم الفعليّة في المجتمع المحلي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> اتفاقية حقوق الطفل، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 44/25 المؤرخ في 20 نوفمبر 1989، تاريخ بدء النفاذ 2 سبتمبر 1990 وفقا للمادة 49، ص: 133.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص: 141 .

تعيش أغلبية الأطفال المعوقين في البلدان النامية، ويعيش معظمهم في أحوال فقيرة وفي المناطق الريفية؛ حيث يندر التمتع بالخدمات المتخصصة بأي شكل من الأشكال، ووفقا لتقديرات منظمة الصحة العالمية؛ فإن من 1 إلى 2% فقط من الأطفال والراشدين المعوقين الذين يحتاجون إلى خدمات إعادة التأهيل يحصلون عليها بالفعل، غير أن الافتقار إلى الخدمات المتخصصة ليس بالعقبة الوحيدة التي يواجهها هؤلاء الأطفال، ووفقا لما أشارت إليه دراسة حديثة أجرتها "اليونيسيف": تتسم أشد المشكلات التي يواجهها المعوقون بسمة اجتماعية واقتصادية وثقافية وهي ليست بمشكلات طبية، ولا يلتحق الكثير من المعوقين بالمدارس؛ لأن أسرهم تعتقد أنهم لا يحتاجون إلى التعليم أو لأن المعلمين يرون أن حضورهم في المدارس ينال من تعليم الأطفال العاديين، وتؤدي الممارسات وأساليب السلوك التمييزية إلى استبعاد الأطفال المعوقين من الأشكال الأخرى للدعم الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي أيضا، الذي يتراوح من أنشطة الترفيه إلى التدريب من أجل العمل.

ولعل هذا ما دفع بالحكومات والمنظمات الإنسانية أن تلجأ إلى إجراءات ذات أولوية في المستقبل في خصوص حماية فئة المعوقين وتتمثل في<sup>1</sup>:

- وضع خطط عمل وطنية منسقة وقابلة للتطبيق؛ وذلك على أساس بيانات شاملة وموثوقة؛ لدعم جهود الوقاية الشاملة التي تتناول جميع مسببات الإعاقة.

- تزويد الأسر التي لديها أطفال معوقون بالدعم الذي يعزز قدراتها على الاعتناء بهم.

- ضمان حصول الأطفال المعوقين على التعليم.

- تعزيز الجهود للمعني في الإدماج الاجتماعي لمختلف فئات الأطفال

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص: 143 . 144 .

المعوقين.

وفيما يخصّ أطفال الفئات المحرومة اجتماعيًا طالب مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ببذل جهود لضمان عدم معاملة أيّ طفل كما لو كان منبوذا من المجتمع، وحدد أطفال العمّال المهاجرين وغيرهم من الفئات المحرومة، وضحايا الفصل العنصريّ، والاحتلال الأجنبيّ بوصفهم فئات تستحقّ الاهتمام والحماية والمساعدة بشكل خاصّ، وخلال العقد ازداد بروز محنة وضعف الأطفال الذين ينتمون إلى أقليات وطنية أو عرقية أو لغوية أو الذين ينتمون إلى السكّان الأصليين.

ميثاق حقوق الطفل العربيّ:

في ديسمبر 1984 أقرّ مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (ميثاق حقوق الطفل العربيّ) وبهذا اختتمت مرحلة طويلة من الدراسة والمراجعة والتفكير في هذه القضية الحيوية بالنسبة لحاضر الأمة العربية ومستقبلها والتي ظلّت مهملّة من حساب التشريعات العربية حتّى الآن.

وبهذا الاختتام ليحدو للأمة الرّجاء بميلاد عصر جديد من تاريخ الطفولة العربية ترتفع فيه إلى الدّرجات العليا من اهتمامات الأمة وتوجّهاتها.

يتضمّن هذا الميثاق مبادئ وأحكاما هي بمثابة منطلقات لسياسات الدّول العربية وخطتها وجهودها في مجال تنمية الطفولة ورعايتها؛ وهي كالتّالي<sup>1</sup>:

- تنمية الطفولة ورعايتها وصون حقوقها مكّون أساسي من مكّونات التّمية الاجتماعية، والتزام ديني ووطني وقومي وإنسانيّ نابع من عقيدة الأمة وقيمها الروحية والاجتماعية.

- التّشئة السوية للأطفال مسؤولية عامّة تقوم عليها الدّولة والأمة، ويسهم فيها الشعب من منطلق التكافل الاجتماعيّ.

<sup>1</sup> ميثاق حقوق الطفل العربيّ، مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، الجامعة العربية، القاهرة ديسمبر 1984، ص: 2.

- الأسرة نواة المجتمع وأساسه، قوامها التكافل على هدى الدين والأخلاق والمواطنة، وعلى الدولة تقع مسؤولية حمايتها من عوامل الضعف والتحلل، وتوفير الرعاية لأفرادها وإحاطتها بالضمانات الكافية، ومدّ الخدمات الأساسية التي تعين على تطويرها.

ومن هذه المنطلقات تنبثق جملة من الحقوق الأساسية للطفل والمتمثلة في<sup>1</sup>:

- تأكيد وكفالة حقّ الطفل في الرعاية والتنشئة الأسرية القائمة على الاستمرار الأسري، ومشاعر التعاطف والدّفء والتقبّل، وإحلاله المركز اللائق به في الأسرة بما يمكنه من التفاعل الإيجابي في رحابها، وأن يكون محور اهتمامها به يضمن تلبية وإشباع حاجاته البيولوجية والنفسية والروحية والاجتماعية، وبما ييسر له بناء شخصية مستقلة، وحرية في الفكر والرأي تتكافأ مع قدراته دون تمييز بين البنين والبنات.

- تأكيد وكفالة حقّ الطفل في الأمن الاجتماعي، والنشأة في صحّة وعافية قائمة على العناية الصحية والوقائية والعلاجية.

- تأكيد وكفالة حقّه في التعليم المجاني والتربية في مرحلتي ما قبل المدرسة والتعليم الأساسي-كحد أدنى- بحسبان أنّ التعليم هو حجر الزاوية في التغيير الدائم وفي اكتساب الاتجاهات والمهارات والقدرات التي يواجه بها كلّ المواقف الجديدة بالمعرفة المتجدّدة، ويتخلّص بها من القيم اللاوظيفية والتقاليد البالية السلبية.

- تأكيد وكفالة حقّه في الخدمة الاجتماعية المجتمعية والمؤسسية المتكاملة والمتوازنة الموجهة لكلّ قطاعات الطفولة في البادية والريف والحضر، وبخاصّة لأبناء فقراء هذه البيئات كافة، ولأقوياء والمعوقين والموهوبين...  
- تأكيد وكفالة حقّ الطفل في رعاية الدولة وحمايتها له من الاستغلال

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص3.



ومن الإهمال الجسماني والروحي حتى إذا كان ذلك من جانب أسرته، وتنظيم عمالته بحيث لا تبدأ إلا في سن مناسبة. ويهدف هذا الميثاق إلى تحقيق ما يلي:

ضمان تنشئة أجيال من الأطفال العرب تتجسد فيهم صورة المستقبل الذي نريد، ولهم القدرة على صنع ذلك المستقبل، أجيال عربية تؤمن بربها وتتمسك بمبادئ عقيدتها، وتترك رسالتها القومية، وتخلص لأوطانها في ثقة بنفسها وأمتها، وتلتزم بمبادئ الحق والخير، وتتطلع فكرا وممارسة وسلوكا نحو المثل الإنسانية العليا في سلوكها الفردي والجماعي.

### **المبحث الثالث: الطفولة وحق التنشئة والتطبيع الاجتماعي الطفل وعضويته :**

إن تاريخ المجتمعات البشرية، يؤكد لنا بأنه لا يوجد إنسان لم يصل إلى درجة العضوية والشخصية والفاعلية، بسبب دوافعه وحاجاته التي تتطلب إشباعها، وكذلك بسبب تطور المجتمع، ونستطيع القول بأنه لا يمكن للأدي الفرد أن يتحضر ويتمدن ما لم يحصل على عدة انتماءات عضوية تنظيمية رسمية وعرفية تقوم بهذيب سلوكه، وترشيد تفكيره وتكبيس تفاعله مع الآخرين، وعكس ذلك يبقى الأدي الفرد بعيدا عن التحضر والتمدن<sup>1</sup>.

إلا أن الطفل تبقى فرديته أعقد من فردية الراشد، ذلك أنه صفحة بيضاء، لا تحمل إلا ما يرسم عليها ولا تتلون إلا بلون البيئة التي ينشأ فيها فتأثره بالغ جدا كما ورد على لسان نبينا حينما قال: (يولد ابن آدم على الفطرة فأبواه يهودانه أو يمجسانه أو ينصرانه). وذلك أن الطفل لا ينمو من تلقاء نفسه بل يتشكل ويتغير ويرتقي كشخصية سوية بقدر ما يوفره الوسط الإنساني الاجتماعي الذي يعيش فيه من عوامل التربية ومقوماتها، بل إنه

<sup>1</sup>معن خليل عمر، البناء الاجتماعي أنساقه ونظمه، عمان الأردن 1999، ص 187.

يمكن تشكيل هذا الكائن الحي بتربية رشيدة حتى ينشأ بمواصفات تجسد الجوهر الحقيقي للإنسان<sup>1</sup>.

وهنا يؤكد علماء النفس والتربية أن السنوات الأولى من حياة الطفل هي الأساس الذي تبنى عليه شخصيته في المستقبل والقاعدة التي تركز عليها تربيته في مراحل التعليم التالية.

لذا يظل الطفل عضوية معقدة وعملية التلاؤم بينه وبين ما يحيط به، لا يمكن أن تتم بدون مساعدة خارجية، فبقاؤه إذن يستلزم وجود راشدين من نوعه، وعناية هؤلاء الراشدين به، وطمأنة حاجاته لتأمين التلاؤم اللازم، ومن هنا تبدأ عملية رعاية الراشدين الأطفال، ومن هنا تكون الضرورة الطبيعية لوجود مجتمع يأتي إليه الأطفال الجدد وينشأون فيه. على أن بقاء الطفل لا يستلزم فقط تلبية حاجاته الغذائية، وإنما هو يستلزم شيئاً آخر، إنه يستلزم الحركة والنشاط المركز والعادات، ووسيلة الاتصال مع غيره ومع الطبيعة، ومعرفة ما يحيط به، والتعامل مع ما يحيط به<sup>2</sup>.

#### معنى التنشئة الاجتماعية:

من الحقائق المعروفة أن " الطفل " عند مولده لا يستطيع أن يشارك المجتمع كعضو فيه، إلا بعد عمليات تنشئة اجتماعية، تصنع منه شخصا " قادرا" على أداء الأدوار الاجتماعية المتعددة، التي تتزايد وقد تتعقد كلما اجتاز مرحلة بعد أخرى من مراحل النضج، وفي هذا الصدد يقوم التعليم بمهمة أساسية، ولكن يجب أن يلاحظ أن كل تعليم ليس تنشئة اجتماعية بالضرورة، لأن بعض " جوانب التعليم " قد تكون غير ملائمة لخلق الدافعية للمشاركة

<sup>1</sup> مواهب ابراهيم عياد، ليلي محمد الخضري، إرشاد الطفل وتوجيهه في الأسرة ودور الحضانة، المعارف، الاسكندرية مصر 1995، ص: 03 .

<sup>2</sup> عبد الله الرشدان، علم اجتماع التربية، دار الشروق، عمان 1999، ص 23 .

في الأنساق الاجتماعية، وهنا يظهر دور الثقافة التي تشكل الإطار لكل ما يمكن أن يتعلمه الشخص ويدخل في صميم تنشئته. و لهذا تصبح العملية التي يكتسب عن طريقها الأفراد ثقافة الجماعات التي ينتمون إليها ذات أهمية كبيرة<sup>1</sup>. ويعرف معجم العلوم الاجتماعية التنشئة الاجتماعية كما يلي:

التنشئة الاجتماعية إعداد الفرد منذ ولادته لأن يكون كائنا اجتماعيا وعضوا في مجتمع معين، والأسرة هي أول بيئة تتولى هذا الإعداد، فهي تستقبل المولود، وتحيط به وتروضه على آداب السلوك الاجتماعي وتعلمه لغة قومه وتراثه الثقافي والحضاري.

حيث تلبي حاجاته المتنوعة وتقوم بإدماجه في الإطار الثقافي العام عن طريق إدخال التراث الثقافي في تموينه وتوريثه إياه توريثا متعمدا بتعليمه نماذج السلوك المختلفة في المجتمع الذي ينتسب إليه وتدريبه على نموذج الفكر السائد فيه، وغرس المعتقدات الشائعة في نفسه، فينشأ منذ طفولته في جو مليء بهذه الأفكار والمعتقدات والقيم والأساليب، فلا يستطيع التخلص منها لأنه لا يعرف غيرها، ولأنه يكون قد شب عليها، وتكون بدورها قد تغلغت في نفسه وأصبحت من مكونات شخصيته<sup>2</sup>. وهذا كله بفعل التربية.

و إذا نظرنا إلى التربية على أنها عملية تطبيع اجتماعي، وجدنا أنها تشكل الوليد الإنساني، ليصبح فردا إنسانيا ، فإذا ما نظرنا إلى هذا الهدف وحده وجدنا أن عملية التربية تسعى إلى تحقيق هذا الهدف في جميع المجتمعات على حد سواء، ولكن الفرد الإنساني الذي يكون نتاج العملية

---

<sup>1</sup> محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع التطبيقي، دار النهضة العربية، بيروت، سنة غ.م . ص117.

<sup>2</sup>معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة، دار الشروق، عمان 2000، ص125.

التربوية، يختلف من مجتمع لآخر، في نمط الشخصية الذي يكون لديه، وفي اختلاف السلوك وتنوعه<sup>1</sup>.

وفي تعريف آخر مماثل للدكتورة ليلي محمد الخضري تشير فيه إلى أن التنشئة الاجتماعية أو التطبيع الاجتماعي شيئاً أكبر وأوسع وأعمق وأشمل من مجرد التعليم الرسمي أو التربية الرسمية المنهجية المنظمة في سنوات الدراسة المختلفة التي يتلقاها الطفل في المدرسة، فهي عملية تبدأ منذ اليوم الأول في حياة الوليد الذي يجد نفسه منذ البداية في مجتمع تميزه ثقافة تتألف من عادات وتقاليد ونظم وعلاقات معينة، فيخضع لتلك العادات والتقاليد ويدخل طرفاً في كثير من هذه النظم والعلاقات وتتعدد علاقاته وتتشعب بمرور الوقت<sup>2</sup>,

توجد هيئات اجتماعية أخرى بجانب الأسرة تشترك في هذه التنشئة، مثل جماعات اللعب والمدرسة والنوادي الثقافية وغير ذلك<sup>3</sup>.

ويعرفها حامد عبد السلام بأنها عملية تعلم وتعليم وتربية، وتقوم على التفاعل الاجتماعي، وتهدف إلى اكتساب الفرد (طفلاً فمراهقاً فراشداً فشيخاً) سلوكاً ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق معها، وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية<sup>4</sup>.

و هكذا تظل التنشئة الاجتماعية حقاً لكل مولود مهما كانت صفته أو انتماءاته، حتى يثبت وجوده، ويكون واحداً من الملايين الذين يعمرّون هذه الأرض. مراحل التنشئة الاجتماعية:

<sup>1</sup> عبد الله الرشدان، علم اجتماع التربية، دار الشروق، عمان 1999، ص 227.

<sup>2</sup> مواهب إبراهيم عياد، ليلي محمد الخضري، المرجع السابق، ص: 03 .

<sup>3</sup> جماعة من الأساتذة العرب، معجم العلوم الاجتماعية، اليونسكو القاهرة 1975، ص 147.

<sup>4</sup> حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، القاهرة 1977، ص 213.

إن من أهم وظائف التنشئة الإجتماعية، تعليم الشخص المشاركة في الأدوار الإجتماعية ولذلك تكون الموضوعات التي يمكن استدماجها، هي الأدوار الإجتماعية ذاتها، ولكن لكي يتمكن المرء من أداء أي دور اجتماعي بطريقة ملائمة، يجب أن يعرف الأدوار الإجتماعية الأخرى التي توجد في نفس النسق الإجتماعي، ومعنى هذا أن الطفل يجب أن يستدمج الأدوار التي يتوقع منه المجتمع أن يؤديها بنفسه، وأن يستدمج أيضا أدوار الآخرين الذين سوف يتعامل معهم<sup>1</sup>.

و هكذا نجد أن الطفل في كل مرحلة من مراحل التنشئة الإجتماعية يستوعب مجموعة من الأدوار تكون للمجتمع دلالة لنموه ونضجه، وتتحدد مراحل التنشئة التي يمر بها الطفل منذ الطفولة المبكرة إلى سن الرشد فيمايلي:

1. المرحلة الفمية 2. المرحلة الشرجية 3. المرحلة الأوديبيية، 4. الرشد،

و في كل مرحلة، تكون الأسرة هي الجماعة الأساسية في عملية التنشئة الإجتماعية، وهي بمثابة المجتمع الأول الذي يتعين عليه أن يتكيف معه ويكتسب منه أولى المؤثرات التي تتدخل في تشكيل حياته وتطويع سلوكه الاجتماعي<sup>2</sup>.

**المرحلة الأولى:** يتمثل الهدف الأساسي في هذه المرحلة في تدعيم الإعتماد على الفم، حيث لا يكون الطفل فيها مندمجا في الأسرة ككل، وإنما يكون مندمجا في نسق فرعي من الأسرة يتكون منه هو وأمه، ويسمى فرويد هذه المرحلة بالتوحد الأولى، لأن الأم والطفل يكونان في حالة اختلاط، ويكون الطفل حساسا إلى درجة كبيرة بحركات أمه.

<sup>1</sup> محمد عاطف عيث، المرجع السابق، ص127

<sup>2</sup> مواهب ابراهيم عياد، المرجع السابق.

**المرحلة الثانية:** الطفل مطالب في هذه المرحلة بأن يمارس سيطرته على ذاته، فالتدريب على التبول يمثل المحور الرئيسي في هذه الفترة، حيث يستدمج الطفل دورين، دوره هو ودور الأم.

إن الأم أثناء هذه المرحلة تشارك في النسق الإجتماعي المحدود الذي يتكون من تفاعلها مع طفلها ، كما تشارك أيضا في حياة الأسرة ككل، ويعتبر الدور المزوج لجهاز التنشئة الإجتماعية ، له أهمية كبيرة لأسباب عديدة، لأن وظيفته الأساسية هي تدريب الطفل على المشاركة في نسق اجتماعي أكثر تعقيدا كلما كان قادرا على ذلك.و على الواضح أنه يجب على جهاز التنشئة الإجتماعية أن يكون على علم بتلك الأدوار والقيم المشتركة التي يتضمنها النسق الأكبر، ومن الناحية الأخرى، تعتبر عملية التنشئة الإجتماعية مهمة صعبة - إلى حد ما- سواء بالنسبة لمن يقوم بها أو بالنسبة للطفل ذاته، فالأم لا ترغب أن ترى طفلها يعاني أثناء عملية تدريبه من آلام أو أخطاء متعددة، وقد تكون رغبة في مساعدته باستمرار على أداء ما لم يستطع أدائه. ولكنها تجد نوعا من الضغط الخارجي يمارسه أثناء النسق الإجتماعي الذي تشارك في عضويته، يجرها أن تترك طفلها في بعض الأحيان يعتمد على ذاته<sup>1</sup>.

**المرحلة الثالثة:** وهي المرحلة الأوديبية، و تبدأ أزمته من سن الرابعة والخامسة، وتسبقها فترة كمون، وفي هذه المرحلة يصبح الطفل عضوا في الأسرة ككل، وحينئذ يجب عليه أن يستدمج الأدوار الأربعة للأسرة ( الأم، الأب، الإبن، الأخت) وأن يتوحد مع الدور الإجتماعي المسند إليه حسب الإطار المحدد لجنسه البيولوجي<sup>2</sup>.

**المرحلة الرابعة:** و هي المرحلة التي يصبح فيها الفتى أ والفتاة أكثر تحررا من قيود الضبط الأبوي، وتتمثل أزمة هذه المرحلة في مجموعة الضغوط التي

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 129 .

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 129.

تمارسها المطالب الكبرى لعملية الإستقلال التي تتركز بوجه خاص في ضغط النشاط الجنسي.<sup>1</sup>

و في هذه المرحلة يتجه الفتى أو الفتاة نحو التحرر أو الانفصال عن الأسرة لتشكيل كيان أسري جديد، لكن في نفس الوقت تتناوبها مشاعر الخوف من الانفصال.

**تنشئة الراشدين:** تعتبر التنشئة الإجتماعية للراشدين أكثر يسرا من تنشئة الأطفال للأسباب التالية:

- تكون عند الراشد عادة، دوافع للعمل والتعلم من أجل تحقيق هدف معين.

- يكون الدور الجديد الذي يحاول استدماجه، متشابهها إلى حد كبير الأدوار التي استدمجها من قبل.

-سهولة اتصال أجهزة التنشئة به يبسر عن طريق اللغة ومع ذلك يمكن أن تكون عملية التنشئة الإجتماعية للراشدين صعبة ومعقدة، ويظهر ذلك بوجه خاص عندما تتميز المهارات التي يراد تعليمها بالتعقيد وتتميز مسؤوليات الدور الجديد بالصعوبة والتعدد، وكذلك عندما يتطلب الدور الجديد استدماج معايير واتجاهات مختلفة تماما عن تلك التي كانت موجودة عند الراشد من قبل<sup>2</sup>.

### **المبحث الرابع: الأطفال غير العاديين وأساليب الرعاية الاجتماعية:**

#### **الأطفال غير العاديين:**

عرفت اللجنة القومية لدراسة التربية بالولايات المتحدة الأمريكية، الأطفال غير العاديين بأنهم أولئك الذين ينحرفون عن مستوى الخصائص الجسمية أو العقلية أو الإنفعالية أو الإجتماعية للأطفال بصفة عامة إلى الحد الذي

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص131.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص132.

يحتاجون معه إلى خدمات تربوية تصل بهم إلى أقصى درجة يمكن أن تصل إليها قدراتهم ويمكن تقسيم الأطفال إلى المجموعات التالية:

1. مجموعة الانحرافات الحسية وتشمل: الطفل الكفيف، الطفل الأصم.
2. مجموعة العيوب والإضطرابات الكلامية.
3. مجموعة الانحرافات في القدرات والإستعدادات العقلية، وهي تتضمن المتخلفين عقليا، الموهوبين بطبيئي التعليم.
4. مجموعة الانحرافات في التحصيل الدراسي، وهي تتضمن المتخلفين دراسيا.

5. مجموعة الانحرافات التي تأخذ أعراضها مظاهر الإضطراب الإنفعالي والسلوك المنحرف مثل: الكذب، السرقة العدوان، التخريب والهروب.
6. مجموعة الإضطرابات الفيزيولوجية مثل: الصرع وشلل الأطفال.
7. مجموعة العيوب والانحرافات الجسمية مثل التشوهات والعاهات الجسمية والعيوب الخاصة بالنمو.<sup>1</sup>

وثمة تقسيم آخر للأطفال غير العاديين وذلك حسب الأبعاد التي ينحرف فيها الطفل غير العادي، فهناك انحرافات عقلية، وتتضمن مجموعتين: الأولى وهم من ينحرفون عن المتوسط العام من حيث النمو العقلي بوحدين سالبين من وحدات الإنحراف المعياري، ويطلق عليهم المتخلفون عقليا، الثانية وهم من ينحرفون عن المتوسط العام من حيث النمو العقلي بوحدين موجبتين من وحدات الإنحراف المعياري ويطلق عليهم المتفوقون عقليا. و حسب أبعاد الإنحراف، فهناك العجز البدني، وفيه المكفوفون كليا أو جزئيا، الصم المصابون بعيوب كلامية، المقعدون وهم الأشخاص الذين نقل أعمارهم عن 21 سنة، أدت إصابتهم بعيوب خلقية أو مكتسبة إلى تعويق

---

<sup>1</sup> وليد محمد عودة العوزة، المكتبة ودورها في رعاية الأطفال غير العاديين، "مجلة التربية"، ع 114 ، دار الكتب القطرية 1995 ، ص 124.



استخدامهم لأطرافهم وعضلاتهم، وكذلك المصابون بشلل الأطفال وبالتهاب العظام وسل العظام أو المفاصل وأخيرا حسب أبعاد الإنحراف فهناك المنحرفون انفعاليا واجتماعيا.

الأطفال المعاقون عقليا: تعرف الجمعية الأمريكية للإعاقة العقلية، هذا النوع من الإعاقة بأنها انخفاض في الأداء الوظيفي للذكاء العام، ويصعبه عجز في السلوك التكيفي، ويبدو واضحا خلال فترة النمو<sup>1</sup>.

كما تعني الإعاقة العقلية نقصا في الكفاية الإجتماعية، مرده إلى عوامل وراثية وأخرى مكتسبة، وأنها عجز عقلي وقصور اجتماعي وتوقف في النمو.

أما مستويات الإعاقة العقلية، فهي الإعاقة البسيطة، الإعاقة المتوسطة والإعاقة الشديدة.

ينادي الإعلان الشامل لحقوق الإنسان الذي أقرته الأمم المتحدة بأن جميع البشر متساوون دون أي تمييز ويتمتعون بحقوق متساوية من الكرامة الإنسانية والحرية ولا يمكن انتزاعها.

و مما جاء في قرارات العصابة الدولية لجمعيات رعاية المعوقين ما يلي:

- للمعوقين عقليا الحقوق الأساسية نفسها للمواطنين الآخرين في نفس البلد وبنفس السن.

- للمعوق عقليا الحق بالعناية الطبية والعلاج الجسدي الخاص بحالته، وله الحق بالتربية والتثقيف والإعداد وإعادة التكيف والإرشادات التي تساعده على أن يطور إلى الحد الأقصى طاقاته وقابلياته مهما كانت خطورة تخلفه.

---

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 125 .

وليس المعاق إلا واحدا من أفراد المجتمع، وأن تنشئته وتطبيعته الإجتماعي وإدماجه في ثقافة مجتمعه، يتطلب جهدا إضافيا جادا، هو في مستوى معاداته، ولربما يستحيل على الأسرة تحقيقه، إلا بتضامن المجتمع وتدخل مؤسسات الدولة وتجهيزاتها المتخصصة لخدمة الغرض، لتحقيق العدالة والمساواة، وضمان الحقوق لكافة فئات المجتمع دون أي تمييز أو تهميش بأي سبب كان وبالخاصة أن كان السبب يفوق إرادة الفرد.

والأطفال المعاقون بدنيا، نذكر منهم خاصة: الكفيف والأصم.

- الكفيف: المكفوف من الناحية الطبية، هي تلك الحالة التي يفقد فيها الفرد القدرة على الرؤية بالجهاز المخصص بهذا الغرض، وهو العين وهذا الجهاز يعجز على أداء وظيفته إذا أصابه خلل طارئ أو خلل وِلادي يولد مع الشخص<sup>1</sup>.

و حسب منظمة اليونسكو فإن الكفيف هو الشخص الذي يعجز عن استخدام بصره في الحصول على المعرفة.

أما الطفل الأصم فيعرف من الناحية الطبية بأنه ذلك الطفل الذي حرم من حاسة السمع منذ ولادته، أو هو الذي فقد القدرة على السمع قبل تعلم الكلام، أو هو الذي فقدتها بجرّد تعلم الكلام، لدرجة أن آثار التعلم فقدت بسرعة، ويعتبر الصمم في الواقع عاهة أكثر إعاقة من العمى بمجرد إذ أن الأصم يتعذر عليه بسبب عاهته الإشتراك في المجتمع.

وهذه الفئة من الأطفال المعاقين إما عقليا أو جسميا، فإن كل الإتفاقيات الدولية تدعو إلى ضمان كامل حقوقهم، حيث تنص المادة 23 من اتفاقية حقوق الطفل المؤرخة في 20 نوفمبر 1989 بما يلي:

1. تعترف الدول الأطراف بوجود تمتع الطفل المعوق عقليا أو جسديا لحياة

---

<sup>1</sup>المرجع السابق، ص 126 .

كاملة وكريمة، في ظروف تكفل له كرامته وتعزز اعتماده على النفس وتيسر مشاركته الفعلية في المجتمع.

2. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل المعوق في التمتع برعاية خاصة وتشجع وتكفل للطفل المؤهل لذلك والمسؤولين عن رعايته وهنا بتوفر الموارد تقديم المساعدة التي يقدم عنها الطلب، والتي تتلاءم مع حالة الطفل وظروف والديه أو غيرهما ممن يرعونه.

3. إدراكنا للإحتياجات الخاصة للطفل المعوق، توفير المساعدة المقدمة وفقا للفقرة 02 من هذه المادة مجانا كلما أمكن ذلك، مع مراعاة الموارد المالية للوالدين أو غيرهما ممن يقومون برعاية الطفل، وينبغي أن تهدف إلى ضمان إمكانية حصول الطفل المعوق فعلا على التعليم والتدريب، وخدمات الرعاية الصحية، وخدمات إعادة التأهيل والإعداد لممارسة عمل، والفرص الترفيهية وتلقيه ذلك بصورة تؤدي إلى تحقيق الإدماج الإجتماعي للطفل ونموه الفردي، بما في ذلك نموه الثقافي والروحي، على أكمل وجه ممكن.

4. على الدول الأطراف أن تشجع بروح التعاون الدولي تبادل المعلومات المناسبة في ميدان الرعاية الصحية، الوقائية والعلاج الطبي النفسي، والوظيفي للأطفال المعوقين، بما في ذلك نشر المعلومات المتعلقة بمنهاج إعادة التأهيل والخدمات المهنية وإمكانية الوصول إليها، وذلك بغية تمكين الدول الأطراف من تحسين قدراتها ومهاراتها وتوسيع خبراتها في هذه المجالات، و تراعى بصفة خاصة في هذا الصدد البلدان النامية.

**الخدمات التعليمية المقدمة للمعاقين، الإجتماعية والنفسية:**

جاء في استطلاع أعده الأستاذ: محمد صديق لمجلة التربية الفطرية في عددها 114، حول الخدمات المتنوعة المقدمة للمعاقين، أن الخدمات الإجتماعية والنفسية تبدأ مع دخول الطالب للمدرسة، وحتى تخرجه حيث يقوم

الإختصاصي الإجتماعي والنفسي بدوره في مساعدة الطفل على تقبل المجتمع المدرسي الجديد، ووضعه بالصف المناسب لقدراته بالتعاون مع الهيئة التدريسية، ثم مساعدة أسرة الطفل على تقبل إعاقته وتوعية أفرادها بدورهم الصحيح في توجيهه ورعايته، ومتابعته سلوكيا وتحصيليا ونفسيا واجتماعيا، وكذلك الإرشاد الجمعي والنفسي والإجتماعي والفردى للطلاب، من خلال الأنشطة الجماعية واللقاءات الفردية، مع دراسة المشكلات المتعددة للطلاب، دراسة متخصصة ومتابعتها بعد خطط للتدخل العلاجي، يشرف عليها أخصائي في علم النفس المدرسي، الذي يمتلك وسائل فعالة، تساعد الطفل في حل مشكلاته الحياتية، المدرسية والعائلية والإجتماعية، ويشكل هذا الأخير حلقة وصل بين المدرسة والأسرة ومؤسسات التنشئة الأخرى، وهو بهذا يحصل على ثقة الجميع في مقدرته لمعالجة شؤون الطفل<sup>1</sup>.

أشار الإستطلاع إلى أبرز برامج الخدمة الإجتماعية والمتمثلة في معسكرات الخدمة العامة والرحلات والزيارات وجماعات النشاط المدرسي والإشتراك في معسكرات الكشافة وعروض التربية المسرحية، وكلها أنشطة تناسب طلاب التربية الفكرية ( الذين يعانون من الإعاقة العقلية) أكثر من الطلاب العاديين، وذلك إلى حاجتهم إلى هذا النوع من النشاط والممارسة، والذي يتم تقنينه بحيث يحقق أهدافا تعليمية ونفسية واجتماعية ومهنية في آن واحد، ومن خلالها يتم تعديل سلوك المعاق وتعديل اتجاهاته نحو نفسه ونحو المجتمع، وتعديل اتجاهات الأسرة نحو المعاق من خلال اللقاءات المستمرة الفردية والجماعية.

---

<sup>1</sup> [http : // perso.oganre.fr/ganivierre.covaye.](http://perso.oganre.fr/ganivierre.covaye)

و على سبيل الذكر لا الحصر نورد بعضا من الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب المعاقين<sup>1</sup>.

**الخدمات التعليمية لطلاب التربية السمعية:** حيث تستمد هذه التربية مناهجها وخطواتها من المنهج الأكاديمي للتعليم العام، ولكن بصورة تتناسب وظروف الإعاقة السمعية، لذلك فإن الخدمات التعليمية الموجهة للمعاق سمعيا تتمثل في تزويده بمهارات النطق والكلام والقراءة والمواد المعرفية والثقافة الدينية، وتقدم هذه الخدمات من خلال أربع مراحل تعليمية بالمدرسة هي:

1. **مرحلة رياض الأطفال:** ويقبل فيها المعاق سمعيا من 3 إلى 5 سنوات، ومدة الدراسة سنتان، يدرّب فيها الطفل على مهارات التخاطب والنطق والنمو اللغوي من خلال خبرات تعليمية تشمل أغلب مناحي الحياة من حوله.

2. **المرحلة الابتدائية:** ومدتها ست سنوات، وتعتبر مرحلة تعليم مهارات اللغة والقراءة والكتابة والتعبير عن الذات والمهارات الحاسوبية وغيرها من فروع المنهج التعليمي المعد له.

3. **مرحلة الإعداد:** ومدتها سنتان، وتعتبر مرحلة تهيئة للمجال المهني واكتشاف قدرات ورغبات وميول الطلاب، حتى يمكن لكل منهم اختيار المهنة المناسبة.

4. **مرحلة الإعداد المهني:** ومدتها أربع سنوات، يتخصص من خلالها الطالب في مجال مهني واحد، وبعد اجتياز الإمتحان يحصل الطالب على شهادة دبلوم مدارس التربية الخاصة القسم السمعي وهذه الشهادة تعادل الثانوية العامة وظيفيا.

**الخبرات التربوية وتنمية قدرات الطفل المعاق:**

و هي خدمات تربوية مقدمة للمعاق فكريا، ويمكن تقسيمها إلى 03 أقسام:

---

<sup>1</sup> وليد محمد عودة، المرجع السابق، ص 40.

• **الخبرات التربوية:** وهو منهج عملي علمي، لتدريب التلاميذ على مزاوله مهامهم اليومية، وتوسيع مداركهم الحسية واكتسابهم وبعض الكلمات المصاحبة للخبرة والإعداد.

• **التعليم الأساسي:** ويبدأ من الصف الخامس إلى التأهيل المهني، وخلال هذه الفترة يتعلم الطلاب القراءة والكتابة والعمليات الحسابية والعلوم الشرعية والثقافة، وفي هذه المرحلة يتم اكتشاف قدرات وامكانيات وميول كل طالب على حده.

• **الإعداد المهني:** وفيه يتم توجيه الطالب المعاق إلى المهنة المناسبة والتركيز على تدريبات هذه المهنة.

وبناء على هذه الخدمات التعليمية المقدمة لفئة المعاقين، أدرك الآن بوضوح المسؤولون المتخصصون أن هناك إبداعات ومواهب كامنة عند ذوي الإعاقات، يجب صقلها ورعايتها تماما كالأسياء، وأن مقولة - العقل السليم في الجسم السليم - هي مقولة يجب التوقف عندها بحذر شديد المعرفة.<sup>1</sup>

#### **التجهيزات اللازمة لمؤسسات رعاية الأطفال المعاقين:**

حسب تصريح أدلى به الأستاذ: شكري أبو عرب من مدرسة التربية الفكرية للأطفال المعاقين لمجلة التربية القطرية في عددها 114، حول التجهيزات اللازمة لكل فئة من فئات المعاقين، بين أن هذه التجهيزات والمعينات التي تساعد على أداء الخدمة المطلوبة وتساهم في تخفيف أو إزالة الإعاقة، تختلف من فئة لأخرى، فالتجهيزات اللازمة لتعلم وتأهيل الصم وضعاف السمع تختلف عن التجهيزات المطلوبة للمكفوفين وعن المتخلفين عقليا، وتتلخص في:

• **تجهيزات خاصة بالمعاقين فكريا:** مبنى تتوفر فيه أحدث تكنولوجيا الهندسة

<sup>1</sup> أمل عبد السلام الخليفي، تنمية قدرات الابتكار لدى الأطفال، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان 2005، ص:

المعمارية المدرسية من حيث مكوناته واتساعه ويراعى فيه مستوى القدرات العقلية والجسمية التي يتصف بها المتخلف عقليا، وتتوافر بهذا المبنى الملاعب التي تسمح بالانطلاق وممارسة الأنشطة المختلفة، كما يضم الورش المهنية المناسبة لتأهيلهم مهنيا، ومن الأمور التي يجب مراعاتها في المبنى أيضا إنشاء السلم (الدرج) بصورة تتلاءم مع ما لدى بعض الأطفال من إعاقات، وكذا المطعم ودورات المياه وضرورة وجود مكتبة سمعية وبصرية ومصورة وأجهزة تعويضية مثل النظارات أو الساعات، التي قد تتلف، إلى جانب ذلك وحدات متكاملة للعلاج العضوي والنفسي .

#### •التجهيزات الخاصة بالمتخلفين سمعيا: وتتمثل في:

- فصول دراسية مجهزة بأحدث الآلات والأجهزة السمعية مبطنة بعازل للصوت وتحتوي على جهاز السمع والكلام الجماعي، طاوولات خاصة تحتوي على الأجهزة السمعية ولوحات وبرية وجهاز لعرض الشرائح.
- غرفة المصادر وتحتوي على الوسائل التعليمية السمعية والبصرية والمجسمات.
- المعينات السمعية الفردية ( سماعة الجيب، سماعة الأذن).
- لوحات إرشادية توضح الحياة من حوله مثل إرشادات المرور والوقاية من الأمراض والنظافة الشخصية ونظافة الأسنان والمحافظة على الملكيات العامة .
- وجود فنيين لصناعة قوالب الساعات.
- إيجاد وسائل حسية خاصة بالمناهج المتنوعة في المدرسة لتسهيل عملية التعلم.
- وجود ملعب أو صالة رياضية لإجراء التدريبات.

### حقوق الأطفال ذوي الحاجات الخاصة في الإرشاد:

أ. الإرشاد النفسي: لقد أسفرت مناقشات المؤتمر الدولي للإرشاد النفسي للأطفال ذوي الحاجات الخاصة المنعقد في القاهرة سنة 1996 عن توصيات كانت أهمها:

- تعليم ذوي الحاجات الخاصة: بإجراء مسح شامل لتحديد عدد الأطفال ذوي الحاجات الخاصة وعدد كل فئة من تلك الفئات، على أن يتم ذلك في الأعمار المبكرة من حياة الأطفال.

- الإهتمام بمرحلة ما قبل المدرسة في تقديم الخدمات النفسية والتربوية والصحية .

### ب. الإرشاد الأسري:

-التأكيد على برامج الإرشاد الموجهة للأسرة، بحيث تعمل هذه البرامج على تهيئة الأسرة لتقبل حالات الإعاقة، والتعاون مع البرامج المقدمة من خلال المدارس والمؤسسات المعنية بهذه الفئات من ذوي الحاجات الخاصة.

-الإهتمام ببرامج الوقاية من الإعاقة من حيث العوامل الوراثية والصحية والبيئية، وأن تكون هذه البرامج ركنا هاما في البرامج الإعلامية والصحية والثقافية.

-الإهتمام بتوظيف الإرشاد الديني لأسر ذوي الحاجات الخاصة، للعمل على تقبل الإعاقة، والإسهام بفعالية في عمليات التفاعل مع الطفل ذوي الحاجات الخاصة.

### ج. الإرشاد الصحي:

- تعميم الفحص الطبي الإجباري للراغبين في الزواج، لتجنب إتمام الزواج بين الحالات التي قد يكون في زوجها ما يؤدي إلى إنجاب أطفال معوقين، مع التركيز على حالات الزواج بين الأقارب.

- التوعية الصحية، بتجنب أسباب الإعاقة، واتخاذ إجراءات الوقاية،



يمنعها أو التقليل منها منذ الطفولة الأولى.

- الكشف الشامل والدقيق على الأطفال الجدد المتقدمين، للإلتحاق بمدارس التعليم الأساسي، لتحديد ذوي الحاجات الخاصة منهم لإلحاقهم بمدارس تتفق مع قدراتهم واستعداداتهم.

#### هـ. الإرشاد الإعلامي:

- العمل على أن يكون لبرامج الإرشاد والتوجيه الخاص بذوي الفئات الخاصة (المعاقون- الموهوبون) وأسرهم نصيب كاف من البرامج الإعلامية حتى تكون وسيلة سهلة وفعالة للمساعدة في تقديم خدمات مناسبة لذوي الحالات الخاصة وأسرهم.

- يجب أن يكون من أولى واجبات أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة خلق رأي عام تمثل فيه حقوق الأطفال ذوي الحاجات الخاصة مساحتها العادلة داخل المجتمع، وأن تحارب الأفكار القديمة والعادات البالية، وأن ترفع شعار أن المجتمع يجب أن يشارك فيه جميع أفرادها. - مخاطبة الآباء والأمهات لتحملهم أمانة الرعاية لكل مولود، وتوعيتهم بأهمية الإكتشاف المبكر للإعاقة، و كذلك الإهتمام بالأطفال ذوي المواهب الخاصة.

- إعداد الكوادر العلمية على وجه الخصوص في مجال الأطفال ذوي الحاجات الخاصة، مع التأكيد على تبادل الخبرات والبرامج الإعلامية مع دول العالم المتقدمة في هذا المجال.

- حرص وسائل الإعلام المختلفة على تعديل وتغيير اتجاهات الرأي العام نحو الإعاقة والمعوقين، وذلك عن طريق تقديم معلومات علمية مبسطة للأسرة والمعنيين بالمعاقين حول طبيعة الإعاقة وكيفية التعامل معها بصورة إيجابية.

- أن تبرز وسائل الإعلام نماذج متميزة من إنجازات وإبداعات ذوي

الحاجات الخاصة في المجالات المختلفة الفنية والثقافية والرياضية.

-حث الأندية الرياضية ومراكز الشباب والساحات الشعبية والمدارس والجامعات على إتاحة فرصة كاملة لذوي الحاجات الخاصة بممارسة الرياضة والأنشطة الفنية والثقافية والعلمية التي تناسب قدراتهم وتظهر الكامن من مواهبهم.

-تنظيم رعاية كافية لدى الجمهور، تتضمن المعلومات عن ذوي الحاجات الخاصة، وما يمكن أن تتجنبه البلاد من الإهتمام بأمر هذه الفئات وتفهم أحوالهم<sup>1</sup>

### **المبحث الخامس: الطفولة الجانحة والإدمان في المجتمع:**

#### **جنوح الأطفال وأسبابه:**

لقد كان للحروب والفتن تأثير مهم على ارتفاع عدد المنحرفين الأحداث، في جميع البلدان التي استهدفت أو كانت الهدف للحرب.

و أدت أعمال الأسر وترحيل الناس عن منازلهم وقراهم بأي سبب كان، إلى تفكك عدد لا يحصى من العائلات، وبالتالي انفلات الأطفال من السيطرة إلى الانحراف، وكل الإحصاءات التي أجريت تتفق على ملاحظة أن 70 في المئة إلى 80 في المئة من الأحداث القاصرين المنحرفين ينحدرون من عائلات مفككة<sup>2</sup>.

كما ضاعف سوء التغذية من جهة عدد الجرائم ذات الطابع الإقتصادي، كالسرقة وسوء الإلتئمان والتهريب بكل أنواعه، كما أثار عند الأحداث بسبب ما يلحقه بنموهم الجسمي من أذى واضطرابات نفسية كانت تشجعهم على

<sup>1</sup>. هشام إبراهيم عبد الله، مؤتمر دولي للإرشاد النفسي للأطفال ذوي الحاجات الخاصة، "مجلة التربية"، قطر 1996، العدد 116، ص 37.

<sup>2</sup> جان شازال، الطفولة الجانحة، منشورات عويدات، تر: انوان عبده، بيروت لبنان، س غ م، ص: 33 .

الفرار من المدرسة، وتؤدي إلى خلق نزعات الشغب والتشرد في تجمعات على شكل عصابات صغيرة.

و قد ازدادت اضطرابات الأحداث خطورة بفعل عامل آخر، هو عامل التوتر العصبي في البيئة العائلية، ويعود هذا التوتر في الواقع إلى حالات القلق التي كانت تعيشها العائلات، بسبب تفرق أبنائها، وإلى الخوف من قصف الطائرات والمدفعية، كما في السجن والتوقيف، ويضاف إلى هذا حالة التوتر والهم التي كانت تعيشها الأمهات، بسبب سعيهن إلى توفير الحاجات الغذائية لعائلاتهن، وإرهاقهن في الوقوف الطويل أمام المخازن من أجل تأمين هذه الحاجات.

في مثل هذه الظروف المأساوية الصعبة قد يضطر الطفل إلى طلب اللجوء فإن اتفاقية حقوق الطفل في مادتها 22 تنص على أن تتخذ الدول الأطراف في هذه الاتفاقية التدابير الملائمة لتكفل للطفل الذي يسعى للحصول على مركز لاجئ أو الذي يعتبر لاجئا وفقا للقوانين والاجراءات الدولية أو المحلية المعمول بها، سواء صحبه أو لم يصحبه والداه أو أي شخص آخر. يلقي الحماية والمساعدة الانسانية المناسبتين في التمتع بالحقوق المنطبقة الموضحة في هذه الاتفاقية وفي غيرها من الصكوك الدولية الانسانية أو المتعلقة بحقوق الانسان.<sup>1</sup>

ضف إلى ذلك ازدهار أعمال السوق السوداء ومشاهد الموت والبؤس، تترك في نفوس الأحداث ندوبا عاطفية خطيرة، وتفرغ القيم الإنسانية الأساسية من كل معانيها بالنسبة إليهم، وإن الظروف المريرة التي تفرضها الأوضاع العسكرية، كانت تدفع هي الأخرى بالفتيان إلى التشرد والشغب، كما تدفع إلى الفتيات إلى البغاء أحيانا.<sup>2</sup> ولا ننسى أن نضيف إلى المنحرفين المعروفين

<sup>1</sup> إتفاقية حقوق الطفل، مرجع سابق، المادة 22 .

<sup>2</sup> جان شانزال، مرجع سابق، ص 6.

رسمياً، عدداً آخر من المنحرفين لم تكتشفهم السلطات العامة بعد، إما لأنها لم تلق شكاوي رسمية بحق هؤلاء، أو لأن نتائج التحريات التي أجرتها من أجل اكتشافهم لم تكن مثمرة .

ولا بد كذلك أن نضيف إلى المنحرفين المعروفين رسمياً عدداً آخر من غير البالغين الذين ارتكبوا مخالفات أو اعتداءات، لكن لم يتخذ في حقهم أكثر من إجراء لإخضاعهم لدورات تثقيفية، وإصلاحية، كما نضيف أيضاً عدداً آخر من الأحداث المشردين الذين تكتفي محاكم الأحداث بإخضاعهم أيضاً إلى إجراءات تثقيفية وإصلاحية، ويطرح هؤلاء الأحداث المشردين المشكلة الخطيرة نفسها التي يطرحها الأحداث المنحرفون، فالتشرد يعتبر مدخلاً إلى الإنحراف، حتى في الحالات التي لا يتورط فيها المتشرد بأعمال جنائية، وعلى سبيل المثال تقدر عدد المشردين الذين يمثلون أمام محاكم الأحداث الفرنسية 2500 قاصر كل سنة، أكثرهم من الذين فروا من منازلهم العائلية، وهذا الفرار يؤدي غالباً بالفتيات إلى الفجور والبغاء، كما يؤدي بالفتيان إلى الإنحراف والشذوذ الجنسي<sup>1</sup>.

بعدما تعاضمت مشكلة الإنحراف المبكر وأصبحت من المشكلات الراهنة، طرحت تساؤلات عدة حول مستقبل الأطفال والمشردين منهم والمنحرفين خاصة، وتعالق أصوات والمقترحين تعددت (لمواجهتها) ونظمت دساتير ومواثيق، وأجريت اتفاقيات محلية ودولية، كل هذا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وبناء غد زاهر للأطفال، فمن الإتفاقيات الدولية ما تنص المادة 19 من اتفاقية حقوق الطفل السابق ذكرها<sup>2</sup> كالتالي:

1- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو

<sup>1</sup>جان شازال، المرجع السابق، ص 14 .

<sup>2</sup> اتفاقية حقوق الطفل، مرجع سابق، المادة 19.

الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال وإساءة المعاملة أو الإستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية .وهو في رعاية الوالد\_الوالدين\_ أو الوصي القانوني\_الأوصياء القانونيين عليه\_ أو أي شخص آخر يتعهد الطفل برعايته.

2-ينبغي أن تشمل هذه التدابير الوقائية , حسب الاقتضاء , إجراءات فعالة لوضع برامج اجتماعية لتوفير الدعم الازم للطفل ولأولئك الذين يتعهدون الطفل برعايتهم , وكذلك للأشكال الأخرى من الوقاية, ولتحديد حالات إساءة معاملة الطفل المذكورة حتى الان والإبلاغ عنها والإحالة بشأنها والتحقق فيها ومعالجتها ومتابعتها وكذلك لتدخل القضاء حسب الإقتضاء.

### أساليب رعاية الطفولة الجانحة والمتشردة:

تسهم وسائل التعليم الحديثة مساهمة عظيمة في تقديم العون والمساعدة لهؤلاء الأطفال الجانحين، وتجرى أفضل الإختبارات لدراسة أثر البيئة على الإنسان، كعامل تعليمي شديد التأثير والأهمية ، كما تختبر فائدة مجموعة من علوم النفس والعلوم الطبية والاجتماعية التي تدرس تأثير الأوضاع الجسمية والاجتماعية على الأوضاع النفسية، وتدرس فنون المداواة وإمكانيات الشفاء مركزة اهتمامها بشكل خاص على الإمكانيات والفرص المتوفرة للمنحرف أو المريض كي يعيد تكييف نفسه مع المجتمع، ومدى فعالية طرائق التعليم السريع، والإعداد المهني الجيد، والتعويد على الإستجابات الحسنة في هذا المضمار<sup>1</sup>.

ما هذه إلا بعض من الوسائل والأحداث العلمية الهامة المتبعة في معالجة جنوح الأحداث وتشرد الأطفال، لكن يشترط من ذوي هذه الأساليب الإلتزام

<sup>1</sup> جان شازال, مرجع سابق, ص15 .

بتعاليم الأطباء والمعالجين النفسانيين والإجتماعيين، حتى تؤتي هذه الأساليب ثمارها، فتتدنى حينئذ معدلات الجنوح والتشرد أو قد تزول من المجتمع.

### الطفولة الجانحة وإعادة التربية:

إن إعادة تربية القاصر الجانح، هي بوجه عام، عبارة عن تطبيق تدبير ذي ثلاثة تشعبات وهي:

1\_التدبير الشفائي: إذ يجب إخضاع الطفل الجانح للإجراءات الشفائية

الطبية والسيكولوجية (علم النفس الشفائي الفردي والجماعي).

2\_التدبير المهني: ذلك بتهيئة الطفل ليكسب عيشه عن طريق توجيهه

بعد الدراسة المدرسية، إلى تعلم مهنة، ويفضل أن تكون تحت إشراف مركز تكوين مهني متخصص، باعتبار أن العدد الأكبر من المراهقين الجانحين متخلفون في دراستهم.

3\_التدبير التربوي الهادف إلى جعل الشخص منسجما مع البنيان

الإجتماعي كما سلف أن أشرنا إلى ذلك في فصل التنشئة الإجتماعية.

و هناك حالات يشكل فيها تعلم المهنة أو الدمج الطبيعي للمراهق في حياة العمل إجراء شفائيا سيكو-اجتماعيا.

يستخدم المربي غالبا بعض وسائل علم النفس الشفائي الفردي، وعلم الإجتماع الشفائي، ويسعى إلى المعادلة والتوازن في مجموعة الأحداث التي يتكفل بها وإلى أن يؤمن لها الطاقات التربوية اللازمة، وهو يجتهد ليمنح الولد إرواء لحاجاته وليحرره من غرائزه الإنفعالية، فالعناية الخاصة والمناقشات الجماعية واللجوء إلى التمثيل المسرحي، كلها وسائل يمكن استخدامها، وعلى المربي أن يظهر فقط حرصه، وبعد نظره وهو يعمل تحت مراقبة طبية وسيكولوجية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> المرجع سليلق، ص100 .

إن إعادة تربية قاصر جانح لا تعنى فقط إعادة تكييفه مع الحياة الإجتماعية بتربية أنماط سلوكية معينة عنده، ولكن وفي حدود الممكن أن ندمجه في المجتمع بتشجيع تفتح ونموه ، وبإثارة مظاهر الوعي عنده ويجعله يعيش مواقف بشكل حي، وهو بقدر ما يعي نفسه، ومكانته في المجتمع بقدر ما يرتفع تدريجيا إلى وضعه الإنساني، فيرفض أو يختار أو ينتتمي، أي يصير بالإختصار "مسؤولاً".

و تتجلى أخيرا عملية إعادة التربية في ثلاث مظاهر هي:

- تفكيك تكيفات الفتى الجانح الماضية.
- ثم إعادة تكييفه من جديد.
- ثم شخصنته ( أي تشكيل شخصية سوية له يتميز بها عن غيره).

### المبحث السادس: القرية النموذجية لـ بستالوزي في رعاية الطفولة:

#### **مكانها وقاطنوها:**

إنها قرية صغيرة هادئة لكنها ذات شهرة عالية، تقع في أحضان اسويسرا، عند سفوح جبال " الألب" بضواحي مدينة " تروجن" السويسرية، إنها قرية ببستالوزي، قرية الأطفال التي تعطي الحب النبيل والفهم لقاطنيها الضائعين واللقطاء واليتامى من أطفال أوربا، فهي توفر الأمن والأمان لهم في الحاضر والأمل والثقة والإقدام في المستقبل .

يقطن هذه القرية الآن ما يفوق عن 220 طفل، وفدوا إليها من فرنسا وفرنلندا والنمسا وبريطانيا وإيطاليا واليونان والمجر وألمانيا ومن سويسرا نفسها، فقد فتحت سويسرا أبوابها عام 1946 لأكثر من ألف طفل، تتراوح أعمارهم ما بين 6 إلى 18 سنة ، دخلوا هذه القرية التي أصبحت مأوى وملاذا لهم بعد أن ذاقوا مرارة الحرب العالمية الثانية، التي كان من آثارها السيئة أن وجدت جماعات كثيرة من الناس نفسها بلا مأوى، فواجه أفرادها مصيرا قاتما مؤلما، عانوا من الضياع والتشرد، راحوا يهيمون على وجوههم عبر معظم بلدان أوربا،

يتامى وأرامل، مرضى وذوي عاهات مستديمة، ولكن عددا كبيرا من أطفال أوربا اليتامى وغيرهم وجدوا في قرية "بيتسالوزي" المأوى والأمان والإستقرار، وما أن مضت سنوات ( بعد أن كبروا وتعلموا واكتسبوا خبرات وثبتت أقدامهم ) حتى غادروا القرية، وحل محلهم أطفال جدد<sup>1</sup>.

#### هدفها:

تأخذ هذه القرية على عاتقها تربية وتعليم صغارها في جو آمن مستقر، وتحققهم بمصل القوة والعزم والمثابرة، حتى يصبحوا قادرين على مواجهة الصعاب، وتحمل أعباء الحياة ومسئولياتها، ورغم أنهم من جنسيات مختلفة، إلا أنهم يتعلمون كيف يحب بعضهم بعضا، وكيف يتعاملون مع الناس في مجتمعات الحياة العملية مستقبلا، ويتدرجون في التدريب على اكتساب مهارات في الفنون والحرف والصناعات، وهم بعد اتقانهم لهذه الأعمال يعودون إلى أوطانهم وقد استعدوا تماما للقيام بدور إيجابي فعال في المجتمع<sup>2</sup>.

#### أصلها وتطورها:

سميت هذه القرية باسم معلم اسويسري عظيم هو "جاهان هينريج بيتسالوزي" الذي عاش في القرن الثامن عشر الميلادي، كرس حياته لتربية وتعليم الأطفال البؤساء الذين لا حول لهم ولا قوة، ممن لا أب لهم ولا أم ولا مال ولا بيت ولا أسرة، وقد آوى "جوهان بيتسالوزي" عشرات من هؤلاء الأطفال في إحدى قلاع مدينة "ايفردون" رعاهم رعاية شاملة، أطعمهم وعلمهم القراءة والكتابة والغناء والموسيقى والرسم وبعض الأعمال اليدوية، علمهم بكل همّة قلبه وحرارته وبكل حكمة عقله ورصانته، وسرعان ما أصبح معظم تلاميذه معلمي مدارس ومعاهد سويسرا، في أيامه، كانت عقيدته أن يعطي أطفاله الحب

<sup>1</sup> فتحة محمد عبد الهادي، بيتسالوزي قرية الأطفال الفريدة، "مجلة التربية"، ع 116، قطر، 1996 ص 236 .

<sup>2</sup> المرجع السابق ص 237.



الكبير، والثقة في المستقبل، وأن يستغرقهم حب العمل والإنتاج في جو من التفاهم الكامل والتعاون المستمر.

لذلك سميت هذه القرية الفريدة من نوعها التي أنشئت عام 1946 باسمه، فما أن وضعت الحرب أوزارها حتى تنازل أهل مدينة "تروجن" السويسرية عن 11 فدانا من الأرض هناك لإنشاء القرية فوقها، ويرجع فضل التخطيط والتأسيس لرجل الخير والبر " والتروربرت كورتى الذي أفصح عن فكرته النبيلة قائلا: " إن الحاجة ملحة لتأسيس قرية تخصص للأطفال الأبرياء الذين شردتهم الحرب". وينبغي لنا أن نوفر لهم سبل وامكانات الرعاية والتربية والتعليم لتأهيلهم تأهيلا علميا سليما كي يصبحوا مواطنين إيجابيين من أجل غد أفضل.

و قد تجاوب المواطنون من رجال السيد "كورتى" تجاوبا كبيرا كشف عن كرمهم ومروءتهم وشهامتهم واحتشد أطفال اسويسرا في الشوارع يبيعون شعارات القرية، ويلمعون السيارات ويصنعونها ويجرفون الجليد ويقدمون عروض مسرح العرائس مقابل جمع التبرعات، وفي خلال عام استطاع "كوتى" أن يجمع ربع مليون دولار، وبدأ يتحقق حلم هؤلاء القوم الأخيار.

و ما تزال هذه القرية تمول بواسطة التبرعات الأهلية الإختيارية، وقدم المكتب الهندسي هناك كل ما يستطيع من مساهمة وخدمات، وتطوع أكثر من 600 عامل توافدوا من 17 دولة، من أجل تحقيق هذا الغرض النبيل، وانهالت التبرعات والمنح من كل أقطار العالم، الفحم من بولندا والأقمشة الصوفية من إنجلترا والبرتقال من فلسطين والعسل من استراليا، وفي أواخر عام 1946 جاء إلى أرض هذه القرية أول فوج من أطفال اليتامى من مارسيليا التي خربتها الحرب، وسرعان ما تم افتتاح قرية " بينسالوزي" للأطفال رسميا<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> فتحة محمد عبد الهادي، مرجع سابق، ص 236\_ 239.

## منهاج العمل في قرية "بيتسالوزي":

يقول بيتسالوزي: "البيت هو مركز التأثير، في أدائنا لرسالة التربية والتعليم، وقد أخذت هذه القرية التي سميت باسمه، بتعاليم ومنهاج بيتسالوزي في التربية والتعليم، وكانت هذه التعاليم جديدة على عصره، فقد استبعد العقوبة البدنية والتخويف والإرهاب، أي عدم ضرب التلاميذ أو حجزهم في غرفات مظلمة.

بل قام المسؤولون عن قرية الأطفال، هذه بتطوير الأساليب التربوية والنظم التعليمية وفقا لعصرنا الحديث، والأطفال في قريتهم الفريدة يعنون بحداثتهم ويرعون حيواناتهم الأليفة ويعيشون معا متحابين حياة تعاونية نشيطة ويتشاركون في السراء والضراء.

و توجد في القرية ورشة كبيرة متنوعة الحرف، غنية بإمكاناتها، ومعداتها، يتم تجميع الأطفال والصبية من مختلف الجنسيات بعد ظهر كل يوم للتدريب العملي، أما في الصباح فيتلقون في حجرات الدراسة دروسا نظرية.

و في هذا الجو الهادئ الآمن تعطى لهم الفرص والمناسبات للتفاهم وتوطيد العلاقات بينهم، فتتقارب قلوبهم ولا يتعصب الطفل الألماني على الطفل الإنجليزي، فتذوب فيما بينهم مشاعر الكراهية التي بثتها الحرب العالمية في نفوس الكبار الذين تطاحنوا وأفسدوا الأرض بواسطة عماء قلوب الساسة ومطامع العسكريين.

أما المشرفون والمشرفات في قرية الأطفال، فهم بمثابة الآباء والأمهات لهؤلاء الأطفال، وكان المعلم "جوهان بيتسالوزي" يشجع كل طفل على أن يدرس لغة وديانة وعادات وطنه<sup>1</sup>. وهذا المنهج قائم حاليا في هذه القرية .

رسالة التعليم في قرية "بيتسالوزي":

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص240.

إن ما تتميز به قرية بيستالوزي للأطفال من مناهج رائدة في التنشئة الإجتماعية تربية وتعلما وتطبيعا، جعلها حاليا تعتبر نبراسا مضيئا يجذب إليه انتباه العالم، كما تعد في نظر كثير من علماء التربية ورجال التعليم والكتاب والمصورين مثلا وقدوة للمدارس الأوروبية ودور التربية.

لقد كتب المعلم الرائد السويسري " جوهان بيستالوزي " في مذكراته: إن التعليم لا يجدي ولا قيمة له إذا لم يقترن بالشجاعة والتشجيع والشعور بالفرح والمتعة عند بذل الجهد، ولا بد لأطفالنا من الشعور بالتقدير والتكريم، وكل طفل إنما هو فرد مستقل متميز، يستحق الرعاية والإهتمام بمواهبه من كافة النواحي النفسية والعقلية والإجتماعية ... الخ، أي لا ينبغي أن ينظر المعلم إلى التلميذ كمجموع كلي مجرد، ولا ينبغي تلقين دروسهم تلقينا عاما، فكل تلميذ هو فرد متفرد بظروفه ومواهبه وقدراته وحالاته وعمره و صحته النفسية والبدنية... الخ<sup>1</sup>.

إن فم حق الطفل أن تراعى خصوصيته عند تلقيه التربية والتعليم اللازمين له، كما تنص على ذلك المواد 29 - 30 - 31<sup>2</sup> من اتفاقية حقوق الطفل المؤرخة في 20 نوفمبر 1989.

و تنطوي رسالة المعلم على ضرورة تكوين وتنمية شخصية كل طفل، وفي قرية "بيستالوزي" يمارس كل طفل يوميا بعد الظهر موهبته ومهنته المختارة : الفنون، الرياضة، النشاط المسرحي، الموسيقى، الحرف اليدوية وغير ذلك، فترى مجموعة منهمكة في الرسم وأخرى منكبدة على كتابة المقالات، ومن يقوم بطباعة صحيفة "الصدقة" التي يحررها ويصدرها صبيان وشبان من هذه القرية و تعمل قرية " بيتسالوزي" جاهدة على أن يصبح كل طفل فيها ماهرا في أكثر من ست حرف كالنجارة والسباكة والحياسة وميكانيكا السيارات والكهرباء،

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص240.

<sup>2</sup> اتفاقية حقوق الطفل، مرجع سابق، المواد 29\_30\_31.

وترغب أطفالها في الإقبال على التعلم والتدريب والإتقان، حتى يواجهوا الحياة العملية بثقة وإقدام فيحرزوا النجاح ويفوزوا بالأمان والإستقرار والسعادة<sup>1</sup>.  
و عندما يرحل الشباب أو الفتاة بعد التعليم و التأهيل إلى وطنه فإنه لا ينسى صداقاته مع إخوانه الآخرين، إذ يتبادلون الزيارات والرسائل، فيصبح لكل منهم أصدقاء وإخوة في كل بلدان العالم.

### خاتمة:

بعد قراءتنا لبنود اتفاقيات حقوق الأطفال والتوصيات المنبثقة من دهاليز المؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية، وقاعات المحاضرات، وللمقالات المنشورة هنا وهناك، نتساءل ونظّل دوماً نتساءل ونقول: إلى أي حد تمكنت الشعوب النامية والشعوب العربية خاصة، من الاهتمام بالطفولة، تنشئة ورعاية وتكوينها، واعتبارها الشريحة الأولى والأولى بالاهتمام، ذلك أنها مستقبل الأمة وآفاقها. فمن خلالها ترسم معالم الحضارة وتشيّد أسسها وتبنى الآمال.

فما من أمة أهانت هذه الشريحة الهامة من المجتمع، أهانت في الحقيقة كرامتها، أو همشتها وقزمت من شأنها، فهي أيضاً لم تهتمش إلا نفسها ولم تقزم إلا من شأنها، والتاريخ والأيام هي وحدها من سيؤكد هذا الافتراض. والأمة حينها تصبح عرضة للغزو الخارجي بكل أطيافه، الفكري والإيديولوجي والسياسي، الديني وغيره.

فأي متعة لأمة أبنائها في الشوارع مشردون أو متسولون أو منحرفون، أحداث وبالغون، يشتكون من أسرهم وذويهم ولا من يصغي إليهم.  
فأي سعادة لأمة وأبنائها يبيعون أعراضهم ويقدمون أنفسهم للحيتان مقابل الانتقال إلى الضفة الثانية حيث العيش الوفير، لكن القليل منهم يحقق غايته،

<sup>1</sup> فتحية محمد عبد الهادي، مرجع سابق، ص241.

والأكثرية هم عرضة للاستعباد والانحراف والعنف وكل ما من شأنه الحط من كرامتهم بل كرامة أممهم وفسخ شخصيتهم وتذويبها.

فحينها لا يجدي الندم ولا يكون من نصيب الأمم الضعيفة الغارقة في الفساد الأخلاقي والسياسي والاقتصادي، إلا الضلال والابتعاد من يوم لآخر عن خط الرقي والازدهار.

لكن الأمل موجود دوما طالما أن هناك رجال واقفون مؤسسون لهياكل وهيئات وجمعيات حقوقية واجتماعية وخيرية، تعيد البسمة للطفولة وترفع من هممها وتضمن كرامتها وترسم لها الغد المشرق بأنوار الأخلاق والعلم والإبداع.

### المراجع:

- (1) مجلة التربية، ع 114، دار الكتب القطرية 1995.
- (2) مجلة التربية، ع 116، دار الكتب القطرية 1996.
- (3) حامد عبد السلام زهران، علم النفس الإجتماعي، عالم الكتب، ط4، القاهرة 1974.
- (4) جان شازال، الطفولة الجانحة، تر: أنطوان عبده، منشورات عويدات، بيروت لبنان، السنة، غ.م.
- (5) محمد عطف غيث، دراسات في الإجتماع التطبيقي، دار النهضة العربية بيروت، السنة، غ.م.
- (6) اتفاقية حقوق الطفل المؤرخة في 20 نوفمبر 1989، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة مانيسوتا.
- (7) الموقع الإلكتروني: <http://perso.orange.fr/ganeviere.cavaye>.
- (8) مواهب ابراهيم عياد، ليلي محمد الخضري، إرشاد الطفل وتوجيهه في الأسرة ودور الحضانة، المعارف، الاسكندرية مصر 1995.
- (9) ميثاق حقوق الطفل العربي، مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، الجامعة العربية، القاهرة ديسمبر 1984.
- (10) ابراهيم ياسين، أحمد محمد الزيايدي، صورة الطفولة في التربية الاسلامية، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان ط1 2000.
- (11) جماعة من الأساتذة العرب، معجم العلوم الاجتماعية، اليونسكو القاهرة 1975.
- (12) معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة، دار الشروق، عمان 2000.

- (13) عبد الله الرشدان، علم اجتماع التربية، دار الشروق، عمان 1999.
- (14) أمل عبد السلام الخليفي، تنمية قدرات الابتكار لدى الأطفال، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان 2005.

## دور الجماعات المحلية في ترقية المظهر الجمالي للإطار المبني في الجزائر

د. عدنان مريزق المدرسة العليا للتجارة - الجزائر

أ. بوقلاشي عماد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - الجزائر

### ملخص

بالرغم من أن الجزائر دخلت في ثورة عمرانية ضخمة من أجل القضاء على مشكل السكن، إلا أننا لم ندخل بعد في حسابات الواجهات العمرانية، فعلى غرار معظم عواصم العالم التي تتسابق لإثبات جمالياتها، والتي تتميز بنسق عمراني مدروس وموحد، فالجزائر العاصمة لا يبحث قاطنيها سوى على ترخيص الاسمنت، وهو ما يفسر تعطل قانون قواعد مطابقة البناء وإتمام إنجازها الذي لا يزال يتأرجح بين عزوف المواطنين ونقص الجانب التوعوي والتحسيبي بأهمية هذه الخطوة التي أصبحت أكثر من ضرورية لتنظيم واجهة في نسيج عمراني متناغم بعيدا عن فوضى ركام البناء التصاعدي دون الالتفات لأي حسابات جمالية.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، المظهر الجمالي، الإطار المبني، السكن.

### Résumé

Bien que l'Algérie est entré dans l'immense révolution urbaine afin d'éliminer le problème du logement, nous n'avons pas saisi après les comptes d'interfaces urbaines, comme la plupart des capitales du monde qui sont en compétition pour prouver l'aspect esthétique, caractérisé par le format, urbain réfléchi et unifié. Les résidents de la capitale d'Algérie ne cherchent que la construction des murs, ce qui explique la rupture des règles de droit correspondants aux bâtiments et à l'achèvement des livrables, qui entre la réticence des citoyens et de l'absence de la prise de conscience à l'importance de cette étape, qui est devenu plus que nécessaire pour réglementer l'interface dans le tissu de relations harmonieuses en milieu urbain, loin du chaos de débris, construire sans faire attention à l'aspect esthétique.

**Mots clés :** collectivités locales, l'aspect Esthétique, logement.

## مقدمة

تبنّت الجزائر مشاريع عمرانية سكنية كان هدفها الأساسي سد العجز في الاحتياجات للطلب المتزايد على السكن والذي نتج عنه التنوع في البنايات والمجمعات السكنية، ولا اعتبارات عديدة وجدت المدينة الجزائرية نفسها من المدن التي تأثر عمرانها بالاتجاهات الغربية. فتم استيراد مظاهر العمران الحديث كوسيلة لحل مشاكلها العمرانية والمعمارية، دون الأخذ بعين الاعتبار المقاييس العمرانية والمناخية الملائمة للتخطيط المجالي لكل منطقة، ودون مراعاة الخصوصيات الاجتماعية والقيم الثقافية للمجتمع، وتشكلت بذلك بنايات حديثة لا تتميز بالاستدامة. جعل هذا التوجه العمراني البيئة العمرانية في المدينة الجزائرية تبدو متدنية ومفرغة من قيمها الاجتماعية والعمرانية، وجعلها تعيش مشكلات أخذت أبعادا تتبى بمزيد من التردّي والتدهور، في حالة عدم تفعيل تدخل أطراف عديدة منها الجماعات المحلية.

وبناء على ما سبق، تتمحور إشكالية الدراسة في السؤال الجوهرى الآتى: ما هو دور الجماعات المحلية في ترقية المظهر الجمالي للإطار المبنى في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية أعلاه، ارتأينا تقسيم البحث إلى قسمين أساسيين: سيتناول القسم الأول سياسة الإسكان في الجزائر، بالتطرق لتطور الاهتمام بمشكلة السكن في الجزائر والقوى المحركة لزيادة الطلب عليه، إلى جانب حظيرة السكن، وأخيرا برنامج الإستثمارات العمومية في قطاع السكن 2010-2014. أما القسم الثانى، فسيتعرض للإطار القانونى والتنظيمى لترقية المظهر الجمالى للإطار المبنى فى الجزائر.

### أولا: سياسة الإسكان في الجزائر

يعتبر توفير المسكن المناسب مطلباً أساسياً من متطلبات الحياة الكريمة لأي إنسان، وهو النواة الرئيسية لتوفير أجواء الاستقرار الاجتماعى والنفسى للمواطن،



حيث قال الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز : ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سَهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آيَةَ اللَّهِ وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُضَسِّدِينَ﴾ ﴿الأعراف: 74﴾.

وقال صلى الله عليه وسلم: سعادة ابن آدم ثلاثة : المرأة الصالحة والمركب الهنيء والمسكن الواسع (رواه ابن حبان في صحيحه) . ولهذا جاءت الضرورة لتوفير المسكن لكل أسرة.

## 1- تطور الاهتمام بمشكلة السكن في الجزائر

ليس من المبالغة إذا قلنا أن طول الفترة الاستعمارية في الجزائر، تركت بصمات واضحة على المجال العمراني قياسا بما قبلها، والتي كان لها الأثر الواضح في تكثيف الهجرة إلى المراكز الحضرية باعتبارها يؤر جذب تحظى بهياكل صحية واجتماعية وحضرية، والنقص الفادح في الإيواء نتيجة التهديم والتخريب الذي لحق بكل جهات الوطن إبان الثورة التحريرية، والمادة السكنية التي أجلاها الفرنسيون وطابعها اللاجزائري بالمعنى الثقافي الاجتماعي، وغياب الهياكل الاقتصادية والإدارية الكافية، مما زاد في تعقيد مشكلات المدينة في هذه المرحلة، خصوصا وأن الهيئات المعنية (الهيئات المتخصصة في مجال التعمير والبناء) لم تكن حاضرة بقوة آنذاك .

ومع بداية السبعينات صدرت مجموعة من القرارات المتضمنة للتقسيم الولائي الجديد، وقانون الاحتياطات العقارية، وإثراء النصوص التنظيمية للعمران، ونشر النصوص الخاصة بالعمران التطبيقي، مع استحداث المناطق الحضرية والصناعية كوسيلة للتحكم في النمو العمراني وكذا تطبيق الإصلاحات الزراعية، حيث ظهرت صورة أخرى للعمران الريفي الجزائري تتمثل في القرى الاشتراكية، والتي تستهدف تحولا نوعيا للإنسان وترقيته اجتماعيا واقتصاديا، كما تم الإشارة أيضا إلى بداية التوجه الحقيقي لطرح

مشكلة السكن، التي بدأت أثار حذتها تظهر، وذلك خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973).

ولم تحظ سياسة السكن في الجزائر بالاهتمام الحقيقي من طرف الدولة، إلا مع نهاية السبعينات، حيث أصبحت مساهمة الجماعات المحلية في ميدان المشاريع والمتابعة والإعانة تكتسي أهمية كبرى، ويندرج ذلك في إطار المخطط العمراني الرئيسي الذي يعتبر المرجع الحقيقي لنمو وتوسع المجال التمدني، والعمليات المتعلقة بتحسين الأنسجة العمرانية الموجودة، والتحكم في تنظيم المدينة.

لقد أفضى عدم قدرة الدولة على حل هذه المشكلة لوحدها لإشراك المواطنين بصفة فردية أو جماعية للمساهمة في بناء المسكن، ومن ثم التخفيف من حدة الأزمة، فعمدت حينئذ لتذليل العقبات والسبل الإدارية والمالية عن طريق القروض بصناديق الاحتياط والإعانات البلدية، التي تتمثل في شق وتنظيم طرق التجزيئات البلدية وشبكتها، وبيع الأراضي بأثمان رمزية وتسليم رخص البناء، فضلا عن سبيلين آخرين للاستفادة من مسكن جماعي عن طريق الترقية العقارية أو التنازل عن أملاك الدولة.

إن بروز أزمة السكن بحدّة في هذه الآونة، والتي تجلت في الاختلال المسجل بين العرض والطلب قياسا بمعد النمو الديمغرافي وحجم الأسرة، دفع الهيئات المعنية للاهتمام أكثر بقطاع التعمير والبناء، اعتمد فيه أساسا على<sup>1</sup>:

- وضع برامج هامة لإنجاز السكن، مسايرة لنمو المجتمع الجزائري وتطوره.
- وضع سياسة ناجعة للتحكم في النمو العمراني، استجابة للوضعية القائمة، وإيجاد حلول ملائمة للأزمة التي تعرفها البلاد ويعاني منها المواطن

<sup>1</sup> نذير زريبي، بلقاسم ديب، فاضل بن الشيخ الحسين، البيئة العمرانية بين التخطيط والواقع: الأبعاد التخطيطية والتحديات الاجتماعية، "مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري- قسنطينة"، العدد 13، 2000، ص33.

في الميدان، وبناء على هذا تم اتخاذ قرارات كفيلة بتحقيق الأهداف المرجوة وفي أجال جد محدودة، بعيدا عن العراقيل الإدارية والتقنية، واعتمد في ذلك على البناء المصنع الجاهز المكون من عدة طوابق، ذي النمط الموحد، وقد رأت فيه الدولة الجزائرية الحل السريع لمشكل النقص الكبير في مادة السكن التي تعاني منه البلاد. وبالتالي، بني هذا النوع من المساكن على نمط واحد في جل أنحاء الوطن، سواء كان ذلك في الجزائر العاصمة على سواحل البحر المتوسط، أو في أعماق الصحراء، دون مراعاة للمعطيات المناخية ومواد البناء والتكاليف أو صلاحية استعمالها، أو مراعاة النوعية ورغبات السكان.

ولقد تجسد أكثر من 80% من انجازات هذه البرامج السكنية على أراض زراعية، رغم أن ذلك قد مضى تحت أعين الهيئات المختصة وبواسطة الأدوات العمرانية المعتمدة رسميا والتي تتمثل في:

**المخطط العمراني الرئيسي:** الذي يحدد المناطق الحضرية (المحيط الحضري) المزمع تهيئتها أو تعميرها، لضمان التحكم في توسع المدينة وتوجيهها، ولقد تضمن هذا المخطط صورتين معماريتين من شأنها تحقيق مجال عمراني منظم، والإسهام في دفع ديناميكية المدينة وتطويرها في بعدها الزماني والمكاني وهما: منطقة السكن الحضري الحديث والتجزئة<sup>1</sup>.

وسطرت لذلك أهداف يجب تحقيقها تتمثل خاصة في عدم عزل هذه المناطق الحديثة، وضرورة تزويدها بالمرافق الضرورية للسكن والوظائف المناسبة له، وإدماج الأحياء الجديدة معماريا واجتماعيا. وعليه، فإن المنطقة الحضرية الحديثة ملزمة بأن تأخذ بعين الاعتبار بالنقائص الموجودة في

---

<sup>1</sup> نذير زريبي، بلقاسم ديب، فاضل بن الشيخ الحسين، مرجع سابق، ص 34.

الأحياء السكنية القديمة، من المرافق والمنشآت القاعدية، لتجنب الضغط المتوقع خاصة في التمدرس والصحة والتزود بالماء.

ومع بداية الثمانينات (المخطط الخماسي الأول)، برزت الصورة العمرانية الثانية (التجزئة) لتفرض نفسها بقوة، على المجال التمدني، لا سيما في الجهة الشمالية للبلاد، وأسهم في تعميق الهوة التي تظهر جليا في مدننا اليوم، على شكل فسيفسائية عمرانية ومعمارية تظهر هنا وهناك، دون أي انسجام مع المنطقة الحضرية الأصل، إذ لا تعدو مجرد تنظيم شطرنجي للسكنات باختلاف أشكالها ومواد بنائها.

ويلاحظ التوجه الداخلي نحو المناطق الداخلية للبلاد، لضمان توزيع أمثل للطاقات البشرية خلال المخطط الخماسي الثاني، والتخفيف من حدة الخدمات الحضرية التي تعيشها المدن الشمالية الكبرى، بإيجاد بؤر جذب على مستوى الهضاب العليا والجنوب الجزائري، ووضع حد للتوسعات العمرانية التي التهمت أراض شاسعة مع تدارك بعض النقائص التي ظهرت ميدانيا.

غير أن ذلك ترجم ميدانيا بنفس الخطط والوسائل التقنية والأشكال العمرانية والمعمارية التي لا تخرج عن الإطار المصنع الجاهز للعمارة، بعيدا عن الظروف الجهوية والميزات المناخية والاجتماعية والثقافية على الخصوص، كما هو الحال بمدن الجنوب التي أضحت وكأنها مدن ساحلية لولا موقعها الجغرافي في القطر.

ومن الطبيعي أن تنجر عن هذه السياسة نتائج نعتقد أنها مهدمة للبيئة العمرانية على الخصوص والبيئة بصفة عامة، نذكر منها ما يلي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> نذير زريبي، بلقاسم ديب، فاضل بن الشيخ الحسين، مرجع سابق، ص ص 35-36.

## 1-1- على المستوى الفيزيائي: يمكن تسجيل ما يلي:

- التوسع العمراني غير المتوازن المتمثل في ظهور هذه التعميرات على محيط المدينة، أو على أرض فلاحية، واقتطعت الأراضي المخصصة للتجزئة على مستوى الأقطاب الكبرى الحضرية، ومن أخصب الأراضي الفلاحية(سهول متيجة مثلا).

- الاستهلاك المفرط للأرض، وتلك الفسيفسائية في انجاز مجموعات سكنية لنفس المنطقة السكنية والتي تتضارب في أشكالها وبعض الخصائص المعمارية، رغم الدراسة الموحدة للمنطقة ككل من قبل الهيئات المعنية، حيث شكلت مدنا جديدة بمحاذاة الأنسجة العمرانية الموجودة دون مراعاة لأي إدماج معماري وعمراني أو وظيفي أو تطور لنمو المدينة مستقبلا، بينما أخذت التجزئة اتجاها يشبه الأنسجة العمرانية غير المراقبة في مظهرها العمراني.

- لم تحظ هذه الصور العمرانية الحديثة بتحقيق الهدف المسطر لها، وهو السكن المدمج في المدينة بكل أبعاد الإدماج، حيث تبدو معزولة، متدنية البيئة الخارجية التي كان من المفروض أن توفر المناخ الحضري الملائم داخلها، باعتبارها تلعب دورا هاما في تحريك المدينة.

- نشير أن هذه الحركية في التعمير لم تكن متبوعة بفعالية، بالوسائل الأخرى المكملة للمشروع كالمراقبة الجدية وتوفير مواد البناء اللازمة في وقتها، وإنشاء شبكات التموين الضرورية من ماء وغاز وكهرباء والصرف الصحي، خاصة على مستوى المجالات الخارجية، وكذا عدم أخذ عامل الوقت في الحسبان، إذ يلعب دورا في تغيير الكثير من المعطيات(الأسعار مثلا) مما أثر على السعر الحقيقي للمشروع.

- غياب الكفاءة الجزائرية التي تحمل البعد الثقافي الاجتماعي للمجتمع على تنوع مناطقه الثقافية عن المساهمة في إحداث مثل هذه الحركية في تعمير المدينة الجزائرية؛ إضافة إلى نموذج تكوينها على مستوى البرامج المعتمدة في

مختلف الاختصاصات المعنية (المدارس المعمارية خاصة)، سمح للإطارات الأجنبية بطرح أفكارها بكامل الحرية، لتعبر عن حاجات مجتمعات مختلفة عن متطلبات المجتمع الجزائري، مما زاد في عدم تفاعل المستعملين مع الصور العمرانية المنتجة، ومن ثم تداعيات مختلفة على المستوى الاجتماعي والمعماري في جل المدن الجزائرية.

- القطيعة بين صانعي الأنماط العمرانية والأشكال المعمارية في مكاتب الدراسات والدوائر المخططة، وبين متطلبات الشرائح التي ستستعمل المجال مستقبلا.

**1-2- على المستوى الاجتماعي:** إن عدم تمكن المستعملين من التكيف مع المجال الجديد، وعدم قدرة هذا المجال على تحقيق التفاعل معهم، أقصى الاندماج في الحياة الحضرية الجماعية للمستعملين، زيادة على الثمن الاجتماعي الباهظ الذي يدفعه المجتمع من تراجع للقيم واستفحال للنزعة الفردية واللامبالاة إزاء المجال العمراني؛ مما يدفع المستعملين في كثير من الأحيان إلى هجران أحيائهم أو مناطق سكناتهم إلى أنحاء أخرى من المدينة، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك سلبا على البيئة العمرانية بشكل عام.

## **2- القوى المحركة لزيادة الطلب على السكن في الجزائر**

يمكن تلخيص القوى المحركة لزيادة الطلب على السكن في الجزائر في الجدول الموالي:

الجدول(01): القوى المحركة لزيادة الطلب على السكن في الجزائر

القوى المحركة للطلب	الإشارة	المبررات
العوامل السكنية والديموغرافية	ايجابية	ازداد نمو سكان الجزائر بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 2% في السنوات الخمس الأخيرة، وطبقا لوحدة "إكونوميك انتيليجنس" (EIU) ، فإن النمو سوف يستمر لغاية العام 2025، وهذا ما سيظل قوة دافعة الطلب على السكن، خاصة وأن الجزائر تتمتع بمجتمع فتي متوسط العمر فيه 28 سنة. وهناك حوالي 36% من السكان دون سن 15 سنة، 59% بين سن 15 و 64 سنة. وهذا يعني بمعزل عن كون عدد السكان يزداد حجما في الواقع، فإن نسبة السكان المحتاجين للسكن سوف تزداد مع تقدم السكان الشباب في السن وانتقالهم إلى منازل خاصة بهم.
الإصلاح الاقتصادي	ايجابية	هناك تركيز متزايد على الإصلاح الاقتصادي في قطاع السكن والإنشاء(كجزء من الخطة الخماسية للإنفاق الاجتماعي بقيمة 110مليار دولار أمريكي)، مروراً بتوجه الحكومة نحو خصخصة قطاع الإنشاء، وهذا ما يمكن أن يترجم الدعم الأساسي للطلب في شريحة العقار السكني.
الدعم الحكومي	ايجابية	يتلقى قطاع السكن في الجزائر دعماً حكومياً قوياً، وبموجب برامج الإسكان الوطني، تعرض الحكومة وحدات سكنية بأسعار مدعومة لكي توفر مساكن يمكن تحمل أسعارها، ومن المحتمل لهذا الأمر أن يؤدي إلى زيادة الطلب على الوحدات السكنية من جانب العائلات المنخفضة أو المتوسطة الدخل.
عدم الاستقرار	سلبية	يمكن للاضطراب السياسي في الجزائر والحرب المحلية

السياسي والمخاوف الأمنية	على الإرهاب أن تؤثر سلبا على ثقة المستثمرين والاستثمار الأجنبي في العقار، وهذا بدوره يمكن أن يؤثر سلبا على نمو الطلب في شريحة العقار السكني.
سهولة مزاوله الأعمال	سلبية
تحريير وخصخصة القطاع المصرفي	ايجابيه
عانى الاقتصاد الجزائري على مدى السنوات الماضية ومازال يعاني من السيطرة الحكومية المفرطة على الاقتصاد ومحدودية الحرية الاقتصادية، وطبقا لمؤشر الحرية الاقتصادية الذي تعده كل من مؤسسة "هيريتج" و"الوول ستريت جورنال" جاء ترتيب الجزائر في المركز 102 من أصل 157 دولة في العالم من حيث التمتع بأقل درجة من الحرية الاقتصادية، كما جاءت في الترتيب 13 من أصل 17 في هذا المجال على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.	
مع خصخصة وتحرير القطاع المصرفي الجزائري، دخلت إلى البلاد الكثير من البنوك التجارية الأجنبية مثل سيتي بنك، وسوسيتيه جينرال، بي أن بي - باريبا، وفرنس بنك، ومن المتوقع للإقراض العقاري أن يتنوع وينمو مع دخول المزيد من البنوك الأجنبية إلى هذا السوق ، وهو وضع من المرجح له أن يدعم شريحة العقار السكني الأخذة بالتنامي في الجزائر.	

المصدر: المركز المالي الكويتي " المركز " بحوث العقار، الجزائر: لمحة عامة عن قطاع العقار، مارس 2008، ص ص 4-5.

### 3- حظيرة السكن في الجزائر

بعد مرور أزيد من 49 سنة من الاستقلال، أدركت الجزائر اليوم مدى أهمية ملف السكن الذي لم توليه الأولوية التي يستحق في السنوات الأولى لاستقلالها، نظرا لانشغال الدولة الفتية بمجابهة مخلفات الاستعمار وما تركه من خراب في جميع المجالات.



إن التزايد السكاني الذي عرفته الجزائر، جعل من الاهتمام بالسكن مسألة لا يمكن فصلها عن مخططات التنمية الاجتماعية التي سطرته مختلف الحكومات المتعاقبة. وقد أدت التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها الجزائر منذ استقلالها إلى تقطن الدولة الجزائرية بأنه لا يمكن نجاح أي عملية تنمية في أي مجال وعلى أي صعيد ما لم تصاحبها سياسة رشيدة في مجال الإسكان والبناء والتعمير قصد ضمان استقرار المواطن، الذي هو عامل بشري ثابت ومحرك أساسي في مختلف قطاعات التنمية، كون طبيعته وفطرته تتطلب مأوى يركن إليه. من هنا تكمن الأهمية الكبرى لقطاع السكن وحساسيته في تحسين الإطار المعيشي للمواطن مهما اختلف مستواه وأصله الاجتماعي ومهما اختلفت الجهة التي ينتمي إليها. ومن أجل ذلك عملت الدولة الجزائرية في العشرية الأخيرة إلى إطلاق سلسلة من البرامج السكنية تتنوع حسب تنوع فئات المجتمع وحسب الجهات والمناطق الجغرافية، تحت شعار "مليون سكن" كان ينتظر أن تسلم قبل انقضاء سنة 2009، مما يعد بحق تحديا كبيرا جندت له الدولة طاقات مادية وبشرية ضخمة.

### 3-1- شرائح السكن بالجزائر

تقدر الحظيرة الجزائرية بحوالي 7 ملايين وحدة سكنية، 90% منها تعتبر سكنات خاصة. ونظرا للفارق الكبير بين التعداد السكاني وعدد السكنات، فإن الأمر تطلب إيجاد حلول استعجالية لردم الهوة، تمثلت بشكل رئيسي في مشروع "المليون سكن" الذي أطلق بمبادرة شخصية من رئيس الجمهورية ضمن مخطط خماسي (2005-2009) خصص له مبلغ 396 مليار دينار جزائري. وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول (2): إطلاق مشاريع سكنية خلال الفترة الممتدة من

2009-2004

السنوات	سكن عمومي إيجاري	سكن اجتماعي تساهمي	البيع بالإيجار	ترقوي	بناء ذاتي	الحضري	الريفي	الإجمالي
2005	112053	84184	0	3837	-	200074	132765	332839
2006	38689	57538	2696	5558	39160	143641	137017	280658
2007	35145	32288	8941	5558	28647	110609	78852	189461
2008	67053	43736	837	7956	26637	146219	79595	225814
2009	130240	23607	0	10808	33739	198394	70853	269247
الإجمالي	456030	266381	61589	71815	128183	983998	548689	1532687

Source : [Ministère de l'habitat et de l'urbanisme](#) , Bilans et Statistiques : Lesancements de logements de 2004 au 31-12-2009, sur le site, [www.mhu.gov.dz](http://www.mhu.gov.dz), consulté le:18-12-2011.

والجدير بالإشارة أن مشروع "المليون سكن" جزء من سياسة عامة تشمل السكن والتهيئة العمرانية والذي سيكلف خزينة الدولة خلال السنوات الخمس ما يعادل 18 مليار دولار. " وتتنوع المليون وحدة سكنية على الشكل التالي: 120.000 سكن اجتماعي بالإيجار 215.000 سكن اجتماعي تساهمي 275.000 سكن ريفي 80.000 سكن موجه للبيع عن طريق الإيجار 310.000 سكن ترقوي وبناء ذاتي. وهذا ما تم التطرق إليه في البرنامج الخماسي 2005-2009 وضمن إطار المليون سكن. هذا من جانب، ومن جانب آخر واستنادا إلى معطيات الجدول أعلاه، فإنها تظهر لنا أزيد من مليون وحدة سكنية تم انجازها خلال الفترة الممتدة من نهاية سنة 2004 إلى غاية سنة 2009 موزعة على شكل سكنات ريفية بنسبة 35.80 % وأخرى سكنات حضرية بنسبة 64.20 %.

أما ما تعلق بالسكنات الموزعة خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2009، فيمكن عرضها في الجدول التالي:

## الجدول (3): السكنات الموزعة خلال الفترة الممتدة من 2004-2009

السنوات	سكن عمومي إيجاري	سكن اجتماعي تساهمي	البيع بالإيجار	ترقوي	بناء ذاتي	الحضري	الريفي	الإجمالي
2004	24668	17285	5885	9292	35293	92423	24045	116468
2005	25834	15787	12350	8027	27574	89572	42907	132479
2006	43527	23769	7128	8435	18630	101489	76287	177776
2007	44079	19325	8491	5028	14671	91594	88336	179930
2008	57657	37123	1827	4070	15176	115853	104968	220821
2009	55550	37924	9043	5644	18142	126303	91492	217795
الإجمالي	251213	151213	44724	40496	129486	617234	428035	1045369

Source : [Ministère de l'habitat et de l'urbanisme](#) , Bilans et Statistiques :Les Livraisons de logements de 2004 au 31-12-2009, sur le site, [www.mhu.gov.dz](http://www.mhu.gov.dz), consulté le:18-12-2011.

لقد قطع المشروع أشواطاً لا بأس بها، حيث تفيد الأرقام الرسمية أنه إلى غاية سنة 2009 تم تسليم أزيد من مليون وحدة سكنية. في حين قدر عدد السكنات قيد الإنجاز حوالي 500 ألف وحدة من مجموع مليون و532687 وحدة سكنية. حيث بلغت نسبة السكنات الحضرية المسلمة 59.05 % ومثلت نسبة 40.95% الباقية السكنات الريفية.

وينبغي لفت الانتباه أن الاهتمام بسياسة السكن قد أخذ بعدا خاصا منذ 1998 تاريخ بداية ما عرف بـ " سياسة التعديل الهيكلي " التي وقعتها الحكومة الجزائرية مع البنك العالمي. وينص الاتفاق بالأساس على ضرورة تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع السكن وتنظيم سوق السكن من طرف الدولة وذلك بإيجاد الآليات القانونية التي تسهل ماليا وإداريا البدء في سياسة السكن الجديدة، تمثلت أساسا في ضرورة المبادرة بسياسة أكثر فعالية من أجل تسيير القطاع وهذا بتحريره ماليا وترشيد مجال تدخل الدولة. ومما نتج عن هذا الاتفاق تحول الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى "بنك السكن" وإنشاء "مؤسسة ضمان القرض السكني".

## 3-2- الصيغ المختلفة للسكن بالجزائر

لقد اعتمدت الجزائر في مجال الإسكان، منذ الاستقلال سنة 1962، على إنجاز السكن الاجتماعي، الذي تتدخل الدولة في دعم إنجازه بصفة كلية أو جزئية، من أجل إعانة الأسر الضعيفة والمتوسطة الدخل، إما بمساعدات مالية، أو تخفيض في نسب الفوائد أو تمديد مدة تسديد القرض، لتمكينها من الحصول على إحدى أنواع السكن حسب الحالة (حسب الطبقات الاجتماعية ومستوى دخل كل مستفيد)، وذلك وفق الجدول الموالي:

الجدول (4): أنواع صيغ السكنات في الجزائر

نوع السكن	المستفيدون	شروط الاستفادة	الامتيازات
العمومي الإيجاري	الفئات ذات الدخل الضعيف	دخل الأسرة أقل من 24000 دج	يستفيد مجاناً من السكن، ويسدد فقط بدل الإيجار شهرياً.
الريفي	سكان الريف	دخل الأسرة أكبر من 12000 وأقل أو يساوي 72000 دج	يستفيد من إعانة مالية قدرها 700000 دج ويتكفل هو بالباقي، ويستفيد أيضاً بنسبة فائدة قدرها 1 % في حالة لجوئه للاقتراض.
الاجتماعي التساهمي	الفئات ذات الدخل المتوسط	دخل الأسرة أقل من 72000 دج	يستفيد من إعانة مالية قدرها 700000 دج ويتكفل هو بالباقي، ويستفيد أيضاً بنسبة فائدة قدرها 1 % في حالة لجوئه للاقتراض.
البيع بالإيجار	الفئات ذات الدخل المتوسط	لا يتجاوز دخل الأسرة 60000 دج	يصبح المستفيد مالكا لمسكنه بعد تسديد مبلغ المسكن على دفعات شهرية على مدى مدة لا تتجاوز عشرين سنة.
الترقوي المدعم	الفئات ذات الدخل المتوسط	دخل الأسرة أكبر من 12000 دج وأقل أو يساوي 48000 دج	يستفيد من إعانة مالية قدرها 700000 دج ويتكفل هو بالباقي، ويستفيد أيضاً بنسبة فائدة قدرها 1 % في حالة لجوئه للاقتراض.

يستفيد من إعانة مالية قدرها 400000 دج ويتكفل هو بالباقي، ويستفيد أيضا بنسبة فائدة قدرها 1 % في حالة لجوئه للاقتراض.	دخل الأسرة أكبر من 48000 دج وأقل من 72000 دج		
---	--	--	--

المصدر: جمال دحدوح، الحاج بن خالد، علاوة عميش، السكن الاجتماعي بالجزائر ومدى تماثيه مع الخصائص البيئية العالمية: حالة 520 مسكن اجتماعي بالمسيلة، ندوة التنمية العمرانية الأولى: التطوير العقاري والإسكان المستدام، الدمام، المملكة العربية السعودية، 2010، ص66.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كل نوع من أنواع صيغ السكنات في الجزائر يستهدف فئات مجتمعية محددة -على أساس دخلها- دون سواها. وعليه، فأبي صيغة سكنية فهي تعكس بالضرورة الحالة الاجتماعية والاقتصادية لقاطنيها.

وتقع أهم المصادر والوسائل التي تمكن الأسرة من امتلاك مسكنها في المنطقة العربية على غرار الجزائر ضمن أربعة أنواع رئيسية هي<sup>1</sup>:

■ مصادر ضمن القطاع العائلي كدخول وادخارات الأسر ذاتها وما تحصل عليه من ارث وهبات وقروض وإعانات وغيرها من أقارب أو أفراد آخرين ضمن القطاع العائلي.

■ الدولة من خلال مشاريع وقروض ومنح الإسكان وتوزيع الأراضي السكنية والإعانات والتسهيلات الأخرى التي تقدمها الدولة للأسر والأفراد لشراء المساكن أو تشييدها.

■ المؤسسات الخاصة من خلال مشاريع الإسكان التي تنفذها بعض المؤسسات الإنتاجية الخاصة والمؤسسات التي لا تبتغي الربح وقروض المصارف الخاصة.

<sup>1</sup> اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الإسكانية والحيارة السكنية والعقارية في منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، 2003، ص01.

■ جهات خارجية تقوم ببناء المساكن أو المساهمة في تغطية كلفها. ويتركز دور هذه الجهات في المنطقة العربية في توفير إسكان الأزمات.

#### 4- برنامج الإستثمارات العمومية في قطاع السكن 2010-2014

في إطار الاستمرارية لإيجاد حل لأزمة السكن، من المهم أن نذكر بأنه بالإضافة لبرنامج السكن خلال الفترة 2005-2009، تم تسطير برنامج للاستثمارات العمومية في قطاع السكن والذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 واستلزم 21.214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين هما<sup>1</sup>:

- ✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار؛
- ✓ وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

إذ يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال<sup>2</sup>:

- ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية) و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين؛

---

<sup>1</sup> برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء يوم الاثنين 24 ماي 2010 .  
<http://80.246.5.141/photos/gov/ProAr.pdf?PHPSESSID=5880a9ead2f1d1432783187b73491943>. تاريخ الإطلاع: 20-12-2011

<sup>2</sup> برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، مرجع سابق.

- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛

- مليوني ( 02 ) وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.

ومن هذا المنطلق، تم في 2 جوان 2010 تخصيص غلاف مالي، قدرت قيمته بأكثر من 3700 مليار دج؛ أي ما يعادل 50 مليار دولار لقطاع السكن من أجل انجاز مليوني ( 2 ) وحدة سكنية وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني\* بالنسبة للفترة الممتدة من 2010-2014.

ومن مجموع الالتزامات المالية المقدرة قيمتها بـ 21214 مليار دج (حوالي 286 مليار دولار) التي تمت تعبئتها من طرف البرنامج الخماسي الجديد الخاص بالاستثمارات العمومية تم تخصيص حصة نسبتها 17.4 % (أي تخصيص أزيد من 3700 مليار دينار من أجل إعادة تأهيل النسيج الحضري وإنجاز مليوني مسكن) بهدف امتصاص العجز المسجل في هذا القطاع على المستوى الوطني. ويتعلق الأمر أيضا بإنجاز 500000 وحدة سكنية إيجارية و 500000 وحدة سكنية ترقية و 300000 وحدة سكنية في إطار امتصاص السكن الهش و 770000 وحدة سكنية ريفية<sup>1</sup>.

---

\* قرّرت الحكومة إلغاء صيغة البيع بالوحدة للسكنات العقارية المدعمة واستبدالها بصيغة البيع بالمتنر، محدّدة تسعيرة المتر الواحد بـ 40 ألف دينار لأول مرة عبر كافة التراب الوطني، مع العلم أن سعرها كان يحدّد سابقا بـ 2500000 دج بالولايات الداخلية و 2800000 دج بالعاصمة.

<sup>1</sup> برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، المرجع نفسه.

وعليه، سيتم تسليم مجموع 2. 1 مليون وحدة سكنية خلال البرنامج الخماسي 2010 -2014، فيما سيتم استكمال الـ 800000 وحدة سكنية المتبقية بين 2015-2017.

وللإشارة، يأتي هذا البرنامج السكني تكملة للبرنامج الخماسي 2005 - 2009 الذي حدد هدفا مبدئيا لإنجاز مليون وحدة سكنية ليرفع هذا العدد إلى 1.65 مليون وحدة سكنية، مسجلا بذلك زيادة نسبتها 65% عملا بالقرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية، المتمثلة في إعداد برامج تكميلية لولايات جنوب الوطن والهضاب العليا والامتصاص التدريجي للسكن الهش.

**ثانيا: الإطار القانوني والتنظيمي لترقية المظهر الجمالي للإطار المبنى في الجزائر**

تعد نوعية البناءات وشكلها وإدماجها في المحيط واحترام المناظر الطبيعية والحضرية وحماية التراث الثقافي والتاريخي منفعة عمومية لكامل أفراد المجتمع والدولة على السواء. وقد تطورت هذه المفاهيم لتصبح قوانين قائمة بذاتها تشمل وضع القواعد القانونية الرامية إلى كيفية تنظيم المدن وإنجاز التجمعات السكنية العمرانية، تنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير، إنجاز وتطوير المباني حسب التسيير العقلاني للأرض، تحقيق التوازنات بين مختلف الأنشطة الاجتماعية ( زراعة، صناعة، سكن) والمحافظة على المحيط والبيئة والمنظر العام الحضاري وهذا بموجب سياسة وإستراتيجية عامة تحدد على أساسها القوانين وتنفذ عن طريق أدوات التهيئة والتعمير.

مرت سياسات التهيئة والتعمير في الجزائر بعدة مراحل، حاولت من خلالها الحكومات المتعاقبة ومنذ الاستقلال التحكم في قواعد البناء والتوسع العمراني، ورغم أنها وإن غيّرت شيئا من مظاهر الحياة العمرانية والاجتماعية، إلا أن هذه القواعد ظلت ناقصة وغير كافية لمواكبة ما توصلت إليه الحضارات الإنسانية



لأسباب موضوعية أهمها: التخلف الاقتصادي والنزوح الريفي والنمو الديمغرافي المفرط وعدم فعالية القوانين والتنظيمات التي طبقت لهذا الغرض.

## 1- التشريع الخاص بالتسيير العقاري وتنظيمه

سن المشرع الجزائري ترسانة قانونية تنظم السكن وتسهر على تسييره التسيير الحسن وكذا المحافظة على الوجه اللائق للعمارات কিما كانت خاصة أو عمومية، سنجزها في خمس نقاط:

✓ الإطار التشريعي والتنظيمي يضبط وينظم كل الأمور المتعلقة بالسكن والعقار في مجال البناء والتعمير.

✓ التأمين العقاري؛ يفرض كتأمين إجباري على كل بناية. فوثيقة التأمين على العقار مطلوبة في كل عمليات البيع والشراء وحتى الكراء، وجاءت كنتيجة حتمية بعد الزلزال الذي ضرب مدينة بومرداس سنة 2003.

✓ تسيير المنازعات؛ يسهر القانون على تسيير المنازعات كيف ما كانت في مجال العقار والسكن سواء ثنائية بين المالكين والمستأجرين أو في مجالات شتى، كعدم احترام مقاييس البناء والاعتداء على ملكية العقارية للغير.

✓ تنظيم الملكية المشتركة؛ هو قانون يعد قديم نوع ما، إذ صدر بتاريخ 12 نوفمبر 1983 يكفل عملية صيانة وتسيير الملكية المشتركة والتكفل بالحضيرة الوطنية، إذ يحدد حقوق وواجبات الشركاء في العمارات والأجزاء المشتركة مثل مداخل العمارات، الأقبية والأسطح والمساحات الشاغرة... الخ.

✓ قواعد منح السكن الاجتماعي الايجاري (المرسوم التنفيذي رقم - 142 /08 مؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1429 الموافق 11 مايو سنة 2008،

<sup>1</sup> بن زين نوري، السكن بالجزائر عامل للتنمية ومؤشر للسلم الاجتماعي.

تاريخ الإطلاع: 20-12-2011/.../ALGERIE%20%20I.do-20-12-2011/20%20بن%20زين%20نوري/www.szhp.gov.ae

يحدّد قواعد منح السكن العمومي (الإيجاري). وهو مرسوم تنفيذي ينظم ويضبط عملية توزيع السكن العمومي الإيجاري، والذي يلقى إقبال غالبية المواطنين نظرا لسعر الكراء المنخفض الذي يعد في متناول الطبقات ذات الدخل الضعيف.

وقد تشدّدت الحكومة في إجراءات الاستفادة من السكن الاجتماعي، إذ يخضع القانون الجديد كل طالب سكن إلى سلم تنقيط يفرد الأولوية لذوي الدخل الأقل من 12000 دج حتى 24000 دج بتنقيط قدر بين 30 نقطة و 15 نقطة؛ وهو يكفل حق المعاقين والأرامل وذوي الحقوق أو ما اصطلح عليه بالأسرة الثورية من مجاهدين وأبناء الشهداء. وتحرص على دراسة الملفات لجنة محلية متنوعة، إلا أنه يعاب عليها استثناء ممثلي المجتمع المدني والجمعيات الأهلية بالخصوص، بالرغم من أن القانون السابق كان يضمن لهذه الجمعيات المساهمة في عملية دراسة ملفات الطالبين وتوزيع السكن.

## 2- آليات مراقبة العمران والتحكم فيه

أسند التشريع صلاحيات القوة العمومية للبلديات، في ميدان تنظيم ومراقبة العمران، وفي معالجة حالات التدهور الحضري، بتمكينها من إخضاع كل عمليات التعمير والتهيئة، لتدقيق قانوني صارم وردعي؛ حيث يتوجب التحقق من التزام تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها، مع مراقبة دائمة لمطابقة عمليات البناء.

وعلى البلديات أن تخضع للشروط المحددة في القوانين والتنظيمات، وكذا الحفاظ على التراث العمراني والمعماري، والطابع الجمالي، وحماية المواقع الأثرية والطبيعية ومراعاة الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء، والسهر على احترام المقاييس والتعليمات في مجال العمران، بما يضمن تطبيق معايير

ومواصفات وضوابط حيز كل استخدام، ومطابقة العمران مع أهداف مخططات التهيئة والتعمير.

وتأسيسا على ذلك، حصر القانون سلطة منح كل الرخص المرتبطة بالبناء والتجزئة، والتقسيم والمطابقة والهدم، في يد رئيس المجلس الشعبي البلدي، باستثناء تلك المتعلقة بعمليات البناء التي تكون لصالح الدولة أو الولاية، والتي تعود لسلطة الوالي، مع توسيع هذه السلطة إلى مراقبة ومتابعة عمليات البناء حتى الإنجاز الكلي للمشروع.

وتشترط رخصة البناء، لأجل " تشييد البناءات الجديدة مهما كان استعمالها، ولتمديد البنايات الموجودة، ولتغيير البناء الذي يمس الحيطان الضخمة منه، أو الواجهات المفضية على الساحة العمومية، وإنجاز جدار صلب للتدعيم أو التسييج " 1 . كما يمنع الشروع في أشغال البناء بدون رخصة، أو إنجازها دون احترام المخططات البيانية التي سمحت بالحصول على رخصة البناء.

ويلزم القانون، رئيس المجلس الشعبي البلدي، وكذا الأعوان المؤهلون قانونا، بزيارة كل البنايات في طور الإنجاز، والقيام بالمعاينات التي يرونها ضرورية، وطلب الوثائق الخاصة بالبناء والإطلاع عليها في كل وقت. وتحوّل صلاحية البحث والمعاينة المخالفة لأحكام القانون لكل من مفتشي التعمير، وأعوان البلدية المكلفين بالتعمير وموظفو إدارة التعمير والهندسة العمرانية، الذين يؤدون اليمين أمام رئيس المحكمة المختصة، ويمكنهم الاستعانة بالقوة العمومية، في حالة عرقلة ممارسة مهامهم.

---

<sup>1</sup> جول زناتي، تشريع التعمير والتطوير العقاري في الجزائر، ندوة التنمية العمرانية الأولى: التطوير العقاري والإسكان المستدام، الدمام، 2010، ص303.

وفي حالة البناء بدون رخصة، ومراعاة للمتابعات الجزائية، يُصدر رئيس المجلس الشعبي المختص قرارا بهدم البناء في أجل ثمانية أيام ابتداء من تاريخ استلام محضر إثبات المخالفة، وينفذ هذا القرار مباشرة.

كما يُلزم القانون، صاحب البناء، عند إتمام الأشغال، بإثبات مطابقتها مع رخصة البناء، بشهادة مطابقة، تُسَلَّم حسب الحالة، من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي أو الوالي، وفي حال التأكد من عدم مطابقة البناء لرخصة البناء المسلمة يعرض الأمر على الجهة القضائية المختصة، التي تُقرر إما القيام بمطابقة البناء أو هدمه جزئيا أو كليا في أجل تحدده.

وفي تطور إيجابي، منح القانون للمجتمع المدني حق المراقبة والمساءلة في ميدان التعمير، حيث يمكن لكل جمعية تشكلت بصفة قانونية تتوي بموجب قانونها الأساسي، أن تعمل من أجل تهيئة إطار الحياة وحماية المحيط، أن تطالب بالحقوق المعترف بها للطرف المدني، فيما يتعلق بمخالفات الأحكام للتشريع الساري المعمول به في مجال التهيئة والتعمير.

وبرغم هذه الترسانة الردعية، وصرامة التقييدات التي وضعها القانون، فإن التطبيق الميداني لا يزال محدودا، حيث يتزايد يوميا، وعلى مرأى من السلطات البلدية، عدد المباني المخالفة للقانون، دون أي تدخل، حيث تؤكد معطيات وزارة السكن والتعمير، بالنسبة للسداسي الأخير من سنة 2007، أن 10% فقط من عدد المباني المخالفة للتشريعات، التي أحصتها المصالح المختصة تمّ هدمها<sup>1</sup>.

### 3- المظهر الجمالي للإطار المبني: رهان يكتسي طابع الصالح العام

يشمل القانون الجديد على منظومة صارمة فيما يتعلق بمعاينة المخالفات والمعاقبة عليها. وضمن هذا الإطار العام وبطلب من رئيس

<sup>1</sup> جلول زنتاني، مرجع سابق، ص 303.

الجمهورية، طرحت الحكومة مشروع قانون يحدد قواعد تحقيق مطابقة البناءات بهدف إتمامها. إذ يهدف القانون رقم 08-15 الصادر في 20 جويلية 2008 والمتعلق بقواعد مدى مطابقة البناءات إلى إدخال الترتيبات الضرورية التي تسمح للسلطات الإدارية والقضائية بالتصرف ضمن إطار قانوني لوضع حد لفوضى العمران .

### 3-1- أهداف القانون

سيسمح تطبيق قانون 20 جويلية 2008 المحدد لقواعد تحقيق مطابقة البناءات بهدف إتمامها، بالقضاء تدريجيا على صور الخراب الذي تمثله البناءات غير التامة التي تؤرق النظر وتحط من قيمة المدن التي كانت في السابق معروفة بتراتها العمراني الساحر.

استجاب صدور قانون 20 جويلية 2008 لانشغالات السلطات العمومية من أجل وضع حد نهائي للانحرافات العديدة التي تشوه المحيط العمراني.

ولقد سطر المشرع خمسة أهداف أساسية لنص القانون الجديد وهي<sup>1</sup>:

- ✓ وضع حد لحالة عدم إتمام البناءات؛
  - ✓ تحقيق مطابقة البناءات المنجزة أو الجاري انجازها قبل صدور القانون؛
  - ✓ تحديد شروط شغل و/ أو استغلال البناءات؛
  - ✓ ترقية إطار مبني ذي مظهر جمالي و مهياً بانسجام؛
  - ✓ تأسيس تدابير ردية في مجال عدم احترام آجال البناء وقواعد التعمير.
- ومن ثمّ، فالهدف الأول الذي يسعى المشروع إلى تحقيقه من خلال إصدار هذا القانون، هو إذن وضع حد لحالة عدم إتمام البناءات من أجل

---

<sup>1</sup> المادة 1 من القانون رقم 08-15 مؤرخ في 17 رجب عام 1429 الموافق 20 يوليو 2008، المتعلق بقواعد مطابقة البناءات وإتمام انجازها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44، الصادرة في 3 أوت 2008، ص 20.

تجنب أي لبس أو تأويل. ويوضح القانون بكفاءة تعريف إتمام البناء: يتعلق الأمر بالانجاز التام للهيكل والواجهات والشبكات والتهيئات التابعة لها. أما الهدف الثاني المعلن عنه من طرف المشرع، يتعلق بتحقيق مطابقة البناءات المنجزة أو الجاري إنجازها قبل صدور القانون. ويكون إثبات تحقيق مطابقة البناءات عن طريق الحصول على شهادة تحقيق المطابقة هو شرط سابق ضروري لشغل أو استغلال أي بناية. وفي الأخير، فإن القانون يشتمل على هدف آخر هام، يتمثل في ترقية إطار مبني ذي مظهر جمالي ومهيئ بانسجام\*.

### 3-2- المبادئ العامة والبناءات المستهدفة من طرف القانون

يتناول قانون 20 جويلية 2008 بالتذكير عددا معينا من المبادئ العامة المتعلقة بفعل البناء، منها :

- ✓ منع إنشاء تجزئة أو مجموعة سكنية قبل الحصول المسبق على رخصة تجزئة مسلمة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- ✓ منع تشييد كل بناية في أي تجزئة غير مرخصة .
- ✓ منع القيام بتشبيد أي بناية مهما كانت طبيعتها دون الحصول المسبق على رخصة بناء مسلمة من السلطة المختصة في الآجال المحددة قانونا. تصبح رخصة البناء غير صالحة إذ لم يشرع في البناء في أجل سنة (01) ابتداء من تاريخ تسليمها.
- ✓ يعد إلزاميا إتمام أشغال انجاز أي بناية مشيدة و تحقيق مطابقتها. ويفرض على كل مالكي وأصحاب المشاريع أو كل متدخل مؤهل اتخاذ الإجراءات اللازمة لهذا الغرض.

---

\* احترام المظهر الجمالي للبناء أصبح يحضى بحماية القانون، حيث تنص المادة 12 من قانون 20 جويلية 2008 قواعد مطابقة البناءات وإتمام إنجازها صراحة على أن " المظهر الجمالي لإطار المبني يعتبر من الصالح العام ولهذا الغرض، يستلزم المحافظة عليه وترقيته".

✓ إمكانية تسليم رخصة بناء قصد انجاز بناية أو عدة بنايات على شكل حصة أو عدة حصص في هذه الحالة يمكن تسليم شهادة مطابقة حسب الحصة المنجزة.

تتعلق الحالات الأربعة للبايات المستهدفة من طرف القانون ب1:

✓ البنايات غير المتممة التي تحصل صاحبها على رخصة بناء. عند انتهاء الأجل الممنوح يمكن صاحب البناية أن يستفيد من رخصة إتمام الانجاز؛

✓ البناية التي تحصل صاحبها على رخصة بناء وهي غير مطابقة لأحكام الرخصة المسلمة يمكن صاحب البناية أن يستفيد من شهادة المطابقة؛  
✓ البنايات المتممة والتي لم يحصل صاحبها على رخصة بناء يمكن أن يستفيد صاحب البناية من رخصة بناء على سبيل التسوية حسب الكيفيات المحددة في هذا القانون؛

✓ البنايات غير المتممة والتي لم يحصل صاحبها على رخصة البناء يمكن أن يستفيد صاحب البناية على سبيل التسوية من رخصة إتمام الانجاز.

أما فيما يتعلق بالبنايات المستثناة من مجال القانون، إذ ونظرا للطبيعة العقارية للوعاء العقاري أو الموقع الخاص لتشييدها، ينص القانون على أن بعض البنايات لا تكون قابلة لتطبيق القانون. ويتعلق الأمر على الخصوص ب2:

---

<sup>1</sup> المادة 15 من القانون رقم 08-15 مؤرخ في 17 رجب عام 1429 الموافق 20 يوليو 2008، المتعلق بـ قواعد مطابقة البنايات وإتمام انجازها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44، الصادرة في 3 أوت 2008، ص 22.

<sup>2</sup> المادة 16 من القانون رقم 08-15 مؤرخ في 17 رجب عام 1429 الموافق 20 يوليو 2008، المتعلق بـ قواعد مطابقة البنايات وإتمام انجازها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44، الصادرة في 3 أوت 2008، ص 22.

✓ البناءات المشيدة في القطع الأرضية المخصصة للارتفاقات ويمنع البناء عليها؛

✓ البناءات المتواجدة بصفة اعتيادية بالمواقع والمناطق المحمية المنصوص عليها في التشريع المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع والمعالم التاريخية والأثرية وحماية البيئة والساحل بما فيها مواقع الموانئ والمطارات وكذا مناطق الاتفاقات المرتبطة بها؛

✓ البناءات المشيدة على الأراضي الفلاحية أو ذات الطابع الفلاحي أو الغابي باستثناء تلك التي يتم إدماجها في المحيط العمراني؛

✓ البناءات المشيدة خرقا لقواعد الأمن أو التي تشوه بشكل خطير البيئة والمنظر العام للموقع؛

✓ البناءات التي تكون عائقا لتشييد بنايات ذات منفعة عامة أو مضرّة لها والتي يستحيل نقلها.

في هذه الحالات الأخيرة، ينص القانون على أن البناءات المذكورة أعلاه يجب أن تكون موضوع هدم يتحمل المخالف أعباءه.

#### 4- منهجية عمل الجماعات المحلية في عملية مطابقة البناءات

الجماعات المحلية (البلدية والولاية) في الجزائر، هي الهيئة القاعدية لهرم الإدارة العامة للدولة، فهي الأرضية الأساسية، التي يركز عليها الحكم، بالنظر لدورها الفاعل في رفع كفاءة الأداء الإداري والتنموي للدولة، وفي تقريب الإدارة من المواطن، بما يسمح بتنمية المجتمع وتحقيق رفاهه. حيث يستند عملها على مبدأ اللامركزية، الذي يعطي للجماعات المحلية، حزمة من المهام والاختصاصات التي تيسر سهولة وسرعة اتخاذ القرار على المستوى المحلي، بعيدا عن سيطرة الإدارة المركزية، مع ربط هذه الاختصاصات والمهام بتحقيق السياسات والأهداف الإنمائية، في الإطار الوطني للدولة. كما أن الجماعات المحلية في الجزائر هي هيئة ديمقراطية تمثيلية لأن مجلسها ينتخب من السكان



المحليين، عن طريق الاقتراع المباشر، وبذلك فهي تعبر بكفاءة عن تطلعات السكان واختياراتهم، وتحظى بالاحترام والسلطة المعنوية القادرة على تحريك طاقات أفراد المجتمع ومؤسساته المدنية لصالح التنمية المحلية. وحرصت الدولة الجزائرية بعد التحول الدستوري في 1989 والانفتاح على اقتصاد السوق على دعم وتقوية صلاحيات ومسؤوليات البلديات، بما يمكنها من المشاركة الفعالة في تطبيق استراتيجيات التهيئة العمرانية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي. حيث تم إصدار قانون البلدية (حيث عرّف البلدية بأنها الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون) 1، وإصدار تشريعات جديدة للتهيئة والتعمير والعقار والتنمية المحلية، تحدد وتبين المسؤوليات والمهام المسندة للبلديات وتضبط حدود ممارستها، في إطار الحرص على تمكينها من التكفل بتسيير وتهيئة المدن، في كل ما يتعلق بنموها والحفاظة على بيئتها وإطارها المبني، وتطوير وظائفها، والارتقاء بنوعية وظروف معيشة سكانها، وذلك إعطائها سلطة التصرف الكامل في الشأن المحلي، وبخاصة في مجال التهيئة والتعمير

وفي سنة 2006، تم صدور أول قانون جزائري للمدينة<sup>2</sup>، حدد بدقة سياسة المدينة وأهدافها وأدواتها، في إطار التشاور والشراكة مع الجماعات المحلية والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، وبمساهمة المجتمع المدني، وذلك بإدراج هذه السياسة، في سياق المبادئ العالمية الحديثة للحكم الراشد والتنمية

---

<sup>1</sup> المادة 1 من القانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37، الصادر في 3 يوليو 2011، ص 07.

<sup>2</sup> قانون رقم 06-06 مؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 15، الصادر في 12 مارس 2006، ص 16.

المستدامة . وبذلك تكون إرادة سياسية واختيار الدولة، أدركت أن التهيئة والتعمير هي قبل كل شيء هدف استراتيجي، يهدف إلى ترشيد النمو الحضري، والنهوض بالاقتصاد الحضري، ويسعى إلى الارتقاء بالمحيط المعاش وتلبية انشغالات المواطن، ويعمل للمصلحة العامة ولتحقيق الإنصاف الاجتماع. يبدأ إجراء تحقيق المطابقة عن طريق التصريح بالبنائية من طرف مالكيها أو صاحب المشروع، حيث يفصل القانون مراحل هذا إجراء، إذ تتدخل فيه السلطات المحلية (المجلس الشعبي البلدي ، الدائرة،الولاية)، بالإضافة إلى مصالح الدولة المكلفة بالتعمير، كما يحدد صلاحيات والتزامات كل منها وكذا الآجال الممنوحة لتدخلها.

ينطلق إجراء تحقيق المطابقة عن طريق إيداع التصريح لدى المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا، ويرسل التصريح المرفق بالملف المنصوص عليه في القانون والرأي المعطل لمصالح التعمير التابعة للبلدية خلال الخمسة عشر يوما الموالية لإيداعها إلى مصالح الدولة المكلفة بالتعمير على مستوى الولاية.

تقوم مصالح الدولة المكلفة بالتعمير بجمع الموافقات ولأراء المعلة من الإدارات والمصالح والهيئات المؤهلة التي تحدد قائمتها عن طريق التنظيم، وفي جميع الحالات، تقوم هذه الأخيرة بإبداء رأيها المعطل في آجال خمسة عشرة(15) يوما ابتداء من تاريخ إخطارها.

تكون مصالح الدولة المكلفة بالتعمير ملفا لكل تصريح، يحتوي على<sup>1</sup>:

- ✓ التصريح كما تقدم به المصرح؛
- ✓ الرأي المعطل لمصالح التعمير للبلدية؛

---

<sup>1</sup> المادة 30 من القانون رقم 08-15 مؤرخ في 17 رجب عام 1429 الموافق 20 يوليو 2008، المتعلق بقواعد مطابقة البناءات وإتمام إنجازها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد44، الصادرة في 3 أوت 2008، ص 24.

✓ الرأي المعطل للإدارات والمصالح والهيئات التي تمت استشارتها؛

✓ الرأي مصالحي الدولة المكلفة بالتعمير.

كما يجب أن يحمل هذا الملف رقما ترتيبيا يبرر فهرسته في سجل خاص ينشأ لدى مصالح الدولة المكلفة بالتعمير.

ثم يودع الملف لدى الأمانة التقنية للجنة الدائرة المكلفة بالبحث في تحقيق مطابقة البناءات، كما يجب أن تبث لجنة الدائرة في أجل ثلاثة (3) أشهر ابتداء من تاريخ إخطارها من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي في مدى قابلية الحق في طلب تحقيق المطابقة بالنظر للمعلومات المقدمة من صاحب التصريح والآراء المعطلة للأعوان والإدارات والمصالح والهيئات التي تمت استشارتها.

تفصل لجنة الدائرة في نهاية أعمالها بإصدار قرار الموافقة أو قرار الموافقة المقيدة بشروط أو بالرفض<sup>1</sup>، ترسل بعد ذلك قرارات لجنة الدائرة إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.

✓ **في حالة قرار الموافقة:** يسلم رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا لصاحب التصريح حسب الحالة، إما رخصة البناء على سبيل التسوية أو رخصة إتمام الإنجاز أو شهادة المطابقة. الحصول على رخصة البناء على سبيل التسوية أو رخصة إتمام الإنجاز أو شهادة المطابقة، يسمح بربط البناء بصفة مؤقتة بشبكات الانتفاع العمومية طبقا للفترة المذكورة في وثيقة التعمير.

---

<sup>1</sup> المواد 45،46،47 من القانون رقم 08-15 مؤرخ في 17 رجب عام 1429 الموافق 20 يوليو 2008، المتعلق بقواعد مطابقة البناءات وإتمام إنجازها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44، الصادرة في 3 أوت 2008، ص 26.

يخطر رئيس المجلس الشعبي البلدي بالغرض المطلوب السلطات الأخرى، إذا كان تسليم هذه الوثيقة من اختصاصها

✓ **في حالة الموافقة المقيدة بشروط:** يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني في الأسبوع الذي يلي إخطاره من لجنة الدائرة، بتبليغ الشروط المسبقة لتسليم عقد تحقيق المطابقة للمصرح، ويطلب منه رفع التحفظات الصادرة عن لجنة الدائرة في أجل يحدده له.

وفي حالة رفع التحفظات الصادرة عن لجنة الدائرة، تسلم السلطة المعنية وثيقة تحقيق المطابقة وتعلم لجنة الدائرة بذلك.

✓ **في حالة الرفض:** وبعد استلامها لنتائج التحقيق والقرارات المتخذة بشأن البناية موضوع التصريح، تقوم لجنة الدائرة بإرسالها إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي في أجل تقرب الشهر الواحد، إذ يجب على المجلس الشعبي البلدي تبليغ المصرح برفض لجنة الدائرة المعل في أجل لا تتجاوز الخمسة عشر (15) يوما بعد استلامه.

مع العلم أن دور وصلاحيات لجنة الدائرة\* قد بث فيها قانون 20 جويلية 2008، فهي مكلفة بالبحث في تحقيق مطابقة البناءات وتحدد تشكيلة هذه اللجنة وسيرها عن طريق التنظيم.

كما يمكن للمصرح أن يودع طعنا مكتوبا لدى لجنة الطعن الولائية المنشأة في أجل ثلاثين (30) يوما ابتداء من تاريخ تبليغه بقرار الرفض.

---

\* فلجنة الدائرة مؤهلة لأن تأمر مصالح الدولة أو البلدية المكلفة بالتعمير بالقيام بالخبرة التي تقررها، ويمكنها في إطار مهامها أن تستعين بأي شخص طبيعي أو معنوي يساعدها في إطار أشغالها، كما تفصل لجنة الدائرة في نهاية أعمالها بإصدار قرار الموافقة أو قرار الموافقة المقيدة بشروط أو الرفض، كما أنه يجب على لجنة الدائرة أن تأخذ بعين الاعتبار أحكام المادة 16 من القانون رقم 08-15 عند دراسة التصريح بالنسبة للبناءات غير القابلة لتحقيق المطابقة، كما ترسل قراراتها إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.

## الخاتمة

جاء القانون المتعلق بقواعد البناءات وإتمام إنجازها كخطوة ايجابية نحو تسوية وضعية البناءات غير المكتملة وغير المعنتي بواجهاتها، في خطوة لإيجاد حلول تدريجية لتجميل وإعادة الاعتبار لواجهات المباني، وذلك تزامنا مع عمليات القضاء على البيوت القصديرية والهشة، حيث يهدف إلى وضع حد لحالات عدم إنهاء البناءات. إلا أن الواقع يثبت عدم فعالية الجهود المبذولة، بالنظر للتوسع العشوائي للسكنات، إلى جانب تدهور الجانب الجمالي للكثير من البناءات.

من جهة أخرى، فإن التوافق يكاد يغيب كلية بين ما يسمى "الوحدة الفضائية" أي السكن و"الوحدة الاجتماعية" أي الأسرة، ومؤدى ذلك أن السياسة السكنية أغفلت الاهتمام ببعض الخصائص المحلية والاجتماعية المرتبطة أساسا بالمحيط السكني، كما أغفلت أو تجاهلت إدراج الجماعات الحضرية والريفية كذلك في اتخاذ القرارات أو على الأقل في استشاراتهم فيما يرتبط مباشرة بهذه الخصائص.

وبناء على ما سبق، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات، ممثلة فيما يلي:

- دعم القاعدة التقنية والفنية للبلديات خاصة بالنسبة للمدن الكبرى، وذلك بالتأسيس لاستخدام التقنيات الحديثة في تسيير ومراقبة العمران، باستعمال نظم المعلومات الجغرافية التي ستساعد في دعم وتقوية بناء مقدرات صناعة القرار المحلي في إدارة وتهيئة العمران.
- الاستفادة من التعاون الدولي في إطار شراكة فعالة تسمح بتبادل الخبرات، وذلك بالمشاركة في دورات تدريبية متخصصة في مجال تحسين المظهر الجمالي للإطار المبني .

- ضرورة انفتاح الجماعات المحلية على المجتمع المدني والاضطلاع بأنشطة علاقات عامة وتفاعلية مع المواطن لتحسيسه بأهمية المظهر الجمالي وإشراكه في صياغة البرامج والأهداف، عن طريق ندوات وطنية وجهوية.

- تشجيع البحوث والدراسات الجامعية للبحث عن أنماط جديدة لمواجهة مشكلة البناء غير الشرعي واقتراح حلول من شأنها الحد من نموها.

وأخيرا يجب أن يحل المشكل في إطار شمولي؛ بتضافر جميع جهود الأطراف المعنية.

### المراجع :

- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء يوم الاثنين 24 ماي 2010.
- <http://80.246.5.141/photos/gov/ProAr.pdf?PHPSESSID=5880a9ead2f1d1432783187b73491943.2011-12-20> تاريخ الإطلاع:
- بن زنين نوري، السكن بالجزائر عامل للتنمية ومؤشر للسلم الاجتماعي. تاريخ الإطلاع: [www.szhp.gov.ae/.../ALGERIE%20%20I.do](http://www.szhp.gov.ae/.../ALGERIE%20%20I.do) /بن زنين 20% زنين 20% نوري 2011-12-20
- دحدوح جمال ، الحاج بن خالد، علاوة عميش ، السكن الاجتماعي بالجزائر ومدى تماثبه مع الخصائص البيئية العالمية : حالة 520 مسكن اجتماعي بالمسيلة، ندوة التنمية العمرانية الأولى : التطوير العقاري والإسكان المستدام، الدمام، المملكة العربية السعودية، 2010.
- زناتي جلول ، تشريع التعمير والتطوير العقاري في الجزائر، ندوة التنمية العمرانية الأولى : التطوير العقاري والإسكان المستدام، الدمام، 2010.
- زريبي نذير ، ديب بلقاسم، الحسين فاضل بن الشيخ، البيئة العمرانية بين التخطيط والواقع: الأبعاد التخطيطية والتحديات الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري - قسنطينة، العدد 13، 2000.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات الإسكانية والحياسة السكنية والعقارية في منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، 2003.
- المركز المالي الكويتي " المركز " بحوث العقار، الجزائر: لمحة عامة عن قطاع العقار، مارس 2008.
- قانون رقم 06-06 مؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 15، الصادر في 12 مارس 2006، ص 16.

- المادة 1 من القانون رقم 08-15 مؤرخ في 17 رجب عام 1429 الموافق 20 يوليو 2008، المتعلق بقواعد مطابقة البناءات وإتمام إنجازها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد44، الصادرة في 3 أوت 2008، ص 20.
- المواد 15، 16 من القانون رقم 08-15 مؤرخ في 17 رجب عام 1429 الموافق 20 يوليو 2008، المتعلق بقواعد مطابقة البناءات وإتمام إنجازها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد44، الصادرة في 3 أوت 2008، ص 22.
- المواد 30، 31، 45، 46، 47 من القانون رقم 08-15 مؤرخ في 17 رجب عام 1429 الموافق 20 يوليو 2008، المتعلق بقواعد مطابقة البناءات وإتمام إنجازها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد44، الصادرة في 3 أوت 2008، ص 24-26.
- المادة 1 من القانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد37، الصادر في 3 يوليو 2011، ص 07.

- Ministère de l'habitat et de l'urbanisme , Bilans et Statistiques : Les lancements de logements de 2004 au 31-12-2009, sur le site, [www.mhu.gov.dz](http://www.mhu.gov.dz), consulté le:18-12-2011.

## دور الجامعة في تأهيل القوى البشرية وإنتاج موارد سوق العمل في العالم العربي

د. بوعزة عبد القادر  
جامعة أدرار - الجزائر

### ملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية استبيان الدور المحوري للجامعة من أوجه متعددة، وذلك من حيث ربط العلاقة بين الجامعة وسوق العمل الذي يحتاج إلى موارد بشرية مؤهلة لتلبية لاحتياجات مختلف قطاعاته، الشيء الذي لا يمكن توفيره وإنتاجه إلا من خلال وسيلة قادرة على تلبية متطلباته تتمثل أساساً في الجامعة. وعليه، سيتم التعرف إلى وظيفة الجامعة ورسالتها الحقيقية، ثم التعرف إلى واقع التعليم العالي العربي ومختلف إيجابياته وسلبياته، فضلاً عن تحليل دور الجامعة في تحقيق الإبداع وتأهيل القوى البشرية، ختاماً بإبراز دورها في إنتاج موارد سوق العمل وتنمية المجتمع.

### Abstract:

This paper attempts to question the pivotal role of the university in several ways, in terms of complementarity between university and the labor market. This latter constantly needs to be qualified in human resources to meet the needs of different sectors. Therefore, this article first identifies the function of the university and its assumed mission, then it seeks to identify the reality of higher education as well as analyzing the role of the university in achieving innovation and rehabilitation of manpower. Last, the study highlights university's role in the production of resources, labor market and community development.

### مقدمة:

بالنظر للدور الإنمائي المطلق للجامعة على المستوى الاقتصادي التنموي، الاجتماعي، الثقافي والتربوي ... وغيرها من المستويات، تتبين لنا الأهمية الكبرى للتعليم العالي والبحث العلمي في القدرة على إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات ومن ثم إمكانية الرقي بها وتقديمها.

وعلى هذا الأساس، فإنه لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة إلا من خلال الاهتمام بالعنصر البشري وتأهيله إلى جانب باقي العناصر المادية الأخرى المتمثلة في الاستثمارات المادية، وذلك من حيث ربط العلاقة بين



الجامعة وسوق العمل الذي يحتاج إلى موارد بشرية مؤهلة لتلبية احتياجات مختلف قطاعاته، الشيء الذي لا يمكن توفيره وإنتاجه إلا من خلال الجامعة، باعتبارها فاعل أساسي في العملية التنموية.

إذ يسهم الإستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم العالي في إنتاج مخرجات لا مادية ذات مستوى ملائم لتلبية احتياجات سوق العمل من الموارد البشرية المطلوبة و المؤهلة لشغل مختلف الوظائف القطاعية في المجتمع، ومن هنا تبرز العلاقة التكاملية بين الجامعة كمؤسسة استثمارية منتجة وسوق العمل باعتباره مستقطب لمخرجات وموارد العملية التعليمية التي تمارسها الجامعة.

وبناءً على ما سبق، تتبلور معالم إشكالية هاته الورقة من خلال محاولة تقديم دراسة تحليلية لإبراز دور الجامعة في إنتاج المعرفة من خلال تأهيل القوى البشرية وتلبية احتياجات سوق العمل ؟

واستكمالاً لأغراض الدراسة سيتم التعرض إلى المحاور التالية:

- أولاً: الجامعة بين الوظيفة والرسالة،
- ثانياً: واقع التعليم العالي في العالم العربي، ايجابياته وسلبياته،
- ثالثاً: دور الجامعة في تحقيق الإبداع وتأهيل القوى البشرية،
- رابعاً: دور الجامعة في إنتاج موارد سوق العمل وتنمية المجتمع.

أولاً: الجامعة بين الوظيفة والرسالة.

تعتبر الجامعة مؤسسة ذات هيكل تنظيمي وبناء عام يميزها عن باقي المؤسسات الأخرى، وعلى اعتبار أن أي مؤسسة مهما كانت طبيعتها، فهي تهدف إلى تحقيق أهداف وغايات محددة، فالمؤسسة الجامعية تقوم بالعديد من الوظائف والمهام وتؤدي رسالة أكاديمية من نوع خاص لكن المتمعن في واقع التعليم العالي بصورة خاصة والنسق الجامعي بصورة عامة يلاحظ أن نسق التعليم العالي يعاني من أزمة في وظائف الجامعة، وفيما يلي موجز مختصر لأهم مظاهر تلك الأزمة.

#### 1- أزمة البنى بالجامعة:

تعتبر الجامعة وجود منظم يمكن رصد مظاهره من خلال بعض النتائج السلبيّة المرتبطة بالإطار البنويّ أولها التحول التدريجي للممارسات الجامعية إلى

ممارسات مدرسية تتسم بخصائص بارزة منها التلقين للمعلومات مع استظهار آليا محتوى دراسي متخلف. تجاهل الواقع والاكتفاء بالكتاب الجامعي. وثانيها تقوقع الجامعات من حيث البنى، أصبحت الجامعات تعيش العزلة داخل المجتمع إذ تحرم الجامعة من أهم مصادر لتجديد محتواها وأدائها والتفاعل الايجابي مع قطاعات العمل والإنتاج الذي يفقد الجامعات قدرتها في توجه النشاط داخل مجالات العمل مكتفية دخول بين الى سوق العمل بدون مراعاة الانتاجات الفعلية لهذه السوق وما يتطلب من كفاءات سواء على مستوى المعارف والمهارات التي يتطلبها سوق العمل في ظل سياسات اقتصادية جديدة تسعى إلى الخصخصة وتحرر الاقتصاد والاعتماد على المشروعات الإنتاجية الصغيرة عالية التقنية والتكنولوجيا<sup>1</sup>.

## 2- أزمة على مستوى الوظائف:

إن وظائف التعليم الجامعي يرتكز في مجملها حول على ثلاث وظائف رئيسية تتمثل في:

- 1- التدريس وإعداد الكوادر لتولي الدور في العملية الإنتاجية.
  - 2- البحث العلمي وإنتاج الدراسات والاستفادة منها.
  - 3- خدمة المجتمع المحلي وتطويره: من خلال خلق قنوات للتواصل بين مؤسسات التعليم الجامعي والمجتمع الخارجي.
- وبالنظر إلى مخرجات الجامعة سيتوجه تركيزنا إلى أهم وظيفة للعملية التعليمية والمتمثلة في التدريس وإعداد القوى العاملة بإلقاء الضوء على المحتويات الدراسية والمعارف التي تقدم للطلاب ومدى ملاءمة المعارف والعلوم لمستجدات العصر وتداعيات الثورة العلمية والتكنولوجية مع الاهتمام بإعداد القوى العاملة في مختلف التخصصات للقيام بالإعمال التي يتطلبها سوق العمل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - شبل بدران وجمال الدهشان، التجديد في التعليم الجامعي، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ص: 47.

<sup>2</sup> - شبل بدران وجمال الدهشان، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

### 3- المنظور الوظيفي للمؤسسات الجامعية:

تحدد الكليات والمؤسسات الجامعية على حد سواء رسالة واضحة تتلاءم ومستوى القدرات والإمكانيات المادية والعلمية التي تتوفر عليها، إذ تعتبر الرسالة الجامعة من أهم مقومات الأداء بصورة عامة وإن عملية تحديد محتويات ومضامين الرسالة يساعد ويوجهنا إلى معرفة فهم ونوع الموارد والمستلزمات لتنفيذ متطلبات تلك الرسالة<sup>1</sup>.

وقد تعددت القراءات حول ماهية وظائف الجامعة حسب المنطق الذي تم الاعتماد عليه فمن هذا السياق يدلي نيومان بقوله في كتابه فكرة الجامعة " أن للجامعة وظيفة واحدة تتمثل في المعرفة فقط وتقديمها إلى نخبة ممتازة من طلابها"<sup>2</sup>.

إضافة إلى ما سبق نجد أن سمات الجانب الوظيفي للمؤسسة الجامعية التكوين وفق الحاجات أي أن التكوين في أي مستوى يجب أن يتوجه لتلبية حاجات المجتمع ومؤسساته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع العلم أن مسألة تكوين الكوادر للعمل من المسائل الهامة التي توليها الجامعات قدرا كبيرا من اهتمامها، لان الحاجات التي تعززها الثورة الصناعية والتقنية والتقدم المتواصل في ميادين الحياة تتطلب من هذه الكوادر تحصيل معارف تواكب التطور والتقدم وقادرة على ممارسة مهام محددة في ضوء معارفها ومهاراتها، وإمكانياتها، والمساهمة في إثراء المعرفة العلمية، بشكل عام<sup>3</sup>.

غير أن المتمعن في واقع الإطار الوظيفي للمؤسسة الجامعية نجد بعض أماكن السلب وعدم الاهتمام ببعض الأقطاب الأساسية والتي نحاول التطرق إليها فيما يلي:

<sup>1</sup> - بسمان فيصل محجوب، إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص: 79

<sup>2</sup> - احمد الخطيب، البحث العلمي والتعليم العالي، دار المسيرة 2003، ص: 149.

<sup>3</sup> - عبد اللطيف صوخ، التكوين العالي في علوم المكتبات المعلوماتية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002، ص: 32.

### 3-1- الفصل بين التعليم والعمل:

الغالب على طابع معاهدنا ومؤسساتنا الجامعية أن التكوين أكاديمي نظري دون محاولة ربطه بالواقع الفعلي الذي يكسب الطالب العديد من المهارات والممارسات وينمي قدراته وإمكاناته الفكرية و يجعله قطب فعال لتحقيق الإبداع والإعداد المتميز لسوق العمل، وبالتالي المساهمة في التنمية بكل مستوياتها ولكن واقعا يملئ العديد من المساوئ المرتبطة بعدم التهيئة الايجابية والفعلية والأكاديمية والفكرية لسوق العمل. الشيء الذي يجبر بعض المؤسسات المستقطبة لفئة الخريجين من الجامعة إلى ضرورة الخضوع للتدريب لاكتساب معلومات والخبرات العلمية اللازمة لممارسة العمل.

### 3-2- المساهمة في الإعداد للحياة:

معنى ذلك أن الجامعة تضمن لطلابها شهادة جامعية تعتبر بمثابة ضمان لدورة الحياة من خلال الالتحاق بمنصب عمل يضمن له جميع الحقوق والواجبات وبهذا الشكل طغت الفكرة واستفحلت في عقول طلابنا وأصبح جانب الكم يطغى على جانب الكيف، في تكويننا الجامعي وبالضبط في مجال مخرجات التعليم الجامعي على العموم.

### 3-3- التلقين:

بالنظر إلى طبيعة الإعداد الجامعي والتكويني نجد انه يقوم على طرق ووسائل تقليدية ويمثل التلقين احد أبرزها، حيث أن تلك الطريقة التعليمية تكون باتجاه واحد من الأستاذ إلى الطالب وتصبح العملية مجرد تلقي للمعلومات والأفكار دون وجود فرصة للمناقشة والحوار والإثراء والفهم الصحيح، وعملية التلقين كطريقة لنقل المعلومات والأفكار فالشكل المتخذ أثناء تجسيدها نجده ممثل في شكل المحاضرة التي تحطم من خلالها الاتجاهات الايجابية نحو التعليم الذاتي. وعدم كسب المهارات والمعارف على المستوى الشخصي، وعلى اعتبار أن اكتساب

المعرفة الاجتماعي يكون بصورة تدريجية ومرورا بمستويات معينة والتي تتدرج كما يلي<sup>1</sup>:

- تزويد بالمعارف والمعلومات وتحليلها ومقارنتها،
- الاستنتاج،
- النقد والمفاصلة والاختيار،
- الاجتهاد والإبداع،

ثانياً: واقع التعليم العالي في العالم العربي، ايجابياته وسلبياته،

يجدر بنا في هذا الإطار أن وقيل الخوض في البحث والتعرف إلى مختلف الأدوار المنوطة بالتعليم العالي في العالم العربي أن نتناول بالدراسة والتحليل واقع هذه العملية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، فضلاً عن محاولة البحث في كيفية تحقيق مخرجات تعليمية ذات نوعية وجودة من حيث البرامج والموارد والإمكانات البشرية، كما سيتم التعرف على مختلف الإيجابيات والسلبيات التي يتميز بها التعليم العالي في الوطن العربي، وهذا لتسهيل عملية التقييم والحكم على أداء هذه العملية.

### 1- واقع التعليم العالي بين الممارسة النظرية والتطبيقية.

تشهد الألفية الثالثة تحديات وصعوبات في مجال التعليم العالي هذه الضرورة تستدعي منا محاولة الدراسة والتمعن في واقع وآفاق التعليم بصورة عامة، بالنظر إلى قطب العملية التعليمية ومحاولة الكشف عن التفاعل والتفاعل بين مختلف أطرافها، لأننا أثناء الحديث عن العملية التعليمية لا يمكن أن نهمل أي عضو أو أي طرف مشارك فيها، إن المتمعن في تلك العملية يلاحظ وجود عوامل ومؤثرات لفعالية العملية التعليمية والتي سوف نوجزها فيما يلي:

#### 1-1- الإنتاج التعليمي.

المراد به لب العملية التعليمية أو الفائدة المرجوة والخطط لها من خلال قيامنا بالعملية التعليمية، ذلك الناتج يمكن معرفته والحكم على فعاليته من خلال صور التغيرات والتطورات والمعلومات المكتسبة وردود الأفعال التي تحدث نتيجة

<sup>1</sup> - شبل بدران، جمال دهشان، التجديد في التعليم الجامعي، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

الفعل التعليمي الذي خضعت له الأطراف المعنية، ومعرفة الناتج يأتي ويظهر جليا من خلال مقارنة مستوى التعليم بالاعتماد على عدة مؤشرات واقعية قبل وبعد الخضوع وممارسة العملية التعليمية، إذ من خلال ذلك يبرز لنا فارق في مستوى اكتساب معلومات وأفكار ومهارات جديدة، هذا الأخير الذي يعتمد عليه كمعيار للحكم على فاعلية النظام التعليمي بالاعتماد على أساليب وطرق علمية وعملية لتقييم الأداء والذي تفتقر جامعاتنا في الواقع التطبيقي إذ أن التعليم الجامعي أصبح مجرد إلقاء لمعلومات وأفكار وإطار نظري معين باستعمال وسائل تقليدية بدائية لم تتغير ولم يحدث على مستواها أي تطوير أو تجديد، ذلك يؤثر بطريقة معينة على مخرجات هذا النظام التعليمي وتبقى الإشكالية مطروحة على مر الزمن دون محاولة تفحصها ومحاولة إيجاد طرق لتحسينها وتطويرها بالاعتماد على الإمكانيات والموارد المتاحة<sup>1</sup>.

وانطلاقاً من نظرية التلازم بين مخرجات العملية التعليمية وتنمية المجتمع، فإن علل التربية والتعليم الجامعي العربي مؤخراً أصبحت كثيرة واتسعت مساحتها، وإذ كان المنتظر والمفترض فيه أن يعالج مشكلة الأمة وإشكالات الحياة وتطورها والإسهام في تنميتها، انتهت إليه مشكلات الأمة بكل تعقيداتها وتداعياتها، لذلك فالعبء ثقيل ولا نحتاج إلى جهد كبير لإبصار حقيقة المشكلة التعليمية، وحسبنا أن ننظر فقط إلى الإنتاج العلمي والتعليمي في مجال تنمية الموارد البشرية وتوفير الاختصاصات المعرفية المطلوبة لنرى أن التعليم أصبح في تراجع، فكلما تقدمت وسائله واتسعت مدارسه، جامعاته ومعاهده، كلما ازداد تخلف الأمة واشتدت حاجتها للآخر.

## 1-2- العملية التعليمية.

تعتبر المحك الأساسي الذي يقوم عليه النظام التعليمي ومدى فعاليته، تلك العملية التي تحمل في طياتها أنماط السلوك التفاعلي والاتصالي بين المعلم ( القائم بالعملية التعليمية ) والمتعلم أثناء موقف العملية التعليمية التي تتطلب من الطرفين

<sup>1</sup> - أحمد حسين الصغير، التعليم الجامعي في الوطن العربي، عالم الكتب ط1، 2005، ص:21.

ضرورة المشاركة الفعالة لتحقيق الهدف المشترك، إن الرجوع إلى الواقع العملي الممارس نلاحظ العديد من الصور التي ينعدم على مستوياتها التفاعل والتناغم والاتصال أثناء تأدية العملية التعليمية، إذ أن الاتصال والتواصل التعليمي نجده من طرف واحد يتجسد في إلقاء المحاضرة فقط دون معرفة درجة الاكتساب.

فالمشكلة التعليمية إذاً ليست في عدد الهياكل الجامعية والمعاهد ولا في عدد الرسائل الجامعية، ولا في قلة عدد المتخرجين ولا تتعلق بعدد المجالات المحكمة... وغيرها وإنما تكمن حقيقتها في طبيعة المناهج التعليمية، الطرق، السياسات والمؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى نوعية التعليم وأهدافه.

لهذا السياق لابد من وجود آليات وميكانزمات نحاول من خلالها تحسين الناتج التعليمي مع الكشف عن مواطن الضعف ومحاولة معالجتها بطرق علمية وأكاديمية ملموسة مع ضرورة القيام ببحوث علمية تختص وتهتم بمجال التعليم تكون قريبة من الواقع العملي للمستهلكين العملية التعليمية<sup>1</sup>.

### 1-3- عوامل التنبؤ بفعالية التعليم.

على اعتبار عملية ووظيفة التعليم تخضع للعديد من المؤثرات والشروط الواجب توفرها في الممارس لهذه العملية التعليمية، فمن الضروري على القائم المشرف والمؤطر للعملية أن يتوفر ويتحلى باستعدادات وقدرات ومؤهلات شخصية وأكاديمية وعلمية تمكن من التنبؤ بفعالية التعليم، إذ يعتبر المدرس المحور الأساسي والذي تكتسي أهميته من خلال عملية التكوين الفعال له، حيث يساهم ذلك لتعزيز الاتجاهات النفسية للمتكون ويزوده بسلسلة من المهارات الفكرية والمهنية الوظيفية الضرورية لتأدية وظيفته بصورة جيدة وناجحة دون الشعور بأي

---

<sup>1</sup> - يجدر بنا في هذا الإطار أن نعطي مفهوماً ومجالاً للتعليم الجامعي الذي يشمل التعليم الحكومي وغير الحكومي الذي يلي المرحلة الثانوية والذي تتراوح مدته بين أربع وسبع سنوات يتم في جامعات تعتبر بمثابة مؤسسات علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد جامعية معينة.

نوع من الضجر، وفي هذا المجال أشارت إحدى الباحثات في دراسة معينة أن الاتجاهات يمكن أن تعدل نحو الإيجاب من خلال التكوين<sup>1</sup>.

## 2- إمكانية تحقيق نوعية في مجال التعليم العالي.

تواجه معظم الجامعات العربية في عصر الألفية الثالثة تحديات وصعوبات في مجال التعليم العالي والجزائر إحداها تعيش الوضع التعليمي، بالرغم من محاولات الكثير من البلدان من تحسين مؤسساتها التعليمية والالتحاق بالركب الحضاري العلمي العالمي، فمنها من نجحت جزئياً ومنها من باءت بالفشل نتيجة ظروف خاصة بها، ويمكن مرد ذلك على نقطة جوهرية وذات أثر بالغ في العملية التعليمية والمتمثلة في عدم إعطاء اهتمام كافي لنوعية المدرسين وبهذا الشكل فوجود مدرسين ذوي مستوى جيد نستطيع القضاء على أوجه العجز المرتبطة بالإعداد البيداغوجي السيئ.

إضافة إلى تلك النقطة توجد صعوبة أخرى تتمثل في محاولة تعيين مدرسين أكفاء لديهم قدرة على التدريس الفعال، مع العلم أن هذه الأخيرة لا تتأثر ولا ترتبط بالتدريب أو الخبرة ولا بالأجر أو الراتب مع الأخذ بعين الاعتبار أن نظم ورواتب المدرسين لا تكافئ المدرس ذوي النوعية العالية، وفي هذا السياق يجدر المهتم بهذا المجال أن يضع محل إستراتيجيته نظام الدوافع والحوافز التي تساهم في الأداء الفعال والجيد للعملية التعليمية، وعليه ينبغي على كل سياسة أن تتضمن مخططات وعقوداً جديدة لمكافئة المدرسين وتكريس جوائز لجدارة بناءً بطبيعة الحال على إنجازات وأداء الطلبة على اعتبار أن العنصر الأساسي هو قياس أداء الطلبة بصورة مباشرة، فبدون وجود بيانات موضوعية عن إنجازاتهم فإن البرامج والسياسات تسير في اتجاهات غير مثمرة وغير فعالة<sup>2</sup>، والتي ستؤثر بالسلب على العملية التعليمية.

<sup>1</sup> - ترنت وكوهين في أمل علي المخزومي، دور الاتجاهات في سلوك الأفراد والجماعات، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد 53، 1995، ص: 33.

<sup>2</sup> - إيريك أ هانوشيك، "ما سبب أهمية النوعية بالنسبة للتعليم"، مجلة التمويل والتنمية، 2005، ص: 17-19.



واستكمالاً لما سبق يجدر بنا أن نتناول إيجابيات وسلبيات التعليم العالي الجامعي العربي وذلك على النحو الآتي:

## 2-1- إيجابيات التعليم العالي العربي.

يمكن استخلاص أهم الايجابيات المحققة والمسجلة لصالح التعليم العالي العربي من خلال نتائج ومخرجات قطاع التعليم الجامعي، بما يمكن إيجازه في ما يلي<sup>1</sup>:

■ تحقيق التعليم العالي العربي للكثير من الانجازات الكمية والكيفية التي أسهمت في بناء الدولة العربية الحديثة، فقد خرجت الجامعات العربية أجيالاً من الأخصائيين في مختلف شؤون الحياة في المجتمع العربي الحديث، وقد حل هؤلاء محل الكثير من الموظفين والخبراء الأجانب الذين كانوا بشكل أو بآخر يسيرون الدولة العربية الحديثة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية،

■ أسهم التعليم الجامعي العربي في ترسيخ مبدأ المواطنة والانتماء للوطن العربي لدى المواطن العربي، وزرع الثقافة العربية والتأكيد على مبدأ الهوية العربية الإسلامية للمواطن العربي،

■ الإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال تهيئة الموارد البشرية والطاقات الشبانية بمهارات وتخصصات تؤهلهم للعمل من أجل تحقيق دخل يرفعون به مستوياتهم المعيشية،

■ التقليل من مسألة الاعتماد على الخبرات الأجنبية خصوصاً بعد فترات الاستقلال للبلدان العربية في فترة الخمسينيات والستينيات.

## 2-2- سلبيات التعليم الجامعي العربي.

أما بالنسبة للمظاهر السلبية في العلاقة بين التعليم الجامعي وقطاعات البناء التنموي والاجتماعي فإن الجامعات وبالرغم من الجهود والايجابيات المذكورة سابقاً إلا أن لها مظاهر سلبية واضحة نذكر بعضها في ما يلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> - عمر مرابط فتيحة، دور الجامعة في تنمية المجتمع، "مجلة الحقيقة"، جامعة أدرار، العدد السابع، 2003، ص ص: 193-194.

<sup>2</sup> - عمر مرابط فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 195-197.

■ العزلة بين الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث العربي، فالملاحظ أن الجامعات والجامعيين لا يعرفون عن بعضهم البعض إلا القليل، ومما يزيد من درجة هاته العزلة اختلاف المناهج التعليمية والأساليب التربوية، إذ نجد إتباع بعض الجامعات لنماذج الجامعات الانجلوساكسونية، بينما يتبع البعض الآخر نماذج الجامعات الفرنسية،

■ قلة التبادلات والعلاقات الجامعية العلمية المكثفة بين الجامعات العربية، وهذا مقارنة بتلك العلاقة ما بين بعض الجامعات العربية والجامعات غير العربية،

■ ضعف التكامل والتعاون العلمي والثقافي العربي، إذ يأخذ هذا التكامل دائماً صفة الحذر والتحفظ وهو بهذا الشكل لم يصل إلى المستوى الذي سيؤدي إلى تجسيد الوحدة العربية،

■ كبح حرية التعبير والنقد والتحليل والعليق العلمي الحيادي، مما يشجع على هجرة العقول العربية إلى الغرب، أين تتاح لهم فرصة التفكير الحر والانتقاد دون قيود كبيرة، فضلاً عن توفر سبل الحياة الاجتماعية والمستوى المعيشي اللائق.

وبمقارنة بسيطة ما بين حجم ونتائج سلبيات التعليم الجامعي العربي مع إيجابياته الشحيحة، أصبح المجتمع العربي بمقاييس العصر الحالي ومنجزاته العلمية والتكنولوجية يعتبر مجتمعاً متخلفاً، ويعاني من فجوات عديدة ومسافات بعيدة عن بقية المجتمعات الأخرى المتقدمة، وبذلك بات من الضروري إعادة تشكيل أو بناء العلم العالي العربي من حيث مضمون وجودة المناهج وطرق التدريس، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تفعيل التعاون العربي في مجال التعليم العالي والجامعي، ومن ثم رسم إستراتيجية عربية للتعليم العالي لتحسينه وتطوير نوعيته من منطلق إدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم العالي.

### ثالثاً: دور الجامعة في تحقيق الإبداع وتأهيل القوى البشرية:

لأجل إبراز دور الجامعة في تحقيق الإبداع وتأهيل القوى البشرية، فإن ذلك يستلزم ضرورة تحليل مكونات المعادلة العلائقية بين مدخلات ومخرجات العملية التعليمية، وعليه يجدر بنا أن نتناول بالبحث مضمون كلاً من التعليم العالي باعتباره ممثلاً بالجامعة ومستقطباً للموارد البشرية، التي تأتي في هيئة مدخلات

للعلمية الإستثمارية من جهة، وتحليل نواتج هذه العملية التفاعلية بين المدخلات والمخرجات ومدى إسهامها في تلبية احتياجات سوق العمل.

### 1- التعليم العالي وسوق العمل:

في جميع المجتمعات الإنسانية يعتبر كلا من التعليم والعمل وجهان لنشاط إنساني على اعتبار التعليم عملية اكتساب المعارف والقرارات والتوجهات الاجتماعية بينما يعني العمل المشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي وإنتاج سلع وخدمات.

وبما أن القطب الأساسي في عملية التوأمة بين التعليم العالي وسوق العمل يعتبر الفرد أو البشر أو ما يعرف برأس المال البشري والذي ازدادت أهمية الاعتناء به والذي ظهر كمؤشر هام لمفهوم التنمية البشرية التي ترى في رفاهية البشر غاية الجهد الإنساني ومع ذلك ظهرت حتمية وضرورة أخرى تتمثل في رأس المال الاجتماعي الذي يعطي أهمية بالغة لنسق العلاقات الاجتماعية التي تنظم البشر في شكل هياكل مؤسساتية تحدد طبيعة النشاط الاجتماعي والاقتصادي ومدى كفاءته.

وبالموازاة مع ما سبق فإن وسائل التعليم العالي في بناء رأس المال الإنساني تتعاضد مع ارتفاع صنف رأس المال فتزيد بالتالي مساهمة التعليم العالي في تكوين رأس المال الاجتماعي، وبهذا الشكل فإن التعليم العالي يؤدي دورا بالغا في إعداد رأس المال البشري الذي أصبح يفوق أهميته رأس المال المادي. فقد جاء في دراسة أجراها البنك الدولي لـ 192 بلدا أن نسبة 16% من النمو تعود لرأس المال المادي و 64% من النمو لرأس المال البشري<sup>1</sup>.

### 2- إشكالية العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل: يمكن صياغة

هذه الإشكالية بصورة واضحة في مختلف الحواجز والمعوقات التي تعترض العلاقة

<sup>1</sup> - احمد الخطيب مرجع سبق ذكره، ص: 155.

بين نسق التعليم العالي وسوق العمل والذي يمكن تلخيصها وإيجازها في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- عدم وجود رابطة حقيقية وفعالية مخطط لها بين التعليم وسوق العمل والذي يمكن إرجاعه إلى عدم قدرة مؤسسات التعليم على استيعاب المستحدثات التكنولوجية بنفس السرعة تستوعبها مؤسسات الإنتاج.
- سيطرة طابع التكوين النظري على معظم التخصصات الجامعية حتى أن وجد في بعض الحالات يعتبر سطحي وشكلي فقط، وذلك لبعض الخصوصيات لمؤسسات المجتمع بصورة عامة إلى جانب عدم الملائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، الذي يحتاج في اغلب الحالات متخصصين ذو كفاءة وخبرة عالية تساعد على الأداء الجيد والفعال ومع العلم ان خلفية مخرجات الطلبة العلمية تعتمد على مداخلتهم التي تم اكتسابها أثناء المسيرة التكوينية. ومحاولة لمعالجة الإشكالية فرض سياسة الانفتاح المؤسسات الجامعية على مؤسسات المجتمع المدني ومحاولة المساهمة في تقديم الخبرة والرأي من جهة ومحاولة إعادة النظر في المداخلات العملية التعليمية في حد ذاتها، التي تؤثر بصورة معينة وتقترن آثار نتائجها على مخرجات العملية التعليمية.

### 3- الانتقال من ثقافة الذاكرة إلى ثقافة الإبداع:

إن التعليم الجامعي الذي يتلقاه طلابنا في المعاهد والأكاديميات الجامعية طغى عليه ثقافة الذاكرة معنى ذلك إن عمليات التعليم يمكن اختزالها في نشاط التذكر والاسترجاع والتي بدون شك ترتبط بنمط وأسلوب التدريس، ومحاولة للتخلص من هذه الأزمة لا بد أن نوظف ونستخدم ونكرس مفهوم مغاير له وزنه على عملية التعليم والذي نختزله في تسمية ثقافة الإبداع، حيث أن التعليم في حد ذاته اتسع نطاقه واخذ يسلك طرق جديدة نحو التغيير وعلى أحداث افتراضات احتمالية في المستقبل، وقد ساعد علم "السيبر ناظيقا" على تأكيد أهمية الإبداع كنشاط عقلي وبأهمية الكشف عما هو كامن في العقول من إبداع وأصالة عقلية

<sup>1</sup> - محمد حمد الطيبي، تنمية قدرات التفكير الإبداعي، دار المسيرة، 2004، ص: 195.

وعليه ظهر الإبداع الجماهيري<sup>1</sup>؛ معنى ذلك أن كل فرد يمكنه أن يبدع في مجال من مجالات المعرفة مع إتاحة جميع الظروف المناسبة والمساعدة على تحقيق ذلك، وبالموازاة مع موضوعنا الرئيسي والمقصود به التعليم العالي فلا بد من تجسيد هذه المنطلقات التجديدية وبالتالي منح فرصة للطلاب للمساهمة الفعلية للوصول إلى ما يعرف بثقافة الإبداع والتي بدون شك لها أثارها الايجابية على مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل.

تلك الثقافة الإبداعية لتجسيدها في الواقع الفعلي لا بد من ضرورة إعادة النظر في محتوى العملية التعليمية التي تدفعنا إلى تبني استراتيجية تعليمية تنمي قدرات التفكير الإبداعي والذي لا يتحقق إلا بتوفر أربعة عناصر ذات أهمية بالغة نذكرها كما يلي<sup>2</sup>:

■ معلم متميز،

■ خلفية معلوماتية مرجعية للطلبة تعتمد على خبراتهم التي اكتسبوها،

■ توفر الإمكانيات والمواد اللازمة والكاملة للموقف التعليمي،

■ توفر المكان والوقت المناسبين حسب حاجات الطلبة وعددهم.

**رابعاً: دور الجامعة في إنتاج موارد سوق العمل وتنمية المجتمع:**

يتبين من خلال المنظور التنموي للجامعة، الذي لا يمكن إحدائه إلا من خلال التنمية التعليمية للمورد البشري وإكسابه مختلف المؤهلات والقدرات المعرفية والإدراكية، التي تساعده على القيام بالدور المنوط به في العملية التنموية للمجتمع.

### **1- الجامعة والمدخل الاستثماري:**

الجامعة أصبحت مؤسسة ذات أبعاد تقنية اقتصادية واجتماعية تسابق الزمن بما تقدمه من أفكار واختراعات وترفع من شأن المجتمع. والمساهمة بطريقة معينة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية عبر مسلك ورابطة العلاقة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج والخدمات. ومحاولة خلق وابتكار وتجسيد مفهوم جديد

<sup>1</sup> - شبل بدران، جمال الدهشان، التجديد في التعليم الجامعي، دار قباء، ص: 53.

<sup>2</sup> - محمد حمد الطيبي، مرجع سبق ذكره، ص: 195.

ووظيفي في أن واحد متعلق بمفهوم الجامعة المنتجة، أو الإنتاجية أو الاستثمارية، وخاصة الاستثمار البشري في مجال التعليم إذ يعد التدريس من أكثر جوانب الاستثمار البشري فعالية في توضيح تأثير رأس المال البشري على الإيرادات. وبالرجوع إلى المقاربات النظرية في هذا المجال نجد العالم "شولتز" في نظرية رأس المال البشري الذي ركز اهتمامه على عملية التعليم باعتبارها استثمار ضروري وأساسي لتنمية الموارد البشرية وبأنها شكل من أشكال رأس المال وعليه أطلق على التعليم تسمية رأس المال البشري على اعتبار أنه يحقق خدمة منتجة ذات قيمة اقتصادية<sup>1</sup>.

وعن الأهمية التي توليها الجامعات العربية لقيمة التعليم والالتحاق بالجامعة، نجد أنها تخصص أقساط مادية للإنفاق على الطلبة، وعليه نورد هذه الإحصائيات الدالة على جانب الإنفاق وتكلفة الطالب في التعليم الجامعي<sup>2</sup>:  
جدول رقم (1): يبين كلفة التعليم العالي في الأقطار العربية خلال الفترة:

من سنة 1970 إلى غاية سنة 2008

التكلفة (مليون \$)	العام
307	1970
1204	1980
7000	2000
10000	2008

<sup>1</sup> - راوية حسن، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، 2002، 2003، ص: 66.

<sup>2</sup> - صالح هاشم ، التعليم العالي في الوطن العربي الواقع والظموحات. الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية،

من الرابط :- [www.uaecultural-jo.org/2.ppt](http://www.uaecultural-jo.org/2.ppt)

جدول رقم (2): يبين معدل الإنفاق علي طالب التعليم العالي بالدول العربية ومقارنته بالإنفاق التعليمي لدى الدول المتقدمة

الدولة	معدل الإنفاق للطالب (\$)
الدول العربية الفقيرة	550
الدول العربية الغنية	15000 - 7000
الدول المتقدمة	45000 - 16000

وانطلاقاً من المعطيات الاحصائية المبينة بالجداول المذكورة أعلاه يتأكد بأن كلفة التعليم بالأقطار العربية في تزايد مستمر بالنظر لما ينفق على التعليم لدى هذه الدول، إلا أن الدول العربية لا زالت بعيدة جداً من حيث معدلات الانفاق على العمليات التعليمية عن ما ينفق من قبل الدول المتقدمة على التعليم، وهذا معاذة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، كما أن المدخل الاستثماري للمؤسسة يسوقنا ويوجهنا إلى بعض العمليات والآليات والتي تعتبر التدريب أهمها إذ يعرفه على انه ضرورة سيكولوجية نحو الارتقاء بأداء وسلوك البشر خاصة القدرة على الإنجاز والإبداع والمنافسة، حيث أصبح حاجة ملحة ومطلباً أساسياً لإشباع وتحقيق الأمان النفسي سواء على مستوى الفرد أو المجتمع، إذ تتطوي عملية التدريب على مهارات السلوك الإنساني والى طبيعة متطلبات العمل المؤدى لمواجهة ضغوط الأسواق التنافسية بوصفها سوقاً للعمل<sup>1</sup>.

إذ أن فرص البقاء للمنظمة تتوقف على مدى امتلاكها لقوى عاملة تتميز بقدرتها التوظيفية المحتملة. لكي تجلب الموارد البشرية ذات جودة عالية ومرتفعة للعمل بها لكي تقدم فرص لتحقيق الإنجاز العالي.

وفي سبيل المحافظة على بقاء المنظمة فقد شرعت أغليبتها على إتباع إستراتيجية للرفع بالقدرة التنافسية من خلال هيكلتها وإعادة الهيكلة والاستغناء عن العمالة الزائدة. تحقيقاً لمبدأ الأمن الوظيفي الذي يكرس ويضمن البقاء في الوظيفة

<sup>1</sup> - رأفت عبد الفتاح، سيكولوجية التدريب وتنمية الموارد البشرية، دار الفكر العربي، ط1، 2001، القاهرة،

لفترة زمنية طويلة، وبهذا أصبحت المؤسسات تقدم عقود قصيرة المدى عوض الطويلة<sup>1</sup>.

## 2- الشراكة بين المؤسسات الجامعية وسوق العمل:

في الآونة الأخيرة بادرت الكثير من المؤسسات والمعاهد الجامعية إلى إبرام اتفاقيات مع الكثير من المؤسسات الاقتصادية على مستوى المجتمع، والتي نجدها مجسدة بصورة خاصة في نظام التعليم الجديد ( LMD ) \* إضافة إلى بعض التخصصات الأخرى أن مثل هذه المبادرات تمثل مجهودات حية وفعالة للنهوض بواقع التكوين والتعليم في مؤسساتنا التعليمية مع مراعاة متطلبات سوق العمل، ففي بعض جامعاتنا الجزائرية انتهجت سياسة مبدأ الشراكة كحل فعلي وواقعي من منطلق ربط المؤسسات الجامعية بالمحيط الخارجي الذي يستدعي في بعض الأحيان القيام بفترات تدريبية تربية في الخارج تكسب الطلاب مهارات وكفاءات ذات جودة عالية تساعدهم على سرعة الانفتاح على العالم الخارجي وتدفعهم مثل تلك المبادرات إلى الإبداع والاكتشاف والمساهمة بشكل ايجابي في مجال سوق العمل.

وانطلاقا من هذا الاتجاه فإن الجامعة تصبح تكون حسب الطلب من حيث طبيعة التخصصات لان سوق العمل يتطلب تلك الكفاءات، ولكن في هذا المجال نجد حتمية تؤول دون تحقيق ذلك مردها الكم الهائل الذي تستقطبه الجامعة كل عام من الطلبة، هذا الواقع الذي اثر سلبياً على مخرجات العملية التعليمية وأصبح يشكل هاجس خطير على سوق العمل.

رغم جميع المجهودات المبذولة على مستوى ساحة سوق العمل إلا أننا لم نحقق الهدف المتمثل بصورة خاصة في القضاء على البطالة خاصة المقنعة، مع وجود برنامج المؤسسات الكبيرة المصغرة في الآونة الأخيرة فقد تم تحقيق جزء من

<sup>1</sup> - رابحة حسن، مرجع سبق ذكره، ص: 210.

\* - نظام التعليم العالي الجديد الذي انبثق تطبيقه في الجزائر عن إصلاحات التعليم العالي لجعله يتوافق مع اعتماد جل دول العالم هذا النظام على مستوى التعليم العالي ( LMD : Licence, Master, Doctorat )



مجال التشغيل، هذا البرنامج الذي أثبتت نتائجه مشاريع مثمرة وناجحة مع إقامة مؤسسات استثمارية تساعد وتدعم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى البناء العام للمجتمع.

إن ضرورة إعادة النظر في مخرجات التعليم الجامعي يحتم علينا ضرورة إعادة النظر في محتوى العملية التعليمية والتكوينية، وخص بالذكر مجال البحث العلمي الذي نجده ضعيف جدا على مستوى إنجاز مذكرات جميع مستويات التعليم من التدرج إلى ما بعد التدرج، بل أصبح الهدف البارز والمستقطب هو الحصول على شهادة جامعية معترف بها أثناء التوجه إلى سوق العمل، من هذا المنطلق فضرورة إقامة البحوث بإحداث شراكة بين مؤسسات والمعاهد الجامعية ومؤسسات المجتمع المدني ضرورة لا مناص منها خاصة مع مستحدثات العولمة والانفتاح على السوق، فهما كان طابع المؤسسة إنتاجية كانت أو اقتصادية أو خدماتية فهي مطالبة بعقد وإبرام مشاريع استثمارية مبدؤها الأساسي تحقيق الجودة والتميز في مجال التعليم العالي والتكوين الجامعي بصورة عامة وعالم الشغل بصورة خاصة.

**الخاتمة.**

تحاول هذه الورقة البحثية إبراز أهم دور افتراضي للجامعة متمثلاً في تأهيل القوى البشرية وإنتاج موارد سوق العمل، وهنا يفترض أن تصبح الجامعة مؤسسة ذات أبعاد تقنية اقتصادية واجتماعية تسابق الزمن بما تقدمه من أفكار واختراعات وترفع من شأن المجتمع. كما يتسنى لها دور المساهمة بطريقة معينة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية عبر مسلك ورابطة العلاقة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج والخدمات.

من جهة أخرى، فإن الجامعة بهذا الشكل تؤدي دوراً بالغاً في إعداد رأس المال البشري الذي أصبح يفوق أهميته رأس المال المادي. واستكمالاً للرسالة الجامعية وانطلاقاً من التحديات التي تقف عائقاً أمام تحقيقها لأهدافها المنشودة، يجدر بنا في هذا الإطار أن نقدم بعض التوصيات التي نرى ضرورتها في هذا الصدد، نوجزها في النقاط الآتية:

- زيادة الوعي التربوي بأهمية التكنولوجيا في الجامعات العربية وتوضيح دورها في العملية التربوية،
- زيادة اهتمام الجامعة العربية بمتطلبات المجتمع العربي،
- الاهتمام بالبيئة التربوية داخل الجامعة وأساليب التواصل والتوصيل، بما يعمل على تحسين عملية التأهيل لمدخلات التعليم وتحسين جودته،
- إعطاء الطلبة وأعضاء هيئتها التدريسية فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية الهامة من خلال جمعياتهم المهنية والعمل الجاد على تطويرهم مهنيًا،
- ضرورة وجود رؤية واضحة للواقع التعليمي وطموحات تحقق المستقبل، من أجل تحسين مخرجات العملية التعليمية،
- تحديد الأهداف والأفكار والقيم والتخطيط ووضع هذه المبادئ موضع الممارسة الفعلية،
- تحديث البنية التحتية لمواكبة مجتمع المعرفة بالتركيز بصورة أساسية ومباشرة على شبكة الاتصالات الحديثة واتخاذ الاختيار التكنولوجي السبيل الوحيد للتطوير والتحسين من جهة وضرورة وضع نظام للحوافز والمكافآت لتحسين الأداء من جهة أخرى،
- ضرورة فتح آفاق جديدة للشراكة بين الجامعات على المستوى الوطني والعالمي من جهة وبين المؤسسات التعليمية والمجتمع من جهة أخرى.

#### قائمة المراجع:

1. شبل بدران وجمال الدهشان، *التجديد في التعليم الجامعي*، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة.
2. بسمان فيصل محجوب، *إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية*، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
3. احمد الخطيب، *البحث العلمي والتعليم العالي*، دار المسيرة 2003.
4. عبد اللطيف صوخ، *التكوين العالي في علوم المكتبات المعلوماتية*، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002.
5. أحمد حسين الصغير، *التعليم الجامعي في الوطن العربي*، عالم الكتب ط1، 2005.
6. ترنت وكوهين في أمل علي المخزومي، *دور الاتجاهات في سلوك الأفراد والجماعات*، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد 53، 1995.

7. إيريك أ هانوشيك، "ما سبب أهمية النوعية بالنسبة للتعليم"، مجلة التمويل والتنمية، 2005.
8. عمر مرابط فتيحة، دور الجامعة في تنمية المجتمع، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد السابع، 2003.
9. محمد حمد الطيطي، تنمية قدرات التفكير الإبداعي، دار المسيرة، 2004.
10. راوية حسن، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، 2002، 2003.
11. رأفت عبد الفتاح، سيكولوجية التدريب وتنمية الموارد البشرية، دار الفكر العربي، ط1، 2001، القاهرة.

## مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تقييمية وفق المؤشرات الدولية

أ. بن مسعود محمد  
جامعة أدرار

### ملخص:

تحاول هذه الورقة تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر وفقاً للمؤشرات الدولية والإقليمية، وذلك من خلال الوقوف على نقاط القوة والضعف واستخلاص العوامل التي تساعد على تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر، وتقديم مجموعة من المقترحات تساهم في تعزيز الإصلاحات التي بادرت بها الجزائر في هذا المجال.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشرات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، الإصلاحات الاقتصادية.

### Abstract:

This paper attempts to assess the climate of foreign direct investment in Algeria according to the international and regional indices by showing the strengths and weaknesses, and to indicate the factors that help improve the state of foreign direct investment in Algeria. Besides, the research tries to provide a set of proposals that contributes in consolidating investment reforms initiated by the Algerian government in this context.

**Keywords:** foreign direct investment, foreign direct investment climate, indices of foreign direct investment climate, the economic reforms.

### مقدمة:

أبرزت العديد من الأدبيات الاقتصادية أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بتوضيح الدور الذي يلعبه في إحداث التنمية داخل الدول المضيفة من خلال تدعيم الادخار المحلي ورفع معدل الاستثمار المحلي، ونقل التكنولوجيا والاستفادة من الأساليب الإدارية الحديثة. من هذا المنطلق أصبحت الدول تولي أهمية بالغة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من

خلال تهيئة المناخ المناسب الذي يسمح باستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه التدفقات.

ولقد دأبت بعض الهيئات الدولية والمؤسسات الخاصة مثل: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ومجموعة PRS و.....، على إصدار مجموعة من المؤشرات التي تهتم بمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقديم مجموعة من المعايير العلمية توضح الرؤية حول وضعية البيئة الاستثمارية داخل الدول، مما يساعدها على توفير المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى تعظيم حصتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فبادرت بالعديد من الإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار، وذلك بناء على تقييم مختلف المؤشرات الدولية والإقليمية التي شملتها، وانطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية هذا البحث على النحو الموالي:

ما هي العوامل المساعدة على تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر وفق المؤشرات الدولية؟

وبغرض معالجة هذه الإشكالية سيتم تقسيم هذا البحث إلى النقاط التالية:

- 1- تعريف مناخ الاستثمار الأجنبي وأهميته.
- 2- مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.
- 3- دراسة تقييمية لتصنيف الجزائر في المؤشرات الدولية والإقليمية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

## 1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته:

سننظر في هذه النقطة إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا أهميته بالنسبة لاقتصادات الدول النامية.

### 1-1 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الاستثمار المنجز من قبل شركة غير مقيمة أو شركة مقيمة تحت الرقابة الأجنبية وذلك من خلال: خلق أو توسيع شركة من خلال فرع مستقل، المشاركة في شركة جديدة أو متواجدة تهدف إلى إقامة علاقات اقتصادية على المدى الطويل، تمكن المستثمر من التأثير الحقيقي على تسيير الشركة<sup>1</sup>.

ويعرف حسب مصادر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بأنه ذلك الاستثمار الذي تتوفر فيه الشروط التالية:<sup>2</sup>  
أ/ تدفقات استثمارية عبر الحدود، تقوم بها عادة شركات متعددة الجنسيات (TNCs) يندرج عنها تأسيس شركة أجنبية لمشاريع استثمارية خارج دولتها الأم (Home) في دولة مضييفة للاستثمار (Host)، بحيث يكون لها حصة قد تزيد أو تقل عن 10% من ملكية الاستثمار ويكون لها صوت في عملية إدارة الشركة، وتؤسس لعلاقة طويلة الأمد.

ب/ تحتسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ثلاث مكونات: ملكية الأسهم، الإرباح المعاد استثمارها، القروض بين فروع الشركة الأم. قد يكون هذا الاستثمار جديدا (Greenfield)، أو توسعا في استثمار قائم

<sup>1</sup> Bernard Hugonnier, Investissement direct et coopération internationale et firmes multinationale, économisas, 1984, Paris, pp: 13-14.

<sup>2</sup> منى بسيسو، تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد رقم : 29، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008، ص: 08.

(Brownfield)، أو تملكا من خلال عمليات الاندماج والتملك ( Mergers & Acquisitions) وهي الصيغة الأكثر شيوعا. ج/ كما تحتسب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال رؤوس الأموال المدفوعة عبر الحدود في إطار: اتفاقيات الترخيص وحقوق الامتياز التجاري (Franchise)، عقود الإدارة وعقود التسليم بالمفتاح (Turnkey)، التأجير (Leasing)، التعاقد من الباطن (Sub-contracting)، وشركات الإنتاج (Production Agreements).

د/ تصنف الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى استثمارات أفقية ( Horizontal FDI)، تتم من خلال استثمارات في القطاع أو الصناعة ذاتها التي تعمل فيها الشركة الأجنبية، أو استثمارات عمودية (Vertical FDI) تنقسم بدورها إلى استثمارات أمامية عمودية (Forward Vertical FDI) عند قيام الشركة الأجنبية بتسويق إنتاج شركة محلية، واستثمارات خلفية عمودية ( Backward Vertical FDI) عند قيام الشركة الأجنبية بتوفير عوامل إنتاج لشركة محلية.

يتميز هذا النوع من الاستثمار بأنه يتعدى حركة انتقال رؤوس الأموال إلى نقل الآلات والتكنولوجيا والمهارات الإدارية المختلفة، مما يعطي للمستثمر الحق في اتخاذ القرارات والرقابة على مشاريع الاستثمار مما يقلل من عنصر المخاطرة.<sup>1</sup>

## 1-2 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يستمد الاستثمار الأجنبي المباشر أهميته من الدور الذي يلعبه في إحداث التنمية والتي تعني في معناها الواسع عملية توسيع لخيارات البشر،

<sup>1</sup> أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة تركيا، كوريا الجنوبية، مصر، (د ط)، الدار الجامعية، مصر، 2004-2005، ص19.

وقد اختصت بعض الأدبيات الاقتصادية في توضيح هذه المقاربة وذلك بحساب معدل النمو السنوي المطلوب ومن ثم حساب معدل الاستثمار المطلوب، وبمقارنة معدل الاستثمار مع معدل الادخار المحلي فإنه يمكن حساب التدفقات الرأسمالية الأجنبية المطلوبة. وفي ظل مثل هذه المقاربة يبرز الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية مختلف الدول، كأحد مصادر التمويل الداعمة للادخار المحلي والمساهمة في رفع معدل الاستثمار المحلي<sup>1</sup>، إضافة إلى كونه أحد القنوات المهمة لنقل التكنولوجيا والخبرات الفنية والإدارية وهو ما جعله محل منافسة بين الدول على المستوى العالمي، حيث ظلت الدول المتقدمة أكبر مستقطب لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فبلغت حصتها حسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2007، 875 مليار دولار سنة 2006، وذلك من إجمالي التدفقات العالمية البالغة 1306 مليار دولار، في حين بلغ نصيب البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية حسب ذات التقرير: 379 مليار دولار و 69 مليار دولار على التوالي<sup>2</sup>.

غير أن هذه الوضعية تغيرت بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية (2008)، فحسب تقرير الاستثمار العالمي 2011، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر شهدت ارتفاعا متواضعا بنسبة 5 % محققة 1,24 تريليون دولار عام 2010، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 37 % تقريبا عن الذروة التي بلغت قبل الأزمة حيث بلغت 1,97 تريليون دولار سنة 2007، كما أشار التقرير إلى الأهمية التي اكتسبتها الدول النامية والاقتصادات الانتقالية، باعتبارها مستقطبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وباعتبارها جهة

<sup>1</sup> منى بسيسو، مرجع سابق، ص: 05.

<sup>2</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي، استعراض عام، الشركات غير الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية، نيويورك وجنيف، 2007، ص 01.



مصدرة لهذا النوع من الاستثمارات، حيث حظيت لأول مرة بأكثر من نصف التدفقات العالمية لهذا النوع من الاستثمار، كما سجلت مستويات مرتفعة وقياسية له<sup>1</sup>، كما يتنبأ خبراء الأونكتاد بانتعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعودتها إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الأزمة العالمية بحيث يتوقعون ارتفاعا يصل إلى 1,7 و 1,9 تريليون دولار في عامي 2012، 2013 على التوالي محققة بذلك الذروة التي كانت قد حققتها سنة 2007<sup>2</sup>. والجدول الموالي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب المنطقة للفترة: 2005-2011.

الجدول رقم 01: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب المنطقة للفترة: 2005-

2011. الوحدة: مليار دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
العالم	980.727	1.463.351	1.975.537	1.790.706	1.197.824	1.309.001	1.524.422
الاقتصادات المتقدمة	622.625	981.869	1.1310.425	1.019.648	606.212	618.586	747.860
الاقتصادات الانتقالية	30.854	54.318	90.800	121.041	72.386	73.755	92.163
الاقتصادات النامية	327.248	427.163	574.311	650.017	519.225	616.661	684.399

Source: unctad data base,

<http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableview.aspx> (09/08/2012)

## 2- مناخ الاستثمار ومحدداته:

سنحاول في هذه النقطة التطرق لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم

محدداته.

<sup>1</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي، عرض عام، أشكال الانتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2011، ص: x - 01.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص: 02.

## 2-1 تعريف مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعبر مناخ الاستثمار عن مختلف الأوضاع والظروف المؤثرة على حركة رأس المال وتوطنه، وتشتمل هذه الأوضاع على الحالة السياسية العامة للدولة، تنظيمها الإداري، ومدى فاعلية أوضاعها الاقتصادية، موقعه الجغرافي، وضعية البنى التحتية بها، نظامها القانوني<sup>1</sup>... الخ.

كما يعرف مناخ الاستثمار أيضا " بوصفه مفهوما شاملا يتصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة الاستثمارات واتجاهها، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية"<sup>2</sup>.

من خلال التعريفين السابقين نستخلص أن مفهوم مناخ الاستثمار يشير إلى كل العوامل (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية، الإدارية، الثقافية... الخ)، التي يمكن من خلالها الحكم على بيئة الاستثمار في بلد معين بأنها جاذبة أو طاردة للمستثمر المحلي أو الأجنبي، الحالي أو المتوقع مستقبلا.

## 2-2 محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك صعوبة في حصر العوامل المتحكمة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، ذلك أن المحددات المكونة للمناخ

---

<sup>1</sup> مأمون إبراهيم حسن، موسى عبد العزيز الحمود، مناخ الاستثمار ومآزق التنمية في الوطن العربي، سلسلة المحاضرات العامة، الكتيب رقم 07، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نيسان (أبريل)، 1994، ص: 14.

<sup>2</sup> أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص: 34.

الاستثماري تتفاعل فيما بينها (تؤثر وتتأثر فيما بينها)، مما يؤدي إلى خلق ظروف جديدة بمعطيات مختلفة<sup>1</sup>.

إضافة إلى أن هذه المحددات تختلف باختلاف النظريات\* المفسرة لانتقال وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، فوجد نظرية التحركات الدولية لرأس المال تحدد اختلاف أسعار الفائدة بين الدول دافعا أساسيا لهذه التحركات، كما تفسر نظرية المنشأ الصناعية الظاهرة على أساس العوائد المحققة من الاستثمار في الخارج، وكذا امتلاك المؤسسة لمزايا احتكارية وشبه احتكارية، أما النظرية الانتقائية فتفسر الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره دالة لثلاثة متغيرات هي: المزايا التي يمتلكها المستثمر الأجنبي، و المزايا المترتبة على الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، والمزايا المكانية أو الإمكانيات التي تتميز بها الدول المضيفة<sup>2</sup>.

بعد العرض المختصر لبعض النظريات وما تتضمنه من عوامل ومحددات تؤدي إلى جذب وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، يمكن عرض أهم هذه المحددات كما أوردها الدكتور محمد البناء، وذلك على النحو الآتي<sup>3</sup>:

أ/ السياسات العامة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر: وتتضمن العناصر الآتية:

✓ الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي،

✓ قواعد التشغيل وخروج رأس المال ودخوله،

---

<sup>1</sup> مأمون إبراهيم حسن، موضى عبد العزيز حمود، مرجع سابق، ص:14.

\* هناك العديد من النظريات التي قدمت تفسيرات مختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر مثل: نظرية دورة حياة المنتج، نظرية عدم كمال السوق، نظرية الحماية، نظرية الموقع، نظرية الموقع المعدلة... الخ.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية منظماتها شركاتها تداعياتها، (د ط)، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص ص: 216-217.

<sup>3</sup> محمد البناء، قضايا اقتصادية معاصرة، (د ط)، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص ص: 135-136.

- ✓ إجراءات التعامل مع الفروع، ومدى ما يقدم لها من تسهيلات إدارية،
- ✓ هيكل الأسواق (التنافسية)، ودرجة مرونة الأسواق،
- ✓ الاتفاقية الدولية خاصة التجارية،
- ✓ السياسات التجارية (الحماية وحقوق الجمارك مثلا)،
- ✓ السياسات الضريبية (الإعفاءات وأسعار الضريبة).

ب/ المحددات الاقتصادية: وتصنف إلى ثلاث مجموعات تشكل كل مجموعة دافعا معيناً لدى الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار في الخارج، وتتمثل هذه المجموعات في:

• **دافع البحث عن الموارد الطبيعية:** ويندرج تحت هذه المجموعة البحث عن: المواد الخام، العمالة منخفضة الأجور، العمالة الماهرة، توفر مراكز البحث والتطوير، وجود البنية الأساسية مثل الموانئ والمطارات والطرق ومصادر الطاقة والاتصالات..

• **دافع البحث عن السوق:** وتهتم الشركات في هذه المجموعة لحجم السوق ومعدل نموه، مستوى دخل الفرد، روابط البلد بالبلدان المجاورة، مدى جودة الطرق ووسائل النقل، وكذلك تفضيلات وأذواق المستهلكين وهيكل الأسواق عموماً.

• **دوافع البحث عن الكفاءة:** في هذه المجموعة تهتم الشركات بمدى توفر العناصر التي تخفف اعتبارات الكفاءة في الإنتاج مثل: تكلفة الموارد التي تساعد على رفع إنتاجية العمل، تكلفة المدخلات الأخرى مثل النقل والمواصلات الداخلية والخارجية، خاصة اللازمة لنقل المواد الخام والعمالة، الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة التي تقيمها الدولة مع الدول الأخرى.

• **تسهيلات الأعمال:** وتشتمل على العناصر التالية:

- حوافز الاستثمار،

- الترويج للاستثمار ( بما فيها الصورة العامة للبلد، والأنشطة المتاحة، وخدمات تسهيل الاستثمارات)،
- التكاليف الإضافية، أو تكاليف الإجراءات الروتينية وتسهيل الأعمال والناجمة عن الفساد أو عدم الكفاءة الإدارية،
- الحياة الاجتماعية، مثل توفر مدارس لغات أجنبية ونوعية الحياة... الخ،
- خدمات ما بعد الاستثمار.

### 3- دراسة تقييمية لتصنيف الجزائر في المؤشرات الدولية والإقليمية لمناخ

#### الاستثمار الأجنبي المباشر:

سننظر في هذه النقطة إلى تصنيف الجزائر في بعض المؤشرات الدولية والإقليمية المختارة والمهتمة بمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وفق هذه المؤشرات، وسنعمد بشكل كبير على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات\* وذلك على النحو الموالي:

#### 3-1 المؤشرات العامة لتقييم مناخ الاستثمار:

أ/ مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد: ( FDI

#### Performance Index & FDI Potential Index)

أصدرت أمانة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (FDI Inward Index) لأول مرة في تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2001، وذلك لقياس قدرة الدول على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، في نظرة جديدة تحاول المقارنة بين القوة الاقتصادية للدولة ومدى توافقها مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر

---

\* هي عبارة عن هيئة عربية دولية تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية، أنشئت سنة 1974 وباشرت عملها مطلع أبريل 1975، تضم المؤسسة في عضويتها جميع الدول العربية عدا جمهورية جزر القمر الإسلامية

في نشاطها الاقتصادي. في تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2002 تم تطوير هذا المؤشر ليصبح مؤشرين مقارنين؛ الأول مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، والثاني مؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وبمقارنة وضع الدولة في المؤشرين تتحدد وضعيتها في مصفوفة الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الدولي.<sup>1</sup>

وبمقارنة وضعية الدول في مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات تصنف إلى أربع مجموعات كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 02: تصنيف الدول وفقا لمؤشري الأداء الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

المجموعة	التوصيف
مجموعة الدول السباقة	مؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانيات مرتفع
مجموعة الدول المتجاوزة لإمكانياتها	مؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانيات مرتفع
مجموعة الدول ما دون إمكانياتها	مؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانيات مرتفع
مجموعة الدول متدنية الأداء	مؤشر منخفض مرتفع ومؤشر إمكانيات منخفض

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2002، ص: 120.

#### - وضع الجزائر في المؤشرين:

وفقا للترتيب الصادر عن الأونكتاد والذي يشمل ترتيب الدول في هذين المؤشرين خلال الفترة: 1990-2010، احتلت الجزائر مراتب متأخرة في الترتيب العالمي، فأحسن ترتيب لها في مؤشر الأداء سنة 2009 كان المرتبة 82، بينما كان أحسن ترتيب لها في مؤشر الإمكانيات سنة 1990 هو المرتبة 51. والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر في المؤشرين:

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2002، الكويت، ص: 119.

الجدول رقم 03: ترتيب الجزائر في مؤشري الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي الوارد خلال

الفترة: 2005-2010

المؤشر / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر الأداء	118	117	128	115	82	102
مؤشر الإمكانات	66	67	69	71	77	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Web table28 . Inward FDI Performance and Potential Index rankings, 1990-2010,

[http://unctad.org/sections/dite/docs/wir11\\_web\\_tab28.pdf](http://unctad.org/sections/dite/docs/wir11_web_tab28.pdf) (09/08/2012).

وفيما يتعلق بتصنيف الدول العربية في مصفوفة تقاطع المؤشرين

يمكن عرض الجدول الموالي الذي يبرز تطور أو تراجع أداء الدول في

استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>1</sup>

الجدول رقم 04: تصنيف الدول العربية في مصفوفة تقاطع مؤشري الأداء والإمكانات للاستثمار

الأجنبي الوارد

1990-1988		1995-1993		2005-2003		
أداء عال	أداء منخفض	أداء عال	أداء منخفض	أداء عال	أداء منخفض	
سبقة: الإمارات البحرين الأردن قطر	دون إمكاناتها: البحرين سلطنة عمان ليبيا السعودية الإمارات قطر	سبقة: البحرين قطر ليبيا السعودية سلطنة عمان الإمارات	دون إمكاناتها: الأردن الكويت ليبيا السعودية سلطنة عمان الإمارات	سبقة: الإمارات البحرين الكويت ليبيا السعودية سلطنة عمان تونس	دون إمكاناتها: البحرين الكويت ليبيا السعودية سلطنة عمان تونس	إمكانات عالية
فوق إمكاناتها: الأردن لبنان المغرب السودان اليمن	أداء منخفض: الأردن لبنان المغرب السودان اليمن	فوق إمكاناتها: الأردن لبنان المغرب السودان اليمن	أداء منخفض: سوريا السودان البحرين لبنان	فوق إمكاناتها: سوريا اليمن المغرب تونس اليمن	أداء منخفض: سوريا اليمن المغرب تونس اليمن	إمكانات منخفضة

المصدر: منى بسيسو، مرجع سابق، ص: 19.

<sup>1</sup> تم الاكتفاء بالبيانات الواردة في الجدول أعلاه نظرا لعدم توفر بيانات حديثة عن هذه المصفوفة.

وفقا لمصفوفة تقاطع مؤشري الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نجد أن الجزائر قد تراجعت في التصنيف من مجموعة الدول ما دون إمكاناتها (ذات الإمكانات العالية والأداء المنخفض) خلال الفترة: 1990-1988 إلى مجموعة الدول ذات الإمكانات الضعيفة والأداء المنخفض خلال الفترة: 1993-1995، لتحسن وضعيتها خلال الفترة: 2003-2005 وترجع إلى مجموعة الدول ما دون إمكاناتها. في حين نجد بعض الدول العربية التي كانت تصنف ضمن نفس مجموعة الجزائر استطاعت التحسين من تصنيفها كالإمارات وقطر اللتان انتقلتا إلى مجموعة الدول السبّاقة (ذات الإمكانات والأداء العالين) خلال الفترة: 1988-2005، وبمقارنة وضع الجزائر مع بعض الدول العربية يمكن القول أن التحسن المحدود لوضع الجزائر في المصفوفة يعكس ضعف أدائها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تشير الإحصاءات أن الجزائر استقطبت 2,571 مليار دولار بنسبة مئوية تقدر بـ: 0,16% من مجموع التدفقات العالمية. ويمكن عرض نسبة استقطاب الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر من مجموع التدفقات الواردة إلى شمال إفريقيا أو دول المغرب العربي كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 05: نصيب الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة عالميا

الوحدة: مليار دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	1,081	1,795	1,662	2,594	2,746	2,264	2,571
الجزائر(%) من التدفقات العالمية)	0,110	0,123	0,084	0,145	0,229	0,173	0,169
الجزائر(%) من التدفقات الواردة إلى شمال إفريقيا)	8,83	7,74	6,94	11,22	15,07	14,41	33,45

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

unctad data base, <http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableview.aspx> (09/08/2012)



ويعزز الطرح السابق قلة عدد مشاريع الاستثمارات الأجنبية الوافدة للجزائر والتي بلغت: 0,78% من مجموع المشاريع الاستثمارية المعلنة للفترة: 2002-2010، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 06: المشاريع الاستثمارية المعلنة في الجزائر للفترة: 2002-2010

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%
الاستثمارات المحلية	67280	99,22	5035015	74,83
الشراكة	245	0,36	843135	12,53
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	283	0,42	850613	12,64
مجموع الاستثمارات الأجنبية	528	0,78	1693748	25,17
المجموع العام	67808	100	6728763	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المتوفرة على الموقع الشبكي التالي:

[http://www.andi.dz/ar/?fc=b\\_declare](http://www.andi.dz/ar/?fc=b_declare), (18/11/2011).

من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه يمكن القول أن 0,78% من المشاريع الاستثمارية الموجودة بالجزائر يساهم بنسبة 25,17% في الناتج الداخلي الخام، وهو ما يعني أن عدد الاستثمارات الأجنبية وإن كان محدودا إلا أن قيمة الأصول والتوظيفات لديها تعتبر كبيرة جدا مقارنة بالشركات الوطنية المستثمرة، وهو ما يوجب على الجهات المختصة وضع خطة إستراتيجية لتحسين الأداء، عن طريق استغلال الإمكانيات التي تميز الاقتصاد الجزائري كمزايا الموقع أو حجم السوق أو تلك المتعلقة بوفرة الموارد المختلفة، والعمل على تفعيل وتطوير السياسات المتعلقة بالترويج للاستثمار الأجنبي.

#### ب/ المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية:

يصدر هذا المؤشر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار منذ سنة 1996، ووفق هذا المؤشر فإن المناخ الجاذب للاستثمار هو الذي يستند إلى

اقتصاد " يتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة، يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم، وسعر صرف غير مغالى فيه، وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري"<sup>1</sup>، ويتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي: مؤشر السياسة المالية معبرا عنه بالعجز أو الفائض في الميزانية، ويهتم بدرجة التوازن الداخلي للاقتصاد، ومؤشر سياسة التوازن الخارجي معبرا عنه بعجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويهتم بتطورات سياسة سعر الصرف لغرض دراسة التوازن الخارجي للاقتصاد، ومؤشر السياسة النقدية معبرا عنه بمعدل التضخم، والذي يعبر عن تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد.<sup>2</sup>

بالاستناد إلى المعطيات السابقة يمكن تلخيص وضع الجزائر في هذا المؤشر خلال الفترة: 2005 – 2010 في الجدول الموالي:

الجدول رقم 07: وضع الجزائر في المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية للفترة:

2010 – 2005

المؤشر/ السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر السياسة المالية	3	1	3	3	(3)	3
مؤشر سياسة التوازن الخارجي	3	3	3	3	0	3
مؤشر السياسة النقدية	1	0	0	0	0	1
المؤشر المركب لمناخ الاستثمار	2,33	1,033	2	2	-1	2,33

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات: 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010.

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2002، مرجع سابق، ص: 28.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص: 28 - 29.

استنادا إلى معطيات الجدول أعلاه يمكن القول بأن هناك تحسنا كبيرا في مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في الفترة: 2005-2010 باستثناء سنة 2009 والتي شهدت تراجع درجة المؤشر بسبب تراجع مؤشر السياسة المالية، حيث ارتفع عجز الميزانية العامة ب: 16,5 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2008. وبما أن ثلثي هذا المؤشر والمتمثلة في السياسة المالية والنقدية متحكم فيها داخليا بينما الثلث المتعلق بالتوازن الخارجي مرهون بالسوق الدولية للمحروقات<sup>1</sup>، فإن على الجهات المختصة العمل على تحسين مؤشري السياسة المالية والنقدية وذلك من خلال التحكم في عجز الميزانية العامة ومعدل التضخم في إطار إستراتيجية تؤسس لتوازن داخلي يتميز بالاستقرار.

**3-2 مؤشرات تقييم المخاطر القطرية:**

سنعرض في هذه النقطة إلى تصنيف الجزائر في أهم مؤشرات تقييم المخاطر القطرية.

#### أ/ المؤشر المركب للمخاطر القطرية<sup>2</sup>:

يهدف هذه المؤشر إلى قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار من خلال ثلاث مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السيادية، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، مؤشر تقييم المخاطر المالية، حيث تقسم الدول حسب هذا المؤشر إلى خمس مجموعات، وتتنخفض درجة المخاطر بارتفاع درجة المؤشر<sup>3</sup>، وذلك كما هو موضح في الجدول الموالي:

---

<sup>1</sup> عبد الكريم بعدادش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص: 190.

<sup>2</sup> تقوم مجموعة (PRS) بإصدار هذا المؤشر شهريا من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG)، وذلك منذ العام 1980.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010،<sup>3</sup> الكويت، ص: 156.

الجدول رقم 08: دليل المؤشر المركب للمخاطر القطرية

التوصيف	درجة المؤشر (نقطة مئوية)
درجة مخاطر منخفضة جدا	100 - 80
درجة مخاطر منخفضة	79,9 - 70
درجة مخاطر معتدلة	69,9 - 60
درجة مخاطر مرتفعة	59,9 - 50
درجة مخاطر مرتفعة جدا	49,9 - 0

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، الكويت، ص:156.

ب/ مؤشر الإنستيتيوشنال إنفستور للتقييم القطري:

يصدر مرتين عن مجلة الإنستيتيوشنال إنفستور منذ العام 1998، ، ويتم احتساب المؤشر بناءا على نتائج مسح استقصائية، ويغطي المؤشر 178 دولة من بينها 20 دولة عربية، يتم تصنيفها تدريجيا من صفر إلى مائة نقطة مئوية، وكلما ارتفعت درجة المؤشر انخفضت درجة المخاطر في الدولة<sup>1</sup>.

ج/ مؤشر وكالة دان آند برادستريت للمخاطر القطرية:

يهتم هذا المؤشر بقياس المخاطر القطرية المتعلقة بعمليات التبادل التجاري الدولي، ويغطي 132 دولة من بينها 17 دولة عربية، ويعتمد على أربع مجموعات\* تغطي: المخاطر السياسية، المخاطر الاقتصادية الكلية،

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص: 157.

\* تغطي المجموعات الأربع: المخاطر السياسية(البنية المؤسسية، سياسة الدولة الداخلية، استقرار الوضع السياسي والاجتماعي، السياسة الخارجية)، المخاطر الاقتصادية الكلية(معدل النمو الاقتصادي للمدى القصير، هيكل أسعار الفائدة، الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، معدل النمو للمدى الطويل)، المخاطر الخارجية(وضع التجارة الخارجية، وضع الحساب الجاري، وضع الحساب الرأسمالي، احتمالات العجز عن سداد الديون، سعر صرف العملة المحلية)، المخاطر التجارية(الوضع الائتماني الإجمالي، السياسة الضريبية، استقرار القطاع المصرفي، الفساد)، نقلا عن: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، الكويت، ص: 267.

المخاطر الخارجية، المخاطر التجارية، حيث تقسم هذه المخاطر إلى سبع مجموعات من: DB1 إلى DB7، تضم كل مجموعة مستويات مخاطرة تتراوح بين: a و b، وتعتبر الدول الحاصلة على التصنيف: DB1 الأقل مخاطرة، في حين تعتبر الدول الحاصلة على التصنيف: DB7 الأعلى مخاطرة<sup>1</sup>.

#### د/ مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:

يهتم هذا المؤشر بقياس المخاطر المرتبطة بقدرة الدول على السداد، ويعكس مدى تأثر الالتزامات المالية للمؤسسات العاملة في هذه الدول، بأدائها الاقتصادي وبأوضاعها السياسية وبيئة أداء الأعمال فيها، ويستند هذا المؤشر إلى مؤشرات فرعية لتقييم العوامل السياسية، والمخاطر المالية المختلفة، وسلوك السداد في العمليات قصيرة الأجل. تقسم الدول وفق هذا المؤشر إلى مجموعتين رئيسيتين: مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) والتي تقسم إلى أربع فروع من (A1) إلى (A4)، ومجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالأحرف: B، C، D، كما يغطي المؤشر 165 دولة من بينها 19 دولة عربية<sup>2</sup>.

#### ه/ تصنيف الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لتقييم المخاطر القطرية:

يمكن تلخيص وضع الجزائر في هذه المؤشرات في الفترة: 2005-

2010 في الجدول الموالي:

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، مرجع سابق، ص: 158.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص: 267.

الجدول رقم 09: وضع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لتقييم المخاطر القطرية للفترة:

2010 - 2005

2010	2009	2008	2007	2006	2005	المؤشر	
72,0	70,8	77,5	78,5	77,8	77,3	درجة المؤشر	المؤشر المركب
منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	درجة المخاطرة	للمخاطر القطرية
56,3	55,9	54,7	53,9	48,9	47,5	درجة المؤشر	مؤشر الانستيتيوشنال
معتدلة	معتدلة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	درجة المخاطرة	انفستور للمخاطر القطرية
DB5b	DB5a	DB5a	DB5a	DB5a	DB5a	درجة المؤشر	مؤشر دان أند براد
مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	درجة المخاطرة	ستريت للمخاطر القطرية
A4	A4	A4	A4	A4	A4	درجة المؤشر	مؤشر الكوفاس
الدرجة الاستثمارية A	الدرجة الاستثمارية A	الدرجة الاستثمارية A	الدرجة الاستثمارية A	الدرجة الاستثمارية A	الدرجة الاستثمارية A	درجة المخاطرة	للمخاطر القطرية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات: 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، الكويت.

استنادا إلى معطيات الجدول أعلاه يمكن القول أن الجزائر تقع ضمن مجموعة الدول التي تتميز بوجود مخاطر استثمارية بغض النظر عن درجة تلك المخاطر، وفيما يتعلق بالفترة: 2010-2005 فقد تحسن ترتيب الجزائر في جميع هذه المؤشرات مقارنة بالفترة السابقة، حيث سجلت تقدما في رصيد المؤشر للمخاطر القطرية، كما تحسنت وضعيتها إلى الدرجة DB5a في مؤشر دان أند برادستريت، وفيما يتعلق بمؤشر الأنستيتيوشنال أنفستور فقد تحسن تصنيفها من مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة إلى مجموعة الدول ذات المخاطر المعتدلة، أما بالنسبة لمؤشر الكوفاس فقد سجلت تحسنا من درجة المضاربة إلى الدرجة الاستثمارية A4. وعموما يمكن القول أن هذا الوضع يعكس مدى الجهود المبذولة لتحسين بيئة الأعمال في الجزائر، غير أن ذلك يتطلب مزيدا من الجهود لتحسين الوضع في المؤشرات الأخرى.

## 3-3 مؤشرات دولية مختارة:

سنحاول في هذه النقطة الوقوف على تصنيف الجزائر في بعض المؤشرات الدولية المهمة الصادرة عن بعض المؤسسات الدولية.

### أ/ مؤشر الشفافية (مؤشر النظرة للفساد): Corruption Perception Index

يصدر هذا المؤشر عن مؤسسة الشفافية الدولية (Transparency International)، منذ عام 1995، والتي تعرف الفساد على أنه " استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح خاصة"<sup>1</sup>، ويرصد هذا المؤشر مدى التحسن في الممارسات الإدارية الحكومية والشركات العالمية. ويهتم بتحديد مدى تفشي الفساد في الدولة وأثر ذلك على المناخ الاستثماري، كما يهتم أيضا بنظرة الشركات العالمية الأجنبية للاستثمار في الدول المضيفة ومدى توفر التشريعات القانونية والإجرائية للحد من الفساد داخل تلك الدول، إضافة إلى مدى إقرار مبدأ المحاسبة والمساءلة لضمان تحقيق الشفافية والحد من الفساد الإداري والمالي.<sup>2</sup> ويمكن توضيح دليل هذا المؤشر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 10: دليل مؤشر الشفافية (النظرة للفساد)

التوصيف	درجة المؤشر
درجة فساد عالية	0
درجة شفافية عالية	10
مستويات متدرجة من الشفافية	10 - 0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2002، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص:111.

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005، مرجع سابق، ص: 71.

<sup>2</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2002، مرجع سابق، ص:111.

## ب/ مؤشر الحرية الاقتصادية: (Economic Freedom Index)

يصدر هذا المؤشر عن معهد هيرتاج (Heritage Fundation)، بالتعاون مع صحيفة وول ستريت (Wall Street Journal)، منذ العام 1995، وهو يهدف إلى قياس درجة التدخل الحكومي في الاقتصاد وأثر ذلك على الحرية الاقتصادية<sup>1</sup>. ويأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار كل ما هو متعلق بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة والعوائق التجارية وغيرها من المعوقات.<sup>2</sup>

يتكون هذا المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية تشمل:<sup>3</sup>

- السياسة التجارية (معدل التعريف الجمركية ووجود حواجز غير جمركية)،
- وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات)،
- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد،
- السياسة النقدية (مؤشر التضخم)،
- تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر،
- وضع القطاع المصرفي والتمويل،
- مستوى الأجور والأسعار،
- حقوق الملكية الفردية،
- التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية،
- أنشطة السوق السوداء.

---

<sup>1</sup> يقصد بالحرية الاقتصادية: "حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وضمان حرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، وتعزيز روح المبادرة والإبداع مع غياب التدخل القسري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات خارج إطار المصلحة العامة"، نقلا عن تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2002، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص: 100.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص: 99 - 100.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص: 99.



تعطى هذه المكونات أوزاناً متساوية، وتحتسب قيمة المؤشر بأخذ متوسطها، ويكون دليل المؤشر كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 11: دليل مؤشر الحرية الاقتصادية

التوصيف	قيمة المؤشر
حرية اقتصادية كاملة	1 - 1,95
حرية اقتصادية شبه كاملة	2 - 2,95
ضعف الحرية الاقتصادية	3 - 3,95
انعدام الحرية الاقتصادية	4 - 5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2002، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص: 99.

### ج/ مؤشر سهولة أداء الأعمال: (Ease of Doing Business)

يصدر هذا المؤشر ضمن تقرير بيئة الأعمال، الذي يصدر سنوياً عن مجموعة البنك الدولي (World Bank Group)، ومؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation) منذ العام 2004، ويعتبر هذا التقرير نتيجة لمجهود فريق عمل متخصص.<sup>1</sup> ويتم احتساب هذا المؤشر بأخذ متوسط عشر مؤشرات فرعية<sup>2</sup>، والتي تكون قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، بحيث كلما انخفضت قيمة المؤشر دل ذلك على سهولة أداء الأعمال في الدولة والعكس صحيح.<sup>3</sup>

### د/ مؤشر التنافسية العالمية: (Global Competitiveness Index)

<sup>1</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2007، الكويت، ص: 105.

<sup>2</sup> "المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر المركب هي: مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر إنفاذ العقود، مؤشر إغلاق المشروع". نقلاً عن: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005، مرجع سابق، ص: 105.

<sup>3</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005، مرجع سابق، ص: 178.

يصدر هذا المؤشر ضمن تقرير التنافسية العالمية عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) منذ سنة 1979، ويهدف إلى قياس قدرة الدول على النمو والمنافسة على المستوى الدولي.<sup>1</sup> حيث يهتم بتحديد نقاط القوة والضعف في الاقتصادات، مما يجعله حافزا لتبني الإصلاحات الهادفة للرفع من مستويات الإنتاجية وبالتالي مستويات المعيشة للشعوب.<sup>2</sup>

يضم هذا المؤشر مؤشرين فرعيين هما: مؤشر التنافسية المستقبلية ومؤشر التنافسية الحالية، ويحتسب بأخذ متوسط ثمان عوامل هي:<sup>3</sup>

- درجة الانفتاح،
- دور الحكومة،
- وضع القطاع المالي،
- البنية الأساسية،
- البيئة المعلوماتية،
- نظم الإدارة،
- وضع العمالة،
- وضع المؤسسات.

#### هـ/ تصنيف الجزائر في بعض المؤشرات الدولية المختارة:

بعد استعراض هذه المؤشرات يمكن توضيح ترتيب الجزائر فيها خلال الفترة: 2005 – 2010 من خلال الجدول الموالي:

<sup>1</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2002، مرجع سابق، ص: 123.

<sup>2</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، مرجع سابق، ص: 159.

<sup>3</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2002، مرجع سابق، ص: 123.

الجدول رقم 12: ترتيب الجزائر في بعض المؤشرات الدولية المختارة خلال الفترة: 2005 -

2010

المؤشر/ السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر الشفافية	97 من 159	84 من 163	99 من 180	92 من 180	111 من 180	105 من 178
مؤشر الحرية الاقتصادية	114 من 161	119 من 161	134 من 161	102 من 162	107 من 183	105 من 183
مؤشر سهولة أداء الأعمال	128 من 155	116 من 175	116 من 175	125 من 178	134 من 181	136 من 183
مؤشر التنافسية العالمية	82 من 117	76 من 125	29 من 128	81 من 131	99 من 134	83 من 139

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات: 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.

بالنظر إلى معطيات الجدول أعلاه ووفقا لمؤشر التنافسية العالمية فقد تم تصنيف الجزائر ضمن الدول التي تمر بالمرحلة الثالثة من مراحل التنمية،<sup>1</sup> كما تصنف في المراكز العشر الأولى عربيا ضمن نفس المؤشر، أما بالنسبة لمؤشر سهولة أداء الأعمال فتأتي في المرتبة 116 وذلك سنة 2006 و2007 كأحسن ترتيب تحصلت عليه ضمن هذا المؤشر، وقد كان ذلك نتاج الجهود المبذولة والإصلاحات المنجزة الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال والتي يمكن ذكرها كما يلي:<sup>2</sup>

- إصدار تعليمات للبنوك والمؤسسات المالية لإبلاغ مكتب تسجيل الائتمان العام عن الائتمان والقروض غير المسددة، مما زاد من المعلومات المتاحة بشأن المقترضين المحتملين.

<sup>1</sup> للاطلاع على هذا التصنيف بشكل مفصل يمكن الرجوع إلى معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، الكويت، ص:130.

<sup>2</sup> معطيات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنتي: 2006 و2009، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.

- تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات من 30% إلى 25% في مرحلة ثم خفضها في بعض القطاعات إلى 19% في مرحلة أخرى.
- إقرار لوائح جديدة لتسهيل تراخيص البناء.
- خفض تكلفة نقل الملكية، واعتماد قوانين جديدة للإجراءات المدنية.
- زيادة كفاءة المحاكم بهدف تسريع إنفاذ العقود التجارية.

أما بالنسبة لمؤشر الحرية الاقتصادية فتأتي الجزائر في أواخر ترتيب المؤشر، وهو ما يعكس وجود القيود الاقتصادية التي تعيق أداء المستثمرين الوطنيين والدوليين. وفيما يتعلق بمؤشر الشفافية فنظرا لوجود حالات الفساد الإداري والمالي والتي تعكسها نظرة المستثمرين إلى مناخ الاستثمار بالجزائر، فإن الأسباب الحقيقية ترجع إلى نقشي البيروقراطية وحالات الفساد في مستويات متعددة مما يؤثر سلبا على النظرة المستقبلية لتدفقات الاستثمار الوافدة.

#### خاتمة:

بالنظر إلى نصيب الجزائر من مجموع التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر والتي شهدت تحسنا ملحوظا منذ سنة 2005، فإن تلك الزيادة في حجم التدفقات تعكس مدى الإصلاحات المنجزة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، وهذا ما يظهر جليا من خلال تصنيفها في مختلف المؤشرات الدولية والإقليمية المهمة بمناخ الاستثمار، كالمؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية والذي يشمل السياسة المالية والنقدية وسياسة التوازن الخارجي حيث حققت الجزائر وفق هذا المؤشر تحسنا كبيرا في مناخ الاستثمار. واستنادا إلى الدراسة التي أجرتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتي أثبتت صحة العلاقة بين المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية مجتمعة، وبين سلوك تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إليها، - وذلك بوجود ارتباط موجب بين معدل التغير السنوي في المؤشر

المركب ومعدل التغير السنوي لإجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة: 2000-2007 - فإن هذا يدعو إلى التفاوض بشأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للجزائر مستقبلا.

### نتائج الدراسة:

بالنظر إلى تقييم وضع الجزائر وفق المؤشرات الواردة في الدراسة يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- هناك تحسن ملحوظ في مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ سنة 2005، لكن ذلك لا يعكس حجم الإمكانيات التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري،

- حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر لا يزال دون المستوى المطلوب، وهذا مقارنة بدول أخرى ذات إمكانيات أقل خاصة فيما يتعلق بالموقع الجغرافي أو حجم السوق أو وفرة الموارد المختلفة،  
- ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني بسبب ضعف الأداء على مستوى المؤسسات.

ولتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر يتعين على الجهات المختصة القيام بما يلي:

- إقرار سلسلة من الإصلاحات المتعلقة بالجانب الإداري والقانوني والذي يعمل على تيسير عملية الاستثمار،  
- تعزيز الإصلاحات المتعلقة بالجانب المالي والمصرفي وإحداث الاستقرار على مستوى السياسة النقدية،  
- تعزيز دور القطاع الخاص بما يضمن مشاركة أكبر لهذا القطاع في عملية التنمية الاقتصادية،

- ضرورة اعتماد نظم إدارية أفضل لتحقيق مستويات عليا من الشفافية  
تساعد على التقليل من حالات الفساد الإداري والمالي، وتضمن في نفس  
الوقت وجود المحاسبة والمساءلة في المستويات الإدارية المختلفة.

### المراجع:

#### 1. باللغة العربية:

- بسيسو منى ، تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد رقم : 29، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008.
- بعداش عبد الكريم ، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- البنا محمد ، قضايا اقتصادية معاصرة، (د ط)، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- حسب الله محمد أميرة ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة تركيا، كوريا الجنوبية ، مصر، (د ط)، الدار الجامعية، مصر.
- عبد الحميد عبد المطلب ، العولمة الاقتصادية منظماتها شركاتها تداعياتها، (د ط)، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- مأمون إبراهيم حسن، عبد العزيز الحمود موسى ، مناخ الاستثمار ومآزق التنمية في الوطن العربي، سلسلة المحاضرات العامة، الكتيب رقم 07، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، نيسان (أبريل)، 1994.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي، استعراض عام، الشركات غير الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية، نيويورك وجنيف، 2007.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي، عرض عام، أشكال الإنتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2011.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات: 2002، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، الكويت.

#### 2. باللغة الأجنبية:

- Bernard Hugonnier, Investissement direct et coopération internationale et firmes multinationale, économis, 1984, Paris.

3. مواقع إنترنت:

- [http://www.andi.dz/ar/?fc=b\\_declare](http://www.andi.dz/ar/?fc=b_declare)
- unctad data base,  
<http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableview.aspx>
- Web table28 . Inward FDI Performance and Potential Index rankings, 1990-2010, [http://unctad.org/sections/dite/docs/wir11\\_web\\_tab28.pdf](http://unctad.org/sections/dite/docs/wir11_web_tab28.pdf)

## فن كتابة السيناريو

أ.تكتك إكرام

جامعة أدرار

ملخص:

لسينما ليست فنا إبداعيا فقط، ولكنها أيضا حرفة، وهذا ما يجعلنا نتناول مفهوم السيناريو حيث يعتبر أول الطاقات الخفية لهذا الشكل الجديد الخلاب، استنادا إلى نصيحة أسداها الأستاذ الفنان "ديلاكروا" إلى مصور شاب متحمس: "تعلم أولاً أن تكون حرفياً ولن يمنعك ذلك من أن تكون عبقرياً"، والبحث يعالج كيفية بناء وإعداد السيناريو، ويحاول الإجابة عن سؤال يتبادر في الأذهان وهو: هل يصح قول: إن السيناريو يقوم بإتمام مهمة التعبير بلغة المشاهد؟

Résumé :

Pour un auteur ou un vrai écrivain c'est facile d'écrire un roman mais ce n'est pas facile de construire un film mais celui qui peut faire ça c'est le scénariste. Cette étude met l'accent sur le rôle du scénariste. Donc que ce qu' un scenario?

المقدمة:

إن أرض الفيلم أرض وعرة في كثير من المواضع، ولاجتياز منخفضاتها، على القارئ أن يشق طريقه وسط غابات كثيفة من الاصطلاحات الفنية التي ستبرز له كل جانب وتعوق طريق تقدمه. فإذا ما صعد المرتفع ووصل السفوح العليا لغابته فسيجد نفسه متقطع الأنفاس وسط جو غريب مفعم بالكيماويات والبصريات، والإلكترونيات.



الحديث والكتابة عن رسم الطريق للفيلم كثير وكثيف، ورغم اختلاف بعض النقاط بين الباحثين والدارسين لعالم السينما غير أنها تلتقي في نقطة تقاطع واحدة هذه الأخيرة تتبلور في فكرة السيناريو.

### ما هو السيناريو وفيما يختلف عن أشكال التعبير الأخرى؟

إنّ السيناريو، لغة السينما نفسها، فلن تقوم للسينما قائمة ما لم تكن هناك نصوص سينمائية مكتوبة وفق تصورات عملية ولموسة للسينما فنا وصناعة.

"السيناريو" فن ليس سهلاً، فله مقوماته وأصوله وقواعده ومبادئه من هنا، فإنّ السيناريست مبدع في اختصاصه، فعبر نصه يقدم لنا مشروعاً مؤهلاً ليكون فيلماً، إذ لا فيلم جيد بلا سيناريو جيد، هذه قاعدة ذهبية للسينما منذ ولادتها حتى الوقت الحاضر، والسيناريو فن يستوعب موضوعات وأفكار لا حصر لها.

ويقف كاتب السيناريو في مصاف الكُتاب المبدعين الذين يقَدّمون أعمالاً متميزة ومتفردة.

"السيناريو قصة تروى بالصور، وإنّه مثل الاسم في عالم النحو أي أن السيناريو يدور حول شخص أو أشخاص في مكان أو أمكنة، وهو يؤدي دوره، لقد وجدت أن للسيناريو مكونات من المفاهيم الأساسية ذات الصفات المشتركة، ويعبر عن هذه العناصر درامياً بناءً محدداً له بداية ووسط ونهاية"<sup>1</sup>

ما السيناريو؟

أهو دليل الفيلم أم خطوطه العريضة؟

أهو الخطة أم مخطط العمل؟

<sup>1</sup> سد فيلد، السيناريو، ترجمة سامي محمد، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد 1989، ص19.

أهو سلسلة مشاهد على شكل حوار أو وصف؟  
 أهو صور متسلسلة على الورق؟ أهو مجموعة أفكار؟  
 أهو حلم في أفق كامل؟  
 ما السيناريو؟

السيناريو قصة تروى بالصور، السيناريو مثل (الاسم) في علم النحو يطلق على (شخص) أو أشخاص في (مكان) أو أمكنة وهو يؤدي "دوره" ونرى أنّ كل السيناريوهات تتقيد بهذا المبدأ الأساسي.

"إنّ الصور المتحركة هي وسط مرئي ينقل على نحو درامي الأحداث الرئيسية في قصة ما بغض النظر عن نوع القصة لابد أن يكون للسيناريو بداية ووسط ونهاية"<sup>1</sup> ولو أننا أخذنا أي سيناريو وعلقناه على الحائط كلوحة فنية وأمعنا النظر فيه فسيبدو كالرسم التخطيطي الآتي<sup>2</sup>:

البداية	الوسط	النهاية
الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث
التمهيد	المجابهة	الحل
الصفحات 1-30	الصفحات 30-90	الصفحات 90-120
الصفحات 25-37		
الحبكة (2) الصفحات 85-90		

يقول سد فيلد أنّ "هذا النموذج من السيناريو يعرف بـ (المخطط) وهو بحق نموذج أو نمط أو خطة تقوم على أفكار محددة.  
 (مخطط) طاولة ما على سبيل المثال هو لوحة خشبية تحملها أربع قوائم، وضمن هذا المخطط قد تكون لدينا طاولة مربعة أو مستطيلة أو مستديرة وقد تكون طاولة مرتفعة أو منخفضة وقد تكون مثلثة وقد تكون قابلة للتحويل

<sup>1</sup> السيناريو، مرجع سابق، ص 23.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ن ص.

ضمن هذا المخطط فتأخذ الشكل الذي نريده نحن لكنها تبقى لوحة خشبية تحمل على أربعة أرجل وهذا (المخطط) ثابت لا يقبل التغيير<sup>1</sup>.  
إذا الرسم التخطيطي السابق هو مخطط السيناريو الذي سنعرف تفاصيله، يقع السيناريو القياسي في مائة وعشرين صفحة تقريباً أو ساعتين، وتقاس كل صفحة في دقيقة، لا يهم إذا كان النص حواراً أو حركة أو الاثنين معاً<sup>2</sup>، ويقول شنتال بولوتيي (Chantal pelletier) بلسان قلمه:

La typographie du scenario Obéit a quelques règles précises :  
Le titre de chaque séquence ou (scène), numérotée, indique le lieu où elle se déroule, en extérieur ou en intérieur de jour ou nuit . En principe, une page représente environ une minute de film, souvent un peu moins. Le scenario d'un long métrage compte Entre 100 a 150 Page ; pour 70 a120 séquence<sup>3</sup> .

وانطلاقاً مما سبق فإن السيناريو فن قصصي يروي باعتماده الصورة والمشهد، وبمعنى أوضح، فإن السيناريو هو دليل الفيلم الذي يحدد الخطوط العريضة ليقوم المخرج بأداء عمله تبعاً لذلك، ولذا فإن أهل الاختصاص يعتبرون فن السيناريو بمثابة مخطط العمل الذي يسمح لمخرج الفيلم السينمائي أو التلفزيوني سرد القصة أو الحكاية بالصورة المتحركة.  
فالسيناريو ببساطة شديدة هو النص الذي يكتبه الكاتب للفيلم السينمائي أو التمثيلية التلفزيونية، أو هو النص الروائي الذي يعده الكاتب للإخراج السينمائي، بحيث يشتمل على خصائص معينة، منها: وصف الأشخاص ومجمل التفاصيل الخاصة بالمشاهد، إضافة إلى ما يشتمل عليه من الحوارات، والإرشادات التي يصنعها الكاتب، حيث يقوم النص على تقديم القصة من خلال الصور المرئية وفق مخطط منظم ومتناسق.

<sup>1</sup> السيناريو، مرجع سابق، ص24.

<sup>2</sup> المرجع السابق.

<sup>3</sup> Chantal pelletier – brigitte peskine, *Un scenario nommé desir*, belfond, Paris, P21.

ويمكن أن نتوسع في تعريف السيناريو، فنقول أنه:  
"تقطيع القصة إلى مشاهد، كل مشهد منها يشكل وحدة قائمة بذاتها مكملة  
للأخرى، وبتعبير آخر هو مجموعة شاملة لأحداث الفيلم بحيث يتراءى  
لقارئه أنه يشاهد فيلماً كاملاً بكل وقائعه وانتقالاته وتحركاته وأبطاله"<sup>1</sup>

بناء السيناريو Bulding the Screenphay:

يقول "سد فليد" في كتابه "السيناريو":

تذكر قانون نيوتن الثالث للحركة في الفيزياء: لكل فعل رد فعل يساويه في  
المقدار ويعاكسه في الاتجاه، هذا المبدأ يصلح في بناء السيناريو، عليك أولاً  
أن تفرض (حاجة) الشخصية الرئيسية.  
ما هي (حاجة) الشخصية؟ ماذا تريد أن تحققه أو تحصل عليه أو تفوز به  
ضمن بنية السيناريو؟ متى تخلق حاجة الشخصية يكون بإمكانك أن تضع  
عقبات أمام هذه الحاجة<sup>2</sup>.

" القاعدة السلبية للكتابة هو أن الكاتب يحتاج إلى خيال خصب ونظرة  
ثاقبة، أن يلحظ العلامات الخفية وينتقيها، ثم يسجلها في كلمات ليبرزها  
فيما بعد بواسطة الكاميرا والميكروفون"<sup>3</sup>.

هذه بعض الشروط الأساسية لكتابة السيناريو . سيناريو الأفلام :

1. تذكر أن الفيلم يعتمد أساساً على الصور.
2. مهما كان الموضوع بسيطاً أو مختزلاً، يجب أن يوضح ويدعم قبل أن يوضع في فيلم.

<sup>1</sup> سلسلة دروس حول تقنيات الكتابة مدرسة الريشة الأدبية، الدرس العاشر، (تقنيات الكتابة للسينما)، معتمدة من طرف الدولة تحت رقم:79، عنابة، الجزائر، ص3.

<sup>2</sup> السيناريو، مرجع سابق، ص194.

<sup>3</sup> رايموند سبوتزود، الفيلم وأصوله الفنية، ترجمة محمد علي ناصف، مراجعة منير ناصف، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ص30.

3. البحث الذي ستبنى عليه طريقة العرض يجب أن يكون مفهوماً مفصلاً ودقيقاً.

4. يجب اعتبار الصوت والموسيقى عناصر أساسية في الفيلم وليس مجرد إضافات وحواشي تجعل الفيلم يبد أكثر سلامة<sup>1</sup>.  
إعداد السيناريو:

يقسم أهل الخبرة والاختصاص النص السينمائي (السيناريو) إلى مراحل معينة رئيسية هي:

### 1. مرحلة الاقتباس<sup>2</sup> Adaptation:

في هذه المرحلة تتم صياغة القصة و ملاءمتها مع الصورة المرئية أي تكيفها مع مقتضيات الشاشة، وتبعاً لذلك فإنه على الكاتب أن يوفق في اختيار الفكرة التي تصلح للعرض بالصورة المرئية، وبعدها يشرع معد السيناريو في تلخيصها بدقة شديدة، وبتعبير أوضح فإن المقصود بالاقتباس هو تحويل كل شيء في نص القصة إلى حركة تعبر عن صور ومواقف ترتبط ببعضها في تناسق لتكون في تتابعا قصة متكاملة، وهذا يستوجب من كاتب السيناريو أن تكون له مقدرة كبيرة على تخيل المرئيات في حركتها وأوضاعها المختلفة.

تعتبر مرحلة الاقتباس من أهم المراحل في كتابة السيناريو بل يرها المختصون من أهم المراحل على الإطلاق، الأمر الذي يستوجب على الكاتب أن يولي أهميته القصوى لهذه المرحلة.

### 2. مرحلة المعالجة<sup>3</sup> Traitement:

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص31.

<sup>2</sup> تقنيات الكتابة السينمائية، مرجع سابق، ص10.

<sup>3</sup> المرجع السابق،

فيها يبدأ الكاتب بمعالجة القصة وتقطيعها بصورة أولية، ولذلك يطلق عليها اسم "السيناريو الابتدائي" لأن هذه المرحلة لا تكون هي المرحلة النهائية في إعداد السيناريو، بل هي إعداد للقصة بشكل مرئي.

في هذه المرحلة يتم تقطيع حوادث القصة حسب المشاهد والمناظر وفق ترتيبها وتسلسلها، وعلى كاتب السيناريو أن يكتب كل مشهد أو منظر على حدة، بحيث يقوم بوصفه وصفاً دقيقاً ومحدداً الأشخاص الذين يظهرون فيه، والملابس التي يلبسونها، ويقوم بشرح الحركات داخل المشهد، وما يحتويه عليه المنظر من الأثاث، وتحديد طريقة الانتقال من مشهد إلى آخر، وبالتالي على الكاتب أن يضع الخطوط الرئيسية للحوار أو يكتب الحوار إذا كان قادراً على كتابته.

### 3. مرحلة الحوار<sup>1</sup>: Dialogue:

ويأتي الحوار كمرحلة ثالثة في إعداد السيناريو، وهي مرحلة مستقلة بذاتها، والحوار يمكن أن يكتبه كاتب السيناريو، كما يمكن أن يكتبه أي كاتب آخر متخصص فيه، والمهم في هذه المرحلة أن يتقيد الكاتب بالخطوط الرئيسية المسجلة حسب النص الابتدائي للسيناريو، وليس من حق كاتب الحوار أن يضيف مشاهد جديدة إلى نص السيناريو، والحوار هو الكلام الذي يتبادلته أشخاص الفيلم تبعاً لسياق الموضوع وحسب المشاهد والأحداث. ويرى أهل الاختصاص أن الحوار السينمائي يجب أن يكون سهلاً وبسيط بحيث يفهمه الجميع على اختلاف مستوياتهم كما ينصحون بأن يكون مختصراً بقدر الإمكان، أي بالقدر الذي تعجز الصورة المرئية عن أدائه. والحوار عادة لا يكون نهائياً إلا بعد عملية التقطيع الفني لتحركات الكاميرا وزواياها وعدساتها التي تسيطر سيطرة تامة على حوار الفيلم لأنه ربما

<sup>1</sup> تقنيات الكتابة السينمائية، مرجع سابق، ص 11.

تضاف كلمات جديدة إلى بعض اللقطات كي تكون مدة الحوار مطابقة للمدة التي تتطلبها تحركات الكاميرا.

كما أنّ الصورة المرئية تكون أحياناً أكثر تجاوباً مع شعور المتفرج أكثر من الحوار، الأمر الذي يؤدي إلى حذف بعض المشاهد الحوارية وتعويضها بمشاهد وصور مرئية أكثر تعبيرية وتبليغ.

**مرحلة السيناريو النهائي<sup>1</sup>**: وهي المرحلة النهائية التي يصبح النص بعدها جاهزاً للتصوير، تسمى هذه المرحلة باسم "الديكوباج **Découpage**" وهي المرحلة التي يتم فيها تقسيم المشاهد إلى لقطات على ضوء ما تم في المرحلة السابقة المذكورة.

في مرحلة السيناريو النهائي، يقوم الكاتب بوصف كل لقطة وصفاً دقيقاً، ويوضح حركات الممثلين بداخلها، وهنا يكون للمخرج دور في حركة الكاميرا وكيفية الانتقال من لقطة إلى أخرى، وهذا بالتنسيق مع كاتب النص نفسه.

### الصورة:

جاء في تعريف "لودوكا" للصورة السينمائية ما يلي:

" الصورة هي العنصر الرئيسي في السينما، وهي تتحصل بالتصوير، ولاشك أنّ السينمائي قد فرض على هذه "الصورة الفوتوغرافية" نسقاً يختلف عن قوانين التصوير الفوتوغرافي، وآلة التصوير التي تستخدم في التقاط المشهد السينمائي تدعى كاميرا<sup>2</sup>، وهي مأخوذة من اللاتينية . كاميرا أو بسكورا . أي الغرفة السوداء، وهي الكلمة التي يستعملها الآن الأمريكيون، وتدخل في آلة التقاط المشهد "فيلما"، وهي كلمة من اللغة الأنغلو سكسونية "فيلمن" Filmen،

<sup>1</sup> تقنيات الكتابة للسينما، مرجع سابق، ص12.

<sup>2</sup> في "تاريخ السينما في العالم" لجورج سادول، الصادر عن منشورات عويدات، ترجمة الدكتور الكيلاني. وفايزكم نقش، ترجمت الكاميرا إلى مصورة والفيلم إلى شريط سينمائي والستوديو إلى ممثل والسينما نفسها إلى خيالة.

وتعني النشاء أو الجلد الرقيق أو القشرة، وهو دعامة الصور التي سيرسم بها، ونحن نستعمل الأفلام الخام التي طولها 30 و 300 متراً، وتعمل الـ 300 متر حوالي 2500 صورة أو فوتو غرام تعادل حوالي 11 دقيقة عرض، وإلى جانب الصورة سجل على الفيلم "حقل صانت" يعطي العرض الموسيقي والكلام، وللمصورة حقلان للعمل: الخارجي والداخلي، وينحصر هذا الأخير عادة في نطاق الاستوديو، وهي كلمة إيطالية تعني المشغل وقد أخذت باللغة الإنجليزية وباتت تجمع بإضافة حرف S إليها خلافاً لطريقة جمعها الإيطالية إذ تصبح ستوديو <sup>1</sup> Studiu.

كتب "أندريه مالرو"، في مقاله الذي نشر بعنوان (قريحة) (Verve): "إنّ السينما ليست إلا أكبر المظاهر تطوراً للواقعية التشكيلية التي لاح مبدؤها مع عصر النهضة ووجدت أقصى حدود تعبيرها في التصوير الباروكي Peinture Baroque"<sup>2</sup>

ويضيف "أندريه بازان" أنه صحيح أنّ التصوير العالمي كان قد حقق ألواناً مختلفة من التوازن بين رمزية الأشكال وواقعيتهما، ولكن في القرن الخامس عشر، بدأ المصور الغربي يبتعد عن الاهتمام الرئيسي بالواقع الروحي وحده الذي يتم التعبير عنه بوسائل ذاتية، وسعى إلى مزج التعبير بتصوير العالم الخارجي تصويراً يمتاز إلى حدّ ما بالدقة والأمانة.

وربما كان الحادث الحاسم في هذا الشأن هو اختراع أوّل طريقة عملية، وعلى شكل ما، الطريقة المعروفة من قبل بأنّها ميكانيكية، ألا وهي:

المنظور (الغرفة السوداء "لفينشي" كانت الصورة سابقة للغرفة السوداء التي أعدها "نيبيه"). وكان هذا الحدث إلهام يسمح للفنان بأن يوهم بأنّ هناك مجالاً

<sup>1</sup> لودوكا، تقنية السينما، ترجمة فايزكم نقش، منشورات عويدات، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ص7.

<sup>2</sup> أندريه بازان، ما هي السينما: نشأتها ولغتها، ج1، ترجمة الدكتور ريمون فرنسيس، مراجعة وتقديم أحمد بدرخان، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة 1968، ص8.



ذا أبعاد ثلاثة من الممكن أن تتخذ فيه الأشياء موقعها كما نراها نحن بإدراكنا المباشر<sup>1</sup>

يؤكد "أندريه بازان" إضافة إلى ما سبق " أن التصوير الفوتوغرافي، بقضائه على الفن الباروكي، قد حرر الفنون التشكيلية من شبه التشابه ومضايقاته، لأنّ التصوير كان يحاول على أي حال دون جدوى، أن يقدم لنا وهماً، وكان الفن يكتفي بهذا الوهم في حين أنّ التصوير الفوتوغرافي والسينما اكتشافان يفضيان إلى ما لا نهاية، شبح الواقعية في جوهره نفسه<sup>2</sup>

إنّ ما جاء به التصوير الفوتوغرافي من جديد، بالنسبة للتصوير نفسه، ينحصر إذن في موضوعية الأساسية، لهذا فإنّ مجموعة العدسات التي تكون العين الفوتوغرافية والتي تحل محل عين الإنسان تسمى بالذات (الموضوعي Objectif) وللمرة الأولى نرى أنّه لا شيء يقف حائلاً بين الشيء الأساسي وبين تمثيله، إلاّ شيء آخر.

للمرة الأولى تتشكل صورة للعالم الخارجي بطريقة أوتوماتيكية ودون تدخل خلاق من ناحية الإنسان، وطبقاً لحتمية دقيقة.

إنّ شخصية المصور الفوتوغرافي لا تتدخل في الأمر إلا بالاختيار وبالتوجيه وبالفائدة التعليمية للظاهرة، ومهما يكن وضوحها في العمل النهائي، فإنّها لا تظهر فيه بنفس الصفة التي يظهرها بها المصور الرسام.

يقول أندريه بازان: "إنّ كل الفنون مبنية على وجود الإنسان، وفي الفن الفوتوغرافي فقط نستمتع بغياب الإنسان، إنّ الصورة الفوتوغرافية تؤثر فينا بصفاتها ظاهرة طبيعية، مثل الزهرة أو الثلج المبلور الذي لا يمكن فصل جماله عن الأصول النباتية أو المعدنية<sup>3</sup>"

<sup>1</sup> المرجع السابق،

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص10.

<sup>3</sup> ما هي السينما؟، مرجع سابق، ص12.

إنّ موضوعية الصورة الفوتوغرافية تمنحها قوة للتصديق يخلو منها أي عمل تصويري آخر، وأياً كانت اعتراضات عقلية الإنسان الناقدة فهو ملزم بتصديق وجود الشيء الذي أعيد عرضه فعلاً، أي الذي أصبح حاضراً في الزمان والمكان، إن أنواع البراعة الجمالية للصورة الفوتوغرافية تتحصر في تقديم الواقع وإظهاره.

يبدو التصوير الفوتوغرافي إذن كأهم حادث في تاريخ الفنون التشكيلية، إنّ الصورة الميكانيكية، عندما تواجه التصوير بمنافسة تصل، بعيداً عن التشابه الباروكي، إلى حد التماثل الكامل مع النموذج، إنّ هذه الصورة الميكانيكية كانت تضطر التصوير أن يتحول في جانبها إلى موضوع يمكن تصويره<sup>1</sup>. يؤكد ما سبق اندريه بازان مصرحاً:

"عَبثاً منذ الآن ما حكم به بأسكال على التصوير، مادام التصوير الفوتوغرافي يتيح لنا من ناحية أن نعجب، ونحن ننظر إلى الصورة، بالأصل الذي لم يكن في وسع أعيننا أن تحبّه وفي التصوير أن نعجب بشيء خالص لم يعد الرجوع إلى الطبيعة فيه هو السبب لهذا الإعجاب"<sup>2</sup>

#### السيناريو والصورة:

إنّ السيناريو يقوم أساساً على قصة لها بداية ووسط ولها خاتمة كما أسلفنا، وهذا معناه أنّ كتابة السيناريو تستوجب أن يصنع للقصة هيكلًا فنيًا يسمح أن تقوم من خلاله يسرد الأحداث والمواقف والأفكار بأسلوب السينما وليس بأسلوب الأديب أي بمراعاة ما تتطلبه الكتابة السينمائية التي تقوم فيها الصورة المتحركة بالدور الرئيسي في نقل أفكار الكاتب والتعبير عن الأشخاص والأحداث في قالب شيق وبأسلوب يجذب الانتباه ويشدّ اهتمام

<sup>1</sup> ما هي السينما؟، مرجع سابق، ص16.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص16.

المشاهد، وهذا يتطلب من كاتب السيناريو أن يكون على نصيب كبير من الخيال والابتكار بما يسمح له ابتكار الصور والمشاهد بنفس الطريقة التي يكتب بها الأديب قصته أو مقاله الأدبي ليبنى بها جملاً وينشئ فقرات يعبر بها عن آرائه وأفكاره ومشاعره وانفعالاته ومواقفه.

وتبعاً لهذا الفهم يقول أحد الكتاب المتخصصين في كتابة السيناريو:

... "إنّ السيناريو وإن كان يعتمد على الصورة في المقام الأوّل، إلا أنّها ليست أية صورة بطبيعة الحال، بل هي صورة تصنع بدقة وعناية وحكمة، ثم يتم ترتيب هذه الصورة وتركيبها مع بعضها البعض وفق خطة منظمة تتفادى العشوائية والارتجال وتوضع في قالب فني يجتنب التكلف والاستطراد الممل<sup>1</sup>.."

فكما أنّ الكتابة الأدبية لا يمكن أن تتألف من أي كلمات، فإن الكتابة السينمائية لا يجب أن تتألف من أية صورة أو حركة لا تعبر عن المعنى أو المغزى المطلوب بحسب الحالة النفسية والانفعالية أو الوجدانية التي يكون عليها شخص من أشخاص الرواية السينمائية.

وينبغي الانتباه إلى أنّ الكتابة الموجهة للسينما، تعتمد في المقام الأوّل على الصورة . كما أسلفنا القول . أكثر من الكلمات التي يكتبها الكاتب، بحيث تتطلب جملة قصيرة جداً من حيث عدد كلماتها، ولكنها تتطلب وقتاً كبيراً أو صوراً ولقطات سينمائية متعددة حيث يتم تحويل تلك الجملة إلى صور ولقطات مرئية عن طريق الكاميرا. إن عبارة "كانت الولادة متعسرة" والتي لا تزيد ألفاظها عن ثلاثة: (كانت . الولادة . متعسرة).

<sup>1</sup> تقنيات الكتابة السينمائية، مرجع سابق، ص 8.

تفرض على المخرج السينمائي ساعات من العمل بالنظر إلى ما تمثله الجملة السابقة من حدث واقعي، يستوجب وجود مجموعة كبيرة من اللقطات السينمائية تكون على النحو التالي:

- 1) لقطة لسيدة محمولة في سيارة إسعاف باتجاه المستشفى.
  - 2) لقطة للسيدة الحامل وهي محمولة على عربة داخل المستشفى تدفعها إحدى الممرضات بين ممرات المستشفى وإلى جوارها بعض أفراد الأسرة الذين يظهر عليهم الفزع والقلق.
  - 3) لقطة للالفتة مكتوب عليها غرفة العمليات.
  - 4) لقطة طفل صغير مع المربية والإشارة إلى أن ذلك هو منزل السيدة وهذا طفلها.
  - 5) لقطة للطفل وهو يحاول الوقوف ويجذب إحدى لعبه فتتهشم.
  - 6) لقطة داخل غرفة العمليات تصور إجراء العمليات.
  - 7) لقطة الأسرة المنتظرة والقلق يسيطر على الوجوه.
  - 8) لقطة على ساعة الحائط وحركة عقرب الثواني.
  - 9) لقطة لباب غرفة العمليات يفتح ويخرج الطبيب مبتسماً ومن خلفه تظهر إحدى الممرضات حاملة مولودا يصرخ.
  - 10) لقطة لوجوه أفراد الأسرة وقد ارتسمت على وجوههم علامات الارتياح والاطمئنان والابتهاج.....
- إنّ هذه الأمثلة التي سبقتم لمجموع اللقطات والصور السينمائية في مقابل جملة قصيرة جداً تتألف من ثلاث كلمات، تؤكد على أن الكتابة السينمائية ترعى الصورة في المقام الأوّل ولا بد عند الجلوس للكتابة في مجال هذا الفن، أن توضع هذه الحقيقة في الاعتبار، كما ينبغي الانتباه أن للمخرج والمصور دوراً أساسياً في تحديد اللقطات المذكورة.

ولكن للكاتب دوراً في التعاون مع المخرج في تحديد بعض اللقطات والمشاهد التي ينطوي عليها النص السينمائي المكتوب.....

### الخاتمة:

ومن نتائج البحث ما يلي:

أولاً: السيناريو فن يروى باعتماده الصور و المشاهد

ثانياً: السيناريو هو دليل الفيلم

ثالثاً: السيناريو نص يكتبه الكاتب للفيلم السينمائي أو التمثيلية التلفزيونية

رابعاً: إعداد السيناريو يمر بعدة مراحل: مرحلة الاقتباس، مرحلة المعالجة،

مرحلة الحوار والمرحلة النهائية

خامساً: اعتبار الصورة العنصر الرئيسي في السينما

وفي الأخير ، السينما ليست فناً إبداعياً فقط ، ولكنها أيضاً حرفة، و السيناريو

يعتبر أول الطاقات الخفية لهذا الشكل الجديد الخلاب استناداً إلى نصيحة

أسداها الإستاد الفنان "ديلاكروا" إلى مصور شاب

متحمس: " تعلم أولاً أن تكون حرفياً ولن يمنعك ذلك من أن تكون عبقرياً" .

### فهرس المراجع:

أولاً: الكتب المعتمدة باللغة العربية:

- 01 - أندريه بازان، ما هي السينما: نشأتها ولغتها، ج1، ترجمة الدكتور ريمون فرنسيس، مراجعة وتقديم أحمد بدرخان، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة 1968.
- 02 - جورج سادول، تاريخ السينما في العالم، الصادر عن منشورات عويدات، ترجمة الدكتور الكيلاني وفايزكم نقش.
- 03 - رايموند سيوتزود، الفيلم وأصوله الفنية، ترجمة محمد علي ناصف، مراجعة منير ناصف، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- 04 - سد فيلد، السيناريو، ترجمة سالمى محمد، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد 1989.
- 05 - سلسلة دروس حول تقنيات الكتابة مدرسة الريشة الأدبية، درس العاشر، (تقنيات الكتابة للسينما)، معتمدة من طرف الدولة تحت رقم:79، عنابة، الجزائر.
- 06 - لودوكا، تقنية السينما، ترجمة فايزكم نقش، منشورات عويدات، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى.

ثانياً: الكتب المعتمدة باللغة الأجنبية:

- 01- Chantal pelletier – brigitte peskine, Un scenario nommé desir, belfond, Paris.

## خصيصات الدرس البلاغي و مؤثلاته بعد الإمام عبد القاهر الجرجاني ( بصمات الأئمة الزمخشري و الفخر الرازي و السكاكي أنموذجا )

د.خلاي محمد الأمين

جامعة أدرار

### ملخص

هذه دراسة تقدم بعض النماذج التي توضح ما بلغه الدرس البلاغي بعد الإمام عبد القاهر الجرجاني ( ت 471 هـ)؛ مع بيان جهود علماء البلاغة في المنهج والنظرية و نقد الرؤية السابقة لعلوم البلاغة العربية، ومن هؤلاء الأعلام: الأئمة الزمخشري(ت538هـ)، الفخر الرازي (ت606هـ)، السكاكي(ت 626 هـ).

كما أن الدراسة تحاول استنباط النتائج العلمية والمنهجية من نظريات أولئك العلماء من خلال مؤلفاتهم الشهيرة، أضف إلى ذلك الإشارة إلى طرح مقارن بين ما وصلوا إليه مقابل منجز القدماء في الدرس البلاغي ونقده و تقويمه في الأسس والمنهج وتعليمية الدرس البلاغي العربي قديما وأثرها في المتلقي.

### Résumé

Cette étude fournit quelques exemples qui illustrent ce cours de langue rhétorique après l'Imam puissant Abdul qaher AlJerjani

(471هـ)، avec une indication des efforts des scientifiques dans le programme et la théorie de la rhétorique et de la vision précédente critique des sciences arabes rhétoriques, et ces drapeaux: les imams Zamakhshari (538 هـ), la fierté Razi (606 هـ), Alskaki (626 هـ).

L'étude tente de tirer des conclusions à partir des théories scientifiques et méthodologiques de ces scientifiques à travers leurs livres célèbres. Ajouter à cela la référence pour demander une étude comparative entre ce qu'ils ont accompli contre l'ancien inachevé dans la leçon de rhétorique et de la critique et de l'évaluation dans les fondations et le curriculum et l'enseignement des anciens cours de la rhétorique arabe et son impact sur l'apprenant.

## مقدمة

بلغ الدرس البلاغي ذروة البحث المعمق في أيام العلامة عبد القاهر الجرجاني الذي استطاعت على يده المباحث البلاغية بروية الطرح ورجاحة المنهج والعرض؛ من خلال مؤلفاته بالأخص دلائله وأساراه، وكان قد أبرز جهوده موقفا بين الأطاريج الثنتى، بين أنصار اللفظ ودعاة المعنى، كما جاء بمعنى المعنى ونظرية النظم.

وقد بين الأستاذ شوقي ضيف مراحل تطور البلاغة ونشأتها بأعلامها وخصائصها عبر القرون، مبرزاً أوجه القوة وصور الضعف ضارياً الأمثلة مستندا على مدونات البلاغة القديمة بدءاً من عصر ما قبل صدر الإسلام إلى عصر الزخرف البديعي (656هـ / 1213) الموافق لـ (1258 م / 1798).

و ههنا ننطلق من جهود العلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، إذ يقول شوقي ضيف موضحاً رأيه في أعمال الإمام الزمخشري بعد تأثيلات الإمام عبد القاهر الجرجاني: «...وخلفه الزمخشري يطبق تطبيقاً رائعاً قواعد العلمين \* جميعاً في تفسيره لآي الذكر الحكيم، مضيفاً إليهما من لفتاته الذهنية البارعة ونظراته التامة النافذة ما جعلهما يبلغان حد الكمال»<sup>1</sup>؛ فتلك مقولة تطلعننا على منطلق الجهد البلاغي لدى الزمخشري الذي بنى أسسه التطبيقية على صيغ عبد القاهر الجرجاني، وهي مزية تعاضدت فيها رؤى الأولين في أطروحاتهم البلاغية تعاملًا مع الأسلوب والبيان والمعاني وبناء الكلام في اللغة.

\* - المراد بهذين العلمين حسب المقولة من قبل: المعاني والبيان

<sup>1</sup> - شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، مصر، ط: 9، 1995، ص 6.

## أولاً: أئالة البصمة البلاغية في كشاف الزمخشري: (ت 538هـ)

لعل من أبلغ المصنّفات التي تقرّب إلينا بصمة الدرس البلاغي عند الزمخشري نكتة البلاغة البيانية في تفسيره " الكشاف" الذي يغلب عليه الطابعان الكلامي والبلاغي؛ ولا ضير في سير الشواهد البلاغية الزمخشريّة على ديدن البلاغيين الأوائل، إلا أنه انفرد بطريقته المتّسمة بالتعمّق العقلي البلاغي في قراءة مواطن المباحث البلاغية ضمن آيات الذكر الحكيم. وبناءً على ذلك فتفسير الإمام في جوانبه البلاغية اعتبر تطبيقاً للمبادئ النظرية السالفة «ونال شهرة مدوية في العالم الإسلامي منذ عصره بسبب "الكشاف" إذ استطاع أن يقدم فيه صورة رائعة لتفسير القرآن، تعينه في ذلك بصيرة نافذة تتغلغل في مسالك التنزيل وتكشف عن خفاياه ودقائقه، كما يعينه ذوق أبي مرهن يقيس الجمال البلاغي قياساً دقيقاً وما يطوى فيه من كمال وجلال»<sup>1</sup>، وهذا علامة من علامات التفسير البلاغي الإعجازي الذي مازَ بصمة الزمخشري عن غيره، فيخذ القارئ الباحث إلى تلك الجواهر في قراءته مرات ومرات، وهو تفسير يأخذ بالباب الباحثين إلى غاية اليوم.

فمين بالدارسين أن يتأملوا البصمة البلاغية التي ركّز عليها الزمخشري في منهجه التفسيري، ناصحاً أهل حقول معرفية أخرى بأخذ وافر من علمي المعاني والبيان قوله: «إن أملاً العلوم بما يغمر القرائح، وأنهضها بما يبهر الأبواب القوارح، من غرائب ونكت يطف مسلحها، ومستودعات أسرار يدق سلحها، علم التفسير الذي لا يتم لتعاطيه وإجالة النظر فيه كل ذي علم.. فالفقيه وإن برز على الاتّزان في علم الفتاوى والأحكام، والمتكلم وإن برز أهل الدنيا في صناعة الكلام، وحافظ القصص والأخبار وإن كان

<sup>1</sup> - شوقي ضيف، المرجع نفسه، ص 219.



من ابن القرية أحفظ، والواعظ وإن كان من الحسن البصري أوعظ، والنحوي وإن كان أنحى من سيبويه، واللغوي وإن علك اللغات بقوة لحييه، لا يتصدى منهم لسلوك تلك الطرائق، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق، إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن، وهما علم المعاني وعلم البيان، وتمهّل في ارتيادهما آونة، وتعب في التقدير عنهما أزمناً.<sup>1</sup>  
ونستنبط من هذا ما يأتي:

- 1- مقولة تنبئ بعلامة عارف بعلم العربية وآلات العلوم الأخرى التي تتوفر في عالم التفسير، رغم اعتزاله.
  - 2- وجوب توفر المكنة الجيدة التي هي رأس الشرائط المؤهلة للمفسر.
  - 3- الحكم على سائر المعارف كالفقه وعلم الكلام والقصص والوعظ والنحو واللغة.. بأنها قاصرة بمفردها ما لم تتزين بعلم المعاني والبيان، وهما آلتان مركزتان في شرح كتاب الله تعالى.
  - 4- فطنة الزمخشري في معرفة الحس البلاغي ووظائفه التي تيسر للعالم كشف الأسرار البيانية في الذكر الحكيم؛ وبيانه عن الجهد الكبير والزمن الطويل الذي يتطلبه هذان العلمان من المفسر.
- وذلك الذي دفع بالدكتور شوقي ضيف أن يصف الزمخشري المفسر العبقري أنه « من هذه الناحية ليس له قرين سابق ولا لاحق في تاريخ التفسير، بل لقد بدأ الأوائل والأواخر، حتى لنرى أهل السنة يشيدون به وبنفسيره، على الرغم من اعتزاله، ومخالفتهم له في عقيدته الاعتزالية».<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> - أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت، (لبنان)، ج1، ص 3.

<sup>2</sup> - شوقي ضيف، المرجع السابق، ص 219، 220.

ومنه فالعبرة من تفسير الزمخشري في سياق هذا البحث؛ معرفتنا الخصوصيات التي تميّز بها في منهجه التفسيري من خلال قراءاته البلاغية للآية الكريمة من جهة علم المعاني وعلم البيان؛ وهذا نموذج من الكشف تفسيره قول الله تعالى: ﴿ قَالَ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ أغيرَ المستحق للعبادة أطلب لكم معبوداً وهو فعل بكم ما فعل دون غيره من الاختصاص بالنعمة التي لم يعطها أحداً غيركم لتختصوه بالعبادة ولا تشركوا به غيره ومعنى الهمزة الإنكار والتعجب من طلبتهم مع كونهم مغمورين في نعمة الله عبادة غير الله...»<sup>1</sup>.

فهو يقرأ التركيب اللغوي للأسلوب المعجز قراءة تحمل القارئ المتدبر على تصور مقنع للمعنى القابع في أوعية اللفظ داخل نسق بياني، يترجم الأسلوب الإنشائي الاستفهامي ترجمة تبسط للمطلع على تفسيره المعاني المرادة من الآية الكريمة، مبرزاً غاية النبي -عليه السلام- من همزة الاستفهام التي تجاوزت الطلب المباشر والسؤال المبهم إلى معنى الإنكار؛ وهي لطيفة بلاغية يكشفها بحسّه الظريف الدقيق في لغة المعاني وعلمها.

وهو بلاغي مفسّر يحفل في قراءاته بالتركيب والسياق وإعجاز النظم، كالذي أبان عنه في النموذج السابق، وهو «ما يصور نزعة الزمخشري البلاغية في تفسيره، وأن عنايته تنصبّ على بيان نسق النظم أو الأسلوب في القرآن»<sup>2</sup>؛ ذلك لأن العبرة في الإقناع والإفهام لدى المتلقي مراعاة الوحدة المجملة للمعاني من وراء القوالب اللفظية، لا الصورة

\* سورة الأعراف، الآية 140.

<sup>1</sup> - أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجه التأويل، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج2، ص 87، 88.

<sup>2</sup> - شوقي ضيف، المرجع نفسه، ص 224.

الاجتزائية للمعنى مفرداً بعيداً عن انعقاده بوحدات النظام البياني الأخرى وهي في تضام منسجم منسق.

ومن جميل المباحث البلاغية وعرضها في تفسير الزمخشري، أن الآيات الكريمة في ترتيبها المصحفي تُملي على المفسر اللطائف البلاغية انطلاقاً من أسرارها، كمبحث الحذف «... ويقول في آية الإسراء: ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا ﴾: المأمور به إنما حذف، لأن فسقوا يدل عليه أي أمرناهم بالفسق، وهو كلام مستفيض، يقال أمرته فقام وأمرته فقرأ، لا يفهم منه إلا أن المأمور به قيام أو قراءة...»<sup>1</sup>.

ذلك الذي يسوقه الأستاذ ضيف في بيانه عن نماذج في التفسير البلاغي للزمخشري في تلك الآية الكريمة من سورة الإسراء، بحيث نلاحظ طريقة العرض لمبحث الحذف تتخلل الحديث عن شرح المعاني الأخرى، بما فيها لفظ (فسقوا فيها)؛ لأن المحذوف مذكور من خلال قوة المذكور الدلالية داخل السياق القرآني.

وعن التفسير الكشافي للزمخشري في باب البيان؛ فإن له بصمة متميزة تدل على مفسر عارف بعلوم البلاغة ونقد البيان العربي في الإبداع الشعري والنثري ثم قراءة القرآن العظيم بعين بيانية، كما فعل في باب المعاني، وقد استمد الزمخشري من بحوث الجرجاني رؤى عديدة في تفسير الصورة البيانية وتعبيرات المجاز في معرض الحديث عن آيات الذكر الحكيم التي سيقنت فيها التشبيهات والكنائيات والاستعارات والمجازات.

يعرض الزمخشري أحاديثه البلاغية البيانية في تفسيره كلما طفق يقرأ شاهداً بيانياً يشرح ظلاله التصويرية الإعجازية؛ منطلقاً من خصيصات

<sup>1</sup> - شوقي ضيف، المرجع نفسه، 224.

\*- سورة هود، الآية 24.

الإعجاز اللغوي ابتداءً؛ كعرضه تفسير الآية الكريمة قوله تعالى ﴿ مثل الفريقين كالأعمى والأصم والبصير والسميع هل يستويان مثلاً أفلا تتذكرون ﴾\*، «... شبه فريق الكافرين بالأعمى والأصم وفريق المؤمنين بالبصير والسميع، وهو من اللف والطباق، وفيه معنيان أن يشبه الفرق تشبيهين اثنين، كما يشبه امرؤ القيس قلوب الطير بالحشف والعناب، وأن يشبه بالذي جمع بين العمى والصم، أو الذي جمع بين البصر والسمع»<sup>1</sup>. وهذا يستنبط منه:

- 1- اعتماد الزمخشري على الدلالات اللغوية كمفاتيح أصول في الكشف عن دلالات الصورة البيانية القرآنية.
  - 2- اطلاعه على الموروث البلاغي والنقدي العربي.
  - 3- بصمة المنهج البلاغي تدل على المآخذ اليسير الذي يسوقه الزمخشري للمتلقي حفاظاً على إبلاغية المعنى، معتمداً تقريباً المجرد من المحسوس.
- ولم يثن الزمخشري عزمته الصلبة في بحوثه البلاغية التي امتزجت بالطرح اللغوي العام مركزاً على تفتيق شواهد النظم وعلامات الإعجاز، وعرض كل باب في ذلك من خلال مفصله وأساس بلاغته، ناهيك عن تفسيره الكشاف «وسار الزمخشري على منهج الجرجاني في تحليلاته العقلية الذوقية وتطبيقاته البلاغية حتى قيل إن الزمخشري متمم لعمل الجرجاني في البلاغة، والحق أن بين هذين الإمامين صلة واضحة وشبهها يتجلى في ثلاثة أمور: أولها أن كلا من الجرجاني و الزمخشري ذو نزعة عقلية، وتفكير منطقي، وأسلوب منهجي.

<sup>1</sup> - الزمخشري، الكشاف، ج2، ص 212.

وثانيها أن كلا منهما أديب يتذوق الجمال ويحسّه، ويحاول عن طريق العقل والمنطق أن يجد المسوّغ المعقول لجمال ما يستحسن، وفتح ما يستهجن.

وأما الأمر الثالث فهو أن البلاغة عند كل منهما لم تكن بلاغة جافة؛ قائمة على الحدود والتعريفات، وإنما كانت بلاغة تطبيقية في النماذج البليغة»<sup>1</sup>.

وهذا تقدير حصين يبرز مكانة القراءة البلاغية لدى الزمخشري الذي نسج على منوال الجرجاني من قبله؛ فكلاهما قدّم جديدته إلى المتلقي في حلّة معرفية منهجية مائزة راقية إذا قورنت بالمراحل من قبلها أو من بعدهما؛ حيث غلب على المراحل الأولى اللجوء إلى طرح دون آخر، إلى اللفظ أو إلى المعنى، كما غلب على المراحل الأخيرة الجمود والزخرف. وقد اغتتم الزمخشري جهود الجرجاني بذكاء حاد، أضاف إلى ذلك استعداده وموهبته وحذقه التي عرف بها، جعلته يتقطن إلى مواقع النظم الجديدة في جمال الإعجاز اللغوي، وبالأخص النظم المعجز إذ «وضح من اتجاه الزمخشري أنه قد تأثر إلى حد بعيد بدراسة عبد القاهر تطبيقاً لفكرته في النظم، غاية ما هناك، هو أن عبد القاهر جعل ميدان تطبيقه في معظمه حول مآثور القول في فن الأدب وخاصّة في روائع الشعر العربي.. أما الزمخشري فقد جعل مجال تطبيقه على فكرة الإعجاز بالنظم هو القرآن الكريم كله يتفحص تراكيبه ويكشف عن جمال النظم فيه ولو صادف أن تعرض لما قد يكون هناك من جمال في اللفظ، فمن حيث هو مرتبط بمعناه، وليس معنى هذا أن الزمخشري قد أنكر الصفة البديعية، فبها

<sup>1</sup> - مازن المبارك، الموجز في تاريخ البلاغة، دار الفكر، بيروت، (لبنان)، (د.ت)، ص107.

يحسن الكلام، ولكنها قشر بجانب اللب، وما اللب إلا هذه الظلال المعنوية النفسية التي يوحى بها نظم الكلام»<sup>1</sup>.

هو النظم الإعجازي في الذكر الحكيم الذي تراءى للزمخشري، وهو يقرأ كتاب الله تعالى؛ متدارسا ما وصل إليه الجرجاني في دلائله ورسائله وأسراره عن حقائق النظم، حتى تفرغ للقراءة المباشرة في الآي كاشفا عن مواقع النظم كاشفا عن جواهرها ودقائقها، وكل هدفه أنه لا يوقع الشرح أو الفرق بين المبنى والمعنى، إيمانا منه بقداسة التركيب القرآني المعجز، حيث إنه مجموع بياني لا يجوز فصل مظهره عن جوهره أو العكس.

من أجل ذلك حق له أن يستبعد الصفة البديعية من البيان في الكلام والتعبير -إلى حد ما- لا استبعادا كاملا وإقصاء وإنكاراً كليين؛ فجعل البداعة طبقة ثانية في آلة الإبلاغ والتوصيل، موضعا للمتلقى تفاوت ما بين الطبقتين في قوة الإعجاز من جهتي اللفظ والمعنى والبدال والمدلول «ولذا نراه -مثلا- يقول في جناس الآية ﴿ وَجئتُك من سبأ نبيا يقين ﴾ \* من جنس الكلام الذي سماه المحدثون: البديع، وهو من محاسن الكلام الذي يتعلق باللفظ، بشرط أن يجيء مطبوعاً، أو يصنعه عالم بجوهر الكلام يحفظ معه صحة المعنى وسداده.

ولقد جاء ههنا زائداً على الصحة، فحسن وبدع لفظاً ومعنى، ألا ترى أنه لو وضع مكان "نبيا" (بخبر) لكان المعنى صحيحا، وهو كما جاء أصح، لما في (النبيا) من الزيادة التي يطابقها وصف الحال»<sup>2</sup>.  
وعليه فالزمخشري:

<sup>1</sup> - صلاح الدين محمد عبد التواب، النقد الأدبي دراسات نقدية وأدبية حول إعجاز القرآن، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 1423هـ-2003م، الكتاب الأول، ص 166.

\*- سورة النمل، الآية 22.

<sup>2</sup> - صلاح الدين محمد عبد التواب، المرجع السابق، ص 166.

1. أول بلاغي ومفسر ومصنّف بعد عبد القاهر يفصل حقيقة النظم تمثيلاً في تفسيره لا وقوفاً عند حد التنظير والوصف.
2. ثاني عالم بلاغي يقرّ وجوب التوفيق بين اللفظ والمعنى بعد أستاذه الجرجاني، ودعوتهما لمعنى المعنى وتغليب النظم المعجز في القرآن الكريم تغليباً كلياً مطلقاً بخلاف بعض العلماء الذين غلبوا جهة اللفظ على المعنى أو العكس.
3. ترجيحه المعنى على اللفظ في كل الأحوال مع يقينه بالتلاؤم بين الألفاظ و استيساغه لجمال البديع المعجز؛ وقوله بلفظ (أصح) حينما قابل بين (بخبر) و(نيا) علامة على تحكيم العقل بالاستدلال المنطقي المصحوب بذوق رفيع سليم.

ومجمل الأمر أنه قمين بالزمخشري أن يعلو الدرجة الثانية بعد الجرجاني في التفكير البلاغي من جهة "النظم"، وهو حقيق بها، ويكفيه فخراً صنيعة في تفسيره، وما أدراك ما الحديث عن النظم في القرآن العظيم بتفسير فريد كبير في اختصاصه ومنهجه «ولا عجب في أن يقف مثل الزمخشري منبهاً أمام ذلك الإعجاز القاهر، وقد وقف أمامه سابقوه مبهوتين بعد أن أعملوا فيه فكرهم وأقبلوا عليه بحواسهم ومشاعرهم ثم لم يجدوا خيراً من أن يعودوا بعد طول دراستهم حول هذا الكتاب المعجز ولسان حالهم ينطق بما نطق به القرآن ﴿ وإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ \*».

ثانياً: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للفخر الرازي وأطروحته البلاغية. (ت 606هـ)

هو العالم الإمام المفسر البلاغي الفذ الذي ساق كتابه " نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز" في الدراسات الإعجازية التراثية سوقاً يعيد النظر في

كتاب الإمام عبد القاهر الجرجاني، كما يذكر الدكتور شوقي ضيف «ونراه يعلن في فاتحته أنه سيعنى بتنظيم ما صنفه عبد القهر في كتابيه: "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة"، وقد نوّه بعمل عبد القاهر وبراعته في استنباط أصول هذا العلم وقوانينه وأدلته وبراهينه...»<sup>1</sup>.

عناية كل لاحق بتصانيف السابق تقليد علمي منهجي، وهو سابقة مشهودة عند السلف من علمائنا الأوائل في كافة الحقول المعرفية؛ فالفخر الرازي قارئ ممتاز ومطلع عبقرى يقرب الدلائل والأسرار ليفيض منبع البحث من جديد، بمنهج أدق وتلخيص أعمق؛ ذلك لحاجة العصر وأهله إلى تلك الآليات المنهجية التي من شأنها أن تحافظ على سلامة التلقين والتعلم والتوجيه والإقناع للقرّاء والدارسين المتأخرين كلما حاولوا إعادة النظر في التراث البلاغي.

صناعة العنوان عند المتقدمين من علماء التراث العلمي الإسلامي صناعة عجيبة لطيفة ذات منهجية عبقرية ذكية، لم تكن ارتجالاً أو تزويقاً...، وإنما هي هندسة مركزة جامعة لمحتوى المؤلف، حيث يرى الرازي أن عمله مراد به الإيجاز إلى حد المنتهى نحو التعريف بالإعجاز إفاهاً وتوصيلاً للمتلقين «واتجه بهذه الطريقة في التأليف إلى البلاغة باعتبارها مدار الإعجاز القرآني، فألف فيها مصنفه "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز". وواضح من عنوانه أنه قصد فيه إلى الإجمال والاختصار»<sup>2</sup>.

يزيد الفخر نظراته في اللفظ والمعنى وعلاقتهام بالبلاغة والذوق والإقناع ولتوصيل؛ فيواصل طريق السابقين؛ وبالأخص عبد القاهر الجرجاني، لكنه يجتهد في تفصيل بعض الأفضية البلاغية «قال الفخر

\* - سورة فصلت، الآيتان: 41، 42.

1 - شوقي ضيف، المرجع السابق، ص 275.

2 - شوقي ضيف، المرجع السابق، ص 275.



الرازي إن الدلالة إما وضعية، كدلالة الحجر والجدار على مسمّاهما، وإما عقلية، وهي قسمان، لأنها إما أن تكون من باب دلالة الكل على الجزء مثل دلالة البيت على السقف، وإما أن تكون من باب دلالة الشيء على معنى لازم به، ويقول إن الدالتين الأوليين وهما الدلالة الوضعية ودلالة الكل على الجزء لا تدخلان في علم الفصاحة»<sup>1</sup>.

وفي هذا أطروحة دالة على وجوب التفريق ما بين الوضع والعقل، وما بينهما من علاقة ائتلاف أو اختلاف أو تداخل من حين إلى آخر، كما أنه أخرج الدلالة الوضعية ودلالة الكل على الجزء من علم الفصاحة التي هي مبتدأ البلاغة لا منتهاها؛ ولذلك أبعد تينك الدالتين، وربما لقربهما من الوضع الذي هو أميل إلى الاجتهاد بين الإصابة والخطأ.

ومما تفرّد به وبه اختص عن غيره أنه أضاف فهما آخر للكلام إذ «يجعل للكلام طرفين: أعلى وأسفل وأوساطا بينهما، ويخرج الأسفل من البلاغة، أما الأوساط فإن كلا منها يعد بليغا بالقياس إلى ما ينزل عنه، ولا يلبث أن ينفذ إلى فكرة يعدل بها رأي الرماني بعض التعديل إذ يذهب إلى أن الطرف الأعلى وما يقرب منه هو المعجز الذي تقصر عنه بلاغة البشر، وكأنه يريد أن يقول إن آيات الذكر الحكيم يعلو بعضها بعضا في طبقة البلاغة، على أنها جميعا تشترك في الإعجاز وفي امتناع معارضتها، إذ تخرج عن طوق البلغاء»<sup>2</sup>.

ويستنتج من هذا:

1. قد اتفق الرازي مع سابقه في خصائص الإعجاز وأقسامه الأعلى والأدنى وما بينهما؛ لكنه يختلف عنهما في بعض ما ذهب إليه من جهوده الخاصة في المنهج والأسلوب والهدف

1 - المرجع نفسه، ص 277.

2 - المرجع السابق، ص 277

2. جدد تنسيق أبواب الدلائل وفصوله، وكذا الأسرار مع الاقتضاب وبعض الإبانة في مواقع معدودات، بالإضافة إلى عنوانات مزدانة من ابتكاره دلالة على تمعنه في المصنّفين تمعناً حكيماً مستفيضاً.<sup>1</sup>
3. يضاف إلى ذلك اطلاعه على الكشف للزمخشري ونكت الرماني وغيرهما والإفادة من جهودهما في أبواب البلاغة ومسائل الإعجاز.
4. الإفادة من تفسيره الكبير "مفاتيح الغيب" الذي يعد من أبرز التفاسير التي تهتم بالبيان والبلاغة؛ فهو متخصص في علم لتفسير إضافة إلى أنه يتكلم في البلاغة العربية من خلال كتابه "نهاية الإعجاز"؛ «وتظهر أيضا الروح البلاغية للفخر من خلال تفسيره، فقد أودعه كثيراً من النكات البلاغية واللطائف، ونقل جلاً ما قاله في النهاية من قوانين وأصول إلى حيز التطبيق والتحليل، بل إنه وسّع القول فيها، فأضاف وناقش وخالف ووافق بعقلية متميزة، وهو في كل هذا يستمد ضوءه من مشكاة عبد القاهر و الزمخشري وغيرهما».<sup>2</sup>

#### ثالثاً: السكاكي بين تراكمية البلاغة وجديد المعيارية والتعقيد.

نهج السكاكي في " مفتاح العلوم " طريق الأسبقين في بحث القضايا البلاغية ضمن الجهود التراكمية كحس معرفي عالمي في أي حقل من العلوم والفنون ؛ مثل الدرس البلاغي الذي قال فيه عشرات العلماء بمصنفاتهم ومدوناتهم فكرر الكثير ولم يختلف عن سابقه في كثير من

<sup>1</sup> -ينظر: بدوي طبانة، البيان العربي - دراسة في تطور الفكرة البلاغية عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى، دار الثقافة، بيروت، (لبنان)، 1406هـ-1986م، ص 250، 251.

<sup>2</sup> - فائزة سالم صالح يحي أحمد، علم المعاني في التفسير الكبير للفخر الرازي وأثره في الدراسات البلاغية، (مخطوط أطروحة دكتوراه) بإشراف الدكتور علي محمد حسن العماري، جامعة أم القرى، السعودية، م 1، 1412هـ-1992م، ص 34.

الأصول والمسائل، في الوقت نفسه اختص بنظرة جديدة في منهج يراه ملائماً للتفكير البلاغي في أيامه.

وعصر السكاكي طغّت فيه المقاييس البلاغية التي تخضع للمعيارية والتقسيمات المنقرعة غير المتناهية؛ ناهيك عن روح العصر التي شابها ركود الحياة الأدبية وآخرها في تجميد الدرس البلاغي كما يرى غالبية الدارسين، ذلك لذيوع الزخرف البديعي والتفنن في تصنيعه والمغالاة في وعي القول وركوب أغرب من أفانين الممارسة البيانية والبديعية الغربية.

"مفتاح العلوم" هو العنوان الذي يتلو مدونة من كتب البلاغة العديدة المتعددة بدءاً من الجاحظ وأضرابه، عنوان كأنه لم يسبق في اختصاصه أي تفرد به باكتساب الآلة التي بها تتال العلوم العربية في نظره، حتى قال « ورأيت أذكى أهل زمني الفاضلين الكاملين الفضل، قد طال إلحاحهم علي في أن أصنف لهم مختصراً يحفظهم بأوفر حظ منه، وأن يكون أسلوبه أقرب من أسلوب من فهم كل ذكي »<sup>1</sup>، وكان في هذا الاختيار إشارة إلى الذي أصاب المتعلمين للدرس البلاغي في زمانه وقد فقدوا المداخل المنهجية والدلائل الصحيحة التي بها يلجون أبواب البلاغة وعلومها.

ومما يريده من العنوان إحالة المتلقي إلى وزن العلوم التي صنفها أسساً للكتابة «وكتاب المفتاح هو غرة مصنفة وقد قسمه إلى ثلاثة أقسام أساسية، تحدث في القسم الأول منها عن علم الصرف وما يتصل به من الاشتقاق الصغير والكبير والأكبر، وجعل في القسم الثاني لعلم النحو، أما القسم الثالث فخص به علم المعاني وعلم البيان، وألحق بهما نظرة في الفصاحة والبلاغة ودراسة للمحسنات البديعية اللفظية والمعنوية».<sup>2</sup>

<sup>1</sup> \_ أبو يعقوب يوسف بن محمد السكاكي، مفتاح العلوم، ضبط وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب، بيروت، لبنان، 1983، ص 422.

<sup>2</sup> - شوقي ضيف، مرجع سابق، ص 287.

كل هذا بيان عن المحيطات التي أحاطت بالدرس البلاغي فشد رحاله بين أهله ومتلقيه، مما يطلعنا على أثر التراكمية البلاغية التي لم تضبط في غالبها بمنهج علمي يضل سليما طوال تلك القرون، وخاصة التي جاءت تالية لجهود عبد القاهر الجرجاني، قرون ظمئت فيها الحياة المعرفية وتزلزلت موازين الثقافة وخصوبة الأدب والفنون لتززع في حيوات أخرى اجتماعا واقتصادا وسياسة...

وفي معرض حديثة عن تلك العلوم ركز على علمي المعاني والبيان ثم يتلوهما البديع، «نظم دراسة الفنون البيانية في علمين، هما علم المعاني وعلم البيان، وجعل علم البديع تابعا لها. وقال عن علم المعاني أنه: تتبع لخواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»<sup>1</sup> ناهيك عن الاستدلال والمنطق والعروض والقوافي...

والملفت للنظر أن السكاكي يقدم مباحثه تقديما لا يكاد يخلو من العود إلى الأحكام التي وصل إليها سابقوه ومن أبرزهم الجرجاني والزمخشري في مسائل كثيرة لا يمكن بسطها هنا<sup>2</sup>، فقد يؤيدهم وقد يعارضهم مخلا عقله وتفكيره مستدلا بالبرهان والاستشهاد في مواطن النحو والمعاني والبديع وغيرها، وهو الذي يقر بمنهجه «أعلم أنني مهدت في هذا العلم قواعد متى بنيت عليها أعجب كل شاهد بناؤها»<sup>3</sup>.

عرض مباحثه النحوية والصرفية مبينا فعلهما في الاستيعاب والمعرفة لدى المتلقي لأنها من آلات العلوم التي قصدتها في كتابه، كما فرق بين الفصاحة والبلاغة وجعل لكل منهما أدواره الخاصة، «وتحديدا

<sup>1</sup> - بدوي طبانة، مرجع.سابق، ص253.

<sup>2</sup> - ينظر: شوقي ضيف، مرجع.سابق، ص 286\_313.

<sup>3</sup> \_السكاكي، مفتاح العلوم، ص 36

بالبلاغة فعرّفها بأنها "بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكتابة على وجهها" ووضح أن البلاغة عنده إنما تشمل على المعاني والبيان فقط<sup>1</sup>. وفي هذا تعريف بماهية البلاغة تعريف دقيق يتم عن كبير الاستيعاب لدى السكاكي كلها والتعريفات التي طرقها الأولون من قبله أي أنه:

1- تبحر في دراسة المصنفات السابقة في تعريفها البلاغة.  
2- غلب تعريفا له طابع عقلي منطقي يتضح في أسلوبه وصياغته التعريف.  
3- ركز على المتلقي والرسالة والمتحدث إيمان بالتوفيق حقا؛ أي الإيصال و الإبلاغ والإقناع.

4- تميز بمصطلحات مخصوصة تظهر في تعريفه مثل: تأدية/ اختصاص/توفية/خواص التراكيب...

5- بين أن أداء المعاني مشروط مسافة توصيله بين المرسل والمرسل إليه يتم فيها إبلاغ تراكيب اللغوية التي هيئت لتفهم المتلقي وإيفاء حقها سواء في التشبيه أو المجاز أو الكناية...

ومما طبع جهود السكاكي بالجمع بين الجديد وتراكمية الدرس البلاغي من قبله، محاولة توقيفه بين فطرة الذوق ومعايير القواعد «ويؤكد السكاكي على ضرورة تحكيم الذوق من خلال الربط بينه وبين المعايير البلاغية حين بين أن الطريق لاكتساب الذوق سلامة الطبع الذي هو هبة الله للإنسان لا يكون إلا بتعلم البلاغة بالفصاحة وطول خدمتها، ويقول في ختام حديثه عن الإسناد الخبري: "وإن هذا الفن لا تلين عريكته ولا تتقاد قرونه بمجرد استقرار صور من هو تتبع مظان أخوات لها، وإتاعاب النفس بتكرارها،

<sup>1</sup> - شوقي ضيف، م.س، ص311.

واستيداع خاطر وتحصيلها، بل لا بد من ممارسات لها كثيرة، ومراجعات فيها طويلة، مع فضل إلهي من سلامة خطرة، واستقامة طبيعية، وشدة ذكاء، وصفاء قريحة، وعقل وافر "1.

وعليه فالسكاكي باحث قدير بكل عملية علمية تعليمية، إذ إنه ينتبه دوماً إلى العملية التعليمية، خاصة وأن المتعلمين في عصره أصيبوا بجفاف القرائح وذبوع العجمة واللحن وغيرهما من أسباب الانحدار وزعزعة الاستقرار وعليه فإنه:

- 1- وفق بين ضرورة الجمع للذائقة الصيفية والقاعدة العلمية
- 2- أكد على تربية الذوق تحتاج إلى الاستمرار والدرية والصبر والتكرار.
- 3- مثل الاستناد كنكهة بلاغية لأنه عالم يؤالف بين الإفرادات والتراكيب في البيان، وهو كغيره من العلماء الأوائل لم يغفلوا نحو النص ولسانيات النص "اعتماداً على ضرورة التضام والتماسك في الأسيقة والنظم".
- 4- أبان في هذا على أنه خبير بمستلزمات التعليم والتعلم؛ فهو يراعي معطيات وشرائط نفسية ومنهجية للناشئة خصوصاً، مثل طول النفس، قوة الجلد، التدرج والاستتناس باليسير والبسيط رويداً رويداً، مراجعة الاكتساب وتفقدتها، سلامة الآلات الفيزيولوجية كاللسان والسمع وغيرهما، جذوة الذكاء وحثها على القراءة والاطلاع والحوار والتحليل والحفظ والاستنباط وفق المرحلة العمرية للمتلقى، تصفية القريحة بقراءة الأصول كالقرآن الكريم وعبون الشعر العربي...، ومع كل ذلك ثمة جانب روحي هو الأساس تلك المعطيات والشرائط يتجلى في الإمداد الإلهي واستدراة أفضاله قصد التوفيق في كل حركة وسكون؛ فهو العالم العلمي المعطي.

<sup>1</sup> - يوسف رزقة، القاعدة والذوق في البلاغة السكاكي، "مجلة الجامعة الإسلامية"، غزة، م7، ع1، يناير 1999، ص196.

## خاتمة:

لا يمكن للبحث البلاغي أن يدرس خارج إطاره التاريخي التنظيري والتطبيقي لدى واضعي أسس المنهج المعرفي والفكري ؛ لما خاضوا في إجراء أدواتهم التوثيقية والتنقيبية و التحليلية والاستنباطية والمقارنة... وسائر الآلات المنطقية في تصنيف مؤلفاتهم البلاغية.

وبناء على ذلك فإن المباحث التي بسطت سلفا في صيغة التدرج التاريخي لتلك الجهود من الزمخشري إلى غاية الزمكاني تتجلى خطواتها في تمديد الأطاريح الأولى للبحث البلاغي منذ القرون الأولى ؛ ومنه فإن أهم النتائج لبصمات التأثيل البلاغي ائتلافا واختلافا وتداخلا بين أولئك الأعلام جميعا هي :

1\_ بصمة الزمخشري شاهد منهجي منماز يؤثّل النقلة البحثية في البلاغة ؛ و هو ممثل المرحلة الفاصلة بين أجيال الإمام عبد القاهر الجرجاني ومن جاء بعد الزمخشري إلى غاية نهاية القرن السابع الهجري، وعليه فلا يحق لبحث علمي أن يتجاوز تلك البصمة الزمخشريّة وهو يبتغي الاستنباط الصحيح للأحكام السليمة.

2\_ الفخر الرازي واحد من علماء التفسير وعلم اللغة الذين أصلوا تشعيب المسائل البلاغية وتقليب أوجهها الإعجازية تأثيلا ودراسة وتخريجا ، قصد إصدار الدلالات الحقيقية من الآي الحكيمة قدر ما يمكن من منتهى الفهم؛ ذلك جمعا بين النص والجهد العقلي.

3\_ تفرد السكاكي بتأثيل قواعد التعليمية للدرس البلاغي ؛ ومحاولته تقريب الأقضية البلاغية بأسلوب يقنع به المتلقين حسب مستوياتهم الشتى، عملا منه بقرب الباحث من جمهوره وعنايته بما يحدث من تزلزل في الواقع اللغوي في ذلك العصر.

4\_ الدعوة أخيرا إلى سائر البحوث في علم الأدب والنقد البلاغي والأدبي والدراسات اللغوية العربية، أن يعمقوا البحث بخصوص نقد المناهج التراثية وجهر سبقها النثر إلى مناقشة درس البلاغي بعد تأصيله ؛ ثم الدعوة نفسها بغية تمديد النقد الجاد للتطبيقات البلاغية التراثية و ما وصلت إليه أحكامها واستنباطاتها، أضف إلى ذلك الدراسة المقارنة بين منهج التراثيين وما حققته البلاغة الحديثة والأسلوبية وتحليل الخطاب وكافة النقود النسقية سواء أتعلق البحث المقارن بالعرب والمسلمين أم غيرهم.

#### المصادر و المراجع :

- \_ القرآن العظيم، المصحف الشريف برواية الإمام ورش عن الإمام نافع.
- بدوي طبانة، البيان العربي - دراسة في تطور الفكرة البلاغية عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى، دار الثقافة، بيروت، (لبنان)، 1406هـ-1986م.
- أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، الكشاف عن حقائق التنزيل وعلومها الأفاويل في وجوه التأويل دار المعرفة، بيروت، (لبنان)، (د.ت)، ج1.
- أبو يعقوب يوسف بن محمد السكاكي، ضبط وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب، بيروت، لبنان، 1983.
- شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، (مصر)، ط 9، 1995.
- صلاح الدين محمد عبد التواب، النقد الأدبي دراسات نقدية وأدبية حول إعجاز القرآن، دار الكتاب الحديث، القاهرة، (مصر)، الكتاب الأول، 1423هـ-2003م.
- فائزة سالم صالح يحي أحمد، علم المعاني في التفسير الكبير للفخر الرازي وأثره في الدراسات البلاغية، (مخطوط أطروحة دكتوراه) بإشراف الدكتور علي محمد حسن العماري، جامعة أم القرى، (السعودية)، م 1، 1412هـ-1992م.
- مازن المبارك، الموجز في تاريخ البلاغة، دار الفكر، بيروت، (لبنان).
- يوسف رزقة، القاعدة والذوق في البلاغة السكاكي، في مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، م 7، ع1، يناير 1999.



## ضرورة إصلاح النظام النقدي الدولي

د. بوشنافة أحمد جامعة بشار

أ. لعلمي فاطمة جامعة بشار

**الملخص :** لقد بدأت الأزمة العالمية لسنة 2008 كأزمة في سوق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقلت هذه الأزمة من دولة إلى أخرى لتشمل العالم بأكمله. وفي ظل هذه الأزمة تأثر النظام النقدي الدولي وأثبت قصوره في منع وقوع الأزمات أو الحد من انعكاساتها السلبية، مما يؤكد ضرورة استبداله بنظام جديد قادر على إعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي. ومن هذا المنطلق سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية الآتية : ماهي أوجه القصور في النظام النقدي الدولي؟ وكيف يمكن معالجتها؟، وذلك من خلال تحديد أوجه القصور في النظام النقدي الدولي من خلال تتبع مراحل تطوره والأزمات التي واجهته وانعكاساتها على العالم بهدف إيجاد بديل له يكون أكثر قدرة على تحقيق التوازن للاقتصاد العالمي .

**Résumé:** En 2008, la crise financière mondiale a débuté comme crise du marché des immobiliers aux Etats-Unis puis s'est généralisée. Le système monétaire international est devenu inefficace. Pour empêcher le déséquilibre économique et assurer la prévention, des réformes pour réorienter le système existant et rétablir la situation de stabilité qui sont nécessaires.

Les questions posées sont : Quelles en sont les lacunes? Comment pourrions-nous les traiter? La réponse nous conduit aux solutions substantives mieux adaptées aux conjonctures économiques actuelles.

**المقدمة :** يشهد الاقتصاد العالمي عامة والأسواق المالية خاصة اضطرابات

حاددة لم يشهد مثلها منذ أزمة الكساد الكبير لسنة 1929.

إذ لم نشهد من قبل الاضطرابات الحادة في البورصات وأسواق النقد و أسواق الطاقة والمعادن النفيسة، حيث انهارت بورصة "وول ستريت" في نيويورك نتيجة تسجيلها خسائر قياسية، إلى جانب البورصات الأوروبية وبورصات الأسواق الناشئة، ولم تقتصر تلك الاضطرابات على أسواق المال والنقد والطاقة والبورصات فقط، بل انتقلت إلى المؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين.

وهكذا انتقلت الأزمة من دولة إلى أخرى لتشمل العالم بأكمله، ولما كانت الدول العربية جزء من هذا العالم وترابطها علاقات اقتصادية شتى بأمريكا والدول الأوروبية، فقد تأثرت بشكل مباشر بهذه الأزمة نتيجة انخفاض الصادرات العربية، الأمر الذي سوف ينعكس دون شك على معدلات النمو الاقتصادي لهذه الدول العربية.

وفي ظل هذه الأزمة تأثر النظام النقدي العالمي، وبدأت تتغير معالمه، الأمر الذي ينبأ بظهور نظام جديد قادر على إعادة التوازن إلى النظام العالمي وبعيداً عن الهيمنة المنفردة .

**أولاً: النظام النقدي الدولي وتطورات قبل الأزمة :**

**1-النظام النقدي الدولي خلال النصف الثاني من القرن العشرين :** لقد تمخضت الحرب العالمية الثانية عن نتائج بالغة الأهمية ساهمت في تشكيل المعالم الرئيسية لعالم ما بعد الحرب، نذكر منها: بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية وعسكرية، إضعاف قوة بريطانيا وفرنسا، إضافة إلى ظهور دول خارج المنظومة مثل الصين.<sup>(1)</sup>

وقد أثرت نتائج هذه الحرب على النظام النقدي الدولي الذي تعرض لهزات واضطرابات عنيفة، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية

<sup>1</sup>: زكي رمزي، " الأزمة الاقتصادية الراهنة"، كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1985، ص 15.

وبريطانيا إلى تأسيس نظام نقدي جديد من شأنه أن يعزز الأهداف الآتية :  
إزالة قيود التجارة، تحقيق تحويل العملات ، والحفاظ على أسعار صرف  
مستقرة بين مختلف العملات . (1)

ولهذا الغرض تم عقد مؤتمر بتاريخ 1/7/1944 في مدينة بروتن  
وودز الأمريكية، حضره ممثلو 44 دولة، وتم خلاله دراسة مخططين  
مقترحين لإقامة نظام نقدي جديد، حيث كان المخطط الأول للانجليزي "  
جون مينارد كينز" ، الذي اقترح من خلاله إنشاء بنك مركزي عالمي تكون  
مهمته كمهمة البنك المركزي في كل دولة، بينما كان المخطط الثاني  
للأمريكي "هاري هوايت" ، الذي اقترح إنشاء صندوق نقدي دولي لتثبيت قيمة  
عملات الدول الأعضاء المشتركة فيه، وذلك بهدف العمل على استقرار  
أسعار صرف العملات.

وقد تبنى أعضاء المؤتمر المخطط الأمريكي حيث قام نظام "بروتن  
وودز" على الأسس الآتية : (2)

- تثبيت سعر الدولار بالذهب وإمكانية تحويله إلى ذهب.
  - تحديد أسعار صرف عملات الدول الأعضاء على أساس الذهب أو  
الدولار.
  - السماح بتقلبات أسعار الصرف في حدود 11%.
  - تعديل أسعار صرف عملات الدول الأعضاء التي تعاني عجزاً هيكلياً  
في ميزان مدفوعاتها بنسبة 10%.
- كما أسفر هذا المؤتمر عن إنشاء هيئتين دوليتين هما : صندوق النقد  
الدولي (FMI) الذي يهدف إلى تحقيق استقرار أسعار الصرف ومساعدة

<sup>1</sup>: صالح صالحي، "الأهداف الأساسية لصندوق النقد الدولي وهيكله التنظيمي" ، مجلة دراسات اقتصادية،  
العدد الأول، دار الخلدونية، الجزائر، 1999، ص91.

<sup>2</sup>: نفس المرجع السابق، ص 92.

الدول الأعضاء في إصلاح الخلل في موازين مدفوعاتها، والبنك الدولي (BIRD) الذي يهدف إلى مساعدة الدول الأوربية إلى جانب الدول الأخرى في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وبذلك أصبح الدولار هو المحور الأساسي للنظام النقدي الدولي الجديد، ونقطة الارتكاز في نظام استقرار أسعار الصرف، ويرجع ذلك إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية خرجت منتصرة من الحرب وبكامل قوتها الاقتصادية على عكس الدول الأوربية التي كانت مسرحا لهذه الحرب. ففي المرحلة التي أعقبت الحرب، قامت الدول الأوربية بجمع أرصدة دولارية من أجل جلب السلع الأمريكية التي تحتاج إليها، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بتحويل الدولار مقابل أجر من الذهب، حيث كانت تحتفظ بثلاثة أرباع احتياطي الذهب العالمي، مما ساهم في تحقيق فوائض في ميزان مدفوعاتها عامة وميزانها التجاري خاصة نتيجة نمو صادراتها، حيث لم تكن الدول الأوربية قادرة على تصدير أي سلعة لأن قوتها الإنتاجية كانت معطلة نتيجة الحرب.

وأمام هذا الوضع قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع مارشال (1948 - 1953) الذي عرف باسم "برنامج الإنعاش الأوربي" <sup>(1)</sup>، والذي قدمت بموجبه هذه الأخيرة 11,6 بليون دولار إلى الدول الأوربية شريطة النهوض بالصناعات التصديرية وتشجيع الصادرات الأوربية تجاه أمريكا، وذلك بخفض قيمة عملات هذه الدول. ورغم ما يحمله هذا المشروع من ضرر على الاقتصاد الأمريكي، لأنه يقوي الصادرات الأوربية في مواجهة

---

<sup>1</sup> : مشروع مارشال: هو مشروع اقتصادي وضعه الجنرال " جورج مارشال " رئيس هيئة أركان الجيش الأمريكي أثناء الحرب العالمية الثانية ووزير الخارجية الأمريكي، وأعلنه في خطابه بجامعة هارفورد بتاريخ 1947/7/5، وكان يهدف من خلاله إلى إعادة إعمار وتشغيل الاقتصاد الأوربي من خلال تقديم المساعدات المالية بقيمة 13 مليار دولار أمريكي.

الصادرات الأمريكية، إلا أنه كان ضروريا للحد من المد الشيوعي في اطار الحرب الباردة (1).

وفي نهاية الأربعينات كانت الدول الأوروبية في طريقها إلى الانتعاش الاقتصادي الأمر الذي انعكس سلبا على فوائض الولايات المتحدة الأمريكية حيث حقق ميزان مدفوعاتها عجزا سنة 1950، وبقي هذا العجز يتنامى بسبب تراجع الصادرات الأمريكية في السوق الدولية وتزايد حركة رؤوس الأموال الأمريكية في الخارج وتطور الإنفاق العسكري الخارجي، فازداد الاختلال في التوازن بين كمية الدولارات الموجودة وحجم الرصيد الذهبي الذي تمثله الدولة الأمريكية التي أصبحت غير قادرة على تلبية جميع طلبات التحويل التي ازدادت خلال الستينات بصورة لم يسبق لها مثيل، فازدادت التقلبات في أسعار الصرف واشتدت المضاربات على الذهب (2).

وفي ظل هذه الأوضاع المتأزمة أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق رئيسها نيكسون في 15/ 08/ 1971 تخليها عن قاعدة تحويل الدولار إلى ذهب، وكان ذلك بمثابة الإعلان الرسمي عن انهيار أحد الأسس التي قام عليها نظام " بروتن وودز" وقاعدة ثبات أسعار الصرف، ولجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخفيض متتالي في سعر صرف الدولار، الأمر الذي أدى إلى لجوء معظم الدول الأوروبية واليابان وغيرها إلى تبني نظام أسعار الصرف العائمة، الذي يقضي بترك أسعار الصرف تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب دون تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف لمساندة عملتها الوطنية.

---

<sup>1</sup>: خالد حنفي وآخرون، " النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية : رؤية عربية" ، المؤتمر العلمي العاشر بعنوان : " الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، لبنان، ديسمبر 2009، ص3.

<sup>2</sup> : خالد حنفي وآخرون، " النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية : رؤية عربية" ، المؤتمر العلمي العاشر بعنوان : " الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، مرجع سابق، ص9.

غير أن نظام أسعار الصرف العائمة لم يؤدي إلى تحقيق الاستقرار النقدي، فقد ازدادت التقلبات في قيمة العملات ومازالت إلى يومنا هذا. وقد خلق هذا الوضع اتجاهاً لتنامي آليات الاقتصاد الرمزي فازدادت التوظيفات المضاربية القائمة على استغلال الاضطرابات الكبيرة في أسعار صرف العملات، وأصبحت أسواق الصرف تستقطب موارد مالية كبيرة على حساب الاستثمارات الفعلية في الاقتصادات العالمية، و أصبحت التدفقات النقدية بين الدول أكبر بـ 34 مرة من التدفقات المتعلقة بالسلع والخدمات.<sup>(1)</sup> وإن هذه الأوضاع تستدعي إعادة النظر في النظام النقدي الدولي ككل.

## 2- الصناديق السيادية العربية وتأثيرها على النظام النقدي الدولي :

### أ- ماهية الصناديق السيادية العربية :

الصناديق السيادية هي مؤسسات تابعة للحكومات تستخدم الأموال العامة في عمليات الاستثمار طويلة الأجل خارج دول المنشأ.

وتنشأ صناديق الثروة السيادية في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات، أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو عائد الخوصصة، أو فوائض المالية العامة، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية، أو كل هذه الموارد مجتمعة.<sup>(2)</sup>

وقد ارتفع عدد الصناديق السيادية في العالم، وازدادت موجوداتها من ثلاثة صناديق سنة 1969 إلى 21 صندوق سنة 1999 ليصل عددها إلى 49 صندوق في سنة 2009، وبلغت موجودات هذه الصناديق 3809 مليار دولار (3.8 تريليون دولار) سنة 2009.

<sup>1</sup>: صالح صالح، "إصلاح صندوق النقد الدولي وتأمين دوره في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية"،

مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، دار الخلدونية، الجزائر، 1999، ص21-22.

<sup>2</sup>: قدي عبد المجيد، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا"، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص2.

والصناديق الثمانية الكبرى في العالم التي تزيد موجوداتها عن 150 مليار دولار تملكها سبع دول هي : الإمارات العربية المتحدة والصين (صندوقان)، وسنغافورة، والنرويج، والسعودية، والكويت، وروسيا، وهذا وفقا لتصرّيات اللجنة الدولية للعمل لهذه الصناديق.

وتبلغ موجودات الصناديق السيادية العربية 1779 مليار دولار أي ما يعادل 44% من موجودات الصناديق السيادية في العالم. ويعد مركز أبو ظبي للاستثمار أكبر صندوق في العالم، حيث تبلغ موجوداته 627 مليار دولار، ويعد صندوق الأجيال القادمة الكويتي أقدم صندوق في العالم، حيث تأسس سنة 1953، كما أن الصناديق السيادية العربية خليجية بالدرجة الأولى.

#### ب- خصوصيات الصناديق السيادية العربية :

تبرز خصوصيات الصناديق الخليجية عند مقارنتها بالصناديق الأخرى اعتمادا على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، حيث تشكل موجودات صناديق النرويج وروسيا والصين 70% و29% و21% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول على التوالي، في حين تعادل صناديق السعودية والكويت والإمارات 106%، 261%، 590% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول على التوالي.<sup>(1)</sup>

إذ تتكون الاحتياطات الخليجية الرسمية من صادرات النفط والغاز الطبيعي، حيث تظهر الإحصائيات الزيادة المرتفعة في حجم دخل دول الخليج من صادرات النفط والغاز خلال الطفرة النفطية الأخيرة. فقد ارتفع دخل السعودية من النفط والغاز خلال عام 2007 إلى أكثر من 206 مليار دولار، تلتها الإمارات بأكثر من 84 مليار دولار، والكويت بأكثر من 60

<sup>1</sup> : خالد حنفي وآخرون، " النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية : رؤية عربية " ، مرجع سابق، ص5.

مليار دولار، ثم قطر التي تجاوز دخلها 40 مليار دولار، وعمان بأكثر من 18 مليار دولار، وأخيراً البحرين بأكثر من 10 مليار دولار.<sup>(1)</sup> وتتكون تلك الاحتياطات من العملات الأجنبية بالدرجة الأولى وخاصة الدولار. أما الاحتياطات الصينية الرسمية فقد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً من 233 مليار دولار عام 2002 إلى 1906 مليار دولار في عام 2009، حيث أن أكثر من 75% منها هي عبارة عن سندات الخزينة الأمريكية.<sup>(2)</sup> وقد تراكمت هذه السندات نتيجة اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية والصين على السماح لهذه الأخيرة بتصدير سلعها إلى الولايات المتحدة مقابل التزام الصين بتمويل عجز الميزانية الفيدرالية الأمريكية بشراء سندات الخزينة الأمريكية.

ثم إن استخدام هذه السندات من قبل الصين في تأسيس صناديق سيادية جديدة أو في تنمية موجودات صناديقها الحالية يعني مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بسداد ما عليها من ديون، الأمر الذي يؤدي إلى تعميق الأزمة المالية الأمريكية ومن ثم العالمية. لذلك لا تستطيع الصين على خلاف دول الخليج استخدام احتياطاتها الرسمية في تمويل صناديقها السيادية إلا بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>(3)</sup>

### ج- دور الصناديق السيادية :

لقد نما حجم الصناديق السيادية بشكل كبير حيث أصبحت موجوداتها تقدر بـ 3,8 تريليون دولار، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ترتفع هذه الموجودات إلى 10 تريليونات عام 2012. وبذلك أصبحت هذه

<sup>1</sup> : نفس المرجع السابق، ص5.

<sup>2</sup> : موقع الجزيرة نقلاً عن : Federal Reserve Board, US Treasury, 2007.

<sup>3</sup> : نفس المرجع السابق.



الصناديق تمثل نفوذاً اقتصادياً هاما يؤهلها للتأثير على النظام الدولي انطلاقاً من عدة اعتبارات منها : (1)

- قيمة موجوداتها التي تبلغ 3,8 تريليون دولار . وفي محاولة لتقدير حجم الدور الذي يمكن أن تلعبه الاستثمارات الحكومية في أسواق المال الغربية، تتوقع التقارير المصرفية أن تضع الصناديق السيادية العربية (دول الخليج) والآسيوية والأوروبية(النرويج) اقتصاداتها المحلية على قمة أولويات استراتيجياتها الاستثمارية. لكن ضخامة مواردها الجديدة ستجعلها قادرة على تخصيص ما يصل إلى 200 مليار دولار سنوياً للاستثمار الخارجي.
- استعانة المؤسسات المالية الكبرى بهذه الصناديق. فمنذ أزمة الرهن العقاري الأمريكي في عام 2007 لوحظ أن هذه الصناديق سعت إلى مساعدة مؤسسات مثل " مورغان ستانلي" و " سيتي غروب" و " باركليز".

ومقابل هذه النظرة الايجابية لدور الصناديق السيادية ترتسم عدة شكوك أهمها: (2)

- قلق غربي من أن تمتلك الحكومات المالكة لهذه الصناديق نفوذاً اقتصادياً وسياسياً في مفاصل القرار في الدول المستقبلية للاستثمارات.
- مصير النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وسط توقعات أن يدخل اقتصادها في حالة ركود خلال الفترة المقبلة الأمر الذي يؤدي إلى تراجع في النمو العالمي.

<sup>1</sup>: مجلة البناء، "الصناديق السيادية : الأهمية المالية والاستثمارية"، الحزب السوري القومي الاجتماعي، العدد

389، 2008/4/14، سورية ، ص4.

<sup>2</sup>: نفس المرجع السابق ، ص4.

• يتوقع الخبراء أن الاضطراب الحالي في الأسواق العالمية سوف يؤدي إلى تحول القوة والنفوذ من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاقتصادات العملاقة الناشئة مثل الصين ، لأن الاستثمارات تذهب إلى حيث تجد الفرص الأفضل ، فمعدلات النمو في دولة مثل الصين تصل إلى 6% في حين لا تتجاوز هذه المعدلات 2% أو 3% في الدول المتقدمة.

وفي ظل تعاظم المخاوف تجاه الدور الذي قد تتطاط به الصناديق السيادية، عمل صندوق النقد الدولي على إيجاد آليات تمكن من إدماج هذه الصناديق ضمن قواعد النظام المالي الدولي. وتبعاً لذلك تم تأسيس مجموعة عمل دولية لتحديد المبادئ الطوعية التي تسمح بفهم أوضح للإطار المؤسسي الذي تركز عليه الصناديق السيادية وعملياتها الاستثمارية، بما يسمح بالمحافظة على مناخ استثماري مستقر. وقد عقدت هذه اللجنة عدة جلسات كانت آخرها بتاريخ 2 سبتمبر 2007 بسنتياغو حيث توصلت إلى اتفاق أولي حول مبادئها التي بلغ عددها 24 مبدأ تغطي المجالات الآتية :<sup>(1)</sup>

- الإطار القانوني والأهداف والاتساق مع السياسات الاقتصادية الكلية.
- الإطار المؤسسي وهيكل الحوكمة.
- إطار الاستثمار وإدارة المخاطر.

وكان الغرض الظاهري من هذه المبادئ أساساً هو المحافظة على نظام مالي دولي مستقر، في حين تمثل الغرض غير المباشر في فرض رقابة صندوق النقد الدولي على هذه الصناديق وإلزامها بمجموعة من المبادئ تضمن دعم واستقرار النظام النقدي والمالي المرتكز على الهيمنة الأمريكية.

<sup>1</sup> : عبد المجيد قدي ، " الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة" ، مرجع سابق، ص 14.

## ثانيا: الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها :

1-أسباب الأزمة المالية العالمية : يرى معظم الخبراء الاقتصاديين أن السبب الرئيسي للأزمة المالية الأمريكية يتمثل في غياب الرقابة على البنوك وشركات التأمين وشركات الرهن العقاري مما أدى إلى انفجار فقاعة الرهن العقاري ومن ثم الأزمة.

فالسبب الرئيسي للأزمة كما يرى الدكتور " فؤاد شاكر " رئيس اتحاد المصارف العربية هو التوسع الكبير في القروض العقارية في السوق الأمريكي اعتمادا على الارتفاع الكبير في أسعار العقارات. لكن مع تراجع النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية تراجعت أسعار العقارات من جهة، وتوقف عدد كبير من المقترضين عن سداد ديونهم للبنوك مع زيادة البطالة من جهة أخرى، وبالتالي وجدت البنوك نفسها غير قادرة على بيع العقارات لاسترداد قيمة قروضها، لأن قيمة هذه العقارات أصبحت أقل بكثير من قيمة القروض. والنتيجة كانت هي انفجار أزمة القروض العقارية<sup>(1)</sup>.

ويضيف الدكتور " إبراهيم البدوي " الخبير الاقتصادي بالبنك الدولي أن المؤسسات المالية تشتري سندات مالية بضمان الديون العقارية، وهذه السندات يتم إعادة بيعها عدة مرات في السوق الموازي طالما أن هناك من يشتريها، بمعنى آخر أنه يتم تداول القروض العقارية في الأسواق دون ضوابط ودون رقابة، فلا شك أن دوران رؤوس الأموال يخلق فرص تمويلية جديدة لكنه

---

<sup>1</sup> : مصطفى حسني مصطفى، " الأزمة المالية العالمية: أسبابها وآثارها الاقتصادية وكيفية معالجتها"، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر بعنوان: " الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية"، جامعة المنصورة، مصر، 1-2/4/2009، ص6-7.

أيضا يحمل مخاطر كبيرة خاصة وأن جانبا كبيرا من هذه القروض العقارية يصبح من دون ضمان إذا انهارت أسعار العقارات، وهو ما حدث بالفعل<sup>(1)</sup>. وكنتيجة لارتباط أداء الاقتصاد العالمي ارتباطا شديدا بأداء الاقتصاد الأمريكي، فقد انتقلت الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى باقي دول العالم.

## 2- آثار الأزمة على الاقتصاد العالمي : لقد نشر البنك الدولي

(BIRD) تقريرا مستفيضا حول الآثار المترتبة عن الأزمة المالية الدولية والمتمثلة أساسا في :<sup>(2)</sup>

- تأكيد السيناريو الذي توصل إليه بعض المحللين الاقتصاديين والذي يتوقع توقفا مفاجئا وعنيفا في النمو الاقتصادي على المستويين المحلي والدولي بالنسبة إلى الكثير من الدول المتقدمة والناشئة والنامية.
- تقلص معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في السنوات القليلة المقبلة وفقا لصندوق النقد الدولي.
- مرور الدول المتقدمة بفترة ركود اقتصادي هامة ومخيفة، إذ ستخفيض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها بنسبة تتراوح بين 3% و 3,5% في المتوسط. كما الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستسجل انكماشاً بنسبة 2,6%، واليابان بنسبة 5,8%، ومنطقة اليورو بنسبة 3,2%.
- تأثر الدول الصاعدة بالآثار السلبية للأزمة حيث سجلت انكماشاً في نشاطها الاقتصادي قدر في المتوسط بنسبة 4% في الثلث الأخير من عام

---

<sup>1</sup> : مصطفى حسني مصطفى، " الأزمة المالية العالمية: أسبابها وآثارها الاقتصادية وكيفية معالجتها" ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر بعنوان : " الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية"، مرجع سابق، ص 7.

<sup>2</sup>: Rapport Banque Mondiale; "Evolutions et perspectives économique 2009: Naviguer à travers la récession mondiale", 2009, p 2. Voir : [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)

2008، وقد شمل هذا التقلص أساسا القطاعات التجارية والمالية والتي تمثل العمود الفقري لاقتصاداتها.

▪ ازدياد معدلات البطالة مع حلول عام 2010 ليصل إلى 210 مليون عاطل عن العمل في العالم، لذلك دعا البنك الدولي في تقريره إلى الاهتمام بمشكلة البطالة في المرتبة الأولى في اهتمامات الدول، خاصة وأن معدلات البطالة في كافة الدول مهما تباينت مستوياتها الإنمائية، ستتخطى نسبيا في المتوسط 10% في السنتين المقبلتين أي 2010 و2011، وأكثر من ذلك في الدول النامية.

أما آثار الأزمة المالية على الدول النامية التي تشهد بدورها انعكاسات سلبية في مسيرتها الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية، فيمكن تلخيصها على النحو الآتي:

• تختلف آثار الأزمة من دولة نامية إلى أخرى نظرا إلى تباين سماتها وانفتاحها على العالم الرأسمالي واندماجها في الأسواق المالية العالمية وأهمية الأنشطة الاقتصادية فيها.

• تشير الدراسات المتاحة إلى أن الدول النامية ستسجل تقلصا ملحوظا في مواردها المالية المتأتية من صادراتها، وفي حجم الاستثمارات الوافدة إليها، مع انخفاض هام في قطاعات السياحة والتحويل المالي لمهاجريها من الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي وكندا وغيرها.

• ستتأثر سلبا الدول النامية ذات الدخل الضعيف نظرا إلى تناقص الإعانات الحكومية لها، والتغيرات المتوقعة في أسعار السلع الغذائية والمواد الأولية التي تصدرها إلى الخارج في السنوات المقبلة.

وبذلك يمكن تلخيص آثار الأزمة على الدول النامية في ثلاث نقاط :

- انخفاض الطلب على منتجات الدول النامية- لاسيما تلك المصدرة للمواد الأولية- نتيجة انخفاض الطلب العالمي، وهو ما سينعكس سلبا على ميزانياتها وقدرتها على تمويل مشاريعها التنموية وعلى استمرارها في دعم السلع الغذائية لسكانها.

- احتمال تقلص حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الدول النامية ومنح القروض مما يعيق قدرتها على تمويل التنمية.

- وجود مخاوف من أن تؤثر الأزمة على حجم المساعدات التي تتلقاها الدول الفقيرة من الدول المتقدمة مما سيؤدي إلى زيادة حجم الفقر والفقراء.

**ثالثا : النظام النقدي الدولي بعد الأزمة :** بعد استعراض النظام النقدي الدولي الذي استمر أكثر من نصف قرن، وبعد تناول الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي، فإن هذه التداعيات من شأنها أن تؤثر على النظام النقدي الدولي، وفي هذا الإطار انقسمت التحليلات لهذا التأثير إلى ثلاثة اتجاهات :

**الاتجاه الأول :** يرى بأن النظام النقدي الدولي بعد الأزمة سوف يستمر دون تغيير بمعنى استمرار الدولار بوصفه العملة الرئيسية في العالم، ويستند أصحاب هذا الاتجاه في تأكيد رأيهم إلى الأدلة الآتية : (1)

• إن الدولار هو العملة العالمية الأولى ليس فقط بسبب قوة الاقتصاد الأمريكي، ولكن لأنه العملة الرئيسية في الاحتياطيات الدولية رغم تراجع نصيبها بعد الأزمة، إذ بعدما كانت تمثل 71% من حصيلة عملات الاحتياط الدولية سنة 1999 مقابل 18% لصالح اليورو و3% لصالح الين الياباني، تراجعت سنة 2008 إلى 62,5% من حصيلة عملات الاحتياطي مقابل

<sup>1</sup>: خالد حنفي وآخرون، " النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية: رؤية عربية"، مرجع سابق، ص13-18.

27% لصالح اليورو و 4,7% لصالح الين الياباني، أي بمعنى أن الدولار مازال محتفظا بمكانته.

• إن الدولار هو العملة العالمية الأساسية في التجارة العالمية حيث أن أكثر من 50% من صادرات العالم يتم دفع قيمتها بالدولار بما فيها النفط، إذ تسعر جميع الدول المصدرة للنفط نفطها بالدولار الأمريكي. وبهذا ينعكس أي اضطراب في سعر الدولار على أسعار هذه السلع والخدمات، كما يؤثر في تقييم العملات الأخرى مقابل الدولار.

• إن الدولار هو العملة الرئيسية لعمليات التمويل العالمية حيث أنه استحوذ على ما يقارب 40% من عمليات التمويل التي تتم عالميا في عام 2008، ثم يأتي بعد ذلك اليورو والين الياباني ثم باقي العملات الأخرى، وهذا ما يؤكد على أن الدولار مازال محتفظا بالصدارة بين العملات العالمية التي تتنافس في السيطرة على النصيب الأكبر من عمليات التمويل العالمية.

غير أن بقاء الدولار بوصفه العملة الرئيسية في العالم من شأنه أن يؤثر سلبا على الاقتصاد العالمي ككل وذلك انطلاقا من أن :

• إن كون الدولار العملة الأساسية للاحتياطيات الدولية، فقد تأثرت كل الاقتصادات التي تحتفظ باحتياطيات كبيرة بالانخفاض الحاد في قيمته، وتأتي في مقدمة هذه الاقتصادات الصين التي تحتل المركز الأول بين دول الاحتياط العشرة الكبرى بحوالي 1,35 تريليون دولار.

• إن تسعير المواد الأولية وعلى رأسها النفط بالدولار قد أثر سلبا على إيرادات الدول المصدرة لهذه المواد ولاسيما الدول النامية التي تعتمد على إيرادات النفط في تمويل خطط التنمية، الأمر الذي سينعكس سلبا على النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية في هذه الدول.

- إن الدول التي تربط عملاتها الوطنية بالدولار قد تأثرت سلبا نتيجة الهبوط الحاد للدولار أي انخفاض قيمته مقابل العملات الأخرى، والذي ترتب عليه انخفاض مماثل في أسعار العملات المرتبطة به.
- وتأسيسا على ذلك، نخلص إلى أن النظام النقدي الدولي المرتكز على الدولار الأمريكي قد فشل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي المنشود، لذلك لا بد من استبداله ببديل يكون أكثر قدرة على إعادة التوازن الاقتصادي الدولي.
- الاتجاه الثاني :** يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه نتيجة للآثار السلبية التي نجمت عن انخفاض قيمة الدولار في الاقتصادات العالمية وخاصة النامية منها، فإنه لا بد من البحث عن بديل للدولار وهو اليورو باعتباره العملة العالمية الثانية للاحتياطيات وعمليات التمويل الدولية، ويستند أصحاب هذا الاتجاه في تأكيد رأيهم على الأدلة الآتية :<sup>(1)</sup>
- أن اليورو بصفته العملة الأوروبية الموحدة قد حقق نجاحا كبيرا خلال العقد الماضي، حيث وصل معدل النمو الاقتصادي السنوي في منطقة اليورو إلى 2,1%، ومعدل الاستثمار 2,2%، إضافة إلى التحكم في معدل التضخم الذي لم يتجاوز 4%، وكذا توفير 16 مليون منصب عمل.....إلى آخره.
- تحسن مكانة اليورو الدولية مقابل الدولار، حيث أن نسبة هذا الأخير في الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي انخفضت من 71% سنة 1999 إلى 62,5% سنة 2008 بينما ارتفعت نسبة اليورو من 18% إلى 27% خلال نفس الفترة، مما يدل على أن مكانة الدولار كأهم عملة احتياطية عالمية تهبط تدريجيا مقابل ارتفاع مكانة اليورو.

<sup>1</sup>: خالد حنفي وآخرون، "النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية: رؤية عربية"، مرجع سابق، ص 18-21.



غير أن اعتماد اليورو كعملة عالمية لتحل محل الدولار تواجهه عدة

عقبات وتحديات منها :

- إن الدولار يتميز عن اليورو بالثقل السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية في العالم، حيث أن تدخلها المتواصل في قضايا الدول وسياساتها يعطي الدولار قوة كبيرة ويسهم في انتشاره، وهذا ما تؤكد أحداث 11 سبتمبر التي لم تؤثر على قيمة الدولار رغم آثارها السلبية على الاقتصاد الأمريكي.
- إن ظهور الأحزاب المتطرفة في دول الاتحاد الأوربي وتوجهها نحو الانفصال وإعادة الهوية القومية لكل دولة من شأنه أن يؤثر سلبا على اليورو. وتأسيسا على ما تقدم ، نتوصل إلى أن الانتقال من نظام تعدد العملات إلى نظام العملة الموحدة ، سيجقق تنسيقا نقديا دوليا عن طريق ربط عملات مختلف الدول بوحدة دولية موحدة تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود، وذلك من خلال التركيز على المنافسة الحقيقية لتنمية التبادلات الدولية، كما أن معالجة الأزمات سوف يتم وفقا لما يخدم مصلحة جميع الدول.

**الاتجاه الثالث :** في ظل ما يعانيه الدولار من تدهور، ووجود بعض العقبات في طريق اعتماد اليورو، تقدمت الصين بمقترح لنظام نقدي دولي جديد يقوم أساسا على استبدال الدولار كعملة أساسية احتياطية للاقتصاد العالمي بسلة من العملات القوية مؤلفة من الدولار واليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني واليوان، لتلعب الدور الذي لعبته العملة الأمريكية، وألا تشرف على هذه السلة دولة واحدة بل مؤسسة دولية هي صندوق النقد الدولي، وذلك بهدف إنشاء نظام اقتصادي لا يتأثر بسياسات بعض الدول وخاصة بعدما كشف البنك

المركزي الأمريكي عن خطة جديدة لتعزيز السيولة في الاقتصاد الأمريكي من خلال طبع تريليون دولار وتوزيعها في الأسواق (1).

ولقد ظهر الموقف الأمريكي من هذا المقترح من خلال ممارسة الضغوط على الصين لتقويم سعر صرف عملتها أو على الأقل رفع قيمته مقابل الدولار بهدف خلق فرصة لتصريف المنتجات الأمريكية داخل الأسواق الصينية، وتقليل الإقبال على المنتجات الصينية داخل الأسواق الأمريكية نتيجة ارتفاع أسعارها ، إضافة إلى تكثيف استخدام الآليات النوعية الاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي بهدف رفع أسعار مدخلات الإنتاج في الصين ولاسيما سعر النفط لأن الصين لا تملك موارد نفطية وطنية، بما يؤدي إلى جعل الاقتصاد الصيني يواجه ضغوط ارتفاع التكاليف.

#### الخاتمة :

أ- **النتائج :** إن أهم النتائج التي يمكن التوصل إليها هو أن النظام النقدي الدولي المرتكز على الدولار كعملة محورية قد تعرض لعدة أزمات كان آخرها الأزمة المالية لسنة 2008 التي انعكست تبعاتها على كافة دول العالم ولكن بدرجات متفاوتة وذلك حسب درجة اندماج كل دولة في الاقتصاد العالمي من جهة، وأن هذه الأزمات ولاسيما آخرها قد أثبتت أن هذا النظام ينطوي على عدة ثغرات ونقائص مما يستدعي تغييره.

وفي ظل هذه الأزمة ظهرت أهمية الصناديق السيادية كنفوذ اقتصادي هام من شأنه التأثير على النظام الدولي لعدة اعتبارات منها : استعانة المؤسسات المالية الكبرى بها في ظل الأزمة وذلك نظرا لقيمة موجوداتها المعبرة، مما أثار عدة مخاوف حولها أهمها : أن تمتلك الحكومات المالكة لهذه الصناديق نفوذا اقتصاديا وسياسيا في مفاصل القرار على المستوى

---

: خالد حنفي وآخرون، " النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية: رؤية عربية"، مرجع سابق، ص 18-21.

الدولي، لذلك سارع صندوق النقد الدولي إلى فرض رقابته على هذه الصناديق وإلزامها بمجموعة من المبادئ تضمن دعم واستقرار النظام النقدي الدولي المرتكز على الهيمنة الأمريكية.

وفي ظل هذه الأوضاع ظهرت الحاجة الماسة إلى إعادة النظر في النظام النقدي الحالي، وانقسمت الآراء إلى ثلاثة اتجاهات: أولها يرى أنه لا بد من المحافظة على النظام الحالي القائم على الدولار، وثانيها يرى أن اليورو من شأنه أن يحل محل الدولار كعملة دولية، وثالثها يرى ضرورة اعتماد سلة من العملات حتى لا يسهل التأثير عليها.

أ- المقترحات : بعد تحليل النظام النقدي الدولي يستنتج بأنه في حاجة ماسة إلى التغيير، وأن اعتماد الدولار كعملة دولية وحيدة قد تسبب في عدة أزمات انعكست آثارها على الاقتصاد العالمي، لذلك لا بد من استبداله ببديل آخر تتوفر فيه الشروط الآتية :

- أن يكون قادرا على تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي .
- ألا يكون خاضعا لتوجيه من قرار سياسي لدولة واحدة على حساب مصالح باقي دول العالم.

ولتحقيق الشرطين السابقين لا بد من استبدال الدولار بسلة من العملات الدولية حتى لا يسهل التأثير عليها، وللمحافظة على توازنها نتيجة التأثير المتقابل لعملات هذه السلة.

### قائمة المراجع :

- (1): خالد حنفي وآخرون، " النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية : رؤية عربية" ، المؤتمر العلمي العاشر بعنوان: " الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، لبنان، ديسمبر 2009.
- (2): زكي رمزي، "الأزمة الاقتصادية الراهنة" ، كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1985.
- (3): صالح صالح، " الأهداف الأساسية لصندوق النقد الدولي وهيكله التنظيمي" ، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، دار الخلدونية، الجزائر، 1999.
- (4): صالح صالح، " اصلاح صندوق النقد الدولي وتتمين دوره في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية" ، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، دار الخلدونية، الجزائر، 1999.

- (5): قدي عبد المجيد ، " الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة" ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر، 2009.
- (6): مصطفى حسني مصطفى، " الأزمة المالية العالمية: أسبابها وآثارها الاقتصادية وكيفية معالجتها" ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر بعنوان : " الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية"، جامعة المنصورة، مصر، 1-2/4/2009.
- (7): مجلة البناء، " الصناديق السيادية : الأهمية المالية والاستثمارية"، الحزب السوري القومي الاجتماعي، العدد 389، 14/4/2008، سورية ،

(8): Rapport Banque Mondiale; "Evolutions et perspectives économique 2009: Naviguer à travers la récession mondiale ",2009.voir : [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)

(9) : موقع الجزيرة نقلا عن : Federal Reserve Board, US Treasury, 2007.

# The Origins of the Empire of Ghana

Mr. Tahar ABBOU  
University Ahmed Draia Adrar  
Department of English

## *Abstract*

The present article aims at finding convincing answers to some questions related to the origins of the ancient empire of Ghana which constituted topics of research for a long time. Despite the efforts made by historians, scholars and archaeologists, an agreement about the origins of the empire of Ghana is far from being reached. Through this research, we try to develop the different findings and points of view about: the origin of the name Ghana, the location and description of this empire and its capital Kumbi Saleh, and finally the origin of its founding people. At the end, evidence may show that the linguistic approach is more appropriate.

## أصول امبراطورية غانا القديمة

## ملخص:

يهدف المقال إلى إيجاد أجوبة مقنعة لبعض الأسئلة ذات الصلة بأصول امبراطورية غانا القديمة والتي شغلت الباحثين لفترة طويلة. على الرغم من الجهود التي بذلت من قبل العلماء والمؤرخين وعلماء الآثار، إلا أن الأختلاف في وجهات النظر حول أصول امبراطورية غانا القديمة لا زال قائماً. من خلال هذا البحث، نحاول عرض مختلف وجهات النظر حول: أصل اسم غانا، موقعها ووصف عاصمتها كومبي صالح، ثم أصول مؤسسها. في النهاية نحاول أستنتاج ما هو أقرب إلى الحقيقة و الواقع بالاعتماد على التسلسل التاريخي للاحداث و تطابق المصادر.

### ***Introduction:***

Defining precisely the origins of the ancient empire of Ghana is too difficult and complex at the same time. Many scholars including historians, anthropologists and archaeologists<sup>1</sup> have been working on this subject since the early seventh century when the north African merchants established commercial contacts with the black peoples in West Africa. These merchants had started trading with West Africans in what is known as the Trans-Saharan trade in which the Ancient Empire of Ghana played an important role. They brought back home amazing stories and information that stimulated Arab and Berber historians and geographers to write about the history of the existing kingdoms and empires in West Africa. Since then, the history of the Negro lands had started to interest these scholars, particularly *Al Fazari*, *al Mas'udi*, *al Bakri* and others. Later, by the fifteenth century, European explorers contributed to shed light on the history of Africa in general and that of West Africa in particular. Recently, archaeologists have been adding new evidence that may help removing dust on the origins of this ancient empire. The work examines three elements related to the origins of the empire of Ghana: the origin of the name of Ghana, its location and description, and the origin of its founding kings.

According to the first writings about the empire, especially *Tarikh Al-Fattash* by *Mahmoud Ka't*, and *Tarikh Es-Sudan* by *Abdulrahman Es Sa'di*, the ancient empire of Ghana might have existed few centuries before the Muslim *higira*, the date from which the Mohammadean era is reckoned, in 622 A.D. The first mention of the empire of Ghana is found in the works of the astronomer *El Fazzari* just before 800 A.D.<sup>2</sup> In contrast, according to Fage, the first time it was mentioned in written history dates from 773 A.D., when the Arab writer *El Mas'udi* referred to the

---

<sup>1</sup> - The area witnessed successive excavations conducted by A. Bonnel de Mézière in 1914, D. Lazartigues in 1939, P. Thomassey in 1949 and 1950, and G. Szumowski and Raymond Mauny in 1951. Source: R. Mauny, Kumbi Saleh: Capital of the 'Land of Gold', The UNESCO Courier, N° 10, October 1959, p. 25

<sup>2</sup>- Ibid., p. 24

empire as the “Land of Gold”<sup>1</sup>. In fact, the Arabic writings, particularly “*Tarikh Es Sudan*”, mentioned that the Empire of Ghana had existed since the second century A.D.

The first element to discuss in this article is the origin of the name of this empire. There exist different hypotheses as to the origin of the name ‘Ghana’. *El Bakri*, for instance, concludes that Ghana is the title given to the kings and it means “*Chief of War*”<sup>2</sup>, but *El Bakri* had never visited the empire of Ghana himself, he relies in his writings on the information brought by the north African merchants who were engaged in the gold trade in what was known as the trans-Saharan trade. The idea that ‘Ghana’ refers to the title of the kings of this empire is mentioned by A. Zabadia in his book ‘*The Kingdom of Songhai under the Dynasty of the Askias*’ :

**“The name of Ghana itself referred neither to the Empire as a geographical entity nor to its capital, but it referred to the title of the kings in the hierarchy of authority.”**<sup>3</sup>

The next hypothesis is introduced by some writers who argue that the name of Ghana is derived from the Arabic adjective *ghanna*, with a stress on the sound /n/, which means beautiful. The first Arabs who arrived there described the town as a beautiful forest which means in Arabic *ghaba ghanna*, and by the time, the word *ghaba* was omitted, they kept the adjective ‘*ghanna*’ only, to be written later ‘Ghana’ for linguistic considerations. It is also believed that the empire derives its name from the name of the chief of these invaders Maghan Diabe Sissé. A matter that seems to be hard to justify by merely linguistic evolution, that is, to accept that Maghan changed into Ghana. David Conrad, on the other hand argues that visitors from North Africa gave the name of Ghana to the *Soninké* state but the *Soninké* themselves and the

---

<sup>1</sup>- J. D. Fage, *A History of West Africa*, 4th Edition, Cambridge University Press, England, 1969, p.1

<sup>2</sup>- Soninkara, ‘Apogée de l’Empire du Ghana’, 30 March 2007,

<http://www.soninkara.org/histoire-soninkara/wagadou/recherches/apogee.php>

<sup>3</sup>- عبد القادر زبادية، *مملكة سنغاي في عهد الأسفيين (1493-1591)*، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1971، ص. 17

*Mande* peoples know the ancient kingdom as Wagadu<sup>1</sup>, a contracted form of *Wagadugu*. Likewise, it is believed that the place was first called “Wagadu”, which means “*the Land of the Wago*”. The *Wago* refers to an aristocratic clan whose leader was known as Ghana, which means *The Chief* in *Soninké*. The name of the kingdom of Wagadu would, through time, be turned into the title of their leader.<sup>2</sup> This hypothesis seems to have much in common with the interpretations of *Al Bakri* and *Zabadia* which had already been mentioned. The last version as to the origin of the name *Ghana* confirms that Ghana is derived from the Arabic word ‘*el ghina*’ which means richness, such word was given by visitors from North Africa because of the richness of land, and due to linguistic evolution the Arabic word ‘*el ghina*’ changing into Ghana.<sup>3</sup>

The second element to deal with in this article is the location and description of this empire. It is worth noting, at the beginning, that Ancient Ghana<sup>4</sup>, did not enjoy the status of an empire until the ninth century after important expansion westward. During the first few centuries of its existence it was known as the kingdom of Wagadu. However, in its apogee, the empire of Ghana, the capital of which Kumbi Saleh, was located between the northern bend of the Niger River in the east and the Headwaters of the Senegal River<sup>5</sup> in the west and dominated large parts of West Africa including parts of the modern states: Senegal, Mali, and Upper Volta. (see the Map)

---

<sup>1</sup> - David C. Conrad, *Empires of Medieval West Africa*, Beth Adelman, New York, 2005, p. 17

<sup>2</sup>- David C. Conrad, *Empires of Medieval West Africa* Revised Edition, Chelsea House Publishers, England, 2010, p.26

<sup>3</sup>- ظاهر جاسم محمد، أفريقيا ما وراء الصحراء من الاستعمار الى الاستقلال، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2003، ص 35

<sup>4</sup>- Its people were animists. Before the spread of Islam, they worshipped a great snake in a bush near the imperial palace. It was said in ancient Ghanaian legends that people were yearly thrown to that great snake as sacrifice to help them in wars and make their land fertile, and rich of gold, and cure their diseases. Source :

محمد سالف جالو، التاريخ القومي، المكتبة الإسلامية الحاج عيسى نغوابا، مالي، 1993، ص. 21

<sup>5</sup> - عبد القادر زبادية، نفس المرجع، ص. 16



Map :The Location of Ancient Ghana in Its Early Time and in Its Apogee



Source: J. D. Fage, op. cit., p.5

**Note:** This map is modified to satisfy the research requirements

In the late twentieth century, a group of archaeologists made an important discovery that helped to a large extent to find answers to some mysterious aspects of this empire. They discovered the ruins of a great town with stone buildings in a location situated at about 330 kilometres to the north of Bamako, and roughly 410 kilometres to the west of Timbuktu. These ruins are thought to be

the capital of ancient Ghana – *Kumbi Saleh*- about which *Al Bakri* and *Al Idrissi* wrote amazing stories.<sup>1</sup>

*Al Bakri* describes *Kumbi Saleh* as being divided into two separate towns: one for the negro pagans called *El Ghaba* an Arabic word which means the forest, it contained a mosque for both the negroes converted into Islam and the Muslim visitor traders. The other town, inhabited by Muslims<sup>2</sup>, was located at about six miles away from the pagan headquarters, and it contained a dozen of mosques, in addition to many houses and markets reflecting the architectural character of Islamic civilization.

It should be reminded that the Ancient Empire of Ghana which existed between the second and the eleventh centuries, is geographically different from what is known as present Ghana. The former had existed 500 miles north of the latter, and it extended on the area between the Senegal and Niger Rivers. It was centred about 300 miles west of Timbuktu and flourished from the fourth or fifth to the eleventh century A.D<sup>3</sup>. J. D. Fage, a British historian, attempted to give a precise idea about the origin of Ancient Ghana, founding his writings on the manuscripts left by some Berber, Arab and Negro historians and geographers<sup>4</sup>. He wrote in this respect :

**“Whatever its origins by the time (1067-8) that al Bakri<sup>5</sup> was writing, Ghana was a major Negro State, dependent for its prosperity and power on its control of west African exports, particularly of gold, to north Africa... ”<sup>6</sup>.**

---

<sup>1</sup> - Eva L. R. Meyerowitz, “A Note on the Origins of Ghana”, *African Affairs*, Vol. 51, N° 205, (Oct.,1952), p. 319

<sup>2</sup> - Ibid., p. 319

<sup>3</sup> - R. Miller, *Africa*, Great Britain,1967, p.132

<sup>4</sup> Among these Arab, Berber and Negro historians there were : al-Mas’udi, Ibn Hawqal, Ibn Khaldun, al Bakri, al Yaqubi, al Idrissi and al-Fazari. Source: J.D. Fage, *A History of West Africa*, Cambridge University Press, 1969, pp. 2,3

<sup>5</sup> - Muhamed al-Bakri Ibn Abdelkrim ( 1042-1133) is a prominent Muslim geographer. Source :

م. باي بلعالم، أعمال المهرجان الثقافي الأول للتعريف بمنطقة أدرار، الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي، الجزائر، مؤسسة الطننين للفنون المطبعية، 1985، ص 51.

<sup>6</sup> - Fage, op. cit., p.18

In fact, accurate boundaries of ancient Ghana are not easy to determine. However, it is worth noting that this kingdom expanded gradually to become a great state between the ninth and eleventh centuries thanks to two factors: first, its people mastered the use of iron with which they could make tools and weapons to invade the neighbouring states and kingdoms. Historians also reported that the use of the horse and camel, along with iron, were important factors in how rulers were able to incorporate small farmers and herders into their empires. Second, they were great traders<sup>1</sup>, and the state controlled the trans-Saharan trade in gold and salt, which allowed making important fortune through taxes imposed on traders.

In its peak in the eleventh century, it was the most important empire by its size. To the north, it was limited by Awdaghost, one of the most important cities of the Empire. In the West, the Empire stretched the Takrur land, southward of which the gold mining region of Bambuk is located. To the south, it was limited by Bouré, another gold producing zone, but the territories of Ghana did not go beyond the Wangara. The Eastern frontier of the Empire included Walata, which was to be called later the Empire of Mali. The first site of what was supposed to be the capital of the Empire was located in the southeastern part of what is now Mauritania. It is important to mention that by the eleventh century, the central authority did not have effective control over the remote regions of the empire. It was weakened by internal conflicts and external invasions from the north.

The third element to develop in this article is the origins of the founding kings of the empire of Ghana, in a broader sense, its founding tribes. Here again there is no agreement concerning the origin of the people who put the first stone of the empire. According to Al Bakri, the first inhabitants settling in the area were called “Awker”<sup>2</sup> coming from the North. In the same context, Eva

---

<sup>1</sup>- Godfrey N. Brown, An Active History of Ghana, Vol. 1 From the Earliest Times to 1844, George Allen & Unwin Ltd, London, 1961 p. 11

<sup>2</sup>- Fage, op., cit., p.17

Meyerowitz states that the founders of the town that became later the nucleus of the empire of Ghana are white people. She concluded:

**‘The town is said to have been founded by a white people, and had, according to the tarikh-es-Sudan, 44 kings before the kingdom was conquered , about 790 A.D., by a black people...’<sup>1</sup>.**

This statement agrees with what was reported by *Al Idrissi* and *Es Sa’di* who confirmed that the first kings of the empire of Ghana were white people.<sup>2</sup> *Mahmoud Ka’t*, on the other hand, argued that the origin of the people of the empire of Ghana are from *Sanhaja*, Berber tribes in southern Morocco, known as the masked people, who were used to frequent western Sudan before the Islamic conquest to North Africa. Some of them settled there and established relationships through marriage with the local black people. It is thought that they had founded the kingdom of Ghana by the second century. However, by the second half of the eighth century, authority shifted from white kings to a black tribe from the *Wangara* people.<sup>3</sup>

The third version which is introduced by *Al Idrissi* who argues that the origin of the first king is from the Arabian Peninsula. He is a descendant of *Saleh ibn Abdullah ibn Al Hassan ibn Al Hassan ibn Ali ibn Abi Taleb ibn Abd al-Muṭṭalib*, an Arab leader, the head of the clan of *Bani Hashim*, and an uncle of the Muslim prophet Muhammad (peace be upon him). A similar version from another source refers to the migration of *Al Hassan ibn Ali* and his sons to Africa in about 739.<sup>4</sup> In contrast, *Ibn Khaldun* denies that *Abdullah ibn al Hassan* had had a son named *Saleh*.<sup>5</sup> In case the

---

<sup>1</sup> - Eva L. R. Meyerowitz, op. cit., p. 321

<sup>2</sup> - Houdas, O., *Documents arabes relatifs à l’histoire du Soudan*, Publications Ecole Parisienne de l’Enseignement des Langues Orientales, Paris, 1900, p. 18

<sup>3</sup> -نبيلة حسن محمد, *في تاريخ إفريقيا الإسلامية*, دار المعرفة الجامعية, جامعة الإسكندرية, 2010, ص 178

<sup>4</sup> - عبده بدوي, *دول إسلامية في أفريقية*, كتيب إسلامية. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية, القاهرة, مارس 1965, العدد 44, ص 20

<sup>5</sup> -ابن خلدون, *المقدمة ديوان المبتدأ و الخبر في تاريخ العرب و البربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر*, دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع, بيروت, لبنان, 2007, ص.70

empire had been established by the second century as stated by some historians, the latter's assumption cannot be valid because descendent of *Saleh* who migrated to West Africa in the eight century could not have been the one who established the empire in the second century. Nevertheless, the version of *Al Idrissi* gives an answer to another question that has been thought of for many years, that is, the origin of the name of the capital of the Empire of Ghana\_ *Kumbi Saleh*\_. In other words, *Saleh* is an Arabic name for males, and the capital of ancient Ghana is located in western Sudan, an area inhabited exclusively by black people, what is then the story of this Arabic name in the heart of a land known to be inhabited by the black people? In fact, *Kumbi*, which is associated with *Saleh*, means in the language of the local people a small hill, and it is evident that the Arabs are not originated from that area (West Africa). Thus, the hypothesis that says a descendant from the clan of *Banu Hashim* settled there on that small hill on the western part of the northern bend of the Niger to put the first stone (the capital) of that great empire is, to some extent, the nearest to be appropriate.

By the eight century, because of famine, the black people left their home on the eastern part of the Niger bend, to invade the newly established empire. They took over power, and since then the empire of Ghana had been ruled by black kings until its decline in the eleventh century. Its people were composed of different ethnic groups<sup>1</sup>, the *Soninke* or the *Sarakole*, the *Susu*, the arabs and the Berbers. The kingdom grew gradually and expanded westward to include southern Mauritania, eastern Senegal, parts of Mali and Guinea<sup>2</sup>. In spite of the difference in the colour of the skin, the blacks and the whites cohabited under the rule of the *Soninké* kings. However, conflicts rose later between them about the control of the trans-Saharan trade. Certainly, the control over trade changed hands between the Negroes and the whites, however, the

---

<sup>1</sup>-محمد سالف جالو، المرجع السابق، ص. 21

<sup>2</sup>-عبد القادر زيادية، مملكة سنغاي في عهد الأسقيين (1493-1591)، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1971، ص. 16

former were more powerful<sup>1</sup>, and therefore they could dominate it at the end.

*Conclusion:*

Through the presentation of the different points of view and the analysis of the different hypotheses about the origins of the ancient empire of Ghana, differences have been noticed in the information and the versions whether in terms of the origin of the name of Ghana, its geographical boundaries, and the origins of its founders. This could be explained by the absence of the written tradition in the empire in its early time despite the aspects of civilisation. Its people relied on the oral tradition to transmit their culture from a generation to another. It was not until the eighth century, after the Islamic conquest of North Africa, when some Arab and Berber travellers arrived there that the history of West Africa in general, and that of the empire of Ghana in particular had started to be written. Furthermore, the Europeans themselves relied, in their writings, on Arabic sources written by Al Mas'udi, Al Bakri, Ka't, and others. However, the archaeological researches remain among the important means to discover and know more and more about this empire.

### **Bibliography**

1. Brown, Godfrey N. An Active History of Ghana, Vol. 1 From the Earliest Times to 1844, George Allen & Unwin Ltd, London
2. Conrad, David C., Empires of Medieval West Africa, Beth Adelman, New York, 2005
3. Conrad, David C., Empires of Medieval West Africa Revised Edition, Chelsea House Publishers, England, 2010
4. Fage, J. D. A History of West Africa, 4th Edition, Cambridge University Press, England, 1969
5. Houdas, O., Documents arabes relatifs à l'histoire du Soudan, Publications Ecole Parisienne de l'Enseignement des Langues Orientales, Paris, 1900
6. Mauny, R., Kumbi Saleh: Capital of the 'Land of Gold', The UNESCO Courier, N° 10, October 1959

---

<sup>1</sup>- Conrad, op. cit., p.17

7. Miller, R., Africa, Great Britain, 1967

8. ابن خلدون، المقدمة ديوان المبتدأ و الخبر في تاريخ العرب و البربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2007.
9. عبده بدوي، دول إسلامية في أفريقيا، كتب إسلامية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، مارس 1965
10. عبد القادر زيادية، مملكة سنغاي في عهد الأسقيين (1493-1591)، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978.
11. ظاهر جاسم محمد، أفريقيا ما وراء الصحراء من الأستعمار الى الأستقلال، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2003.
12. محمد باي بلعالم، أعمال المهرجان الثقافي الأول للتعريف بمنطقة أدرار، الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي، الجزائر، مؤسسة الطنين للفنون المطبعية، 1985.
13. محمد سالف جالو، التاريخ القومي، المكتبة الإسلامية الحاج عيسى نغوابا، مالي، 1993.
14. نبيلة حسن محمد، في تاريخ افريقيا الإسلامية، دار المعرفة الجامعية، جامعة الإسكندرية، 2010

#### Websites:

15. <http://www.soninkara.org/histoire-soninkara/wagadou/recherches/apogee.php>

### ***Editorial Guidelines:***

The review of *El-Hakika* is dedicated for the publication of any excellent scientific contribution in the **humanities** and **social sciences** as long as such contributions comply with the following guidelines:

- 1- Any submitted draft has to be an original contribution in its respective discipline.
- 2- Contributions are accepted either in Arabic, English or French
- 3- A contribution has to be new and never submitted to (or under consideration by) another review. This has to be ensured via a signed contract clarifying the legal parts of each party involved (the editorial board of the *El-Hakika* on the one hand, and the potential contributor on the other)
- 4- All submissions undergo scientific peer-reviewing (however high the academic position of the contributor)
- 5- Drafts has to be submitted electronically or sent in 3 copies to the postal address of the review
- 6- A C.V. has to be attached to the proposed submission, indicating clearly the academic position, affiliation, phone number and email, etc...
- 7- Any given submission has not to exceed 20 pages in length and never below 10.
- 8- Each submission has to include 2 abstracts: one in Arabic, the other in a language different than the language of the research. Each abstract has not to exceed 8 lines maximum .
- 9- In case the language of the proposed article is Arabic, the front used has to be "Simplified Arabic", size: 14. In the footnotes, the author has to use the same front but the size has to be 10. Similarly, when the language of the research is either French or English, the front is "Times New Roman", size: 12 and in the footnotes size is 10.
- 10- *El-Hakika* accepts articles using only footnotes (no endnotes)
- 11- The page set-up is the following: spacing between lines is 1cm, on the right 2.5cm, and 1.5 cm on all other sides. (the reverse is true for contributions written in either English or French)
- 12- Each proposed article has to be written according to the acknowledged methodological regulations, as these contain:
  - a- The introduction has to state clearly the problematic of the research and the major elements of its development
  - b- The division of the parts of the development has to be carried out methodologically.
  - c- A conclusion that underlies the major findings of the research, not a summary.
  - d- A bibliography ordered according to a largely circulated bibliographical system.



*El-Hakika Review*  
An Academic Journal Issued Regularly from Adrar University  
Issue Number: 22, septembre 2012/ 1433

**Administrative Board:**

**President:** Prof. Abbassi Ammar (The Dean of the University)

**Vice President:** Dr. Boukemiche Laala (The vice dean of the university charged with scientific research)

**Editor:** Dr. Boumediene Mohamed

**Editorial Board:**

- 1- Dr. Boukemiche Laala
- 2- Dr. Boumediene Mohamed
- 3- Dr. Mami Fouad
- 4- Dr. Khalladi Mohammed El Amine
- 5- Dr. Kaloune Djillali
- 6- Mazar Yamina

**Editorial Secretariat :**

- 1- Ataouat Chahira
- 2- Mouhad Mounna

**The Scientific Committee of the Review:**

**First: from the Adrar University:**

- 01- Pr. Draa Tahar (History).
- 02- Pr. Boussefsaf Abdelkrim (History)
- 03- Dr. Chatra Khiereddine (History).
- 04- Pr. Chouchane Mohammed Tahar (Psychology of Education).
- 05- Pr. Stambouli Mohamed (Islamic Sciences).
- 06- Pr. El-Masri Mabrouk (Islamic Jurisprudence) .
- 07- Pr. Debagh Mohammed (Islamic Jurisprudence).
- 08- Dr. Belatrous Mohammed (Shari'a & Law).
- 09- Dr. Benzita Hamida (Islamic Sciences).
- 10- Dr. Gsassi Abdelkader (Arabic Literature).
- 11- Dr. Machri Tahar (Arabic Literature).
- 12- Dr. Djaafri Ahmed (Arabic Linguistics).
- 13- Prof. Boursali Fewzi (British Civilization).
- 14- Dr. Bouhania Bachir (Linguistics).
- 15- Dr. Ouinas Yahia(Law).
- 16- Dr. Hamlil Salah (Law).
- 17- Dr. Benabdel Fattah Dahmane (School of Commerce).
- 18- Dr. Yousfat Ali (School of Commerce).
- 19- Dr .Akacem Omar (School of Commerce).

**Second: from universities across Algeria:**

- 1- Pr. Aoufi Mostapha (Sociology, Batna University).
- 2- Prof. Kaddi Abdelmajid ((School of Commerce, Algiers University ).
- 3- Pr. Dabla Abdelali (Sociology, Baskra University).
- 4- Pr. Belaid Salah (Arabic Literature, Tizi Ouazou University).
- 5- Dr. Ben Hamou Mohamed (Arabic Literature, Bachar University).

- 6- Dr. Ziari Belkassem (School of Commerce, Oran University).
- 7- Dr. Rachid Bousaada (Sociology, Bouzareah University).
- 8- Dr. Draouch Rabbah (Sociology, Blida University).
- 9- Dr. Rabah Abdelaalh S'rir (School of Administration, Algiers University).
- 10- Dr. Admane Merizzeg (School of Finance, Algiers University).
- 11- Dr. Bousaada Omar (School of Communication, Algiers University).
- 12- Dr. Khaouadja Abdelazziz (Sociology, Ghardaia University).
- 13- Dr. Bouhania Kaoui (Political Sciences, Ouargla University).
- 14- Dr. Dabla Fateh (School of Commerce, Baskra University).
- 15- Djbaili Nourinne (Psychology, Batna University).

**Third : from Universities outside Algeria:**

- 01- Dr. Khaloug Agaa (Islamic Jurisprudence, Islamic International University of Jordan).
- 02- Dr. Walid Al Oumari (Political Sciences, Houcien Iben Talal University, Jordan).
- 03- Dr. Fouad Krichan (School of Commerce and Administration, Houcien Iben Talal University, Jordan).
- 04- Prof. Abdel-Aziz Abou Nabaa (School Administration, Jordan).
- 05- Dr. Mohamed Falih Lahnti (School of Administration, Jordan).
- 06- Dr. Hecien Al Aiid (International Relations, Houcien Iben Talal University, Jordan).
- 07- Dr. Said Ouekil (Management, King Fahd University, Saudia Arabia).
- 08- Dr. Houcien Alaoui Al Taii (Islamic University, Bagdad)
- 09- Dr. Saif Al Dine Hamdatou, (Law, North Soudan)
- 10- Dr. Aoued Ibrahim (Communication, the International African University, North Soudan).
- 11- Dr. Khaled Ahmed Ismail (West Kordofane University, North University).
- 12- Prof. Abdlel Hakim Nasir Alashawi (Geography, Taaz University, Yemen).
- 13- Prof. Daoud Alhadibbi (Finance & Administration, Yemen)
- 14- Djamel Halawa (Business Administration, Al Qouds University, Palestine).
- 15- Dr. Mohamed Tawfik Ramadane (Islamic Banking, Syria)
- 16- Prof. Souleimane Abd Rabah Mohamed (Leadership Studies, Bahrain).
- 17- Dr. Zaradani Hassan (Law, Morocco).
- 18- Dr. Ben Belkassem Lahbib (Media and Communication, Tunisia).

INDEX :

01	Mr. Tahar ABBOU	<b>The Origins of the Empire of Ghana</b>	01-12
----	-----------------	---	-------



**REVUE**  
**EL-HAKIKA**  
**UNIVERSITE D'ADRAR**

Revue Académique Editée par l'Université d'ADRAR

**Numéro : 22**

**Septembre 2012**

**Dépôt légal: 363 / 2003**

**ISSN 1112 - 4210**